

جامعة الجزائر

كلية العلوم الإنسانية و الاجتماعية

قسم علم الاجتماع

رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في علم الاجتماع

تخصص: سياسي

بـعـنـوان

قيم وإستراتيجيات النخبة السياسية وعلاقتها بالحكم في الجزائر

دراسة ميدانية بالبرلمان الجزائري

تحت إشراف الأستاذ

إعداد الطالب

الدكتور خليفة بوزبرة

منير صوالحية

السنة الجامعية: 2008 - 2009

## المحتويات

الموضوع	الصفحة
مقدمة	أث

### الباب الأول: الإطار المفهومي والنظري للدراسة

#### أولاً: الإطار المفهومي

01	1- الإشكالية
22	2- الفرضيات
23	3- تحديد المفاهيم
	ثانياً: الإطار النظري

#### الفصل الأول: الميكافلية والقيم السياسية

43	تمهيد
44	1- تعريف بميكافلي
45	2- الفكر السياسي عند ميكافلي
46	3- الميكافلية
66	4- الحرية السياسية والمواطنة
74	

#### الفصل الثاني: التيارات والحركات السياسية في الجزائر

87	تمهيد
88	1 - المجتمع المدني والقوى السياسية في الجزائر
89	2 - الأحزاب والنخب السياسية في الجزائر
111	3 - الحركات الإسلامية في الجزائر
124	

#### الفصل الثالث: الإصلاح السياسي والتحول الديمقراطي في الجزائر

130	تمهيد
131	1- مقومات نظم الحكم الديمقراطي
132	2- التغيير الاجتماعي والسياسي في الجزائر
138	3- التحول الديمقراطي في الجزائر وإعادة إنتاج النظام القديم
155	

الباب الثاني: الإطار الميداني للدراسة  
تمثلات النخبة السياسية البرلمانية للقيم السياسية في الجزائر

169	الفصل الرابع: وصف مجتمع الدراسة وخصائص العينة
170	تمهيد
171	1 - مجالات الدراسة
180	2- المناهج والتقنيات المتبعة في الدراسة
187	3- الخصائص العامة للعينة
201	الفصل الخامس: الأداء الإستراتيجي للأحزاب والنخب السياسية في البرلمان الجزائري
202	تمهيد
203	1 - الأداء السياسي للبرلمان
211	2- الحزب منظمة بيروقراطية
226	3 - القرار والسلوك الإستراتيجي في الحزب
241	الاستنتاج الجزئي الأول
248	الفصل السادس: قيم النخبة السياسية حسب الموالاتة والمعارضة في البرلمان الجزائري
249	تمهيد
250	1 - القيم المحددة للديمقراطية لدى النخبة السياسية في البرلمان الجزائري
255	2 - القيم المادية وما وراء المادية للنخبة السياسية في البرلمان الجزائري
267	الاستنتاج الجزئي الثاني
271	الفصل السابع: قيم النخبة السياسية حسب توزيع السلطة ومراكز القرار في البرلمان الجزائري
272	تمهيد
273	1 - النخبة المركزية والنخبة الوسيطة
282	2 - ثقة النخبة السياسية بالحكومة ودعم النظام
290	الاستنتاج الجزئي الثالث
294	الاستنتاج العام
303	الخاتمة
305	الملاحق
306	أ - نموذج الاستثمار
318	ب - التعريف ببعض الشخصيات السياسية الجزائرية
328	قائمة المراجع

## مقدمة

يشكل مبحث القيم حقلا معرفيا يتوجسه الباحثون، وذلك لما ينطوي عليه هذا الموضوع من تعقيد وغموض، ويقع غالبا في مجال الدراسات السيكولوجية، ويعود غياب الدراسات السوسولوجية إلى جملة من الصعوبات المنهجية، ومن هنا يأتي هاجس البحث في هذه القضية وتنهض دوافع العمل على رصد معالمها، لأن الحقيقة يجب أن تخرج من دائرة الملاحظة لتأخذ مسارها العلمي في سياقات تحكمها مقادير إحصائية وكيفيات علمية تحدها وترسم أبعادها وتدلل على وجودها بمقاييس الواقع وإسقاطاته.

تنظر هذه الدراسة في قضايا الديمقراطية والمجتمع المدني، والتفاعل الجاري بين القوى الفاعلة داخل السلطة وخارجها، كما يرصد تنوع أشكال التفاعل والاستجابة والصراع ضمن حالة دراسية حول الجزائر وما تطرحه من مفاهيم الدولة والمجتمع المدني، المواطنة والحرية.

إن مدى الاستقرار السياسي الحقيقي الذي تتمتع به الدولة، ينبع غالبا من وجود نظام دستوري سياسي يحظى بتأييد ودعم غالبية أفراد المجتمع، مما يجعله نظاما مستقرا بصورة حقيقية وليست وهمية أو مفروضة قسرا، وكلما حظيت الدولة بدرجة عالية من الاستقرار السياسي الحقيقي، تكون، مع تساوي عناصر القوة الأخرى، أكثر قدرة على صنع وتنفيذ سياستها بنجاح أكبر.

لا نبالغ إذا قلنا أن نقطة البدء وفتحة العمل لإجراء التغيير المأمول في الأوضاع العربية في مجملها يبدأ بالسياسة، وإن كل سؤال جدي يطرح اليوم في الوطن العربي لإجراء إصلاح أو تعديل في أي مجال اقتصادي أو اجتماعي أو ثقافي هو سؤال سياسي في المقام الأول.

إننا إذا فسرنا التأخر والتخلف وسوء الأداء الاقتصادي والاجتماعي بأسباب ثقافية أو إرث الماضي أو أسباب عقيدية، فإن هذا التفسير ليس مقنعا، وهو جزء من التهرب من المسؤولية أو التغطية على المسؤوليات الحقيقية، ذلك أن السياسة هي التي تقف وراء تفسير الفشل أو النجاح في تحقيق الأهداف.

إن النخبة السياسية هي التي تتحكم في كل مقدرات وموارد وإمكانات كل بلد عربي، إنها هي التي تضطلع برسم السياسات وتحديد الأهداف وتوزيع الموارد والمسؤوليات، وحتى توجيه المجتمع وتكوين عناصره أو مقوماته المادية والثقافية.

إن الإصلاح السياسي والفعل الديمقراطي في الوطن العربي أمر ممكن، ولكن بشروط محددة، تتعلق بالنخب السياسية والحاكمة ومن ثم منظومة القيم لدى هذه النخب. لذلك يتركز اهتمامنا في الدراسة الحالية حول هدفين رئيسيين:

1- الوقوف على نسق أو منظومة القيم لدى أفراد النخبة السياسية. وذلك بهدف استكشاف القيم التي لها أهمية في بناء النسق القيمي لدى الأفراد والأبعاد التي تنتظم من خلالها هذه القيم في البرلمان الجزائري.

2- استكشاف الأشكال أو المظاهر التي تتبلور من خلالها هذه القيم، والبحث عن استراتيجيات النخبة السياسية في البرلمان، وعلاقة ذلك بالحكم في الجزائر.

وتستند أهمية هذه الدراسة إلى عدد من الاعتبارات: أولاً، يبين واقع الحال أن الأبحاث السوسيولوجية التي تباشر موضوع القيم نادرة، ولا سيما في مستوى الحياة السياسية الجزائرية، كما يمكن تصنيف هذه الدراسة الحالية في طليعة الأبحاث التي تواجه هذه المسألة في الجزائر، كما يمكن أن تكون الدراسة الأولى التي تبحث في هذا الموضوع بصورة مباشرة في المجتمع الجزائري المعاصر.

ثانياً: تتزامن هذه الدراسة مع نداءات المطالبة بحقوق الإنسان والديمقراطية والإصلاح السياسي، وهذا يعطي الدراسة أهمية خاصة يمكن أن توصف في مجرى الدعوات العربية إلى تأكيد الديمقراطية وترسيخ قيم السلام والتسامح والتداول على السلطة.

والإطار النظري لهذه الدراسة يتكون من مجموعة المفاهيم التي نعمل من خلالها على ضبط الظاهرة السياسية قيد الدرس، باعتبار هذه المفاهيم هي مستمسكات تسمح ببناء التحليل ويركز عليها الوصف، ومن خلال الإطار النظري حاولنا التعرض بشكل مفصل للقيم السياسية ولمبادئ ومقومات الحكم الديمقراطي، حتى يتسنى لنا تشكيل الروابط والتصورات انطلاقاً من حقائق وملاحظات الميدان والبحث وفق مبادئ 'باشلار' عن 'المستتر' الذي يؤهلنا أن نفسر الظاهر، " فالبحث الاجتماعي هو عمل تشكيل جديد، أو بكلام

أصح وحسب تعبير باشلار، هو عمل بناء، يظهر عمل البناء هذا في مستويات مختلفة من البحث، في مستوى بناء نسق العلاقات أو بناء الوقائع الجزئية بالذات".<sup>1</sup> ولقد رغبنا مفاصل هذه الدراسة وعناصرها من النقاط التالية:

- 1- تتبع مجريات التحول الديمقراطي في الجزائر.
  - 2- تشكل وتمظهر قيم واستراتيجيات النخبة السياسية في البرلمان الجزائري.
  - 3- القيم السياسية المحددة للحكم الديمقراطي في البرلمان الجزائري.
  - 4- قيم النخبة السياسية في البرلمان وعلاقتها بالحكم في الجزائر.
- حيث ارتأينا أن نتعرف على الوضعية الحالية للبرلمان بصفة عامة، والصعوبات التي تعترض النخبة السياسية في أدائها لمهامها. ثم الكشف عن القيم المحددة للديمقراطية وبشكل خاص التركيز على مدى توفر قيم المادية وما وراء المادية لدى أفراد النخبة السياسية في البرلمان الجزائري. وفي الأخير تنتهي الدراسة باستنتاج عام يطرح مجمل النتائج التي تم التوصل إليها، والإشارة في خاتمة الدراسة إلى بعض المسائل المهمة لتطور الديمقراطية في الجزائر.

والأمل أن نكون بهذا الجهد نسدي خدمة إلى المكتبة العلمية، ونخدم قضية العلم والمعرفة في وطننا الجزائر المتطلع إلى الازدهار والتقدم في عصر تحديات العلم والتكنولوجيا. وعلى أية حال إنني أقدم هذا العمل المتواضع، راجيا أن يكون مفيدا للقارئ الكريم. ومهما بذلت من جهد فإنه لا يخلو من نقائص، يعذرنى فيها المختصون. أملى مستقبلا أن يشجع هذا العمل وما يفتحه من آفاق، للقيام بأبحاث أخرى أكثر دقة وموضوعية.

---

1- بيار أنصار: العلوم الاجتماعية المعاصرة، ترجمة نخلة فريفر، (بيروت، المركز الثقافي العربي، 1992)، ص. 33.

## الباب الأول

### الإطار المفهومي والنظري للدراسة

أولاً: الإطار المفهومي للدراسة

1. الإشكالية

2. الفرضيات

3. تحديد المفاهيم

## 1- الإشكالية

لا شك في أن التجربة الديمقراطية في العالم الثالث تختلف جذريا عن نظيرتها في العالم الغربي، فمن خلال استقراء تاريخي بسيط ندرك أن المجتمعات الأوروبية قد حققت مفهوم الدولة الحديثة من خلال إرث تاريخي من النضال على مستوى جميع الأصعدة تتوج بما يعرف اليوم في الفلسفة السياسية بنظريات العقد الاجتماعي.

إن تلك النظريات أفرزتها تناقضات اجتماعية تاريخية متعددة الأبعاد، فكان الفضل للفلاسفة من أمثال "توماس هوبز" و"جون لوك" ثم بعد ذلك "جان جاك روسو"<sup>1</sup>، كان لهم الفضل في محاولة منهم لمعرفة طبيعة الصراع في مجتمعات باتت تهددها مخاوف وقوع "حرب الكل ضد الكل"، وذلك نتيجة سيطرة أخلاق الجشع والطمع أو بتعبير أدق الصراع على الثروة والسلطة في غياب الوازع الأخلاقي الذي أصبح بدوره وليد الحاجة والمنفعة المادية.

لقد كان لكل هذه التحولات أثر على مستوى الحياة اليومية للإنسان في الغرب، خاصة في المدن والحوضر الكبرى آنذاك، وهي تحولات رافقتها جهود مخلصنة من طرف الفلاسفة والمفكرين الذين استطاعوا من خلال انتقاداتهم الجريئة المساهمة بشكل كبير في ترقية الوعي لدى العامة أو الجماهير.

في تلك الفترة بالذات كانت المجتمعات والكيانات السياسية التي تعرف اليوم بالعالم الثالث غير واضحة المعالم، حيث لم تشملها تلك النهضة التي قامت بفضل جهود فلاسفة الأنوار في الغرب، التي أسست للعلوم التجريبية المادية والنظرة العقلانية للقضايا الحضارية.

لقد أصبحت مجتمعاتنا في العالم الثالث بعد هذه المرحلة بقليل مجالاً للاكتشافات والدراسات الأنتروبولوجية فقط، لقد بدت وكأنها بدائية جدا في منظور العقلانية الأوروبية، وأكثر من ذلك لقد كانت جل تلك الدراسات تمهيدا لأخطر اعتداء حضاري منظم في التاريخ، حيث أن قيم الحرية والعدالة والمساواة والحقوق الطبيعية لم تستطع كبح جموح الجشع

<sup>1</sup> - "توماس هوبز" (1588-1679)، و "جون لوك" (1632-1704)، "جان جاك روسو" (1712-1778)



والطمع والبحث عن المزيد من الثروة والسيطرة التي قادت كل الحملات الاستعمارية. فظاهرة الاستعمار لم تسلم منها مجتمعات العالم الثالث، بل أن القوى التاريخية العظمى راحت تتنافس فيما بينها للحصول على مناطق إستراتيجية تؤهلها لبسط سيطرتها على العالم. يمكن اعتبار التخلف على المستوى السياسي واحدا من أهم النتائج التي آلت إليها أوضاع مجتمعات العالم الثالث من جراء مآسي الحروب والاستعمار، خاصة وأن كل دول العالم الثالث تشكلت ملامحها السياسية بعد رفض النزاع مع المحتل الأجنبي (التصفية الاستعمارية)، مما يعني أن الاستعمار ترك مخلفات صعب استيعابها من طرف سلطات ما بعد الاستعمار.

وتتشكل النخب السياسية<sup>1</sup> في هذا الظرف من أوليجاركيات عسكرية تتحالف مع فئات من البرجوازية ورجال البيروقراطية. وتشكلت في رحم الحكم الاستعماري. فقد تكونت في عصر الاستعمار جيوش محلية أفرزت رجالا لهم طموح سياسي، كما ظهرت برجوازية محلية من ملاك الأرض وكبار التجار، وأدى نشر التعليم إلى ظهور كوادر محلية من التكنوقراط والبيروقراط. وقد تولدت لدى كل هذه الفئات نزعات قومية أثناء مكافحة الاستعمار، فظهرت لديهم ميول قوية نحو تملك السلطة بعد رحيله. بل يمكن القول بأن الاستعمار قد كون هذه الفئات أثناء وجوده لتسليمها السلطة، ولخلق علاقات مستمرة من التبعية السياسية والاقتصادية. وحاولت هذه الأوليجاركيات بعد أن تولت السلطة أن تطيح ببعض العناصر القديمة وأن تصفي نفسها من خلال سلاسل متصلة من الانقلابات والثورات والانقلابات المضادة.<sup>2</sup>

فالنظام العربي الرسمي هو للأسف، الوريث غير الشرعي للاستعمار التقليدي. وقيام الدولة القطرية في كثير من البلدان العربية، لم يكن حاصل فعل وطني ونضالي، بل كان حاصل مساومات وتسويات وأزمات مع الدول الاستعمارية، ولذلك لم يحقق الاستقلال طلاقا

<sup>1</sup> - فالمجتمعات لا تفرز طبقات بقدر ما تفرز نخباً (أو جماعات صفوة) يكون لها السبق في التحكم السياسي، وفي السيطرة على دوائر التحكم المختلفة. ورغم أن التطورات النظرية الكبرى التي طرأت على الفكر النخبوي قد فرعت هذه الفكرة في مسارات عديدة، إلا أن هذه التطورات قد احتفظت بالفكرة الجوهرية التي يتأسس عليها هذا الفكر ومفادها أن صور التحكم والضبط في المجتمعات تميل إلى تجميع مصادر التحكم والضبط في أيدي قلة من الناس يطلق عليهم النخبة أو الصفوة.

<sup>2</sup> - أحمد زايد: النخب الاجتماعية (حالة الجزائر ومصر)، (القاهرة، مكتبة مدبولي، 2004)، ص. 48.

بين قوى الاستعمار التقليدي والأنظمة التي دشنت تأسيس الكيانات القطرية، في ظل ظروف محلية معقدة ومعروفة، وانتقال في توازن القوة، برزت بوضوح بعد الحرب العالمية الثانية.

يعتبر الصراع على السلطة إلى اليوم أهم عائق تعثرت أمامه جهود بناء الدولة وتحديث آليات تسييرها، فالسلطة في أغلب الأحيان كانت دائما تحت التأثير المباشر أو غير المباشر للقوى العسكرية بحكم شرعية الحرب، لذا كانت تبرز أحيانا صراعات معبرة عن شرعية تسيير شؤون الدولة، كما هو الحال في الجزائر التي عرفت صراعا بين العسكريين والسياسيين في المرحلة الأولى من الاستقلال.<sup>1</sup>

إن القبضة غالبا ما كانت بيد القوى العسكرية،<sup>2</sup> لما لها من قدرة على المراقبة وبما تتميز به من تماسك في الأجهزة يقوم أساسا على مفهوم الطاعة والجنديّة والإخلاص. ولقد ذهب "يفرز" إلى أن السبق الزمني للجماعة الإستراتيجية يؤدي إلى أن تحتل هذه الجماعة مكانة أكبر من الجماعة التي يتأخر ظهورها الزمني. ومن هنا يمكن أن نفسر غلبة الجماعة العسكرية الإستراتيجية على جميع الجماعات الأخرى، لظهورها المبكر الذي أدى إلى أن تحصل على أعلى درجة من المكاسب عبر مسيرة المجتمع، وكان مكسبها الأكبر هو صعودها إلى سدة الحكم، واحتلالها مكانة مركزية في عملية صناعة القرار.<sup>3</sup>

في حين يفشل المعارضون في تشكيل جبهات سياسية -بحكم ظروف المجتمع- فيكون مصيرهم الإعدام أو النفي أو المؤبد أو الفرار الذي غالبا ما ينتهي بالتصفية الجسدية. هناك فئة أخرى من المعارضين تتحول بفعل شتى أشكال القهر والترهيب إلى شخصيات مهادنة، وقد يصبحون بفعل عامل الزمن وأشكال الجذب والإغراء إلى مبشرين أو مشرعين لإيديولوجيا السلطة التي بقبضتها زمام الأمور.<sup>4</sup>

<sup>1</sup> - عبد الناصر جابي: الانتخابات، الدولة والمجتمع، الجزائر، دار القصبة للنشر، 1998، ص.24

<sup>2</sup> - سيطرة النخبة العسكرية على الساحة السياسية والاقتصادية في الجزائر كان منذ الاستقلال، فكل رؤساء الجزائر أتت بهم المؤسسة العسكرية. رغم أن مبدأ السيطرة المدنية على القوات المسلحة يعتبر من المبادئ الأساسية للديمقراطية، هذا المبدأ الذي استطاعت الولايات المتحدة الأمريكية ترسيخه منذ البدايات الأولى لتأسيسها، وذلك على يد الجنرال جورج واشنطن في أعقاب حرب الاستقلال (1775-1781) حين رفض تأييد العصيان العسكري ضد الحكومة المدنية، حيث شكل هذا الموقف سابقة تاريخية لم يستطع أحد أن يحدد عنها.

<sup>3</sup> - أحمد زايد: المرجع السابق، ص.56

<sup>4</sup> - وللتعرف أكثر على كيفية تعامل السلطة في الجزائر مع هذه المعارضة، أنظر: الرائد بورقعة لخضر: إغتيال الثورة، دار الحكمة، 1992

بمثل هذه الطرق وغيرها من الأساليب التي لا تختلف أحيانا عن تلك الأساليب الاستعمارية يتم ضبط المواطنين وتسخر لذلك الطاقات والأموال، فتهتم السلطة بتعزيز نفوذها من خلال الأولوية التي تعطى لمصالح الأمن ومختلف الأسلاك العاملة في هذا المجال، وقد يصل الأمر إلى تجييش الشعب أحيانا ليصبح مبدأ الحفاظ على السلطة غاية في ذاته عوض أن يتم تعزيز القيم التي من شأنها أن تقوي التماسك والاستقرار الداخلي للدولة. إن الاستحواذ على السلطة وتزايد الرغبة في المحافظة عليها يُكوّن لدى جماعات الحكم شعورا بامتلاك الحق والحقيقة، مما يضطرهم إلى فعل أي شيء، مستغلين بذلك أجهزة الدولة، كما أن العنف الذي يمارس من خلال الأجهزة يتخذ لنفسه طابع الشرعية سواء كان جزائيا أو تأديبيا، لا ذلك العنف المادي الجسدي فحسب وإنما كل أشكال العنف الأخرى التي تمس الجوانب المعنوية أيضا كالفكر والأخلاق وغير ذلك مما يرتبط أكثر بالحياة الشخصية. إن المالكين للسلطة السياسية يتجهون إلى محاولة احتكار وتنظيم المركز الذي يتضمن روابط مختلفة، والذي يكون من عمل النخب المؤثرة في الأطراف أي في الجماعات والفئات الواسعة، والتي لها أسس مختلفة كما يذهب "بنجامين ستورا"، حيث أنها قد تكون جماعة مصالح بين جماعات كبيرة أو بين مؤسسات كبيرة.<sup>1</sup>

وعليه فإن السلطة تتحدد في كونها بنية علاقات القوة بين الجماعات الاجتماعية، كمشكلة مركزية داخل كل مجتمع وكل تنظيم أو حزب في أثناء السعي إلى تحقيق الأهداف المنشودة، فانطلاقا من هذه البنية تعمل علاقات السلطة بين الجماعات والأفراد لأجل توسيع التأثير وجعل الآخرين يخضعون بواسطة أوامر وتطبيق قواعد، واستعمال طرق إغراء. إن علاقات القوة أو حقول القوة بتعبير "سليمان لعشر"، التي في داخلها يشارك الفاعلون في الصراعات والنزاعات، والتي تساهم بطريقة أو بأخرى في إنتاج وإعادة إنتاج كل الصراعات وكل النزاعات هي مصدر اللعبة الاجتماعية وقواعدها،<sup>2</sup> وبالتالي فالسلطة في عملها تعني أخذ المجتمع كمجموعة من التوترات الثقافية والنزاعات الاجتماعية، بمعنى أخذ مسألة التعارض في صيرورة الأفعال الاجتماعية، من حيث أن السلطة لا تعمل إلا من خلال

<sup>1</sup> - Stora, benjamin, **Les sources du nationalisme Algérien**, (Paris, Parcours idéologiques, Origines des acteurs, Edition l'harmattan, 1989), p.20.

<sup>2</sup> - Laacher, smain, **Algérien Réalités Sociales et Pouvoir**, (Paris, harmattan, 1985), p.33.

وسائل وأدوات يمكن إرجاعها حسب مستوى التأثير والممارسة، لأنها تفترض التحكم ومن ثم العقاب، وهي بذلك تمتلك الأوضاع وتحافظ على النظام القائم عن طريق الإكراه والتقييدات،<sup>1</sup> فإما أنها تكون برانية بالقياس لمن تمارس نفسها عليه، وإما أنها تستند إلى الولاية أو على الإجبار والقسر<sup>2</sup>، وهو ما يشير ضمنا إلى تلازم السلطة بالقوة، من كون القوة مرتبطة بالقدرات الشخصية أو بالأحرى بالموارد الذاتية.

إن أية مقارنة لظاهرة السلطة تظل محددة بالنظر إلى تشكيل مجتمع معين، أي الخصوصية التي تميز أنساق القيمة لكل مجتمع. فتحليل علاقات السلطة والقيادة للفاعلين رهينة بما ينضوون فيه من نظام اجتماعي. فهناك مقارنة تنظر إلى السلطة كحدث بمعنى أن "أ" يؤثر في "ب" بطريقة تكون متعارضة مع مصالح "ب" ومن ثم فهذه المقاربة تنظر إلى السلطة كعلاقة تناظرية صفرية المجموع، تأخذ الأفعال في وجود مقاومة ما أو صراع بين الفاعلين، فالسلطة من هذا المنظور هي عنصر الصراع ومن أبرز رواد هذه المقاربة "ماكس فيبر".

إن مفهوم السلطة عند "فيبر" مرتبطة بالفرد من حيث أنه الحامل والمحدد، إذ أن المعنى الذي يعطيه الفرد لفعله هو الذي ينتج العلاقة الاجتماعية، ومن ثم علاقة السلطة، وحسب فيبر تنتج السلطة عموما من القدرة العامة للفرد على فرض إرادته بالمعنى العام: مصالحه، قيمه وطبيعته الخاصة، كما أنها تتمظهر في المحفزات والتوجهات لمختلف أفعاله،<sup>3</sup> فتشير بالتالي إلى قدرة شخص ما على فرض إرادته، انطلاقا من الإمكانية المتاحة له داخل علاقة اجتماعية معينة بحيث يستطيع توجيهها.<sup>4</sup>

لا يتعلق التحليل بالسلطة كجوهر بل في بعدها العلائقي، وعلى هذا تؤخذ السلطة أولا في بعد الممارسة المنظور لها كسبب للفعل، وهو ما يشير إلى تناول السلطة في تجلياتها من حيث الإسناد الذي يعني تهيئة فعل السلطة في التأثير، وكذلك في ارتباطه بالصراع على

<sup>1</sup> - محمد أركون: تاريخية الفكر العربي الإسلامي، ترجمة هاشم صالح، الطبعة الثانية، (بيروت، مركز الإنماء القومي، المركز الثقافي العربي، 1996)، ص. 191

<sup>2</sup> - المرجع نفسه، 1996، ص. 167.

<sup>3</sup> - Rocher, Guy. Droiy, "pouvoir et domination". *Sociologie et société*, (volxvill, n 01 avril 1986). p 36.

<sup>4</sup> - جورج بالاندييه: الأنثروبولوجيا السياسية، ترجمة جورج أبي صالح، (بيروت، مركز الإنماء القومي، لبنان، 1986)، ص. 37.

الموارد والغايات، وفي إمكانية الحد من حرية الغير أو العكس. وثانيا ممارسة السلطة المنظور لها كتعبير عن تبادل غير متكافئ، هذه الممارسة بما تتضمنه من سلطة التأثير وتعاليتها إلى مستوى المأسسة والشرعية وفي النهاية أسلوب التأثير.<sup>1</sup>

إن هذين البعدين كفيين بتوفير فهم للسلطة كإستراتيجية وذلك راجع أساسا إلى أن فهم السلطة متعلق أولا بفهم أهدافها وإستراتيجيتها، وهو متعلق ثانيا بتحليل الموارد، ولما كانت الإستراتيجية في معناها العام مرتبطة بأفضل الموارد، فإن فهم السلطة يستدعي إقامة تلازم طبيعي بين الموارد والإستراتيجية، أي الاتجاه إلى تحليل العناصر التالية: تقسيم المهام، توزيع الأدوار، نظام الولاية، نظام الإسهام- المكافئة.<sup>2</sup> من هنا يتوفر جانب أساسي في محاولة فهم السلطة وهو الجانب القوي فيها، أي توفر عامل الصراع على شيء ما، وما سوف يترتب عليه.

مع سوسيولوجية السلطة تظهر العلاقة الاجتماعية كوضع اجتماعي لا يخضع للرؤية الاتفاقية، حينما يبرز الصراع كمعدل صارم لهيكل المجتمع عبر القوة أو الولاية، وبالتالي فإن التفسير السوسيولوجي في تركيزه على تحليل السلطة يشير إلى أن أي نتاج اجتماعي هو ما تفرضه الرهانات المتداخلة بين الفاعلين أو القوى الاجتماعية في سياقات متباينة ومستجدة.

وفي هذا الإطار يمكننا قبول تعريف السياسة على أنها ممارسة السلطة أو أن السياسة هي فن ما هو ممكن، وتعتبر السلطة ذات أهمية كبيرة بالنسبة للنشاط السياسي، حيث يصبح اقتناؤها والحصول عليها نتيجة لعملية رهان ومجازفة، وحين يتصرف حيالها الفرد المحفز سياسيا بشكل يرجو من خلاله أن هذه التصرفات سوف تضعه في وضع يسمح له بزيادة سلطاته أكثر فأكثر.

<sup>1</sup> - بيرو، فيليب، علم الاجتماع السياسي، ترجمة محمد عرب صاصيلا، (بيروت، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 1998)، ص.281

<sup>2</sup> - Bernoux, philipe, **la sociologie des organisations**, Paris, Edition de Seuil, 1985, p.20

هناك إذا صراع حول توزع السلطة، وتكشف الصراعات والتوترات أن الفاعلين الموجودين يسعون للاستفادة من هامش الحرية الذي يتمتعون به للتعبير عن دورهم بالطريقة التي تخدم، بشكل أفضل، مصالحهم.<sup>1</sup>

بل إن كل طرف من أطراف عملية اتخاذ القرار يسعى بقدر ما يستطيع إلى تقوية مواقعه الخاصة وتعزيزها وإضعاف مواقع المنافسين. "داخل علاقات النفوذ هذه وضمن قواعد اللعبة يكسب الفاعلون سلوكيات ناشطة، دفاعية وهجومية، يلاحقون أهدافا متنوعة، وكثيرا ما تكون أهدافا متغيرة، باختصار نقول إن للفاعلين إستراتيجيات داخل النسق. لكن هذه الإستراتيجيات قد لا تكون متمتعة بالضرورة بالوضوح، ولا تلاحق دائما أهدافا متماسكة، إنها، مع ذلك تتكوّن من خلال المعاينة وانتظام السلوكيات".<sup>2</sup>

وهذا يتطابق مع فكرة أن الإستراتيجية تصبح في هذه الحالة نتاجا للأهداف الفردية، أكثر من كونها نتيجة لملاحظة التهديدات والفرص الموجودة في البيئة المحيطة، وتتخذ القرارات حينئذ دون تفكير موضوعي أو تحليل علمي، تقودها الأهداف الشخصية للمشاركين في القرار أو المؤثرين فيه، ويصبح اتخاذ القرار الذي لم يتم كحل للمشكلة وإنما كنتيجة لاتفاق ووافق بين أطراف ذوي مصالح متعددة مختلفة ومتناقضة، أو أصحاب نفوذ وتأثير متباين.

فلكل فرد يعمل في البرلمان سلوك يحمل بعدا سياسيا حيث يعتبر قبوله القيام بتصرف ما أو امتناعه عن القيام به ذو صبغة سياسية. ويعتبر "ميشال كروزيه" في كتابه: الفاعل والنسق، بأن "كل عضو: هو أيضا وقبل كل شيء، رأس، أي حرية، أو بكلام أكثر دقة، عميل مستقل قادر على القيام بالحسابات والمناورات، والذي يتكّيف وبيّندع، تبعا للمناسبات وتحركات شركائه".<sup>3</sup>

وتعكس الأنشطة السياسية تأثير الأفراد الذين يحاولون إشباع مصالحهم الشخصية، أو مصالح أحزابهم أو مجموعاتهم على القرارات التي يتخذها البرلمان، وتعكس التصرفات السياسية علاقات السلطة فيها، وتظهر عن طريق استخدام المساومات بين أولئك الذين

<sup>1</sup> - بيار أنصار: العلوم الاجتماعية المعاصرة، ترجمة نخلة فريفر، (بيروت، المركز الثقافي العربي، 1992)، ص. 152.

<sup>2</sup> - المرجع نفسه، ص. 269.

<sup>3</sup> - المرجع نفسه، ص. 197.

يسيطرون على اختيار القرار، أو من خلال محاولة التأثير بهم أو ممارسة النفوذ عليهم. "فالبعض يختار السبيل المعتدل، سبيل التسامح و التوافق المتبصر، والآخرين يرفضون هذه الوضعية و يتمسكون بالحروب الدائمة التي فيها يسعى كل فريق لتعزيز موقعه وإضعاف موقع خصمه".<sup>1</sup>

وحتى عندما يتعلق الأمر بالبحث عن حل أمثل لمشكلة ما، فقد تلج بعض المجموعات على تفوق إحدى الإستراتيجيات وتميزها لأن هذه الإستراتيجية تعكس مصالحها الذاتية فقط، ويتصرف الفرد بشكل سياسي عندما يبحث دائما عن مصلحته الخاصة ويكون مرغما من خلال سلوكه أن يتعاون أو يتفاوض مع الأفراد، وأن يقوم بعملية المساومة معهم. "هذا يعني أن كل فاعل يحافظ على هامش متغير من المبادرة والإستراتيجية الممكنة ضمن التنظيم، فهذا الأخير يضع قواعد إجرائية للعبة أو بعبارة أخرى يضع الأعباء مبنية، صارمة ومعقدة ترشد إلى عدد من الإستراتيجيات المرعبة الممكنة، إنما النسق يكون أكثر انفتاحا - مرونة - كلما سمح للفاعل بهامش أوسع من الخيارات الإستراتيجية".<sup>2</sup>

والأفراد ضمن السياق التنظيمي للبرلمان في حالة منافسة على السلطة، فالبنية التنظيمية للبرلمان هرم سياسي يعرف العلاقات السلطوية ويحدد علاقات التبعية، حيث يلاحظ التعارض في المصالح، وتلمح ظواهر التواطؤ والتعاون فيما بين الأفراد، ويظهر التعاون العدواني أحيانا بين تحالفات ومجموعات لتحقيق مصالحها. "قد يلجأ المشاركون، داخل هذه الإنبناءات من العمل الجماعي، إلى إستراتيجيات مختلفة، دفاعا عن أهدافهم أو رفعا لمكاسبهم. إنهم يلجأون تارة إلى إستراتيجيات هجوم، إذا كان ذلك ممكنا، وطورا إلى إستراتيجيات دفاع. هجوميا، يسعى الفاعل إلى الضغط على بقية أعضاء التنظيم لإرضاء متطلباته الخاصة، أما دفاعيا فإنه يسعى للإفلات من الضغوط، عن طريق الاحتماء وراء حريته وهامش تحرّكه".<sup>3</sup>

إذ أننا سنعتمد في تحليل الأزمة على مقاربتين، الأولى تقوم على اعتبار أن الأزمة وما تولد عنها من أحداث هي نتيجة منطقية لتراكمات عدة وللانسداد في قنوات الاتصال

<sup>1</sup> - المرجع نفسه، ص. 135.

<sup>2</sup> - المرجع نفسه، ص. 267.

<sup>3</sup> - المرجع نفسه، ص. 136.

والتفاعل بين النظام السياسي والمجتمع، والثانية تركز على افتراض أن الأحداث محركا في إطار البحث عن توازنات جديدة داخل النظام، وهي موجهة لتحقيق غايات لا يمكننا إدعاء معرفة طبيعتها جيدا أو الإلمام بكل أبعادها.<sup>1</sup>

ونستبعد في طرحنا هذا فرضية قد تتبادر إلى أذهان بعض المنتبحين والمحللين، والتي مفادها أن أطرافا خارجية تكون وراء الأزمة، ذلك أننا نعتقد أن المعطيات المتوفرة توحى بعكس ذلك، بالرغم من محاولة بعض الحكومات والمنظمات غير الحكومية استغلال الأزمة كورقة للضغط على السلطة في الجزائر.

إن هذه الدراسة ترى بأن الديمقراطية عبارة عن نهج للحكم يقوم على الانتخابات الحرة والمؤسسات وعلى تداول السلطة بين الأحزاب في نظام تعددي يكفل الحرية وتكافؤ الفرص لجميع الأحزاب السياسية وحرية الاختيار لكل الناخبين، وهو تعريف يرتكز على المفهوم الذي قدمه "جوزيف شومبيتر": "إن النهج الديمقراطي هو اتخاذ التدابير المؤسسية من أجل التوصل إلى القرارات السياسية التي يكتسب من خلالها الأفراد سلطة اتخاذ القرار عن طريق التنافس على الأصوات".<sup>2</sup>

إن نقطة البدء في التحول والتقدم ذات منظور سياسي في جوهرها، وأن تحديث أي مجتمع يبدأ بالدولة والحكومات والسياسة، والتحول إلى اتجاهات إصلاحية معينة تقوده النخب الفاعلة، فالتحول يبدأ سياسيا، إلا أن استمراريته وفاعليته وإنجازاته تعتمد بالدرجة الأولى على القوى المشاركة في عملية التحول. فالفعل الديمقراطي في الجزائر أمر ممكن،

<sup>1</sup> - إن المجتمع عندما يتحرك فإن النظام السياسي هو الذي ينتفس، وذلك من خلال تفاعله مع المطالب المطروحة. ويتجسد هذا التفاعل بتبني النظام للمطالب، أي المدخلات ثم الرد عليها بعد الدراسة والتحليل في شكل مخرجات، وهي العملية التي تتم باستمرار وتسمح للنظام بالبقاء. لكن التعنت والأحجام عن التكفل بهذه المدخلات وعدم أخذها بعين الاعتبار يؤدي إلى تراكمها، مما يدفع بالنظام السياسي إلى الاختناق، ومن ثم حدوث الأزمة. وقد تكون هذه العملية طبيعية، أي أنها تحدث بصفة تلقائية، وهي ميزة الأنظمة الديمقراطية، كما يمكنها (أي العملية) أن تكون محركا ومقصودة والغرض منها ضمان الاستمرار، ويحدث هذا خاصة في الأنظمة التي تفتقد في حركيتها إلى "الميكانيزمات" الديمقراطية. وكثيرا ما يعتمد النظام في هذه الحالة إلى البحث عن ميكانيزمات بديلة، عن طريق إثارة المطالب المجددة والتكفل بها كمدخلات يرد عليها بمخرجات تتضمن إما استجابة للمطالب وإما رفضها كليا أو جزئيا، فيكون مصيرها الدخول في مسار التغذية الإسترجاعية لتطرح من جديد في صيغ أخرى. كما أن النخب الحاكمة تتصرف بتسلط تجاه القوى الاجتماعية التي تطالب بالإصلاح، مدركة إمكانية احتواء هذه القوى، أو التصادم معها تعويلا على أن نتائج المعركة ستحسم بشكل مؤكد لصالح النخب الحاكمة، في الوقت الذي تخضع فيه هذه النخب سلوكياتها وممارساتها، خضوعا يكاد يكون كاملا وشاملا للضغوط الخارجية. وتتقل تحالفاتها، من قطب دولي لآخر، بناء على قدرة هذا القطب الدولي، أو ذلك، وفاعليته في منح النخب الحاكمة مظلة الحماية.

<sup>2</sup> - صامويل هانتغتون: الموجة الثالثة: التحول الديمقراطي في أواخر القرن العشرين، ترجمة: عبد الوهاب علوب، (الكويت، دار سعاد الصباح، 1993)، ص. 64.



ولكن بشروط محددة، تتعلق أولاً بالنخب السياسية والدولة ومن ثم المجتمع والمواطنين. والنخبة السياسية في هذه الدراسة ترتبط بما طرحه "باريتو" عن الصفوة الحاكمة وميلها إلى الحصول على القوة والمحافظة عليها ووسيلتها في ذلك إما العنف أو الخداع والحيلة، أما "موسكا" فأشار إلى تلك الأقلية التي تحكم أغلبية من الأفراد، ووسيلتها في ذلك الثروة، أو الاهتمام بالصالح العام، أو التحكم في السلطة العسكرية، أو المركز الديني، وتتميز هذه الأقلية بالقدرة التنظيمية. وتعتبر إسهامات "ميشيلز" عن الأوليغاركية، "ميلز" عن صفوة القوة، "دومهوف" عن الطبقة الحاكمة وصفوة القوة، "ميليبياند" عن الطبقة المسيطرة،<sup>1</sup> إلى جانب مختلف المقاربات المتعلقة بالتعددية وتطور نظريات القوة والصفوة، تأكيد للمتصل المكيفلي عن السلطة التي تشد صاحبها إليها دون رحمة. وتتسم النخب السياسية في هذا الإطار بخصائص معينة. فهي تميل إلى احتكار السلطة، وإلى التسلطية السياسية والاجتماعية، واستخدام الأساليب التقليدية في الممارسات السياسية وتركز على مفاهيم الأبوية وعلى مفاهيم الولاء السياسي. وكثيراً ما تؤسس علاقتها على الشكلية حتى وإن كانت علاقات داخل تنظيمات حديثة. وتؤسس لمنظمات من العلاقات السياسية القائمة على علاقات التابع والمتبوع. ويفسر البعض هذه النزعة التسلطية للنخب السياسية في ضوء السياق التاريخي الذي ظهرت فيه. فقد تكونت هذه النخب في أثناء عملية النضال من أجل التحرر والاستقلال ومن ثم فقد حدث أن طورت هذه النخب توجهات أيديولوجية قومية، جعلت أعضاء النخب يشعرون بأنهم هم الوطن، وأنهم يمثلونه حق التمثيل. بل قد يصل الأمر إلى أن ينظروا إلى أنفسهم على أنهم هم الوطن، ويتحدثون باسمه دون الرجوع إلى سكانه، ويحاربون باسمه دون الأخذ في الاعتبار معاناة الشعب وحرمانه، ويرفعون شعارات نضالية ذات طابع وطني وقومي يخفون وراءها حبهم للسلطة وسعيهم إليها.<sup>2</sup>

التحول الديمقراطي وتماسكه يراعي أهمية الثقافة الجماهيرية، ولا يجوز التغاضي فيه عن المعتقدات والقيم والأنماط السياسية عند النخبة وتأثيرها غير المتكافئ على الديمقراطية خصوصاً في سنوات تشكلها الأولى. ويرى "داهل" بأن معتقدات الزعماء والناشطين من

<sup>1</sup> - أنظر جماعات الصفوة في العالم الثالث، في: أحمد زايد، البناء السياسي في الريف المصري: تحليل لجماعات الصفوة القديمة والجديدة، (القاهرة، دار المعارف، 1981)، ص ص. 121-160

<sup>2</sup> - أحمد زايد: المرجع السابق، ص. 50.

السياسيين لها أهمية خاصة لأسباب ثلاثة: يتمتع هؤلاء بنفوذ أكبر من سائر الفاعلين ويكون لهم بذلك تأثير أكبر على الأحداث السياسية، بما في ذلك الأحداث التي تؤثر في استقرار الأنظمة أو في تغييرها، وهم أكثر قابلية لتكون لديهم معتقدات سياسية ذات توجهات أكثر اعتدالا وشمولية، وأعمالهم تكون أكثر قابلية للتقيد بهذه التوجهات. إن الشرط المسبق الوحيد للديمقراطية هو وجود فئة قوية سياسية من النخبويين الذين قرروا الالتزام بالديمقراطية. قد تستمر الديمقراطية فترة طويلة في ظل التزامات ملتبسة أو مشروطة بها من جانب الزعماء السياسيين وأتباعهم على حد سواء، لكن الديمقراطية تكون دائما غير محصنة في مثل هذه الظروف.<sup>1</sup>

إن السلطة في تعاملها مع الأزمة أخطأت في تقديرها للأمر على مستويات عدة، يتجلى أبرزها في تجاهل الأحزاب في النظام السياسي ودورها في تأطير وتنظيم المجتمع، وفي عدم التوافق والانسجام بين أولويات السلطة وبين مطالب المجتمع، وكذا في اختلال العلاقة التي تربط السلطة المركزية بالسلطات والمجالس المحلية. فقد كشفت الأحداث المتتالية في الجزائر أن أول خطأ وقعت فيه السلطة هي تهميشها للأحزاب السياسية سواء التي هي في الحكومة أو الأحزاب المعارضة، فسياسة "التدجين" التي استهدفت الأحزاب السياسية بلغت أشدها مع بداية 1999، ووجدت الأحزاب نفسها قد استقالت أو أقيلت من موقعها في النظام السياسي وتنازلت عن دورها كقوة تأثير واقتراح، وكوسيط بين السلطة والمجتمع.<sup>2</sup>

وبحكم تبني التعددية الحزبية في الجزائر، وبالنظر إلى الاختلافات المذهبية والأيدولوجية التي تميز الأحزاب المعتمدة. كان من المنتظر أن تتباين موقعها في النظام السياسي، تيار منها في السلطة تيارات أخرى في المعارضة، مع إمكانية التداول على

<sup>1</sup> - لاري دايموند: مصادر الديمقراطية - ثقافة المجموع أم دور النخبة - ترجمة سميرة فلوعبود، (بيروت، دار الساقي، 1994)، ص. 216

<sup>2</sup> - إن الممارسات السياسية في الجزائر تميل إلى الانقسام بين ممارسات غالبية تحاول إضفاء الشرعية على النظام وممارسات مهمشة تحاول أن تنزع هذه الشرعية أو تشكك فيها أو تتعايش معها على مضض. هذا أمام غياب المجتمع المدني، أو تغييبه وتدجينه واحتوائه، واختصاره في جمعيات مساندة أثناء الانتخابات، لتتحول هذه الجمعيات، إلى سجل تجاري، وخدمة ذات منفعة عامة، وهو ما عزز ظاهرة الزبونية السياسية. هذا الوضع هو انعكاس للعقل السياسي، ونتيجة، ومؤشرا في نفس الوقت، على -الديمقراطية المقيدة- وعلى غياب -الشعور الديمقراطي- لدى مؤسسات المجتمع المدني، والقوى السياسية في الجزائر. وكسبب موضوعي نجد أن طبيعة الاقتصاد الجزائري الريعية، واحتكار الثروة الوطنية من طرف النخبة الحاكمة، وغياب آليات المحاسبة، حول المال العام إلى أداة لرشوة وشراء المجتمع المدني، والأسرة الإعلامية، والطبقة السياسية عموما.

الموقعين. لكن الذي حدث هو تشكيل ائتلاف حكومي يضع العديد من الأحزاب غير المتجانسة في الرؤوس والبرامج، والعامل الوحيد الذي كان بإمكانه أن يؤدي إلى قيام هذا الائتلاف هو تنازل كل الأطراف المشكلة له عن برامجها وتبني برنامج محايد، وهو ما حدث بالفعل. وفي هذا الشأن يؤكد "ليبهارت" أن النخبة السياسية المتصارعة سابقا تلجأ إلى أنماط تكيفية (اتحادية) كوسيلة لتحاشي تكرار "الحوادث المأسوية" كالحرب الأهلية مثلا، أو لصد الخطر المتواصل للنزاعات الانفصالية<sup>1</sup>. أما الأحزاب الأخرى التي رفضت التعاطي مع السياسة وفقا لهذا المنظور، فقد أرغمت على التزام مكاتبها والقبول بالأمر الواقع أو الاتجاه نحو الخارج للتعبير عن طروحاتها. وبفعل الحصار السياسي والإعلامي المفروض عليها، وجدت هذه الأحزاب نفسها مقطوعة الصلة بقواعدها وعجزت عن مواكبة المجتمع في حركيته. وكانت السلطة تسعى دائما إلى تبرير سياستها تجاه الأحزاب بحجة مفادها أن الدولة تتوفر على مؤسسات هي الأطر القانونية والتشريعية التي يمكن في ظلها التعبير عن المواقف والطروحات، وهو الطرح الذي تبنته أحزاب التحالف الرئاسي.

لكن الملاحظ أن البرلمان بغرفتيه عجز عن تأدية دوره كطرف فعال في النظام السياسي، وبدأ هذا العجز واضحا أكثر كلما تعلق الأمر بالملفات السياسية الحساسة كما تبين أن الهوية التي تفصل المواطن بالسلطة قد زادت اتساعا، وبدا جليا مدى فقدان المواطنين الثقة في مؤسسات الدولة، كما تفش الشعور بالإحباط لدى الشباب بشكل مخيف. ولم يكن ذلك ليخفف على السلطة لو أخذت في الحسبان الارتفاع الرهيب لحالات الانتحار في أوساط الشباب، وقامت بتحليل عميق وموضوعي لمواقفهم تجاه الخطاب الرسمي.

إن البرلمان كمحصلة للعملية الانتخابية النزيهة والشفافة والحررة والخالية من أية مظاهر المصادرة لأصوات الناخبين، وتقرز نخبة قادرة على مد الجهاز التنفيذي بأدوات قانونية لتسيير الشأن العام، وتؤدي هذه العملية إلى تعزيز الثقة بين الناخبين والمنتخبين وتؤسس لثقافة المواطنة، من خلال شعور الناخب بأنه يؤدي دوره كمواطن يملك حق تقرير مصيره بنفسه من منطلق توكيله وإنابته لأشخاص يتكفلون بإدارة الشأن العام، وبالتالي تحقيق

<sup>1</sup> - لاري دايموند: المرجع السابق، ص. 11

أماله وتطلعاته في العيش الكريم. وهي في النهاية (العملية الانتخابية) الضامنة لتمكين الهيئة الناخبة من إحداث عملية نقل السلطة من موقع إلى آخر (مبدأ التداول على السلطة).

إن المؤسسات الجزائرية الحالية، البرلمان والحكومة والرئاسة والمؤسسات الاستشارية والرقابية بل أيضا الأحزاب السياسية ومؤسسات المجتمع المدني<sup>1</sup> والأطر المختلفة، هي مؤسسات أصبحت في النهاية غير قادرة على أداء الدور المنتظر منها في هذه المرحلة من الانتقال الديمقراطي، لأنها بنيت وفق اعتبارات غير منفصلة عن ثقافة النظام السابق أو عن قواعد اللعبة المعتمدة لديه سابقا، كالولاء والزيابئية والخضوع ونظام الحصص والمصالح وغيرها. حتى المجتمع المدني اتخذ مسارات قادته كي يصبح ليس فقط عاجزا عن إفراز مبادرات التغيير بل هو في حد ذاته عقبة كبرى أمام التغيير المنشود. لم يعد بمقدور هذه المؤسسات، بشكلها الحالي، تحقيق أحد الشروط الأساسية للانتقال وهي فتح النظام السياسي لفاعلين جدد ظلوا على الهامش كي يلعبوا دورهم، بل أبقّت على المزيد من المهمشين والنافرين. وعندما لا يذهب المواطنين إلى صناديق الاقتراع، فهذا يعني أنهم لا يرون أن النظام السياسي بشكله الحالي قادر على تلبية تطلعاتهم وحل مشاكلهم، وهو ما يعني أيضا أن المجتمع أصبح من دون تأطير.<sup>2</sup>

ولأن الوضع التاريخي لم يسمح لدول العالم الثالث بأن تنمو نموا طبيعيا، فهي تعاني الحرمان الذي ولد التعطش لممارسة السلطة والتي انقلبت إلى تسلط، كما ساهم ذلك الوضع في بروز أشكال اجتماعية قادرة بفعل حسها الميسس على التمويه والتجاوب مع كل أشكال التسلط الممارسة عليها حيث لم تسلم من ذلك حتى الأحزاب والشخصيات الأكثر معارضة

<sup>1</sup> - إن التتبع للمسار الديمقراطي في الجزائر بدءا من دستور 1989 وما تبع ذلك من ظهور للجمعيات سواء منها ذات الطابع العلمي أو الثقافي أو المهني أو الديني، يخلص إلى نتيجة، وهي أن بعض الأحزاب وجمعيات المجتمع المدني، بما فيها التنظيمات النقابية، لم يتم إحداث أية تغييرات على مستوى هيئاتها القيادية.

<sup>2</sup> - وعندما نلاحظ غياب التفاعل الجماهيري مع الحملة الانتخابية منذ تشريعات ماي 2007، مروراً بتدني نسبة المشاركة في الانتخابات التي لم تتعد 35 بالمئة، وتعريجا على الحملة الانتخابية الفاترة لمحليات نوفمبر 2007، فهذا يعني أن الاهتمام السياسي لدى المواطن قد غاب، وإن النظام السياسي قد فقد أهم ركن من أركان النظام الديمقراطي. لقد بينت كثير من الدراسات التي قام بها علماء السياسة والاجتماع في الغرب وتحديدا في الولايات المتحدة الأمريكية (أنظر آرثر لوبيا وتاشا فيلبوت، آراء من داخل الشبكة: تأثير المواقع الإلكترونية في الاهتمامات السياسية لدى الشبان، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2007) مثل دراسة "فيربا، وشلوزمان وبرادي" في عام 1995 أن "المواطنين المهتمين بالسياسة سيصبحون بالضرورة ناشطين سياسيين". وبينت دراسة أخرى أنجزت في عام 1996 من قبل "ديلي كاربيني وكيتير": "أن المؤشر الذي يبنى بكل أنواع المعارف السياسية التي قمنا بدراستها يتجلى في إبداء الاهتمام بالسياسة". وخلصت دراسة مانسبريج في عام 1999 وكذا دراسة "شوسلر" في عام 2000 إلى أن "الاهتمام الشديد بما يتم في الساحة السياسية يعود بالفائدة على المجتمع والأفراد معا بأشكال وطرق إضافية".

وعناداً<sup>1</sup> كما أن عدم قدرة الأنظمة في هذه الدول على إيجاد آليات تضمن التداول على السلطة وممارسة الحريات السياسية يؤدي إلى تشكيل متطرف للجماعات المناوئة للحكم القائم. ويصبح تنامي نزعات التطرف لدى جماعات الحكم والمعارضة الصبغة الأساسية التي تميز الأحداث السياسية على مستوى الدولة، وبدل أن تصبح وظيفة الدولة في مثل هذه الأحوال البحث عن حلول أكثر توفيقاً بين مطالب القوى المتصارعة تصبح طرفاً في هذه الصراعات، عوض أن تكون غايتها هي ضمان أكبر قدر من الحماية للجميع ليتسنى لهم استخدام عقولهم الحرة في حل النزاع المتعلق بقضاياهم المصيرية.

إن المجتمع العربي في حاجة ماسة إلى إصلاح سياسي - واقتصادي وتعليمي استطراداً - بعد أن تعفنت أوضاعه وباتت هشة من الداخل وجاهزة للتدخل من الخارج. إن الإصلاح المطلوب هو ذلك الذي يفضي إلى انفراج سياسي كامل، وإلى إطلاق الحريات العامة وكفالة حقوق الإنسان واحترامها، وإلى الفصل بين السلطات واستقلال القضاء، وإلى إقرار نظام تمثيلي نزيه، وتحقيق المشاركة السياسية - ومنها مشاركة المرأة - وصولاً إلى التداول الديمقراطي للسلطة. وهو الإصلاح الذي يستأصل الفساد الاقتصادي والمالي والإداري، ويرشد الإنفاق، ويضع التنمية في خدمة الحاجات الاجتماعية، ويجتث أسباب الفقر والتهميش، ويعيد النظر في هيكل توزيع الثروة بما يسد الفجوة بين الطبقات والفئات والمناطق.

لكن الأهم من ذلك كله أن فكرة الديمقراطية وحقوق الإنسان والإصلاح السياسي وجدت مدى أرحب للانتشار، منذ نهاية السبعينيات من القرن الماضي، في أعقاب موجة من المراجعة الفكرية الجريئة التي قام بها مثقفون عرب انتقلت إلى الحياة السياسية وأثرت في رؤية كثير من الفاعلين في تيارات العمل السياسي، ولعل من ثمار تلك المراجعة إعادة النظر في الفكرة السياسية الإفراطية للتغيير، التي كانت تختزله في السياسة والعمل السياسي،

---

<sup>1</sup> - الظاهرة يبدو أنها إحدى الخصوصيات السياسية في الجزائر، والتي تجد تفسيراتها في طبيعة تطور الحركة الوطنية في الجزائر ومختلف المحطات الكبرى المحددة لتاريخ وتوجهات الممارسة السياسية في نضال الحركة الوطنية التي كانت تحكمها ثقافة الزعامة وديكتاتورية الفرد المستبد هذا هو المنطلق الذي يبدو أنه صقل الممارسة السياسية في الجزائر، فأضحت تتوارثها الأجيال بشكل ما فتى يزداد سوء ومهانة. فنقشي روح الزعامة والقدسات الشخصية الدينية والثقافية والتاريخية داخل الأحزاب، حيث نجد أن بعض الأحزاب ورغم مرور عدة عقود على تأسيسها إلا أن قياداتها لم تتغير، ولم يحدث تداول على القيادة داخل الحزب.

وتسقط كل الوسائط والحوامل الأخرى: الاجتماعية والثقافية والتربوية... الخ، أو تتوسل بها تعبويًا فقط. لقد أعيد الاعتبار إلى النقابات وإلى المنظمات الشعبية والمهنية، ولم يعد يرى إليها كملحقات حزبية، مثلما نشأت مؤسسات جديدة على المشهد المجتمعي العربي - أي ما يطلق عليه اسم مؤسسات المجتمع المدني - مثل جمعيات حقوق الإنسان ولجان مراقبة نزاهة الانتخابات، واتحادات المرأة والطلبة والشباب وجمعيات المحامين والحقوقيين. وشيئًا فشيئًا بات لفكرة الديمقراطية وحقوق الإنسان جمهور نشط وأطر مؤسسية عديدة، وانفتحت أمام النضال من أجل الإصلاح والديمقراطية آفاق جديدة، مثلما نجم عن تراكمات ذلك النضال رصيد مثرف من المكتسبات في غير ساحة من الساحات العربية.<sup>1</sup>

وهناك واقعة اجتماعية شعبية، تتعلق بالكفاح الذي خاضته الشعوب العربية ضد الاستبداد، ومن أجل الحرية والديمقراطية، طيلة عقود عديدة من القرن العشرين. ويدخل في جملة تلك النضالات الانتفاضات الشعبية العارمة التي غالبًا ما كانت تواجه بقمع دموي من الأنظمة. وإذا كان بعض تلك الانتفاضات قد اندلع في مواجهة قرارات حكومية تتعلق بالتعليم، أو بالزيادات في أسعار الخبز والمواد الأساسية، فإن الحامل عليها هو الاحتجاج على سياسات رسمية، وبالتالي فهي دفاع عن حقوق اجتماعية في وجه سلطة تتخذ قرارات منفردة ولا تأخذ مصالح الشعب والنقابات في الاعتبار. على أن بعضًا آخر من تلك الانتفاضات كان سياسيًا صرفًا أو يكاد، ومن ذلك انتفاضة أكتوبر 1988 في الجزائر.<sup>2</sup>

<sup>1</sup> - هناك تراكم نضالي في واجهة العمل السياسي والمدني من أجل تحقيق الإصلاح الديمقراطي في الوطن العربي. وهو تراكم تعود بداياته إلى حقبة ما بين الحربين، فالتاريخ السياسي العربي المعاصر منذ ثلاثينيات القرن العشرين، حفل بتيارات سياسية غير إصلاحية، في خطابها الإيديولوجي، وذات طبيعة شعبية أو ثورية ترى في الثورة الاجتماعية - وفي الانقلاب العسكري استطرادا - الطريق الأمثل إلى التغيير: وهي التيارات الإسلامية والقومية والماركسية، إلا أن هذه التيارات لم تقاطع تماما الخيار الإصلاحي التدريجي ولو كخيار تكتيكي اضطراري ومرحلي تفرضه حقائق ميزان القوى. ولم تلبث هذه التيارات نفسها أن انتقلت تباعا من فكرة الثورة إلى فكرة النضال الديمقراطي والإصلاح السياسي ابتداء من النصف الأول من سبعينيات القرن العشرين. كان المشروع القومي العربي قد تلقى ضربة موجعة في حرب العام 1967، ثم ما لبث أن تلقى ضربته القاضية في السبعينيات (بعد حرب أكتوبر 1973)، ولحقه التيار اليساري الذي أجهز عليه انهيار " المعسكر الاشتراكي "، ثم أعقبه التيار الإسلامي الذي تأذى من تجربة ممارسة الثورة ضد السلطة القائمة، فعاد إلى الدعوة والإصلاح.

<sup>2</sup> - ورغم الإصلاحات التي باشرتها السلطة في الجزائر تحت الضغط الاجتماعي، من خلال ما سمي بإصلاح العدالة والمنظومة التربوية، وكذا إصلاح هياكل الدولة، وهي المشاريع التي يعتبرها الخطاب الرسمي بـ "النجاحة"، إلا أن الرفض المعبر عنه من قبل المواطنين في مختلف الاستحقاقات الانتخابية وتراجع نسب المشاركة للشعب، كلها مؤشرات على أن الثقة التي انكسرت منذ 20 سنة بين الشعب والنظام لم تسترجع بعد لسبب بسيط، إن "الحقرة" ازدادت، والفساد والرشوة فاق بكثير ذلك الذي كان مستفحلا في أكتوبر 1988، وما كان الشعب يسمع عنه من اختلاسات ونهب للأموال العمومية، أضحي يرى بالصورة والصوت، والقانون لا يطبق إلا على الضعفاء.

ومع أن هذا الحراك الاجتماعي الشامل، الذي أفضى أحيانا إلى انتفاضات سيطرت على الشارع لأيام عديدة، كان ينتهي بانكاسة كبيرة تعقبها فترة غير مستقرة قد تمتد لفترة طويلة، إلا أن تأثيراته ظلت عميقة وإن لم تلحظ للتو أو على نحو صحيح. ومن تلك التأثيرات تنامي الوعي السياسي بالحقوق في امتداد تنامي الإدراك لفشل النخب الحاكمة في حلّ معضلات المشاركة السياسية والحقوق الاجتماعية للمواطنين.

أما في الجزائر فإن النخب السياسية والاجتماعية كانت متصارعة أكثر مما هي متوحدة، لعمق اختلافاتها الإيديولوجية<sup>1</sup> وتباين أصولها الاجتماعية وصراعاتها الدائمة من أجل امتلاك جهاز الدولة وتوظيف الإسلام مصدرا للشرعية والتبرير السياسي. وقد كانت كل نخبة سياسية تعبر عن رؤية معينة لجهاز الدولة تختلف عن بقية النخب الأخرى، ولذلك تحول هذا الجهاز إلى رقعة صراع عنيف ومدمر، بدءا بنموذج دولة الأمير عبد القادر إلى المرحلة الراهنة، أصبحت الجماهير مفصولة عن نخبها. وفي ظل أنظمة في غاية المركزية استحالة بناء ديمقراطية حقيقية وحديثة. كما أن التوترات، الأزمات والظواهر السلطوية والممارسات المؤسسية غير الثابتة التي تميز الدول في العالم الثالث مرتبطة في صلب المجتمع باستمرارية قيم ومعايير وسلوكيات تقليدية.<sup>2</sup>

لم يؤدي نظام الحكم في الجزائر دورا حياديا ليعالج التناقضات الثقافية والإيديولوجية والسياسية المدمرة في حينها، ولم يوفر أيضا أجواء الحرية والديمقراطية لترقية الثقافة والأداء السياسيين. تلك التناقضات بقيت في أوساط النخب والمجتمعات والتيارات الناشطة، لأن النظام لم يكن يحمل القناعات الديمقراطية بل ترك الصراع بين النخب في الجزائر يتنامى ويأخذ أبعادا خطيرة، هددت التعايش السلمي بين الأفراد والوحدة الوطنية والسلم والاستقرار، إن لم نقل أن النظام انحاز مرة إلى النخبة المعربة الإسلامية وترك ثقافة الحقد تنتامي، وانحاز مرة أخرى، إلى النخبة المفرنسة وترك أيضا ثقافة الانتقام والإقصاء عندها تتضاعف.<sup>3</sup> وإذا كان الواجب أن يدفع النظام بالنقاش الديمقراطي ويؤطره أو يكون حارسا

<sup>1</sup> - عدم الاتفاق في الجزائر على طبيعة النظام ومقوماته، فنجد الأحزاب تختلف وتهاجم الثوابت التي تقوم عليها الدولة، كالاختلاف حول اللغة العربية، والاختلاف حول مكانة ودور الدين، وهو ما يعطي للتناقص بعدا أيديولوجيا وعقائديا عند البعض، ويحوّله من التناقص السلمي إلى الصراع الدموي، والجنوح إلى العنف والإقصاء.

<sup>2</sup> - بيرتراند بادي: التنمية السياسية، ترجمة محمد نوري المهدي، (بيروت، مؤسسة الانتشار العربي، 2001)، ص. 42.

<sup>3</sup> - عبد الناصر جابي: المرجع السابق، ص. 23.

عليه من الإنزلاقات وضابطة له، في أجواء من التعايش السلمي يعفي الجزائر من آثار خطاب "التكفير" أو "الاستئصال" فكلاهما شمولي، إقصائي مطلق يمثل مظهرا من مظاهر "البابوية" سواء "إسلاموية" كانت أم "حداثوية".

إن الصراع السياسي في الجزائر هو بين نخبة حاكمة تريد أن تبقى بجميع الوسائل في السلطة وتبقى تستخدم كل الوسائل الاستثنائية، كحالة الطوارئ، وفي نفس الوقت تحاول أن تمنع ظهور بديل سياسي بالسيطرة عليه وضبطه بسياسات احتواء وتلاعب. وكأننا أمام مجتمع بريتوري.<sup>1</sup> ويؤدي عدم الاستقرار إلى أن يتحول النظام السياسي إلى "مختبر" لتجارب نماذج سياسية متعددة، وتميل القوة السياسية في هذا الظرف نحو التركيز في أيدي فئة قليلة من الأفراد، وينتقل مفهوم الاحتكار لأول مرة من مجال الاقتصاد إلى مجال السياسة، حيث تصبح السياسة حكرا على أفراد بعينهم. ويؤدي تركيز القوة إلى مضاعفة الجهد للحفاظ عليها، ومن ثم فإن التخلف الاقتصادي و التكنولوجيا الظاهر يقابله دائما تضخم في الأجهزة البيروقراطية والسياسية، وفي الخطاب السياسي.<sup>2</sup>

فالنخب المسيطرة على زمام القوة لا تترك فرصا كثيرة لأعضاء آخرين للانضمام إلى دائرة النخبة، إلا لمن تم تمرينهم لفترة طويلة من الوقت بحيث لا يشكلون بحال مصدر قلق أو تمرد. فقد أدى تدريبهم الطويل إلى أن يتخلقوا بخلق النخبة، وأن يندمجوا فيها اندماجا لا يغير من خصائصها. فالاتصال البطيء والتدريجي من القادة القدامى والقادة الجدد يخلق "مزيجا" من الخصائص المتشابهة. فالنخبة المركزية تحتفظ بقنوات اتصال مع المستويات

<sup>1</sup> - حسب نموذج هانتجتون، فإن المجتمع البريتوري يعبر عن وضع نظام سياسي غير مؤسس بشكل كاف، فهو في حالة تفكك وتآزم، يتميز بمواجهة صريحة من قوى اجتماعية متنافسة ومسيبة جدا، رافضة كل دعوى للمفاوضة أو أي تحكيم ولا تستند إلى أية قاعدة عمل مشترك. وكل قوة من هذه القوى تستعمل وسائل للضغط التي في حوزتها: العمال يلتجئون إلى الإضراب، الأغنياء إلى الفساد، العسكريون للانقلاب العسكري، وهذا قصد لعب دور مهيمن، حيث تمسك السلطة من قبل الجيش وتشكيل خطرا كامنا دائما. وهو وضع من الفوضى والعنف، وتفاقم حالة عدم الاستقرار وتزايد الفساد، التفسخ السياسي، وحدة الصراع، حالة المؤسسات في غاية الضعف وهشة جدا. والدولة تقع في أيدي طبقة واحدة وفي أيدي مجموعة، بل في أيدي زمرة. كل السلطات تمارس من قبل رجل واحد، أو أحيانا من قبل زمرة من الضباط العسكريين، وأنهم لا يجدون أنفسهم مقيدين بأي حدود ولا بأي توازن كان، فتصبح السلطات السياسية القائمة لا تتمتع بأي شرعية. أنظر: بيرتراند بادي: التنمية السياسية، ترجمة محمد نوري المهدي، بيروت، مؤسسة الانتشار العربي، 2001، ص.92

<sup>2</sup> - أحمد زايد: المرجع السابق، ص.48



الأدنى من النخب السياسية، بحيث لا يسبب صعود أي شخص من المستويات الدنيا تغييراً جذرياً في عالم السياسة.<sup>1</sup>

وهناك بالتأكيد التغيير الذي يطرأ على المجتمع والأجيال، والذي ينشأ عنه اهتمامات وتحركات جديدة ونخبويون جدد يسعون إلى إيجاد مواقع لهم في النظام وإلى الاستفادة منه. وهكذا يجب أن تعقد النخبة مجدداً المساومات والاتفاقات والتسويات والتعهدات، التي قد يتم تعديلها أحياناً في إطار التغيير المؤسسي، من أجل دمج الفئات الجديدة وتكييفها مع الظروف الجديدة، أو تتخذ مطالب هؤلاء سبيلاً يتصف بالعنف ويتجلى في نشاطات وتحركات شبه موالية للدولة أو معادية لها. تتحدد ردود فعل النخبة على هذه الضغوطات في إطار الاعتبارات الإستراتيجية للنفوذ، لكنها في الوقت نفسه تتشكل بدرجة كبيرة في إطار القيم والأهداف السياسية.<sup>2</sup> ويتضمن هذا انتقالاً بواسطة عناصر أساسية من نظام الحكم والمعارضة معاً، نحو ثقافة سياسية ذرائعية وأكثر ليونة، إلا أن النموذج يؤكد على قيادة النخبة لعمليات سياسية، من مناورة وتحريك وتفاوض -تشبه لعبة شطرنج متقنة متعددة الطبقات- والتي تبدو فيها الثقافة السياسية في خلفيتها مجرد متغير ضمني.<sup>3</sup>

فالدخول إلى دائرة النفوذ السياسي قد يصاحبه ميل نحو امتهان العمل السياسي واتخاذهِ وسيلة للعيش وأسلوب للحياة. ولذلك فقد أكد "ماكس فيبر" في مقاله الشهير بعنوان "السياسة كمهنة" إمكانية تحول العمل السياسي إلى مهنة تكون ممارستها بحكم المهارة والحق والقدرة على الإدارة والممارسة الديمقراطية. ويحدث ذلك خاصة عندما يحقق "السياسي" قدراً من الاستقلال عن "الاقتصادي" و"الاجتماعي"، أي عندما تتفصل الممارسات الحزبية عن تكوينات الطبقة والمكانة، ويصبح الحزق المهني داخل الحزب هو السبيل إلى الدخول في دائرة النخبة السياسية.<sup>4</sup>

والملاحظ في الجزائر<sup>1</sup> هناك فتح الحقل السياسي بشكل مختلف عما حصل في العديد من البلدان العربية، هناك تداول للسياسة، ولكن ضمن حدود يعبر عنها جمود المجتمع، كون

<sup>1</sup> - المرجع نفسه، ص 42-44

<sup>2</sup> - لاري دايغوند: المرجع السابق، ص 216.

<sup>3</sup> - المرجع نفسه، ص 13.

<sup>4</sup> - أحمد زايد: المرجع السابق، ص 41.

هذا الأخير لم يدخل كله في اللعبة لأسباب سياسية واقتصادية ونقص الثقة وظروف المعيشة.<sup>2</sup>

فالنخبة السياسية تحقق درجة من الخبرة السياسية التي تمكنها من إحكام قبضتها على وسائل الاتصال بدرجة لا يمكن للشخص العادي أن يصل إليها، كما أنها تتروض على ممارسة السياسة بحيث تتولد لديها العقيدة بأن وجودها ضروري، وأن ترك مناصبهم سوف يكون كارثة لهم ولحزبهم السياسي. وفي مقابل هذا الشعور النخبوي تأتي الآلية الثانية من قبل الجماهير التي تخضع خضوعاً تاماً لأنها تقع في الغالب فريسة للدعاية والتأثيرات الخطابية للقادة. وتكون النتيجة في الحالتين أن تحكم النخبة سيطرتها وأن يكون الانغلاق السياسي سمة مميزة لنظام الحكم.<sup>3</sup>

إن التجارب الديمقراطية في دول العالم العربي لم تستطع لحد الآن بلورة نماذج يمكن وصفها بالعمل الإيجابي، فأثار أحادية الرأي ورفض الآخر انتقلت عداها إلى أحزاب المعارضة التي كثيراً ما أعابت على الأنظمة دكتاتوريتها، كما أن التعطش للسلطة هو بمثابة عائق أساسي أمام التجربة الديمقراطية. ونتيجة الاهتمام بموضوع الديمقراطية، حصل قبول عام لفكرة الديمقراطية، وعدد من الحركات السياسية - سواء كانت قومية أو إسلامية - تبنت هذا المفهوم ومبدأ التعددية السياسية، لكنه لغاية الآن لم تتأصل الديمقراطية عند الفرد العربي كقيمة في حد ذاتها، بحيث يشعر الإنسان العربي بالحاجة إليها كشعوره بالحاجة إلى

---

<sup>1</sup> - على الرغم من التحسن الذي تعرفه الجزائر من حيث المؤشرات الكلية والعائدات التي يتوقع أن تتجاوز 80 مليار دولار خلال سنة 2008، فضلاً عن تجاوز احتياطي الصرف 150 مليار دولار مع نهاية سنة 2008، و 70 مليار دولار لصندوق ضبط الميزانية، إضافة إلى ناتج محلي خام يقارب 140 دولار، إلا أن الجزائر لا تزال تعرف مفارقة كبيرة من حيث الاختلال في توزيع الثروة والدخل، حيث بلغت نسبة الذين يعيشون في خط الفقر (لا يتعدى عائلتهم اليومي دولارين) أكثر من 20 %، أي أكثر من 6,5 مليون جزائري، وذلك حسب تقديرات برنامج الأمم المتحدة للتنمية والبنك العالمي. فاستناداً إلى تقديرات هذه المنظمة، فإن ترتيب الجزائر وفقاً لمؤشر التنمية البشرية لا يزال متدنياً، فعلى المستوى العالمي تصنف الجزائر في الرتبة 104 أو ضمن الدول النامية. وتقدر الهيئات الدولية الفوارق الموجودة بين الفئات الغنية والفقيرة في الجزائر، كما أن الفوارق الطبقيّة بدأت تبرز على خلفية عمليات الانفتاح والتحرير، مع توجه جزء من الطبقات المتوسطة إلى الاضمحلال تدريجياً وانحدارها باتجاه الطبقة الفقيرة.

أنظر: جريدة الخبر الجزائرية، العدد 5412 (30 أوت 2008)

<sup>2</sup> - وحتى وإن خفت حدة المطالب الاجتماعية بسبب تصدر الهاجس الأمني مقدمة المطالب لعدة سنوات، إلا أن ذلك لم يمنع الجزائريين من الخروج للشارع كما وقع في الشلف، غرداية، وهران، برج بوعريش، ورقلة وغيرها، للتبديد بـ "الحقبة" وبسوء توزيع السكن الاجتماعي، وباللاعديلة في توزيع مناصب الشغل ومنح الشبكة الاجتماعية، دون ذكر مشاكل التمدن، وغياب الطرق، وتدني الخدمات الصحية، والغلاء الفاحش، وتدهور القدرة الشرائية، رغم البجوحة المالية التي تتوفر عليها الدولة.

<sup>3</sup> - أحمد زايد: المرجع السابق، ص. 43

المأكل والملبس والمسكن. فلقد أظهرت الأعمال الرائدة "لألموند وفيربا وإنكيليس وسميث" أن الدول تختلف بشكل ملحوظ في أنماط معتقداتها وقيمها ومواقفها الوثيقة الصلة بالسياسة، وأن عناصر الثقافة السياسية هذه تتحدد بوضوح في الدول في إطار التجارب الحياتية والتعليم، والطبقة الاجتماعية.<sup>1</sup> فالديمقراطية لا تتحقق بقرار رسمي، هي بحاجة إلى تنشئة اجتماعية وتربية وتطوير أيضا، "الديمقراطية هي بالأساس ظاهرة مجتمعية والمجتمع هو في المقام الأول نسيج من العقليات"،<sup>2</sup> هي ليست فقط نظاما وإنما تحويل أفراد من تابعين ومرتبطين بعلاقات زبائنية وعشائرية إلى أفراد يتصرفون كمواطنين مسؤولين.

تؤكد النظريات البارزة حول الديمقراطية، الكلاسيكية والحديثة، أن الديمقراطية تتطلب من المواطنين مجموعة خاصة من القيم والتوجهات السياسية: الاعتدال، والتسامح واللفظ والفعالية والمعرفة والمشاركة. كما أن التجارب الإيجابية للديمقراطية قد تؤدي إلى تطوير المفاهيم الديمقراطية، كذلك فإن التجارب السلبية التي تخوضها الأنظمة قد تترك تأثيرها على المعتقدات والقيم عند النخبويين والمواطنين.<sup>3</sup>

الديمقراطية في نموذج "راستو" تبدأ عندما تقرر فئة صغيرة نسبيا من النخبويين، في مراحل تاريخية شهدت تغيرا أساسيا: بـ "قبول التعدد داخل الوحدة"، وخوض صراعاتها سلميا في إطار قوانين وإجراءات ديمقراطية. لا ينجم هذا القرار الحاسم أساسا عن تغير في القيم الرئيسية بل عن اعتبارات إستراتيجية، يختار النخبويون الديمقراطية ذرائعاً لأنهم يدركون أن ثمن محاولة إخضاع منافسيهم السياسيين يفوق كلفة التسامح معهم، وإشراكهم في منافسة منظمة دستوريا. لكنه فيما بعد، في "مرحلة التعويد"، تكتسب الخيارات المحتملة والذرائعية للقادة السياسيين تعهدا أعمق، متجزرا في القيم والمعتقدات، من خلال ممارسة النخبويين للديمقراطية بشكل مستمر وناجح.<sup>4</sup>

إن ما يميز بين الديمقراطيات غير المتناسكة والمتناسكة بالدرجة الأولى هو غياب وحدة الإجماع عند النخبة. يؤكد "بيرتون وهيغلي" أن نخبة وطنية موحدة بالتراضي فقط

<sup>1</sup> - لاري دايموند: المرجع السابق، ص.9

<sup>2</sup> - جورج طرابيشي: هرطقات عن الديمقراطية والعلمانية والحداثة والممانعة العربية، (بيروت، دار الساقى، 2006)، ص.17

<sup>3</sup> - لاري دايموند: المرجع السابق، ص.203

<sup>4</sup> - المرجع نفسه، ص.11

"تنشئ نظاما مستقرا، قابلا للتطور إلى ديمقراطية حديثة". هناك وجهان مميزان للنخبة الموحدة بالتراضي: أحدهما بنيوي، بنية متكاملة من التفاعل الشامل تقريبا، والثاني ثقافي، إجماع ضمني بدرجة كبيرة حول قوانين ومبادئ السلوك السياسي يؤدي إلى مواءمة مقيدة. كأن يصار إلى ذلك عبر تشكيل ائتلافات دستورية عريضة وشاملة وتكتيكات وإشارات في الوقت المناسب لطمأنة فئات إستراتيجية وإقناعها بالديمقراطية (مثل النخبة من رجال الأعمال والحكم).<sup>1</sup>

وفي هذا الإطار توكل المهمة للنخب السياسية والمتقفة في إعادة بناء التربية والوعي الديمقراطي لتحقيق هوية الفرد وشعوره بروؤية جديدة. فنجاح الإصلاح السياسي، وتحقيق قدر معقول من المشاركة الشعبية في صناعة القرار السياسي مرهون، إلى حد كبير، بوجود قوى اجتماعية فاعلة وقادرة على التأثير في مجتمعاتها، بما يحقق مشروع الإصلاح السياسي والتخلص من مظاهر الاستبداد.

التساؤل الرئيسي:

ما هي العوامل التي حدثت من فاعلية النخب السياسية الجزائرية وأعاقت أداءها، والمساهمة في التحديث الاجتماعي والسياسي الحقيقي بما يدعم المواطنة والمشاركة السياسية الواسعة ويعزز قيم الديمقراطية والحرية؟

الأسئلة الفرعية:

1- ما هي قيم وقواعد السلوك العامة المعبر عنها في الممارسة السياسية ويستعملها أفراد النخبة السياسية في مواقفهم لخدمة أهدافهم؟

2- كيف يتم تطوير النظام السياسي حتى يستوعب مصالح النخب السياسية في الجزائر ويسمح لها بالتعبير عن نفسها بشكل سلمي من دون اللجوء للعنف؟

3- هل النظام السياسي في الجزائر سمح بترقية العمل السياسي وتوفير شروطه؟

<sup>1</sup> - المرجع نفسه، ص ص 13-15

## 2- الفرضيات:

الفرضية العامة: أخلقة العمل السياسي للنخبة السياسية وتقنين الضوابط داخل الأحزاب من حيث التأسيس والتسيير والأهداف ووسائل تحقيقها تعتبر شروط لتفعيل الحكم الديمقراطي في الجزائر.

الفرضيات الفرعية:

- 1- السياق التنظيمي البيروقراطي للأحزاب السياسية فرض على النخبة السياسية في الجزائر تبني قيم ميكافالية أنتجت سلوكات إستراتيجية انتهازية.
- 2- تفضل النخبة السياسية في البرلمان الجزائري القيم المادية كلما كانت قريبة من السلطة بينما تهتم بالقيم ما وراء المادية كلما كانت بعيدة عن السلطة.
- 3- قيم النخبة السياسية تختلف بين النخبة المركزية والنخبة الوسيطة حسب توزع السلطة ومراكز القرار داخل البرلمان الجزائري، حيث تتجه الأولى إلى دعم النظام والارتباط به، بينما الثانية تسعى إلى التكيف والتأقلم.

## تحديد المفاهيم

### 1- مفهوم القيم

ازداد الاهتمام في العقود الأخيرة بدراسة القيم وهذا لكونها تشكل العناصر الأساسية في ثقافة المجتمع، والمركبات الأساسية في شخصية الفرد.

ولقد تعرض مفهوم القيمة لعدة استعمالات وكان موضوع جدال في الفلسفة وعلم الاجتماع والأنثروبولوجيا، وأصل الكلمة مستمد من الاقتصاد أين كانت تعني قيمة الشيء. بدأ مفهوم القيم يشيع في الكتابات السوسيولوجية، فأصبح موضوعا للبحث والتحليل، القصد منه كشف أبعاد القيم وتأثيراتها المختلفة في الحياة الاجتماعية والأنماط السلوكية للأفراد والجماعات.

لو تفحصنا مدارس\* علم الاجتماع المختلفة لوجدنا ظهور مفهوم القيمة ضمنا أو صراحة في كافة هذه المدارس بداية من المدرسة الفرنسية، خاصة عند "أميل دوركايم" الذي حدد مكونات الظاهرة بأنها نظم اجتماعية لها صفة الضغط والإجبار، كما تتكون من الرموز الاجتماعية والقيم والأفكار والمثل، كما يؤكد على الضمير الجمعي في تحديد الضبط في المجتمع.

أما المدرسة الألمانية وعلى رأسها "ماكس فيبر" فإنها تهتم بأثر القيم وتدخلها في تحديد مسار البحث العلمي، ولقد حاول "فيبر" وضع أساس موضوعي للعلوم الاجتماعية وناد بالفصل بين العلم والوظيفة المعيارية وأوجد مفهوم (اللياقة القيمية) وأن موضوعات القيم تتكون من خلال قيمنا.

في حين أن المدرسة الأمريكية ولناخذ على سبيل المثال "سروكين وتالكوت بارسونز" فسوف نجد الأول حاول الوصول إلى تعميمات عن التغيير الاجتماعي والثقافي من خلال تاريخ الإنسانية كمؤشر محدد للقيم، أما "بارسونز" يؤكد على أن الموجهات الدافعية أو القيمية هي إحدى أركان الفعل الاجتماعي، ويقسم القيم إلى قيم أخلاقية وتقديرية وإدراكية ومعرفية، وضرورة وجود نظام معياري يكون الأساس المشترك لأطراف التفاعل، بينما في

---

\* إن العرض الموجز لأهم المدارس التي تناولت موضوع القيم، كان نتيجة لقراءات مختلفة لأهم المؤلفات التي كتبت في هذا المجال.

نظريته عن التنظيم نجده يهتم بالقوة والتي تقوم على أربعة شروط كان أولها إقامة وتأسيس نسق قيمي يجعل هدف التنظيم أمرا مشروعاً.

فالدراسات السابقة على القيم تظهر أنه بالرغم من أن القيم شيء غير ملموس إلا أن آثارها المرئية في الأفعال الفردية والمجتمعية تبين أن القيم هي العوامل الحقيقية في الحياة الاجتماعية.

فالقيم هي التي تشكل اتجاهات الاختيار وهي التي يتجه نحوها الفعل، بالإضافة إلى ذلك فإنها هي القاعدة العامة للأفعال الجمعية وهي مصادر للتغير الاجتماعي، كذلك هي رموز أو صور المجتمع في عقول أفرادها، فهي الإطار المرجعي وهي التي توصل الفعل الاجتماعي لغاياته وأهدافه. وأخيراً فإن القيم المسببات أو المعاني وراء الفعل الاجتماعي في كل من الثبات والتغيير.<sup>1</sup>

القيم يكتسبها الفرد منذ صغره عن طريق التنشئة الاجتماعية في الأسرة وفي المدرسة وفي المجتمع الكلي أو عن طريق ملاحظاته لسلوك الآخرين. وفي كلتا الحالتين ترسخ القيم مع الزمن لتصبح مركبات أساسية في شخصية الفرد توجه سلوكه وتحدد أهدافه. والمتأمل في تعريفات القيم، يجدها يمكن أن تنتظم في فئة من الفئات التالية:

• القيم من خلال مؤشري الاتجاهات والأنشطة السلوكية: فالقيم هي التي توجه وتحدد السلوك والأهداف والاتجاهات، وتساعد الفرد على تحديد قدرته وفهمه لنفسه أولاً ولغيره ثانياً. فهي "مبدأ مجرد وعام للسلوك، يشعر أعضاء الجماعة نحوه بالارتباط الانفعالي القوي، كما أنه يوفر لهم مستوى للحكم على الأفعال والأهداف الخاصة".<sup>2</sup>

واستخدم "يونج" تعريفاً للقيم فهي في رأيه تشير إلى "تركيب من الأفكار والاتجاهات التي تعطي مقياساً للتفضيل أو أولوية للدوافع والأهداف وكذلك لمجرى الفعل من الدافع إلى الهدف".<sup>3</sup> ويعرف "طهطاوي" القيم "بأنها مجموعة المبادئ والقواعد والمثل العليا، التي يؤمن بها الناس، ويتفقون عليها فيما بينهم، ويحكمون بها على تصرفاتهم المادية والمعنوية".<sup>4</sup>

<sup>1</sup> - محمد أحمد بيومي: علم اجتماع القيم، (الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، 1990)، ص. 209.

<sup>2</sup> - نخبة من الأساتذة: مصطلحات العلوم الاجتماعية، (الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، دون تاريخ)، ص. 504.

<sup>3</sup> - محمد أحمد بيومي: المرجع السابق، ص. 152.

<sup>4</sup> - سيد أحمد طهطاوي: القيم التربوية في القصص القرآني، (القاهرة، دار الفكر العربي، 1996)، ص. 42.

أما "كولنجر" فيرى بأنها "تنظيم الاعتقادات والاختبارات بالاستناد إلى مراجع تجريدية أو مبادئ، وإلى عادات سلوكية أو أنماط وإلى غايات الحياة".<sup>1</sup>

• القيم كأشياء واهتمامات وتفضيلات: فالقيم هي المعايير التي تحدد ما هو مرغوب فيه، وما هو مفضل. فينظر إليها على أنها تنظيمات لأحكام عقلية انفعالية مصممة نحو الأفراد والأشياء والمعاني التي توجه رغباتنا واتجاهاتنا نحوها، فالقيمة مفهوم مجرد ضمنى غالبا ما يعبر عن الفضل أو الامتياز ودرجة التفضيل التي ترتبط بالأشخاص أو الأشياء أو المعاني. وفي هذا الإطار قدم "رالف بارتون برى" نظريته المعروفة بالنظرية العامة للقيمة، التي تتخذ مفهوم الاهتمام محورا وركيزة لتفسير القيمة، ومؤدى هذه النظرية أن أي اهتمام بأي شيء يجعل هذا الشيء ذا قيمة.<sup>2</sup> كما أنها "درجة الأهمية التي يعطيها الفرد لشيء معين تتراوح هذه الأهمية من أعلى درجة إلى أدناها".<sup>3</sup> ويرى "بونسر د مونس" القيم بأنها "تعني تصديق الفرد بما هو صحيح أو خطأ، مقبول أو غير مقبول، عدل أو غير عدل، مرغوب أو غير مرغوب فيه".<sup>4</sup>

أما "ثورندايك" يرى أن القيم "هي تفضيلات، وأن القيم الإيجابية منها والسلبية تكمن في اللذة والألم الذين يشعر بهما الإنسان".<sup>5</sup> أما "ديف فرانسيس وود كوك" فيعرفان القيم بأنها عبارة "عن معتقدات بخصوص ما هو حسن أو سيئ وما هو مهم أو غير مهم".<sup>6</sup> ولكن هناك من يربطها بالتقويم أي أن القيمة لفظ نطلقه ليدل على عملية التقويم يقوم بها الفرد وتنتهي هذه العملية بإصدار حكم على شيء أو موضوع أو موقف ما، فيقول "أدلى": "القيمة خارجة عن الشيء ولا وجود لها إلا بعملية التقويم التي تحدث داخل الفرد المقوم".<sup>7</sup> كما أنها "مجموعة القوانين و المقاييس التي تنبثق من جماعة ما وتكون بمثابة

1- مها زملوق، على وطفه: الشباب قيم وإتجاهات ومواقف، (دمشق، الناشر، 1997)، ص.62

2- فوزية ذياب: القيم والعادات الاجتماعية، الطبعة الثانية، (بيروت، دار النهضة العربية، 1980)، ص.37

3- عامر سعيد بيبس: الفكر المعاصر في التنظيم والإدارة، (القاهرة، مركز سرفس للإستشارات والتطوير، 1994)، ص.146

4- مسعود عبد المجيد: القيم الإسلامية التربوية والمجتمع المعاصر، (الدوحة، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، 1988)، ص.36

5- ناصر محمد العديلي: السلوك الإنساني والتنظيمي: منظور كلي مقارنة، (الرياض، معهد الإدارة، 1995)، ص.129

6- فرانسيس، ديف، ومايك وكوك: القيم التنظيمية، ترجمة: عبد الرحمان هيجان، (الرياض، معهد الإدارة العامة، 1995)، ص.17

7- فوزية ذياب: المرجع السابق، ص.43



موجهات للحكم على الأعمال والممارسات المادية والمعنوية وتكون لها من القوة والتأثير على المجتمع".<sup>1</sup>

إن المفهوم الحديث للقيمة يتراوح بين النظرة العامة التي تعتبر القيمة كموضوع لأي اهتمام، وإلى النظرة التي ترتبط بالمعتقدات والمثل العليا كقيم أخلاقية مطلقة. ويتضح من هذا أن مفهوم القيمة يمتد على بعد متصل أحد طرفيه البعد المعياري الذي يركز على الموضوعات الأخلاقية والطرف الآخر هو البعد التفضيلي الذي يركز على الرغبات والحاجات والاهتمامات. ومن هنا فإن المفهوم الإجرائي للقيمة يتحدد بالمنطقة التي تتواجد فيها على هذا الامتداد. وهذا ربما هو مصدر الجدل القائم بين المنظرين في العلوم الإنسانية والاجتماعية في تعريف القيمة.

فأصحاب البعد المعياري يساؤون بين القيم والمثل العليا ويعرفون القيمة بأنها مفهوم شخصي لعلاقة مثالية تستعمل لتقدير الحسن والسيئ أو الصحيح والخطأ للعلاقة القائمة التي يلاحظها أو يتأملها، في حين يرى أصحاب البعد التفضيلي بأن القيمة هي موضوع لأي اهتمام، ويرى فريق ثالث أن القيمة تتراوح بين هذين البعدين، فهي في نظر هذا الفريق، اعتقاد ثابت نسبيا يحدد الطريقة التي يدرك بها الفرد محيطه ويحكم على مدى قيمة الأفراد والأفكار والأهداف والسلوكات والموضوعات والجوانب المهمة وغير المهمة من حياته. وهي بمثابة محكات يستعملها للحكم على ما هو حسن وما هو سيئ أو ما هو خاطئ وعلى النجاح والفشل في الاختيار بين البدائل في اتخاذ القرارات.

ومن بين أهم التعاريف التي نالت إجماعا بين المنظرين في العلوم الاجتماعية تعريف كل من "كلوكهوهن وروكيش". إذ يعرف "كلوكهوهن" القيمة بأنها "مفهوم ضمني أو صريح مميز من مميزات الفرد أو خاصة من خصائص الجماعة حول ما هو مرغوب فيه والذي يؤثر على اختيار أنماط ووسائل وأهداف الفعل". أما "روكيش" فيعرف القيمة بأنها "اعتقاد ثابت نسبيا بأن أنماط محددة من السلوك أو أهداف غائبة تكون شخصيا واجتماعيا مفضلة على نقيضها من السلوك أو الأهداف الغائبة الأخرى" ويتفق "ماينر" مع التعريف السابق في مفهوم القيم حيث يرى أن القيم "هي المفاهيم الضمنية أو الصريحة

<sup>1</sup> - أحمد لظفي بركات: القيم والتربية، (دمشق، دار المريخ للنشر، 1983)، ص.4

والخاصة برغبة معينة يمتلكها الفرد أو المجموعة وتؤثر في عملية خيار معين من بين الخيارات، الوسائل أو الأهداف المتاحة".<sup>1</sup>

وعلى العموم يمكن إجمال محاولات تعريف القيم في علم الاجتماع بأنها " الشيء الذي بواسطته يحدد المرغوب فيه أو أي شيء يسعى إليه الناس أو يبتعدون عنه لتحقيق مكانة اجتماعية وهي تصورات إدراكية واضحة أو جلية أو مميزة للفرد أو الشخصية أو لجماعتها. وعن طريقها يتم الاختيار بين البدائل".<sup>2</sup>

وفي ضوء ما سبق يمكن النظر إلى القيم بأنها مجموعة من المعتقدات الصريحة أو الضمنية التي تحدث في سياق اجتماعي وثقافي متميز، وتتسم القيم بالدينامية التاريخية من حيث أنها تتشكل للتعبير عن واقع اجتماعي في مرحلة تاريخية معينة وبالتالي تتطور لتعكس عمليات التحول الاجتماعي، كذلك هي لا تنشأ من فراغ، إنما هي نتاج العلاقات التفاعلية بين الأفراد في المجتمع ومختلف النظم الاجتماعية السائدة فيه، وبالتالي فالقيم تعكس المصالح الاجتماعية للأفراد في مرحلة زمنية معينة كما أنها تفقد تأثيرها بتغير هذه المصالح وتبدلها وتشارك القيم في كافة أنماط التفاعل، بل إنها تعد ضمان استمرارية التفاعل بين أفراد المجتمع وجماعاته، لأنها توفر قدرا من التوقعات يتفاهمون على أساسها ويخضعون تصرفاتهم لها.

وتماشيا مع طبيعة الموضوع وأهدافه، نعرف القيم تعريفا إجرائيا بالشكل التالي:  
فهي "المثل التي تتخذها أفراد النخبة السياسية وتتنسب إليها نتيجة تحرك عقلي ومنطقي، ومزيج من الاستدلال البرهاني والحدس العفوي المباشر، وتركيب من الأفكار والاهتمامات التي تعطي مقياسا للتفضيل والاختيار بين البدائل والأهداف".

1- مقدم عبد الحفيظ : "علاقة القيم الفردية والتنظيمية وتفاعلها مع الإتجاهات والسلوك، دراسة أمبريقية"، مجلة العلوم الاجتماعية، مجلد 16 (الكويت، 1994)، ص.149

2- أحمد مصطفى خاطر: الخدمة الاجتماعية وتنمية المجتمع الريفي، (الإسكندرية، المكتب الجامعي الحديث، دون تاريخ)، ص.114

### 3-2- مفهوم النخبة السياسية

يتفق علماء الاجتماع على أن دراسة النخبة تمثل بؤرة اهتمام علم الاجتماع السياسي، وقد اتخذت مكانا بارزا في السنين الأخيرة، في أبحاث علم الاجتماع والعلوم السياسية، متخذة من الإطار النظري لكل من "باريتو، موسكا وميلز" البناء الفكري لنظرية النخبة أو الصفوة. فقد أصبح المفهوم يشير إلى تلك المجموعة من البشر التي تمتلك أوفر نصيبا من القوة والتحكم (أو حتى الثروة) بفضل ما تملكه من خصائص شخصية. يتفق المنظرون الأوائل "باريتو وموسكا وميشلز" على هذا التعريف تقريبا، كما يتفقون على أن النخبة تقف في مقابل "الجماهير" التي تكون عموم الشعب. ولكنهم يختلفون -قليلا- حول طبيعة هذه الخصائص الشخصية (أو السيكولوجية) التي تحدد النخبة. فهي عند باريتو خصائص نابغة من القدرة الفائقة على استخدام رواسب المحافظة أو التجديد، وهي عند موسكا القدرة التنظيمية على الرغم من إشارته أحيانا إلى الثروة أو القوة العسكرية، وهي عند ميشلز القدرة على التنظيم الحزبي وعلى استغلال ما لدى العامة من ميل نحو الخضوع.<sup>1</sup>

ويمكن تمييز اتجاهات رئيسية في الفكر النظري المتعلق بدراسة النخبة، فهناك "موسكا وميشلز" يمثلان الاتجاه التنظيمي، ويرون بأن النخبة تكتسب القوة من خلال قدراتها التنظيمية، على حين نجد أن باريتو وتلاميذه يرجعون قوة النخبة إلى خصائصها السيكولوجية وهؤلاء يمثلون الاتجاه السيكولوجي، وحاول "برنهام" أن يزوج بين الاتجاه الكلاسيكي في دراسة النخبة والماركسية، إذ اعتبر قوة النخبة راجعة إلى سيطرتها على الموارد الاقتصادية، وأن كل تحول يطرأ على تكوين النخبة يصاحبه التغيير الاجتماعي.

من هذا فإن تعبير النخبة كمصطلح كما يقول "بوتومور": "لم يستخدم استخداما واسعا في الكتابات الاجتماعية والسياسية والأوروبية، بوجه عام إلا في أواخر القرن التاسع عشر وفي ثلاثينات القرن العشرين في بريطانيا وأمريكا بوجه خاص، وذلك حينما انتشر المصطلح وساد استخدامه في النظريات السوسولوجية للنخبة. وعلى الأخص تلك التي تضمنتها كتابات باريتو".<sup>2</sup>

<sup>1</sup> - أحمد زايد: المرجع السابق، ص.37

<sup>2</sup> - بوتومور: الصفوة والمجتمع، دراسة في علم الاجتماع السياسي، ترجمة محمد الجوهري وآخرين، (القاهرة، دار الجيل للطباعة، 1972)، ص.1

وهناك تعريف واسع للنخبة يشير إلى أنها: "أية جماعة من الأفراد معروفة اجتماعيا، ولها خصائص وسمات ذات قيمة معينة، كالقدرة العقلية، أو الوضع الإداري المرموق، أو القوة العسكرية، وهي خصائص ترتبط بدرجة عالية من الهيمنة والنفوذ".<sup>1</sup>

فالنخبة تتكون من أفراد لهم صفات ومؤهلات معينة تتكون عند "باريتو" من جميع الأشخاص الذين يظهرون نوعا من الاستعدادات العلية في ميدانهم أو في أنشطة أخرى، أي أن لهم صفات خاصة، يدخل في نطاق النخبة كل من بواسطة عمله أو مواهبه الطبيعية يحقق نجاحا بارزا بالنسبة لبقية الناس".<sup>2</sup>

ولكن موسكا يرى أن النخبة تتكون من "أقلية من الأشخاص الذين يمسكون بالسلطة في المجتمع" هذه الأقلية تتمثل في طبقة اجتماعية حاكمة أو مهيمنة تسمح لها قوتها باعتلاء السلطة، وهذا بفضل تنظيمها وطبيعتها بنائها، فأعضاء النخبة المسيطرة تربط بينهم علاقات قرابية أو مصلحة أو ثقافية... الخ، مما يضمن للنخبة وحدة التفكير والالتحام في جماعات كطبقة مميزة.<sup>3</sup> وعلى عكس ما يرى موسكا من أن طبقة النخبة تشكل طبقة اجتماعية، فإن النخبة عند ميلز تتجمع لكي تشكل وحدة للقوة تحكم المجتمع.<sup>4</sup>

ولعل الرابطة بين مفهوم النخبة ومفهوم القوة قد تبلور في صياغة ميلز الذي طرح مفهوم "نخبة القوة". وقصد بها أولئك الذين يحتلون مواقع القوة والنفوذ في الدوائر العليا من النظم الرئيسية في المجتمع مثل كبار قادة الجيش، وكبار رجال رأس المال، وكبار رجال السياسة.<sup>5</sup>

أما في الاتجاهات الحديثة، نجد "رايت ميلز" الذي يرى بأن مصدر قوة النخبة يكمن في أنها تحتكم المصادر الرئيسية للإنتاج في المجتمع، وقد يرجع نفوذها أيضا إلى تحقيق بعض القيم الاجتماعية والدينية المقبولة في المجتمع عامة. ويوافق "ميلز وبرنهام" في مكانة النخبة وبناءها لا يتوقف على مواهب الأفراد وخصائصهم السيكولوجية، وإنما تتحدد في ضوء البناء الاجتماعي الاقتصادي لمجتمع معين. ونجد كذلك نادل الذي اهتم في دراسة له

<sup>1</sup> - محمد السويدي: علم الاجتماع السياسي، (الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، دون تاريخ)، ص. 60.

<sup>2</sup> - المرجع نفسه، ص. 63.

<sup>3</sup> - المرجع نفسه، ص. 63-64.

<sup>4</sup> - المرجع نفسه، ص. 65.

<sup>5</sup> - أحمد زايد: المرجع السابق، ص. 38.

بتنوع جماعات النخبة وبتضامنها وطبيعتها المغلقة ووظيفتها المعيارية، وطابعها المتفوق، بغض النظر عن نوعيتها وتخصصها، كما يؤكد أن النخبة ليست جماعة واحدة، وإنما من الممكن أن تتعدد وتتنوع، الأمر الذي يخلق فرصا للتنافس والتكيف بينها حيث اعتمدت دراسته على بيانات ميدانية في التمييز بين ثلاث أنماط من النخب: الاجتماعية، المتخصصة، الحاكمة.<sup>1</sup>

ورغم أن السلوكيين وعلى رأسهم "روبرت دال" نفسه يرفضون مفهوم النخبة رفضا نظريا ومنهجيا، إلا أن صياغاتهم النظرية قد أفسحت مكانا لمفهوم "النخب المتعددة". فهم ينطلقون من فهم تعددي للحياة الاجتماعية يفترض أن القوة موزعة على كل الجماعات دون أن تحتكرها جماعة واحدة. فليس هناك من جماعة واحدة قادرة على أن تستحوذ على النسق برمته فئمة جماعات متباينة لكل منها تأثير في نطاق محدد، ومن ثم فإن القوة تظهر لا من طبيعة الجماعة نفسها أو الخصائص التي تميز هذه الجماعة، ولكن من قدرتها على أن تؤثر في مجموعة القرارات المطروحة على الساحة السياسية.<sup>2</sup>

ولكن مفهوم النخب المتعددة اتضح بشكل أجلى في دراسة "سوزان كيلر" المنشورة عام 1963 والتي افترضت فيها وجود نخب إستراتيجية في ميادين الحياة المختلفة (في الاقتصاد والسياسة والثقافة والمجتمع المدني). ولكل واحدة من هذه النخب وظيفة في ميدان وجودها. لقد أصبح بمقدورنا الآن أن نتحدث عن نخب ثقافية ونخب اجتماعية تعمل في نطاق المجتمع المدني وفي الميدان الثقافي دون أن تصل بالضرورة إلى سدة الحكم.<sup>3</sup>

وقد تعرف النخبة بأنها " مفردة جامعة من معانيها إكبار النجاح الذي يحرزه الفاعلون الاجتماعيون خلال نشاطاتهم. والإكبار هو التقدير والتقويم بالمقارنة. ولا يمكننا مقارنة غير القابلين ، كما لا يمكننا الكلام عن النخبة إلا داخل فرع النشاط . فالنخبة هي زمرة اجتماعية بلغت داخل جماعة أكبر أعلى نسب النجاح ، أرفع المعايير والمسببات وعليه هناك عدد من النخب مماثل لعدد فروع النشاط الاجتماعي".<sup>4</sup>

<sup>1</sup> محمد علي محمد: علم الاجتماع السياسي، (الإسكندرية، دار الجامعات المصرية، 1977)، ص.343

<sup>2</sup> أحمد زايد: المرجع السابق، ص.38

<sup>3</sup> المرجع نفسه، ص.39

<sup>4</sup> خليل أحمد خليل: المفاهيم الأساسية في علم الاجتماع، (بيروت، دار الحداثة، 1984)، ص.222

وتشير كلمة نخبة أيضا إلى أعلى فئة في أحد ميادين التنافس وتتألف النخبة من المبرزين المتفوقين بالقياس إلى غيرهم، ومن ثم فهم يعتبرون قادة في ميدان معين، وبهذا المعنى تكون هناك نخبة سياسية، ونخبة في العمل، ونخبة في الفن، ونخبة علمية ودينية... الخ. ومما هو جدير بالذكر أن النخبة تمارس تأثيرا هاما في تشكيل القيم وفي تحديد اتجاهات أقسام المجتمع التي تمثلها أو الميادين التي برزت فيها.<sup>1</sup>

وفي مقابل ذلك اهتم آخرون بتأكيد الطابع الجماعي للنخبة، حيث يرون أن كل فرد فيها يتفاعل ويتعاون مع الآخرين لبلوغ أهداف معينة. وأن النخبة تقوم بواسطة وحدتها وقوة سلطتها السياسية، بالتأثير الثقافي على الأغلبية غير المنظمة، وذلك هو الدور الذي تلعبه في عملية التغيير الثقافي.

وفي ضوء ذلك فإن التعريفات الحديثة لمفهوم النخبة لا تميل إلى التركيز على الأفراد الذين يشغلون مواقع داخل هذه النخبة وإنما تميل إلى التركيز على قضية السيطرة على زمام القوة سواء في المجال السياسي العام (النخبة السياسية) أو المجالات الخاصة (النخب الاجتماعية والثقافية والإدارية). فلم يعد لمفهوم النخبة -كجماعة متميزة تتربع على قمة المؤسسات السياسية والاجتماعية- قيمة في حد ذاته. وإنما يستمد المفهوم قيمته من كون النخبة جماعة اجتماعية تمتلك وعيا اجتماعيا وقدرة على التماسك الداخلي لها علاقات بالطبقات التي تشكل المجتمع أو أنها تشير إلى الأفراد أو الجماعات التي تمتلك القوة وتمارسها.<sup>2</sup>

ومما سبق يمكن تعريف النخبة السياسية تعريفا إجرائيا كالتالي: "النخبة السياسية هي جماعة من الأفراد، يحتلون مواقع القوة والنفوذ داخل البرلمان الجزائري، تتكون من الشخصيات السياسية ورؤساء اللجان والكتل البرلمانية، تستمد سلطتها مما تمتلكه من سلطة اتخاذ القرار والتسيير، لها معلومات لا تكون غالبا متاحة للآخرين، كما لها التأثير المباشر على الحياة السياسية في البرلمان الجزائري وداخل المجتمع".

<sup>1</sup> - نخبة من الأساتذة: مصطلحات العلوم الاجتماعية، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، دون تاريخ، ص. 154.

<sup>2</sup> - أحمد زايد: المرجع السابق، ص. 40.

### 3-3 - مفهوم الإستراتيجية

إن التغير الكبير الذي طرأ على مفهوم الإستراتيجية في العصر الحديث جعلها فناً هاماً وحيوياً لا يمكن لمنظمة متقدمة إهماله أو تركه للظروف، فبالرغم من شيوع استعمالها في مجالات مختلفة كالمجالات العسكرية، السياسية، الاقتصادية والإدارية، فإن مفهومها لا يزال وحتى وقتنا الحاضر من المفاهيم التي يشوبها الغموض وعدم الاتفاق، وذلك بسبب اختلاف دلالة الاستعمال من حقل إلى آخر. لكن هناك مصدران علميان رئيسيان هما علم الإستراتيجية العسكرية و نظرية المباريات، فالتطرق لمبادئ وأفكار كل منهما ضروري لتوضيح نشأة التفكير الإستراتيجي وتطوره، وما يمكن للمنظمة الناجحة أن تعتمد من هذا المجال لأجل نموها وحيويتها.

يرجع الاستخدام الأصلي لكلمة الإستراتيجية إلى المجال العسكري " فالكلمة مأخوذة من اللغة اليونانية، وتعني حرفياً فن الجنرال أو أساليب القائد العسكري".<sup>1</sup> وتعني خطة القائد أو الخطة العسكرية أو خطة القيادة، وهي الفن الذي يمكّن إحدى القوى من السيطرة على قوة أخرى معادية لها وتتضارب معها في المصالح.

ويرى فون كلاوسويتز\* بأنها فن استخدام المعارك كوسيلة لتحقيق أهداف الحرب في حين يرى مولتكه\*\* أنها فن الاستخدام الواقعي للوسائل الموضوعة تحت تصرف القائد العسكري لتحقيق أهداف الحرب.<sup>2</sup>

فهو في هذا يرى أنه ليس من الضروري دخول معركة حاسمة مع العدو، بل قد يكون من المفضل تحت ظروف معينة استخدام "إستراتيجية فابيانية أي استخدام أهداف محدودة تعتمد على تعطيل العدو وتحطيم معنوياته".<sup>3</sup>

إن الإستراتيجية العسكرية لا تعني استخدام القوة فقط بل التهديد باستخدامها أيضاً، ومفهومها لم يتوقف عند هذا الحد، بل أصبح أكثر شمولاً، وهو ما يعرف بالإستراتيجية

<sup>1</sup> - علي السلمي، ل. نهرت: سياسات وإستراتيجيات الإدارة في الدول النامية، (القاهرة، مكتبة غريب، دون تاريخ)، ص. 185

<sup>2</sup> - المرجع نفسه، ص. 186

<sup>3</sup> - المرجع نفسه، ص ص. 185 - 186

\* فون كلاوسويتز VON clauswitz مفكر مؤرخ عسكري ألماني.

\*\* فون مولتكه VON Moltke وهو القائد والمفكر الألماني الذي ناقش الإستراتيجية.

الكبرى وهي التي يستخدم فيها كل موارد الدولة أو مجموعة من الدول لتحقيق الأهداف السياسية العليا لتلك الدولة أو تلك الدول في الحرب والسلام، معتمدة على الأسلحة الدعائية والدبلوماسية والمالية والعسكرية لتحقيق هذه الأهداف.

ونجد الإستراتيجية العسكرية ترتبط بالتكتيك وفن العمليات باعتبار أنهما أدواتها في تنفيذ مخططاتها، فلا يمكن أن تطبق إلا باختيار واستخدام تكتيكات ملائمة وإتباع فن عمليات سليم.

ويرتبط التكتيك بالإستراتيجية ارتباطاً بالكل والخاص بالعام، ذلك لأن التكتيك ليس إلا تطبيق الخطة الإستراتيجية العامة على جزئيات التصادم أو التنافس، والخطة الإستراتيجية لا تتحقق إلا من خلال النجاحات التكتيكية، وذلك فإن التكتيك يتبع الإستراتيجية لا العكس بحكم أن الخاص يتبع العام، وهو يشكل مع الإستراتيجية والعمليات وحدة عضوية متكاملة ولا يختلف عنهما إلا في جزئية أو خصوصية حقل النشاط الذي يعمل فيه، وحدوده الزمانية والمكانية.<sup>1</sup>

إن أول الكتاب الذين حاولوا الربط بين الإستراتيجية والإدارة هما "فون نويمان" وزميله "مورجنستيرن" بكتابهما عن نظرية المباريات أو الألعاب، التي أعتبرت فتحاً جديداً في التحليل الاقتصادي والرياضي والاجتماعي. وتتمثل هذه النظرية امتداداً لنظرية القرارات حيث يعتمد اختيار أي طرف لتصرف معين بالتصرفات البديلة لطرف آخر يلعب نفس المباراة، وقد استخدمت قديماً في الحروب، وتستخدم حالياً في المنشآت التي تنافسها منشآت أخرى على الرقعة السوقية.<sup>2</sup>

ويبرز من النظرية معنى جديد يركز على المخاطر وعدم التأكد وعلى العلاقات الإنسانية المتداخلة الناتجة عن الصراع أو التعاون أو أي مزيج منهما. "فمحور هذه النظرية هو حالات النزاع والمنافسة، حيث أن كل مشارك أو مشاركة في اللعبة (الاقتصادية أو السياسية) يسعى إلى زيادة أرباحه وتقليل خسائره".<sup>3</sup>

<sup>1</sup> - الهيثم الأيوبي وآخرون: الموسوعة العسكرية، الجزء الأول، (بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1981)، ص.66

<sup>2</sup> - علي السلمي، ل. نهرت: المرجع السابق، ص.193

<sup>3</sup> - فريدريك معنوق: معجم العلوم الاجتماعية، (بيروت، أكاديميا، 1988)، ص.166



ويمكن تقسيم المباريات حسب النظرية إلى أنواع:

1- مباريات الحظ: وهي التي تعتمد كلية على الحظ ولا دور فيها للمهارة، وهي مباريات يمكن تحليلها علميا باستخدام قوانين نظرية الاحتمالات.

2- مباريات المهارة: وهي المباريات التي تعتمد على المهارة الفردية للمبارين ولا تعتمد على الحظ أو على الخداع والتمويه.

3- مباريات الإستراتيجية: وهي المباريات التي تمتزج فيها المهارة بالحظ وتعتمد كلية على الترابط والتداخل بين التصرفات وتوقعات اللاعبين. وتطلق النظرية كلمة الإستراتيجية على مجموعة الخطوات والحركات التي يقوم باتخاذها كل من اللاعبين تحت ظروف عدم التأكد والمخاطرة، وفي ظل توقعاته لرد فعل وتحركات اللاعب الآخر. ويقسم هذا النوع من المباريات إلى قسمين:

\* مباريات المجموع الثابت: وهي المباريات التي تعتمد على وجود حالة الصراع المطلق بين المبارين يعتبر مكسب أحدهما خسارة للجانِب الآخر.

\* مباريات المجموع المتغير: وهي المباريات التي تجمع بين المنفعة المشتركة والصراع، والتي يمكن للطرفين فيها أن يتعاونوا بعض الوقت ويتنافسا في بعض الآخر، فيكسب الاثنان ولكنهما يتساومان على توزيع كسبهما. ومثال على هذا النوع العلاقات الاجتماعية التي تتسم بالمساومة والمفاوضة والتهديد والترغيب.

إن العامل الإستراتيجي يتضح في ضرورة التأثير على ما يختاره الآخرون وما يتخذونه من قرارات تجاهنا وذلك يخلق توقعات لديهم بأن تصرفاتنا سترتبط بتلك القرارات التي سيتخذونها. " فنظرية المباريات تهىء لمستخدميها الحل الأمثل في ظل ظروف معينة ومن خلال تطوير إستراتيجية تحقق له أقصى عائد وأقل خسارة ممكنة".<sup>1</sup>

فنظرية المباريات تمنح أسلوبا للتحليل والتفكير عماده ارتباط مصالحنا بمصالح الآخرين وتصرفاتنا بتصرفاتهم وردود أفعالهم. "ويقوم هذا الأسلوب على مجموعة من الافتراضات هي أن الهدف الإنساني هو تحقيق أقصى عائد أو أدنى خسارة، وأن الإنسان

<sup>1</sup> - جمال الدين لعويسات: الإدارة وعملية اتخاذ القرار، (الجزائر، دار هومه، 2002)، ص.87.

يتصرف من واقع المنطق والمعقولية، وأن الشخص الآخر في الطرف المنافس ينتهج نفس هذه القواعد ويتصرف بنفس هذا المنطق".<sup>1</sup>

لقد شهد مفهوم الإستراتيجية تطورات عديدة تبعا للعلوم التي تناولته ووفقا لتباين المدارس الفكرية والسياسية والعسكرية ممن تعرضوا بالبحث لموضوع الإستراتيجية ومن هنا تتبع الصعوبة لتقديم تعريف لمفهوم الإستراتيجية لأنه لا يوجد تعريف موحد متفق عليه حتى الآن لهذا المفهوم.

فالإستراتيجية درست من جوانب متعددة، فكل متخصص تناولها من جانب تخصصه، وسنكتفي بعرض التعاريف الخاصة بهذا المفهوم من الناحية السياسية والتنظيمية تماشيا مع طبيعة الموضوع والتخصص.

الإستراتيجية من الاهتمامات القديمة التي كتب عنها الإنسان وتعود أقدم دراسة في الإستراتيجية إلى القائد الفيلسوف الصيني سان تسو الذي كتب في حقبة تاريخية غير محددة بدقة (حوالي 500 ق م حسب مختلف المصادر)، كتابه الشهير الذي يحمل عنوان "فن الحرب" والذي ترجم إلى لغات عديدة ولا يزال ذو أهمية كبيرة في الإستراتيجية في الولايات المتحدة الأمريكية خصوصا.<sup>2</sup> كما كتب الرومان في الموضوع وأشهر كتبهم على الإطلاق شئون عسكرية الذي بقي من أسرار الإستراتيجية حتى العصر الحديث.<sup>3</sup>

وتعتبر مرحلة النهضة مرحلة بسيطة بين العصور القديمة والعصر الحديث وقد برز خلالها بعض المفكرين الذين اهتموا بظاهرة الحرب وكتبوا فيها دراسات قيمة، ولعل أشهر كتاب تلك الفترة "الفلورنسي نيكولو ماكيافلي" الذي ترك لنا، من بين ما كتب، كتاب "فن الحرب" الذي خصه بكامله لدراسة هذه الظاهرة باحثا عن القوانين التي تمكن القائد أو الأمير من الفوز بها.<sup>4</sup>

<sup>1</sup> - المرجع نفسه، ص.86

<sup>2</sup> - Sun Tzu : **The Art Of War** ,(Translator Lionel Giles, M.A 1910).

<http://www.chinapage.com/sunzi.html>

<sup>3</sup> -Flavius Regitius Renuus : **Military Matters**, Translator Lt Jhon Clarke.

<http://www.sonshi.com/vegetius.html>

<sup>4</sup> - Nicollo Machiavelli : **The Art Of War**.

<http://www.etext.library.adelaide.edu.au/m/m149/m149a.zip>.

الإستراتيجية كلمة إغريقية الأصل نالت القبول من طرف كل اللغات الحية في العالم، وأصلها المتعارف عليه هو كلمة strategiki و strategia كأصل المصطلح المستعمل في اللغات الحية حالياً، والأرجح أن يكون أصلها الحقيقي كلمة strategos وهي تعني فن قيادة الجيوش إلى المعركة وهي لا تهتم بطريقة استعمال الجيش في الصدام الفعلي مع العدو. وتستعمل أحيانا في معنى القدرة على المناورة ومخادعة العدو لإيصال الجيش بسلام إلى ساحة القتال، وهذا جعل إحدى الكلمات المرادفة للإستراتيجية كلمة الخداع، فالحرب خداع كما هو رائج في الثقافات المختلفة. وقد ثار بعض المنظرين المعاصرين على هذا واعتبروا أن الإستراتيجية لا تقوم على الخدعة، بل تقوم على حسابات دقيقة، وهم من يحاولون إخضاعها للمنطق العلمي الحديث.

اقتصر استعمال كلمة الإستراتيجية على الحرب والسياسة حتى الماضي القريب، ومع السبعينات دخل مصطلح الإستراتيجية إلى عالم الأعمال وبرز مصطلح الإستراتيجية الخاصة إلى جانب الإستراتيجية العسكرية وفي الوقت ذاته توسع استعمال المصطلح ليشمل جل نشاطات الدولة وكان ذلك نتيجة إدراك أن الإستراتيجية العسكرية وحدها غير كافية لتحقيق أمن الدولة وجاء مصطلح الإستراتيجية الشاملة ليعبر عن هذا الاتجاه وأصبح لكل نشاط من أنشطة الدولة إستراتيجيته الخاصة.

في هذا السياق هناك تعريف شامل للإستراتيجية: "هي ببساطة عملية حل المسائل إنما طريقة عامة ومنطقية للكامل مع أي مشكل، عسكري، أمن قومي، شخصي، في عالم الأعمال، أو في ميدان قد يحدده أي شخص"<sup>1</sup>. فهذا التعريف يتعدى حدود كل حقل من الحقول التي قد تطبق مفهوم الإستراتيجية.

لقد ارتبط هذا المفهوم منذ نشأته حتى اليوم بما هو متعارف عليه تحت اسم الإستراتيجية العسكرية، فالإستراتيجية في تعريفها الأول فن قيادة الجيوش للمعركة وقد أثار هذا المفهوم انتقادات كثيرة نتيجة عنايته بالجانب العسكري فقط في خوض الحروب ومعاركها، إلا أن هذه الانتقادات لم تبرز إلا مؤخرا، فتطور هذا المفهوم عبر التاريخ لم يخرج معناه عما كان عند نشأته.

<sup>1</sup> - Harry Yarger : **Strategie Theory For The 21 st Century: The Little Book On Big Strategy.**  
<http://www.strategicstudiesinstitute.army.mil/pubs/display.cfm?pubid=641>

"كلوزفيتش" على سبيل المثال يعرف الإستراتيجية بأنها "استعمال المعركة لهدف الحرب<sup>1</sup> أما البريطاني "ليدل هارت" الذي كان من منتقدي "كلوزفيتش" فقد عرفها بأنها "فن توزيع واستعمال الوسائل العسكرية لبلوغ أهداف سياسية" أما "كولين جراء" فيعرفها بأنها "استعمال والتهديد باستعمال القوة لأهداف السياسة".

هذه المفاهيم الثلاثة، لا تختلف في الواقع عن بعضها وهي تدور كلها حول استعمال القوة لتحقيق أهداف السياسة وفي كل الحالات تعني باستعمال القوة خلال الحرب، وما تختلف فيه هو في تحديد "كلوزفيتش" نطاق استعمال القوة المعركة، في حين يترك كل من "هارت وجراء" المجال مفتوحا لاستعمالها في مجالات أخرى، على هذا المستوى إذن الفارق بين مفهوم الإستراتيجية عند "كلوزفيتش وهارت وجراء" ضيق جدا ولا يصل إلى جوهرها المتمثل في استخدام القوة لبلوغ الهدف السياسي للدولة.

ولقد جاء الأستاذ الأمريكي "هاري يارجر" المختص في تدريس الإستراتيجية بتعريف عام للإستراتيجية يقول فيه: "في إطار الدولة الإستراتيجية هي استعمال وسائل قوة معينة (سياسية، دبلوماسية، عسكري، إعلامية) لتحقيق الأهداف السياسية للدولة بالتعاون أو التنافس مع فواعل أخرى تسعى لتحقيق أهدافها الخاصة المحتمل أن تكون متعارضة مع مصالحها بكلمة أخرى إنها استعمال القوة الذاتية للموارد الوطنية والمجتمعية للدولة من أجل أهداف سياسية في محيط حركي، تنافسي بارز".<sup>2</sup>

إذا كان هذا المفهوم قد وسع مجال الإستراتيجية من القوة العسكرية إلى استعمال وسائل قوة أخرى فهو في الأخير يبقى مرتبط باستعمال القوة وهذا ما يشترك فيه مع مفهوم الإستراتيجية عند المنظرين السابقين. التي تعني عندهم بلوغ الهدف دون اللجوء إلى القتال، ومن هنا، فالإستراتيجية يجب أن تكون موجهة لهدف إخضاع العدو دون قتال ويعني هذا أنه على الإستراتيجية أن تكون قادرة على التأثير في المحيط الذي تعيش فيه الدولة دون اللجوء إلى استعمال القوة، خاصة العسكرية منها. وانطلاق من هذا يمكن إعطاء مفهوم شامل للإستراتيجية، إذ يمكن اعتباره كمحاولة التأثير المنهجي في المحيط الإستراتيجي للدولة

<sup>1</sup> - Karl Von Clausewitz : **On War**, (Translator Colonel JJ.Graham, 1873)  
<http://www.Clausewitz.com>

<sup>2</sup> - Fred Nicols : **Strategy** : definitions and its meanings  
<http://home.att.net/discon/stratategydefinitions.pdf>

بهدف جعله أكثر ملائمة للمصالح الوطنية وتمكينها من تحسين مكانتها بين الدول، ويتم في إطار السياسة الوطنية التي تحدد المصالح الوطنية والمكانة التي نريد أن تصل إليها الدولة بين الدول.<sup>1</sup>

هذا المفهوم يبتعد عن المفاهيم السابقة في ابتعاده عن مفهوم القوة واستعمالها لتحقيق هدف الدولة، يستبد له بمفهوم التأثير، والتأثير هو جعل الدولة تحقق ما نريده من الدول الأخرى دون أن تلجأ إلى استعمال القوة، وقد يأتي التأثير نتيجة للجاذبية الخاصة التي تنتج عن امتلاك القوة، أو عن نجاح نظام ما في تحقيق امتيازات معينة للدولة التي تتبعه، كما قد ينتج عن النجاح في استعمال وسائل القوة في حالات تاريخية سابقة، كما يخرج هذا المفهوم الإستراتيجية من الإطار الضيق للحرب ويضعه في إطارها الأوسع الذي تشكله السياسة، فإذا كانت الحرب مجرد وسيلة للسياسة، فالإستراتيجية التي من مهامها التخطيط للحرب وتنفيذها لا يمكن أن تكون السياسة وسيلة للسياسة، وخصوصاً وأنها تستعمل خارج إطار الحرب في الميادين المختلفة التي تصل إليها سياسة الدولة، ولأن الحرب هي الوسيلة الأخيرة التي تلجأ إليها الدولة لتحقيق أهدافها، فمن البديهي أن تكون إستراتيجيتها موجهة أولاً إلى تحقيق هذه الأهداف دون اللجوء إلى الحرب ولكن بما أن الحرب هي أسوأ الاحتمالات في حسابات الدولة، فهي في إستراتيجيتها تحاول دوماً أن تضمن لنفسها وضعية حسنة في حالة نشوبها، وهي لا تنتظر بداية الحرب لتحضر نفسها لها وتحدد كيف تتعامل معها، بل تعمل دوماً على أن تكون على أحسن استعداد لمواجهة خطرها، وهذا دور الإستراتيجية. وبما أن الحروب لا تدار بالوسيلة العسكرية وحدها، فالإستراتيجية تمتد إلى كل الميادين المؤثرة في الحرب، وتبني الدولة عادة إستراتيجيتها على أساس معرفة ماضيها وحاضرها وتصورها لما سيكون عليه المستقبل، إلا أن الإستراتيجية ليست عملية تنبؤية.<sup>2</sup>

الإستراتيجية مفهوم له مستويات عديدة، وتختلف هذه المستويات عند الممارسين والمنظرين والباحثين في الزمان والمكان، إلا أنها تقع بين المستوى الأعلى الذي يعد الإستراتيجية وهو السياسة الوطنية، والمستوى الأدنى التي يتمثل في الفن التطبيقي والنكتيك.

<sup>1</sup> - أحمد زكي بدوي: معجم المصطلحات السياسية والدولية، (القاهرة، دار الكتاب المصري، 1989)، ص. 141.

<sup>2</sup> - ناظم عبد الواحد الجاسور: موسوعة علم السياسة، (عمان، دار مجدلاوي، 2004)، ص. 374-375.

فارتباط الإستراتيجية بكل من الأهداف والسياسات المتعلقة بالمنظمة، وبالخطط ومنهجية التسيير، يجعل منها عملية صعبة ومعقدة، "وتفيد الإستراتيجية في جعل توجهات السياسة العامة المنتهجة من طرف المنظمة أكثر عملية، على مستوى الإستراتيجية الأهداف يجب أن تكون محددة بشكل واضح قبل القيام بصياغة وتحديد الوسائل المادية والإنسانية الضرورية لوضع هذه الإستراتيجية حيز التنفيذ".<sup>1</sup>

كما أنه يجب اعتبار الإستراتيجية كتوازن متحرك بين العناصر التي تكوّنّها، وكبحث تدريجي عن التوازن بين موارد المنظمة والفرص المتولدة عن محيطها، "وتهتم الإستراتيجية وتراعي مجموعة من الأفعال التي تدخل في إطار الصراع مع الآخرين لمنافسة تتفق مع القوانين والقواعد، وبحيث لا يمكن الجزم بنتائج هذه الأفعال مسبقاً، كما يمكنها أن تحتوي على حظوظ للنجاح، لكن كذلك تحتوي على أخطار الفشل، وتدخل تحت غطاء الحيرة والقلق".<sup>2</sup>

تتشرط الإستراتيجية وجود مشروع ذو صبغة شمولية، وتسخير مجموعة من العوامل والأفراد يتم استخدامها لوقت طويل من أجل مستقبل المنظمة، فهي "مجموع يتكون عن طريق ردود الفعل، القرارات، الأفعال اللازمة للموضوع من أجل تحديد الأهداف العامة، ثم الغايات، تحديد اختيار الوسائل من أجل بلوغ هذه الأهداف. الوضع حيز التنفيذ لمجموع هذه الأفعال والنشاطات بالعواقب والنتائج، مراقبة ومتابعة المردوديات المرتبطة بعملية التنفيذ وكذلك بإنجاز ومدى تحقيق هذه الأهداف".<sup>3</sup>

فيمكن تعريفها على أنها سلوك المنظمة في محاولاتها تحقيق أهداف المشروع في البيئة المنافسة التي تعمل فيها. وتعتمد الإستراتيجية على التصرفات المتوقعة للآخرين، آخذة في الحسبان كل احتمالات الموقف المختلفة حتى يمكن كسب مزايا معينة من الأطراف المنافسة.<sup>4</sup>

وتعرف أيضا على أنها "مسار أو مسلك أساسي تختاره أي منظمة من بين المسارات البديلة المختلفة المتوفرة لديها لتحقيق أهدافها في ظل ظروف عدم التأكد والمخاطرة وعلى

<sup>1</sup> - LASARY : **Economie de L'entreprise**, ALGERIE, L'imprimerie ES-SALEM, 2001, p.152

<sup>2</sup> - Henri Duhamel: **Stratégie et direction de l'entreprise**, 1 édition, CLET, 1986, p.15

<sup>3</sup> - Michel Marchesnay: **Management Stratégique**, ALGERIE, les éditions CHIHAB, 1997, p.06

<sup>4</sup> - إبراهيم الغمري: الإدارة، الطبعة الثالثة، (الإسكندرية، دار الجامعات المصرية، دون تاريخ)، ص.309

ضوء توقعات المنظمة لخطط ومسارات لكل من تتعامل معهم أو تؤثر على مصالحهم"،<sup>1</sup> فعنصري المخاطرة و توقع ردود فعل الآخرين يمثلان جوهر الإستراتيجية وأهم مميزاتها، ويرتبط مفهومها بوجود منافس أو خصم، أو بشكل عام طرف آخر يراد التأثير عليه كالزبون، والموارد والمستخدم، وغيره سواء كان من داخل المنظمة أو من خارجها".<sup>2</sup>

إن الإستراتيجية هي الاختيارات للميادين التي تدخلها المنظمة، وتحديد قوتها، وطبيعة التزاماتها، مع الأخذ بعين الاعتبار المنافسة والبيئة المستقبلية، وجعل الإستراتيجية مرادفة لمجموع القرارات والأفعال التي تسمح بالتنبؤ أو على الأقل التنبيه لمواجهة مستقبل قد يكون غير متوقع أو على الأقل غير مؤكد، وتحدد في نظرهم بالطريقة التي تقوم المنظمة من خلالها باستثمار مواردها المالية والبشرية لتغير لصالحها أو تثبت وضعية منافسة من خلال التغيرات الراهنة أو المستقبلية للبيئة<sup>3</sup> والإستراتيجية هي إجابة المنظمة المنطقية للمحيط<sup>4</sup>، أي تحدد كيف تتصرف المنظمة في مواجهة التغيرات التي تطرأ على المحيط، وترشدها إلى أنواع التعديلات التي يجب أن تلجأ إليها لتواجه التغيرات التي تطرأ على الموقف. وهي "تصور المنظمة لما تريد أن تكون عليه في المستقبل، وليس كيفية وصول المنظمة إلى هذا الوضع".<sup>5</sup>

وعلى العموم تعتبر الإستراتيجية هي تلك الأفكار والتصورات الضرورية للتعامل مع المنافس أو طرف آخر يراد التأثير عليه سواء كان من داخل المنظمة أو خارجها، وتحديد الصورة التي تكون عليها المنظمة في المستقبل، في ظل مواكبة التطورات بالاعتماد على المعلومات المستمدة من التحليل البيئي والظرفي.

---

<sup>1</sup> - علي السلمي، ل. نهري: سياسات وإستراتيجيات الإدارة في الدول النامية، (القاهرة، مكتبة غريب، دون تاريخ)، ص.190

<sup>2</sup> - محمد رفيق الطيب: مدخل للتسيير، الجزء الثاني، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 1995، ص.5

<sup>3</sup> - Aenri mercier , Henri de bodinat: **Prévenir le changement nécessite de la stratégie d'entreprises**, Les cahiers d' information du directeur de personnel, Paris ,( N° 138 Mars – Avril , 1984), p.11-12

<sup>4</sup> - Jamine Meyer Marie Christine Bron Gniart: **Economie d'entreprise**, Paris, Dunod, 2 édition, 1990, p.21

<sup>5</sup> - بنجامين ب - تريجو، جون . زيمرمان: إستراتيجية الإدارة العليا، ترجمة إبراهيم علي البرلسي، مراجعة محمد الحديدي، الطبعة العربية، 1988، ص.18

إن إمعان النظر في البيئة ناحية هامة من التفكير الإستراتيجي، لذلك كانت هناك حاجة ملحة إلى تحسين نوع وتدفق المعلومات عن التشريعات المنتظرة، وتطوير قنوات معلومات لكشف المنافسة والتطورات التكنولوجية والتغيرات في الظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية والتحول في توفر الموارد وأمثال ذلك. فالتفكير الإستراتيجي في مجمله يعتني بهذه العوامل، وهو "جهد توليفي لا يمكن تركه لمجموعة واحدة من المختصين، وينبغي لكبار مديري البرامج أن يشاركوا بفعالية في هذه العملية".<sup>1</sup>

ويرتبط أساسا بطبيعة وهدف المنظمة ولما ينبغي أن تصير إليه، وبالاختيارات الإستراتيجية المستقبلية، فالتفكير الإستراتيجي لا يعتني بالعمليات التنفيذية والتشغيلية الحالية، بقدر ما يهتم بوضع فكرة واضحة عما ينبغي أن تكون عليه المنظمة في المستقبل. فهو "يهدف إلى إدارة كل الموارد وإلى تطوير الميزة التنافسية والمساعدة في خلق المستقبل".<sup>2</sup>

ويعتمد التفكير الإستراتيجي على التقاط إشارات التغير قبل وقوعه، والتنبؤ بالمستجدات والمفاجآت المحتملة في المجتمع والاستعداد للتكيف مع هذه المستجدات والمفاجآت، والنظر إلى المستقبل، وسرعة القرار والمهاجمة. ويرتكز على إدارة العلاقات التفاعلية التي تتم بين مكونات المنظمة وبيئتها، " ويتحقق من خلال القيام بمساع ومحاولات لأجل الانسجام والربط الفاعل: بين المنظمة وبيئتها حيث التآثر والتأثير، وبين الحاضر والمستقبل حيث تتخذ القرارات الحاضرة وفق منظور مستقبلي، بين أجزاء المنظمة وأنشطتها المتباينة، وبين حركة المنظمة والأهداف والمهام التي وجدت لتحقيقها حيث تصحيح المسارات والتوجهات وفقا للمرامي والغايات".<sup>3</sup>

كما تنطلق الإستراتيجية من التنقيب عن عوامل القوة والضعف، وعن الفرص والتحديات، ثم تنتقل إلى التكهن للمستقبل. "وتتكون من مجموعة القرارات والممارسات التي

<sup>1</sup> - صمويل بول: الإدارة الإستراتيجية لبرامج التنمية، ترجمة محمود برهوم، الأردن، المنظمة العربية للعلوم الإدارية، 1985، ص. 81

<sup>2</sup> - توماس وهيلن، دافيد هنجر: الإدارة الإستراتيجية، ترجمة محمود عبد الحميد مرسى، (معهد الإدارة العامة، سنة 1990)، ص. 29

<sup>3</sup> - يونس إبراهيم حيدر: المرجع السابق، ص. 144



تحدد الأداء طويل المدى، ويتضمن ذلك وضع الإستراتيجية وتطبيقها والتقويم والمراقبة، وملاحظة وتقويم الفرص والقيود البيئية في ضوء نواحي القوة والضعف في المنظمة".<sup>1</sup>

وفي ضوء ما سبق يمكن تعريف الإستراتيجية تعريفا إجرائيا كالتالي:

" الإستراتيجية هي تلك الأفكار والتصورات الضرورية للتعامل مع المنافس أو طرف آخر يراد التأثير عليه، التصرف في سياق من الحركة الديناميكية التفاعلية ذات العلاقات المتداخلة، للتأقلم مع الحالات غير مألوفة أو غير مبرمجة، مع سرعة رد فعل متزايدة أمام تغيرات المحيط، لتطوير الميزة التنافسية والمساعدة في خلق المستقبل، قصد تفادي المخاطر والاستفادة من الفرص، بما يخدم تحقيق الأهداف".

---

<sup>1</sup> - توماس وهيلن، دافيد هنجر: المرجع السابق، ص.27

## الفصل الأول

### المكافئية والقيم السياسية

تمهيد

1- تعريف بمكافئي

2- الفكر السياسي عند مكافئي

3- المكافئية

4- الحرية السياسية والمواطنة

## تمهيد

إن ميكافلي أقام فصلا بين عالمي الأخلاق والسياسة، جاعلا لكل منهما عالمه الخاص، فقد عاش في عصر النهضة بكل ما اشتمل عليه من تغيرات عنيفة على جميع المستويات، واستطاع بفضل اطلاعه الواسع على التاريخ الروماني، فضلا عن خبرته في مجال العمل السياسي أن يتعلم العديد من الدروس التي أثرت في فكره السياسي، لذلك فقد ركزنا في هذا الفصل على دراسة إشكالية العلاقة بين الأخلاق والسياسة لإلقاء المزيد من الضوء على العوامل التي ساهمت في بلورة فكره السياسي، و تقصي أهم المفاهيم السياسية التي شكلت نواة الأفكار الميكافلية.

لقد استطاع ميكافلي أن يحقق مكانة له في تاريخ الفكر السياسي، وأسهم في التأثير على الفكر السياسي الحديث والمعاصر. وكما أن الكثيرين قد تأثروا بميكافلي وأضافوا الكثير، فهناك من عمل على توجيه النقد له فكان نقاده: إما أعداء متشددين وإما مدافعين عنه دفاعا أعمى و لكن لا يخلو الأمر من بعض الذين كانوا أكثر براعة وقدرة على فهمه وتحليل أفكاره، فكانوا أكثر موضوعية وقد انصب النقد الموجه إليه على عدة نواح. وعندما بزغ نور النهضة في أرجاء أوروبا ظهر من يدافع عن ميكافلي ويترجم كتبه. ولم يصل ميكافلي وفكره لما وصل إليه الآن إلا في القرن الثامن عشر عندما مدحه "جان جاك روسو"، و"فيخته"، وشهد له "هيغل" بالعبقرية.

## 1- تعريف بمكيافلي:

وُلِدَ في 15 فبراير 1469 فلورنسا، بإيطاليا، تُوفِيَ في 08 يناير 1527 فلورنسا، بإيطاليا. عين عام 1498م سكرتيرا للمؤسسة الحكومية الثانية في الجمهورية الفلورنسية، وشملت واجباته الإشراف على البعثات الدبلوماسية، انهارت الجمهورية عام 1512م، وعادت أسرة 'ميدتشي' التي حكمت فلورنسا من قبل إلى السلطة مرة أخرى، اعتقل 'مكيافلي' وعذب وسجن بتهمة التآمر ضد حكم 'ميدشي' ولكن أطلق سراحه بعد أقل من عام.<sup>1</sup>

استفاد ميكافلي كثيرا من المناصب الإدارية التي شغلها في مدينة فلورنسا طيلة أربعة عشر عاما، عمل فيها في الديوان القنصلي، وسكرتيرا عاما لمجلس العشرة الذي كان يهتم بقضايا الحرب، والشؤون الخارجية، وكانت مهمته كتابة الرسائل الموجهة إلى الممثلين الدبلوماسيين لجمهورية فلورنسا في الخارج. وفي نهاية حياته، انعزل في بيته الريفي المتواضع في سان كاسيانو، حيث راح يتأمل السياسة بصفة عامة، ومصير وطنه الذي تتخر فيه الانقسامات الداخلية وتدمره الأسر الحاكمة.<sup>2</sup>

رجل دولة وكاتب إيطالي يعتبره الكثيرون أب علم السياسة الحديث، وهو أحد المفكرين السياسيين في عصر النهضة، وهي الفترة التي اشتهرت بالنشاط الفكري بين القرنين الرابع عشر والسابع عشر الميلاديين، قاداته التجربة التي اكتسبها من كونه رجل دولة ومن دراسته للتاريخ إلى النظر إلى السياسة بطريقة جديدة، فسر الكتاب السياسيون في العصور الوسطى السياسة بمثالية وفي إطار الدين النصراني، ولكن 'مكيافلي' فسر السياسة بصورة واقعية على وجهة نظره للطبيعة الإنسانية في إطار التاريخ.

أوضح مكيافلي معظم أفكاره في كتابه المشهور الأمير الذي كتب عام 1513م وطبع عام 1532م، ويصف هذا الكتاب الطريقة التي يكتسب الحاكم القوي السلطة ويحفظ بلده قويا، ومن مؤلفات مكيافلي الأخرى مقالات في كتب ليفي العشرة الأولى 1518م، فن الحرب 1520م وكتب مكيافلي أيضا مجموعة من المسرحيات والقصائد. لم يتم نشر الأمير

<sup>1</sup> - حازم صاغية: نيقولا ميكافلي، (بيروت، الرواد للنشر والتوزيع، 1980)، ص.12.

<sup>2</sup> - المرجع نفسه، ص.13.

إلا بعد وفاة مكيافلي بخمس سنين، ولذا لم يفهمه البعض وهاجموه حتى أصبح اسمه ملازماً للشر دائماً حتى في الفنون الشعبية. مما أدى لتحريم الإطلاع على كتاب الأمير ونشر أفكاره، ووضعت روما كتابه عام 1559 الكتب الممنوعة وأحرقت كل نسخة منه.<sup>1</sup>

## 2- الفكر السياسي عند ميكافلي:

يُعتبر 'مكيافلي' مؤسس مدرسة التحليل والتتظير السياسي الواقعي حينما خالف أرسطو وأفلاطون بفصله السياسة عن الأخلاق. يعالج السياسة بمعزل عن الأخلاق والدين ليهتم بكيفية تحقيق الغاية فقط بغض النظر عن الوسيلة وإن انحازت نصائحه إلى جانب الأمير الحاكم.

لقد وصف 'مكيافلي' الحياة السياسية الواقعية، ووضع الشروط اللازمة والضرورية لإقامة الجمهوريات والإمارات في عالم الواقع لا في عالم المثل، فقد كان يضع الفكر السياسي في إطار عملي، ويسعى لإيجاد السبل المناسبة والملائمة لتنفيذه، من خلال دراسة ما هو كائن في إطار الواقع ثم الانطلاق منه إلى ما يجب أن يكون عليه وفق الظروف المتاحة والواقع المفروض.

يرى 'مكيافلي' الدولة كائناً حياً يمثل الحاكم رأسه ويمثل الناس جسمه، ويقول بأن الدولة السليمة هي الدولة المتحدة والمنظمة والمتوازنة، لذلك يعيش شعبها في سعادة وشرف وقوة وأمن، ولكن الدولة غير السليمة هي التي تعاني من الاضطراب وعدم التوازن وقد تحتاج إلى إجراءات قوية لإعادتها إلى طبيعتها. لم يكتب 'مكيافلي' إلا عن الوسائل التي تحقق قوة الدولة وتمكنها من توسيع نفوذها في الخارج وعن الأخطاء التي تؤدي إلى انحلالها وانهيارها.

دعا مكيافلي الحاكم لاستخدام كل الوسائل الضرورية من أجل الحفاظ على الدولة، وتشمل هذه الوسائل استخدام القسوة والخداع والقوة، إذا فشلت الوسائل الأخرى، بناء على ذلك رأى الكثيرون أن مكيافلي يدعو إلى استخدام القسوة والخداع في السياسة، ومع هذا فلا يزال مكيافلي معتقداً بسوء نوايا البشر، وأنهم غالباً ما يركنون إلى الراحة والدعة والتملك

<sup>1</sup> - حازم صاغية: المرجع السابق، ص.15

بأقل قدر من الخسائر، سواء كانوا مواطنين وحكام، ولذا أوجدت الدولة والحكومات والقوانين، وهي للحد من نفوذهم.

إن 'ميكافلي' لم يضع مطلقاً قواعد ونظم مطلقة يمكننا تطبيقها في أي مجتمع، وإنما ربط قواعده بظروف كل مجتمع بالتطورات اللاحقة عليه، وركز عنايته على القواعد التي تبحث عن إيجاد أفضل الطرائق والوسائل التي تمكن الحاكم من تأسيس دولته والحفاظ عليها في إطار الواقع الفعلي، مع مجاراة تغيراته بغية توفير المصلحة العامة، لذلك أستحق بجدارة أن يطلق عليه لقب "مؤسس علم السياسة الحديث".<sup>1</sup>

وكان 'ميكافلي' أول من فصل بين السياسة والأخلاق، وجعل السياسة علماً قائماً بحد ذاته، وكان لا بد من دراسة أثره في الفكر السياسي الحديث والمعاصر، وذلك من خلال إبراز تأثيره في بعض الفلاسفة والمفكرين. ولإيضاح ذلك علينا التطرق إلى بعض الفلاسفة والمفكرين ونبدأ أولاً 'هوبز' الذي تبني آراء 'ميكافلي' وأكمل مسيرته.

فقد وصف 'هوبز' حال الطبيعة الإنسانية بأنها حرب الكل ضد الكل فالإنسان في حال عراقك هجومي شرير، وكل فرد يسعى لأن يفتك بالآخر، فالإنسان ذئب لأخيه الإنسان، وكل فرد يسعى لامتلاك كل شيء على الحساب الآخر، وبهذا تنفي كل معاني العدالة والمساواة والأخلاق والحرية ويسيطر الاضطراب والفوضى والصراع، وتحل شريعة الغاب.<sup>2</sup>

وكنتيجة منطقية لذلك، لا بد من أن يكتب النصر للأقوى في هذا الصراع دون الأحق والأصوب، وينعدم في هذه الحالة الطبيعية كل مفهوم واضح للقيم الأخلاقية، وهنا كان من الضروري أن يتنازل كل فرد عن حقه المطلق عن نفسه إلى سلطة تتولى حماية الجميع بموجب عقد يحفظ حياة الأفراد، وهذا ما أسماه 'هوبز' بالعقد الاجتماعي. وقد نص هذا العقد على شرطين هما: أن يتنازل الجميع عن حقوقهم لكي لا يكون هذا التنازل من طرف شخص واحد. وأن يقوم صاحب السلطة بالمحافظة على بقاء الفرد و ضمان وجوده".<sup>3</sup>

<sup>1</sup> - نيقولا ميكافلي: الأمير، ت: علي الجوهري، (القاهرة، مكتبة مدبولي، 1990)، ص.2.

<sup>2</sup> - تراث الإنسانية، المؤسسة المصرية العامة للتأليف والترجمة والطباعة، ج4، دار الرشاد الحديثة، ص.257.

<sup>3</sup> - إمام عبد الفتاح إمام: الأخلاق والسياسة (دراسة في فلسفة الحكم)، (القاهرة، المجلس الأعلى الثقافي، 2001)، ص 241-272.

ويلزم وفقا لذلك وضع القوة في خدمة العقد، لكي لا يجرؤ أحد على الإخلال بالتزامه أو وعوده. ولكن هذا العقد الاجتماعي عند 'هوبز' ملزم لأفراد المجتمع دون الحاكم الذي لم يدخل طرفا فيه لأنه صاحب السلطة والقوة والسيادة التي تجبر المشتركين في العقد على تحقيق مواده و تمنع الأفراد من ممارسة حريتهم الطبيعية التلقائية، و بهذا نكون أمام سيادة مطلقة للحاكم".<sup>1</sup>

إن هذه القوة الموضوعية في خدمة العقد مرتبطة بوجود المجتمع السياسي الذي يرى في شخص حاكمه ليس حاميا للقوانين فقط، بل وحاميا للقيم أيضا، فهو من يحدد العادل من الظالم، ومن يفصل بين الخير والشر، إذ إن كل القيم السياسية والأخلاقية والقانونية لا تصدر إلا عنه وحده.<sup>2</sup>

وتصبح القيم الأخلاقية بموجب ذلك، قيما سياسية تحمل صفة الإلزام، لأنها مفروضة من قبل الحاكم، وبذلك ينتقل المجتمع من حالة الطبيعة التي تسودها الفوضى إلى حالة المجتمع السياسي.

وإذا كان 'إمام عبد الفتاح' يرى أن 'هوبز' دعم الانفصال بين الأخلاق والسياسة متأثرا بميكافلي، لكنه يجده قد اخطأ في إقراره سلطة الحاكم المطلقة.<sup>3</sup> التي تصبح فيها الدولة - متمثلة في شخص الحاكم المطلق - المصدر الوحيد للقيم الدينية والأخلاقية.

ويرى 'بولان' أنه من شأن حالة الطبيعة الهوبزية التي تواجه حسابا عقليا يجري في جو الرهبة، أن تقدم برهانا مضادا على أن لا وجود للأخلاق إلا حيث توجد السياسة".<sup>4</sup> وينطوي تحت هذا المعنى أن إرادة الحاكم المطلقة تشكل خطرا فادحا، إذ أن أهواءه ونزواته قد تتحكم به، فينتهي به الأمر إلى أن يصبح طاغية مستبدا تتبدل على يديه القيم الدينية والأخلاقية حسب رغبته ومصالحته.

وفي مثل هذه الحال، يمكن إسباغ الصفة العقلية على إرادة الحاكم، ذلك لأن إرادته لا يمكن أن تكون إلا إرادة عاقلة وهذا يؤكد "دعوى 'هوبز' لبناء العدالة على أساس

<sup>1</sup> - محمد ممدوح علي محمد العربي: الأخلاق و السياسة في الفكر السياسي الإسلامي الليبرالي والماركسي، (مصر، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1992)، ص.71

<sup>2</sup> - ريمون بولان: الأخلاق والسياسة، ترجمة: عادل العوا، الطبعة الثانية، (دمشق، دار طلاس، 1992)، ص.242

<sup>3</sup> - إمام عبد الفتاح إمام، المرجع السابق، ص.275-277

<sup>4</sup> - ريمون بولان، المرجع السابق، ص.240

السلطة المطلقة -سعيًا إلى تسوية هذه السلطة - إظهار أنها لا يمكن إلا أن تكون عقلية و معقولة".<sup>1</sup>

هنا تكمن خطورة الربط بين الأخلاق و السياسة عند "هوبز"، فضلًا عن كونه من أنصار القوة، وهذا عائد بالطبع لاختلاف تصور "هوبز" للطبيعة البشرية بوصفه فيلسوفًا، عن تصور 'ميكافلي' المفكر السياسي، و كان "هوبز" متشائمًا جدًا بشأن الطبيعة البشرية على الدوام، بينما كان ميكافلي يفترض سوء الطبيعة البشرية من وجهة نظر سياسية، ولم يعترف بسوءها على الإطلاق من الناحية الخلقية، بل يعزو ذلك إلى الحضارة التي أفسدتها و نجد كلا منهما يستخدم القوة في منحى مختلف عن الآخر، إذ جعلها ميكافلي الأساس الوحيد لقيام الدولة وإرساء القوانين والمؤسسات وجعل القوانين تتطور تدريجيا حسب متطلبات الواقع، وضرورات المصلحة العامة. أما "هوبز"، فقد وضع القوة في خدمة العقد الاجتماعي، و جعل القوانين تابعة لسلطة الحاكم المطلقة التي تتغير بتغير الحاكم نفسه. واتفق "لوك" مع "هوبز" حول نظرية العقد الاجتماعي، ولكنه اختلف معه حول مضمونه، فقد " افترض لوك أن حالة الطبيعة التي كان يعيشها البشر قبل وجود المجتمع السياسي هي حالة سلام وطمأنينة وأمان، يسود فيها حسن النية، والمعونة المتبادلة والمحافظة المتبادلة على الذات، وأن الناس كانوا يعيشون أحرارًا متساويين لا يحكم بينهم إلا القانون الفطري".<sup>2</sup>

ولكن مع ظهور الملكية و اتجاه المجتمع نحو التقدم الحضاري، بدأ الخلاف ينشأ بين الناس، مما أدى إلى نشوب الصراع والفوضى، و استدعى ضرورة قيام تنظيم سياسي، و هكذا ظهرت فكرة العقد الاجتماعي كأساس لتنظيم المجتمع، وهو ما يختلف من حيث المضمون عن عقد "هوبز".

وقد " قرر "لوك" أن السلطة تخضع للكثرة الغالبة من المواطنين، ولا تكون في يد الحاكم المطلق، كما ذهب "هوبز" في عقده الاجتماعي، إذ يرى "لوك" أن الناس لم يتنازلوا

<sup>1</sup> - المرجع نفسه، ص. 246.

<sup>2</sup> - محمد علي عبد المعطي: السياسة أصولها وتطورها في الفكر الغربي، (الاسكندرية، دار المعرفة الجامعية، 1983)، ص. 257.



عن حريتهم وحقوقهم الطبيعية، و إنما تنازلوا فقط عن الجزء الضروري لحماية أمنهم واستقرارهم".<sup>1</sup>

ومن الجدير بالذكر هنا، أن الحقوق الطبيعية عند "لوك" سابقة على أي اتفاق صريح، فالمجتمع لا يخلق الحق، بل يقوم بتنظيم الحقوق، والواجبات، والحفاظ على حياة الأفراد وحمايتهم". انه يطرح مبدأ له أهمية بالغة الدقة، و هو أن المناقب، كنظام قواعد يدركه العقل، يجب تمييزها عن التقاليد والقانون، وأن القانون نفسه يجب إخضاعه للنقد الأخلاقي".<sup>2</sup>

بناء على ذلك نجد "لوك" قد اخضع القوانين والأنظمة في المجتمع السياسي للقوانين الطبيعية الأخلاقية السابقة على وجود المجتمع السياسي، و ربطها بالعقل، و بذلك يكون قد أضفى عليها وعلى الحكومات القائمة صفة الشرعية.

وهنا نلاحظ الربط الواضح بين الأخلاق والسياسة، وعلى الرغم من ذلك فإننا " نجد أن النظام الأخلاقي دائم وقادر على البقاء بينما يمكن تغيير الحكومات إذا مست النظام الأخلاقي، واستخدام لوك عقده الاجتماعي دفاعا عن حق الشعب في الثورة على الحاكم إذا أساء الحكم".<sup>3</sup>

وبالمثل، فقد كان 'روسو' من أصحاب نظرية العقد الاجتماعي، ولكنه يبدو أكثر تأثرا بميكافيللي ومختلفا معه في الوقت نفسه. لقد كانت حالة الطبيعة الأولى عند روسو حالة يسودها الخير والسعادة، والفضيلة، وهي تختلف عن حالة الطبيعة عند 'هوبز' إذ يضيف 'روسو': "أن الانتقال من حالة الطبيعة إلى الحالة المدنية يحدث في الإنسان تغييرا بارزا باستبداله الغريزة في مسلكه بالعدالة، و بإضافته الصفة الأخلاقية التي كانت تنقصها على أفعاله فيما مضى... إن ما يفقده الإنسان في العقد الاجتماعي هو حريته الطبيعية، وحقا لا محدودا في كل ما يغريه وما يستطيع بلوغه، أما ما يكسبه فهو الحرية المدنية وملكيته وما هو في حيازته وهنا يجب علينا أن نميز بين الحرية الطبيعية التي ليس لها حدود سوى قوة الفرد و بين الحرية المدنية التي تكون بالإرادة العامة".<sup>4</sup>

<sup>1</sup> - محمد ممدوح علي محمد العربي: المرجع السابق، ص. 72.

<sup>2</sup> - موريس كرانستون: أعلام الفكر السياسي، الطبعة الثانية، (بيروت، دار النهار، 1981)، ص. 63-64.

<sup>3</sup> - محمد ممدوح علي محمد العربي: المرجع السابق، ص. 72.

<sup>4</sup> - جان جاك روسو: العقد الاجتماعي، ترجمة: ذوقان قرقوط، (بيروت، دار القلم، د.ت)، ص. 55.

ويرى 'روسو' أنه مع اتجاه المجتمع نحو التحضر، بدأت الشرور والآثام تظهر كسمة أساسية من سماته، أي أن الانحطاط الخلقي نما نموا مطردا مع نمو المدينة، و هو بذلك يتفق مع مكيافيللي ويختلف مع 'هوبز'.

ثم حدثت ظروف جعلت من الصعب استمرار هذه الحالة الطبيعية، وجد الأفراد إنهم مهددون بالفناء إذا لم يبحثوا عن مخرج من هذه الحال، و لم يكن لدى كل منهم إلا قوته وحرية، وهما الأداتان اللتان كان الفرد يستخدمهما في المحافظة على بقائه.<sup>1</sup>

غير أن 'روسو' يرفض أن تكون القوة هي أساس العقد الاجتماعي، مؤكدا انه لا يمكن للقوة أن تخلق الحق " لان الأقوى لا يبقى أبدا على جانب كاف من القوة ليكون دائما هو السيد إذا لم يحول قوته إلى حق، والطاعة إلى واجب".<sup>2</sup>

و يرى 'روسو' في الجسد السياسي الكائن الأخلاقي الذي ينوب محل الحالة الطبيعية الأخلاقية، وهذا الجسد يمتلك إرادة تعد مصدر القانون والحق، " فالجسد السياسي أو الهيئة السياسية هو كائن أخلاقي، تتألف إرادته العامة من مجموع إرادة المواطنين وهذه الإرادة هي مصدر القانون، وهي وحدها التي تمارس السلطان وتوجه قوة الدولة".<sup>3</sup>

وهنا يؤكد 'روسو' على أهمية الوحدة القائمة بين الأخلاق والسياسة، فقد أراد من السياسة أن تقوم بدور تجسيد الأخلاق و القوانين التي تحفظ حياة الأفراد ممثلة بالإرادة العامة التي هي أداة التعبير الأساسية عن القانون الناجم عن القيم الأخلاقية لا عن القوة، وهي إرادة عاقلة تنزع دائما نحو فعل الخير والمنفعة العامة.

وهنا نصل إلى نقطة الخلاف بين 'ميكافلي' و'روسو'، لقد آمن هذا الأخير بالإرادة العامة الخيرة على الدوام، أما ميكافلي فقد أدرك أن الإرادة العامة لا تلبث أن تفسد لأسباب متعددة، بعضها يتعلق بفساد الرأس وتغليب المصالح الخاصة على المصالح العامة، مما يؤدي إلى عرقلة التطور الاجتماعي وممانعته، وفقدان الفضائل المدنية المدافعة عن المصالح العامة، لذلك لا بد من أن يتوافر شخص واحد يتمتع بفضائل سياسية تمكنه من تغليب المصالح العامة على المصالح الخاصة، ومن تكوين الجسد السياسي. وآمن ميكافلي

<sup>1</sup> - تراث الإنسانية، المرجع السابق، ص. 578.

<sup>2</sup> - جان جاك روسو، المرجع السابق، ص. 39.

<sup>3</sup> - تراث الإنسانية، المرجع السابق، ص. 581.

أيضا بأن للإرادة العامة دورا كبيرا وفعالاً، ولكنه أدرك خطورة فساد فضائلها المدنية التي تمكنها من الحفاظ على المصالح العامة.

فحين يدعم 'روسو' أسس السلطة السياسية ويجعلها مستمدة لشرعيتها من الآلهة نفسها، نجد 'ميكافلي' يخلع عند القوانين قدسيته، فهي من صنع البشر، وبالتالي فهي مستمدة من الواقع ومتغيرة بتغيره، وتهدف إلى تحقيق المصلحة العامة.

لقد أراد 'روسو' أن تضطلع السياسة بدور أساسي هو تجسيد القوانين الأخلاقية التي تحفظ حياة الأفراد، وهو لم يرقم علما بحد ذاته، أي أنه كان فيلسوفاً أكثر منه رجلاً سياسياً.

أما 'هيغل'، فيرى أن القانون يعبر عن الإرادة العاقلة، وأنه ليس خارجاً عن دائرة التاريخ، بل ربطه بتحقيق حاجيات الأفراد ورغباتهم الأساسية.<sup>1</sup>

ولكن 'هيغل' رفض فكرة القانون الطبيعي أو القانون الإلهي، واعتبر أن الدولة هي مصدر كل القيم و الحقائق الروحية والمدنية، وهذا يتحقق بالطبع حين يطيع الشعب القوانين. وبذلك تكون الدولة فوق متناول القانون، وفوق أي نقد أخلاقي، وهي المعبر الأكمل عن الأخلاق الموضوعية. بينما يدرك ميكافلي تماماً أن أي دولة هي واقع مؤقت، وليس هدف التاريخ إقامة دولة دائمة.

غير أن 'ميكافلي' يعتبر أن السلاح الذي نتمكن به من السيطرة على العالم يتألف من: السلاح الفكري الذي هو الأداة التي تتيح لنا السيطرة على العقول. وسلاح القوة المادية، هو القوة السياسية التي تستمد قوتها غالباً من القوة العسكرية التي تأتي بدورها بالقوم المادية الاقتصادية.

إن 'كارل ماركس' يعول على العامل الاقتصادي، ويعطيه الدور الأكبر في التأثير والسيطرة على كل الحياة الاجتماعية، والأخلاقية، والفكرية<sup>2</sup>. وهذا يختلف تماماً مع 'ميكافلي' الذي يعتبر القوة أساس قيام الدولة، وهي بدورها أداة لتطبيق القانون الذي يشكل علاقات تنظيم دائمة وضرورية. غير أن الفلسفة الماركسية تؤمن بأخلاق الطبقة العاملة التي

<sup>1</sup> - المرجع نفسه، ص. 728.

<sup>2</sup> - محمد ممدوح على محمد العربي، المرجع السابق، ص. 298.

تلغي الدولة الرأسمالية وتنشئ المجتمع الذي تتعدم فيه الطبقات في ذلك الطور الراقي من الاشتراكية".<sup>1</sup>

إن ميكافلي لم يكن إلا رجلا يتبع الكيفية التي تسير بها الأمور ويصف ما يراه بصدق، فدعا إلى عدم الانقياد الأعمى لمصلحة الدولة معززا هذه المصلحة بقاعدة أخرى ألا وهي مراعاة الواقع السياسي و التقديرات السياسية طبقا لاستغلال الحظ المناسب. وانتهاز الفرص الملائمة لأدراك الغايات، فالنجاح من حظ الرجل البارِع، وضرورة إدراك الدول لمتغيرات الواقع، وجعل القوانين تتحني أمام الضرورات والواقع وتغيراته.

أكد أن القوة هي الحكم الأساسي في الخصومات، فلا معنى للغضب و الحقد في السياسة ، فليس السياسي بواعظ أو قاض ، فالأمر الوحيد الذي يجب الاهتمام به هو مصلحة بلاده.<sup>2</sup> وهكذا استمر النهج السياسي على حاله مقدما مصلحة الدولة على كل شيء وإن تغيرت الأساليب، إذ أن الكذب، القوة... الخ هي وسائل الحاكمين منذ العصور السحيقة. وكان ميكافلي أول من جرؤ في "الأمير" و"المطارات" على طرحها بصورة واضحة.

وعلى صعيد المفكرين والسياسيين العرب نجد أكثر من دراسة تناولت الفكر الميكافلي لقد قدم 'حازم صاغية' دراسة واضحة تتعلق بالفكر السياسي الميكافلي، ورفض أن يصف ميكافلي بأنه غير أخلاقي في السياسة، لأنه طرح منهجا جديدا في التعاطي مع السياسة مختلفا عن الأزمنة السابقة، وهو أول من قدم فكرة استقلالية السياسة، ووجود قواعد خاصة تؤسس عليها أهمية وجود فوارق بين مفهوم السياسة من جهة والمعايير والقيم الأخلاقية من جهة أخرى. غير أن ميكافلي حاول، بما لا يخلو من التردد، أن ينظر إلى مادته بطريقة علمية تجريبية برغماتية، فكان في فكره السياسي علميا أكثر من أي مفكر سابق. وقد أدرك وجوب النظر إلى الدول على أنها كيان قائم بحد ذاته، وهنا يرفض 'صاغية' أي مطابقة بين الأمير والدولة، كما يرفض أن كتاب الأمير قد وضع لتقديم نصيحة صغيرة ألا وهي كيف تصبح ديكتاتورا و كيف تحافظ على هذه الصفة.<sup>3</sup>

<sup>1</sup> - المرجع نفسه، ص. 251

<sup>2</sup> - نجيب أرمنازي: السياسة الدولية وأشهر رجالها، (ج1، دمشق، 1950)، ص ص. 9-39

<sup>3</sup> - حازم صاغية: نيقولا ميكافلي، (بيروت، الرواد للنشر والتوزيع، 1980)، ص ص. 32-40

وقد اعتبر 'صاغية' أن كلا من 'الأمير' و 'المطارحات' كل مختلف عن الآخر، ولكنه يؤكد أنهما يحققان هدفا واضحا هو اكتشاف قوانين السلوك السياسي من أجل تحقيق النجاح السياسي. يقول: "حين يخاطب فردا (الأمير) فإن الشيء الذي يكمن في ذهن ميكافلي هو الجسد السياسي، فكتابه يركز على الافتراض غير المكتوب الذي مؤداه تقديم النصح للدولة من خلال النصح للأمير، وأن مصلحة الأمير يجب أن تتطابق مع مصلحة المجموع".<sup>1</sup>

وينطوي تحت هذا الإطار رفض اعتبار ميكافلي إحدى الشخصيات الشريرة للأخلاقية، وهو يرفض فصل الوسائل عن الغايات المحددة لميكافلي، فقد كان توظيف ميكافلي للوسائل جيدا وكانت الأهداف علمية وواقعية ومعقولة.

ويرى 'صاغية' أن كل تقانات ميكافلي تستخدم وتستغل لصالح الشعب، فهو يرى استخدام النفاق والغش، أي ما يسمى الدعاية والقوة التي أطلق عليها صاغية اسم القوة الغاية، ووسائل تصب في إطار المصلحة العليا للدولة.<sup>2</sup>

ونستطيع القول: إن 'صاغية' اعتبر 'ميكافلي' أول من قام بتأسيس علم سياسي قائم بحد ذاته على أسس عقلية تجريبية، وأول من ناد بفكرة استقلالية السياسة بوصفها علما خاصا متعلقا بمنطق الدولة، ذلك لأن كل ما يهدف إليه ميكافلي هو القدرة على تأسيس دولة قوية والحفاظ عليها.

لا شك في أن عبقرية كعبقرية 'ميكافلي' قد تركت أثرا بعيدا المدى فاق أثر جميع خصومه و نظرائه، و كان اسمه موضوع خلاف وجدال طوال عقود من الزمن، وقد انقسم دارسو ميكافلي بين مؤيد و معارض له، وقد اختلف كل منهما من حيث الأسلوب و طريقة دراسته، وأكد معظمهم على اتسام سياسته بالدهاء والحيلة، واستخدام أساليب الكذب والغش.

غير أن نقاده ومؤيديه كانوا إما أعداء متشددين نعتوه بأقبح النعوت وجرده من إنسانيته، ولقبوه بـ "الشیطان" وإما مدافعين عن سياسته دفاعا أعمى مستخدمين أفكاره لوسائل أنانية منحطة، مما حصر فكر ميكافلي في نطاق نظرة أحادية الجانب، إلا أنه ما

1 - المرجع نفسه، ص. 40

2 - المرجع نفسه، ص. 5

لبث أن ظهر له أنصار أكثر من مقاصد، فأعادوا إليه مكانته شيئاً فشيئاً، و كانوا أكثر موضوعية، وأقل خصومة من غيرهم الذين دافعوا عنه دون أن يفهموه أو هاجموا دون أن يعرفوه.

وكذلك حول الفرق بين كتاب "الأمير" الذي اعتبره بعضهم مديحاً للسلطة الشخصية وبين الدفاع عن مؤسسات الجمهورية في "المطرحات".

فجميع مؤلفات ميكافلي وأعماله وتفسيرات كتبه كانت تنطلق من الخطابات الأصلية له، ولذلك لا نستطيع اختصار فكر ميكافلي في إطار محدود خاصة عندما يتعلق الأمر برؤية شاملة لأفكاره، أو الحكم عليه من الزاوية الأخلاقية القيمية أو نجعلها تعمل على الإغلاء من شأن القوة والاستزادة منها دون هدف واضح عملاً بمبدأ "الغاية تبرر الوسيلة"، أو تشويه فكره بجعل الحرب وسيلة الحكم، والتجرد من الإنسانية.

وجه 'جاك مارتين' نقداً للفكر الميكافلي يبرز من خلاله الفارق الواضح بين ما يسمى الميكافلية و 'ميكافلي'. ومن الجدير بالذكر أن النقد الذي وجهه 'مارتين' قد اتسم بالطابع المعتدل وهو ما يتعلق بالنقاط التالية: الرؤية الميكافلية للطبيعة البشرية. التعقيدات الواضحة في فكر 'ميكافلي' كما يراها 'مارتين'. إشارة مارتين إلى ما يسمى بفلسفة الصالح العام وهي متعلقة بثلاث نواح. وجهة نظر 'مارتين' المبشرة بسقوط الميكافلية .

وسوف نبدأ بمعالجة النقطة الأولى، حيث يرى مارتين أن ميكافلي متشائم حيال الطبيعة الإنسانية، وهو يعمم قاعدته على الطبيعة البشرية، ويختزلها في بقعة صغيرة تجعل من الإنسان مجرد حيوان يسير وفق قاعدتي: الخوف والجشع، ويرفض مارتين هذا الرأي ويرى "أن ميكافلي يعرف أنهم -الناس- سيئون، وهو لا يعرف أن هذا السوء لا جذور له، وأن هذا الجذام لا يستطيع تدمير أصول الإنسان العظيمة، وأن الطبيعة الإنسانية لا تزال جيدة في جوهرها وجذورها، وأن مثل هذه الطبيعة المتضمنة بعض الشرور المحددة المتزايدة هي بالفعل لغز وقوة محرصة للصراع وتطور النوع البشري ... لذلك فإنه يرى الإنسان بأنه مجرد حيوان وتجربته الخاصة تمحي له صورة الله عند الإنسان".<sup>1</sup>

<sup>1</sup> - Maritain, Jacques, *The End of Machiavellianism*, (Harvard, university new yourk, 1999), p.99.

وهنا نلاحظ وجهتي نظر متعارضتين حيال الطبيعة البشرية، يتفقان على وجود الشر في الطبيعة البشرية، و لكنهما يختلفان في الرؤية فقط. 'فمارتين' متفائل بهذا الشر بوصفه محرصا للتطور البشري، والأخر متشائم بصورة سلبية على حد تعبير 'مارتين'. غير أن 'ميكافلي' رغم تشاؤمه، يوظف سوء الطبيعة البشرية توظيفا ايجابيا، فهو يرى أنه بدلا من أن نعلن إفلاسنا حيال الشر الإنساني، ونقف موقف الناظر المنتظر بلا حول ولا قوة، علينا أن نعمل على تجاوز هذا الشر بالفعل، وهذا يتطلب قدرا من المعرفة والذكاء لصياغة قوانين تحد من هذا الشر المتأصل في الطبيعة البشرية.

لذلك فإن 'ميكافلي' ينطلق من وجهة سياسية ليعالج هذا الشر، ويعمل على إيجاد الحل لتجاوزه، وهو لم يعلن سوء الطبيعة البشرية عموما، بل ينطلق من حسابات سياسية. فمارتين يجده محرك التطور البشري، و'ميكافلي' يجد فيه قاعدة للتطور الإنساني، غير أن 'ميكافلي' كان أكثر تقدما من مارتين نفسه، فهو لا يقف عند حد الاعتراف بوجود الشر من الوجهة الأخلاقية، بل يقوم بإعلاء قيمة الشر وتضخيمها كقاعدة انطلاق لعلاج هذا الشر واستئصاله في الحقل السياسي.

وهذا ما أغفله 'مارتين'، فالمسألة لا تتعلق باعترافنا بوجود الشر أو عدم اعترافنا به، بل تتعلق بالقدرة على تجاوز هذا الشر و استئصاله. وأما عن التناقض الذي يحمله فكر ميكافلي -على حد تعبير 'مارتين'- فهو يتعلق بثلاثة أمور أساسية:

أ- اعتقاد ميكافلي أنه يمكن الاستفادة من الخير تماما مثل الشر دون أن يغفل التأكيد في الوقت نفسه، على ضرورة امتلاك الحاكم لصدقة الشعب إذ لا يوجد إنجاز دونه.

ب- تأكيد على ضرورة الاستئصال الكامل للقيم مع التنبه إلى أهميتها وحيويتها، والمعتقدات الأخلاقية في الوقت ذاته في فكر ميكافلي.

ج- يرى مارتين استحالة استخدام الأخلاق من قبل سياسي منحل أخلاقيا، إذ من شأن ذلك أن يساهم في تدهور القيم الأخلاقية، لأنه لا يمكن لحاكم غير أخلاقي أن ينشئ نظاما من القيم والمعتقدات الفاضلة.<sup>1</sup>

<sup>1</sup> - Maritain, Jacques, Opcit, p.102.

فمن حيث الأمر الأول: نجد أن 'ميكافلي' قد ميز بوضوح تام بين الفضائل الأخلاقية التي تتعلق بالأفراد، و الفضائل السياسية التي تستخدم لأغراض سياسية برغماتية لصالح الدولة، لا بل تأكيده على ضرورة صداقة الشعب، إذ إن الوسائل "الأخلاقية" حين تصب في صالح الدولة بمشاركة الشعب تصبح وسائل خيرة بالضرورة.

أما ما يخص الأمر الثاني فإن 'ميكافلي' لا يميل إلى استئصال كامل القيم، بل يدرك ذلك التمايز الواضح بين الأخلاق والسياسة، ويدرك أهمية القيم والمعتقدات على صعيد الحياة الأخلاقية الفردية، وأن ما يريده ميكافلي من الحاكم هو إرساء فضائل مدنية فليس مهمة رجل الدولة أن يعظ الناس أخلاقيا.

وأما النقد المتعلق بالأمر الثالث حيث يؤكد مارتين أن هدف السياسة هو أن تأخذ على عاتقها تأسيس حياة جديدة تتحقق فيها الكرامة الإنسانية والصالح العام سواء أكان ماديا أم فكريا أم أخلاقيا.

وهو يرى أن السياسة تحمل في جذورها الخيانة، والكذب والقسوة وهو لا ينكر عليها ذلك، ولكن السوء يكمن في استخدام هذه الأدوات في الإرساء للصالح العام. "فالعدالة، المدنية، الصداقة هي الحصانة والنية السيئة والخيانة والكذب والقسوة والاعتقال، كل الإجراءات من هذا النوع قد تكون مفيدة للسلطة وازدهار الدولة أحيانا ... وبقدر ما يعتبرونها وسائل سياسية ضرورية، فإنها تتداخل مع كل الأمور، وهذا يسيء للصالح العام و يسبب الفساد".<sup>1</sup>

إن 'مارتين' محق كل الحق في ذلك، و خاصة عندما ينسى السياسي الصالح العام في سبيل خدمة المصالح الشخصية، وحين تستخدم كل هذه المفاهيم في خدمة المصالح الخاصة إلى نسيان مصالح المجتمع التي يجب أن تكون في موقع الصدارة.

إن المشكلة الحقيقية برأينا تكمن في سوء استخدام الفكر الميكافلي، لأن 'ميكافلي' عني بوسائله أتم عناية واستخدامها وفق حسابات عقلية بالدرجة الأولى إلى إعلاء شأن الدولة، وهي بدورها تسهم في تحقيق المصلحة العامة للأفراد.

<sup>1</sup> - المرجع نفسه، ص. 104.



وحسب رأي 'مارتين': 'فإن الأمل ضعيف في رؤية العدالة والولاء الأخوي...الأخوة اضطهدت ... أرواحنا و صلت إلى حد الفساد الأخلاقي من قبل حاملي مقياس الإمبراطورية الميكافلية ... الجسد السياسي لا يملك روحا خالدة ولا حتى الدولة... ليست روح خالدة ... المصلحة العامة شيء مؤقت دنيوي".<sup>1</sup>

لذلك لا بد من القول إن: "هناك استخداما قانونيا لكل المصطلحات، و منها مصطلحي "الضرورة"... و"السياسة الواقعية" و'ميكافلي' يعرفها جيدا، وهو معجب بالشعوب، و'بماركوس اوريلوس'، بالإضافة إلى انه لم يعجب بالطغاة، واحتقر 'سيزر'، ولم يجد صعوبة في تمييز 'لينين' و 'تروتسكي'، و'هتلر'، و'ستالين' والحرب الوحشية التي قاموا بها على الفضيلة، وأي فن يفيد ويشرف العرق البشري، ويمكن أن يساء استخدام نصائحه بوصفها مبادئ الحكمة التي استخدمت لأهداف عشوائية، ولكن هذا لا يعني الاختلاف بين الحكمة و الحماسة، والذكاء والشر، فقد ارتفعت الورطة الأخلاقية عندما استخدم الخطأ وليس العدل من اجل أي هدف بل لهدف شخص محدد".<sup>2</sup>

ونصل مع 'مارتين' إلى النقطة الرابعة والأخيرة التي يعلن فيها عن أمله و أمنياته بسقوط الميكافلية المحتم، مؤكدا أن الشر و الظلم لن ينجحا في السياسة.<sup>3</sup>

ويرى "أن مدة حياة الدول و الولايات يلزمها فترات طويلة لكي تتضج و تتجاوز مدة حياة الإنسان ... و كان الوهم الذي وقع فيه ميكافلي هو: وهم النجاح السريع خلال حياة الإنسان، حتى خلال فترة نشاط الحاكم الضرورية من اجل تحقيق النجاح المباشر والفوري الذي تشهده أعيننا ... إن النجاح الفوري هو نجاح المرء، وليس نجاح الدولة .. فالنجاح في السياسة ليس قوة مادية، بل انجاز الصالح العام مع شرط الازدهار المادي الذي تحتويه".<sup>4</sup>

وتسير الدولة برأي 'مارتين' عبر مراحل طويلة لا يمكن اختزالها خلال حياة الحاكم الشخصية، والنجاح السريع لا يمكن أن نقطف ثماره سريعا. لذلك، فإن 'مارتين' يعتقد أن هدف الحاكم الشخصي هو الوصول إلى السلطة وتحقيق مصلحة خاصة ... وهو في هذا

<sup>1</sup> - المرجع نفسه، ص.106

<sup>2</sup> - Kelley. L. Ross, **Machivalli and The Moral Dilemma of Statecraft**. (Random House, New York, 2002), p.125.

<sup>3</sup> - Maritain, Jacques, *Opcit*, p.107

<sup>4</sup> - المرجع نفسه، ص.108

على حق. لكننا نجد مع ذلك أن 'ميكافلي' لا يسعى إلى خدمة الطموح الشخصي للحاكم، وقد أراد أن يبحث عن شخص بفضائل تفوق ساسة عصره لتوحيد إيطاليا.

فقول ميكافلي: "انه من الضروري أن تتصرف ضد الرحمة و الإخلاص و ضد الدين من اجل الحفاظ على الدولة". ولكن هذا يعتمد على ما يجب أن تكون عليه الدولة، فإذا كانت الدولة هي ما يسعى إليه 'ميكافلي' فقط فهنا الورطة... لكن أن لم تكن الدولة جيدة بنفسها أو هي الغاية الأخيرة، فهي مجرد وسيلة جيدة لبعض النهايات الأخلاقية الجيدة ن فحينها تلك الدولة التي تعد ورطة يمكنها أن تنهض لتخدم النهايات الأخلاقية للدولة التي يمكن أن تتصارع مع الوسائل التي أصبحت ضرورية لسيرها".<sup>1</sup>

فعندما تبتعد الدولة عن تحقيق لنهايات جيدة ونافعة للمواطنين، تغدو الثورة ضرورية. و"أن ميكافلي كان يعتقد أنه في حالات معينة تغدو الثورة العنيفة الطريق السليم لإقامة الجمهورية، وهو يبدي في هذا الصدد بعض الملاحظات حول ضرورة العنف ... غير أن ميكافلي شخصيا لا يود ولا يرغب في أكثر من القدر الأقل منه والضروري لسلامة الدولة".<sup>2</sup>

وفي هذا الصدد، نجد أن: "ميكافلي يتكلم عادة عن فكرة الدولة العظيمة والجديدة، وليس فقط عن السيطرة الآمنة، بل الدولة التي تعيش فيها بالرفاه والإحسان حتى لا يمكن أن تدعى فضيلة قتل الشخص أتباعه من المواطنين وخيانتة لأصدقائه".<sup>3</sup>

غير أن المفارقة تظهر عند 'كلي روس' في حديثه عن طبيعة الدولة عند ميكافلي التي تهدف إلى غايتين أساسيتين: هما الحفاظ على الدولة، والاهتمام بالشؤون العسكرية.<sup>4</sup> وهو يرى أن وجود هذه القوة العسكرية تشكل خطرا حقيقيا على الحريات العامة عندما تتحول إلى قوة مستبدة، فكيف نوفق بين الحاجة التي تدفعنا إلى التسلح والحرية المطلوبة للأفراد؟ وهنا نجد إجابتين مختلفين عن هذا السؤال لدى كل من 'كلي روس' و'ميشيل سينلار'.

<sup>1</sup> - Kelley. L. Ross, opcit, p.102.

<sup>2</sup> - موريس كراستون: أعلام الفكر السياسي، (بيروت، دار النهار، 1981)، ص 44-45

<sup>3</sup> - Kelley. L. Ross, opcit, p.15.

<sup>4</sup> - المرجع نفسه، ص.77.

ونظرا إلى أن 'كلي روس' يستمد الحل من 'ميكافلي' نفسه ويقوم بتسليح المواطنين ليجعلهم أصدقاء للحاكم، فالخونة يصبحون مخلصين بينما يبقى المخلصون كما هم اعتماد على نصيحة 'ميكافلي' للأمير التي تقول: إذ أقدمت على نزع السلاح من رعاياك، فإنك تشرع في الإساءة إليهم مبدئيا عدم ثقك فيهم، إما جبنا، أو افتقارا إلى الثقة بنفسك، و كلا هذين الرأيين يولد الكراهية ضدك".<sup>1</sup>

ومن الجدير بالذكر هنا أن 'ميكافلي' لا يقدم هذه القاعدة على العموم كما يعتقد 'كلي روس'، لأن تطبيق هذه القاعدة يعتمد على الحالة التي تكون فيها الدولة وفق ما يرى ميكافلي. وفي ذلك رأيان مختلفان لحالتين مختلفتين: الأول: يكون فيه الحاكم جديا، و عليه أن لا يلجأ إلى نزع سلاح رعيته، بل القيام بتسليح جزء منهم فقط، لأنه من المتعذر تسليح جميع المواطنين. وأن هذا التمييز بين الرعايا سيجعل الرجال المسلحين يدركون أنهم أكثر التزاما للحاكم ويجد الآخرون مبررا للحكام، جازمين بأن من بحوزته السلاح أقدر على مواجهة المشكلات وتحمل المسؤوليات.

الثاني: يحتل حاكم ما دولة جديدة، فانه من الضروري أن ينزع السلاح من أهل تلك الدولة باستثناء الذين وقفوا إلى صفه في احتلالها، وأن يرتب أموره لنقل السلاح إلى أيدي جنوده في دولته القديمة.<sup>2</sup>

وفي مطلق الأحوال، نجد أن 'كلي روس' يعطي من شأن هذه القاعدة، ويرى أن الناس لا يقدرّون هذا المبدأ الميكافلي، لأن تسليح المواطنين من شأنه أن يشكل قوة في مواجهة كل من يحاول أن يسيء إلى الحريات العامة، أو أن يستبد بالمواطنين، وهذا سيجعل من الشعب خط الدفاع الأول الحامي لكيان الدولة.<sup>3</sup>

وكنتيجة منطقية لذلك، يلغى الفرق الحقيقي بين زمن الحرب وزمن السلم، واستنادا لقاعدة (الافتراض المسبق) التي نجد فيه قاعدة أساسية للسياسات الميكافلية، يجد ميكافلي بأنه لا يجب الاستناد إلى ما نراه على الدوام في زمن السلم، فذلك هو الخطأ السياسي الأشد خطرا. إن ميكافلي لا يرفض السلم، و لكنه يفصح حب السلم، لذلك "فان

<sup>1</sup> - نيقولا ميكافلي: الأمير، ص. 168.

<sup>2</sup> - المرجع نفسه

<sup>3</sup> - المرجع نفسه، ص ص. 168-169.

ميكافلي يجعل العاصفة الموضوع الثابت لتيقظ الأمير، انه يحل محل المقياس الغائي للوظيفة الأخلاقية للدولة، المقياس البرغماتي الصرف لمصلحتها الخاصة".<sup>1</sup>

إن ميكافلي يعزو خروج هذه القوات العسكرية عن دورها الرئيسي لسببين أساسيين: الطموح البشري وشهوة السلطة، والمفهوم الجديد للبطالة التي تولد الراحة وتؤدي بدورها إلى فقدان الفضائل الحربية المدنية، وذلك انه " تسير البلاد بصفة عامة من النظام إلى الاضطراب إلى النظام من جديد، لأن القدرة تجلب الهدوء، والهدوء يجلب الكسل، والكسل يجلب الاضطراب، والاضطراب...الدمار، وبالمثل يأتي من الدمار النظام، ثم المقدره في النظام، من المجد الأخير و الحظ الطيب".<sup>2</sup>

ومن الواضح هنا أن 'ميكافلي' لا يشير إلى الموضوع البطالة والعاطلين عن العمل، بل للذين يميلون إلى الراحة و الكسل، أما السبب الأول المتعلق بشهوة السلطة فهو ينقسم إلى شقين: الأول: هو أن الرجال عظماء و خاصة القادة العسكريين يجدون أنفسهم محرومين من احد أهم وظائفهم. والثاني هو رؤية أشخاص جدد يفتقرون إلى الكفاءات والقدرات وقد أصبحوا أندادا لهم، وهذا عائد بطبيعة الأحوال إلى هدوء الأوضاع، وبذلك يميلون إلى خلق المشكلات و إثارة الحروب.<sup>3</sup>

وفي بحث 'ميكافلي' عن الوسائل الأساسية لعلاج هذه المشكلة نجد أن لديه وسيلتين أساسيتين: الأولى هي الإبقاء على المواطنين فقراء و خاصة القادة السياسيين، و ليس المقصود بالفقراء أن يكونوا معدومين، بل أن لا يصلوا إلى درجة من الثراء تفسد فضائلهم المدنية وتجعلهم يميلون إلى المصلحة الخاصة بدلا من المصلحة العامة. الثانية: جعلهم دائما على أهبة الاستعداد لخوض الحروب، وبهذا يطمئن القادة العظماء على أوضاعهم ويحفظون فضائلهم العسكرية.<sup>4</sup>

<sup>1</sup> - ميشيل سينلار: الميكافلية وداعي المصلحة العليا، ترجمة: أسامة الحاج، (بيروت، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 1992)، ص.52

<sup>2</sup> - Machiavelli, Niccolo, **Oeuvres Complètes**, (France, Librairie Gallimard, 1952), p.435.

<sup>3</sup> - نيقولا ميكافلي: مطارحات ميكافلي، ترجمة: خيرى حماد، الطبعة الثالثة، (بيروت، دار الآفاق الجديدة، 1985)، ص.666

<sup>4</sup> - المرجع نفسه ، ص.666

إن ما يقصده 'ميكافلي' هو أن عيش السلم وسط التفكير في الحرب، هو ما يمنع الراحة من أن تتحول إلى بطالة وهو ما يحفظ الفضائل الحربية. ويرى ميكافلي انه نشأ عن إطالة أمد القيادات العسكرية عيبان: الأول: قلة عدد من نتاح لهم خبرة كقادة عسكريين، وبالتالي قلة عدد من يحققون شهرة عسكرية. والثاني: أن بقاء القائد مدة طويلة مع جيشه يتيح له الفرصة لكسب الجيش إلى صفة و جعل أفراده أنصارا وأعوانا له.<sup>1</sup>

ويرى 'ميكافلي' من الضروري القيام ببعض الإجراءات، كإبقاء المواطنين في حالة من الفقر، أي الحفاظ على عدم وصولهم إلى حالة فاحشة من الثراء المفسد للفضائل المدنية، حتى لا تغدو المصالح الخاصة مصدر نزاع بين الأفراد. وزرع فكرة وجود العدو الخارجي التي تجعل المواطنين على أهبة الاستعداد لخوض المعارك دون خوضها فعليا، مع المواجهة الأكيدة للطموح البشري الذي ينجم عن إطالة أمد القيادات العسكرية خطورته على المواطنين والحريات العامة، وأخيرا لابد من تسليح بعض المواطنين لمواجهة كل محاولة للاستبداد بهم وسلبهم حرياتهم.

إن 'ميكافلي' يعلم أن الطبقة الحاكمة قد تعمل لمصلحتها الخاصة في كثير من الأحيان على حساب المصلحة العامة، وهذا ينبئ بالفساد العام وضياع الحريات العامة . وأخيرا لا بد من أن نستعرض رأي كل من 'فروم' و 'ف.س.ك. نورثورب': إن 'فروم' يدين اللاأخلاقية السياسية، وهو لا يرى أي أمل في نزعة إنسانية أو أخلاقية. وأن نظرة فروم متشائمة إلى أقصى حد، وقد سلم بأن القوى التي تعمل نحو الوصول إلى نظام بربري أقوى من تلك التي تقاومها و تقف ضدها، ويشاطره الموقف نفسه 'نورثورب'. لكنه يرى انه بالإمكان التغلب على النزعة المكيافلية باتجاه الأمم لتبني نفس المبادئ الميكافلية جاعلة من الأخلاق أساس للسياسة.<sup>2</sup>

فقد أدرك 'ميكافلي' أن على السياسة أن تضطلع بدورها بخدمة الإنسانية، مقصيا علم الأخلاق عنها، مؤكدا أن تدخل المعايير الأخلاقية من شأنه أن يسهم في سقوط الدول وانهيارها في كثير من الأحيان.

<sup>1</sup> - المرجع نفسه، ص. 694

<sup>2</sup> - تيتا رنكو: الأخلاق والسياسة، ترجمة: جلال شوقي، (القاهرة، دار الثقافة الجديدة، 1975)، ص. 122-140

فقد شكل مفهوم الضرورة أحد المقومات الأساسية للميكافلية في مواجهة القدرة الإنسانية ومدى قدرتها على التحكم بالأوضاع والمتغيرات الزمنية الطارئة، والتي تتطلب من الفرد أن يوفق بين سلوكه و بين الظرف الراهن، وهذا تطلب قدرا من الجهد والقدرة من أجل التعامل مع أوضاع الدولة المختلفة التي تختلف شروط التعامل معها بتعدد أشكالها، وربط ميكافلي مفهوم الضرورة بموضوع الحرب أيضا وما تعلق به من أحلاف ومعاهدات، وبالتالي يرى ميكافلي أهمية إعداد العدة الكافية في مواجهة التغيرات الزمنية دون الاعتماد على الطالع الحسن.

وقد أدى مفهوما الحيلة والقوة دورا أساسيا وفعالا في مجال العمل السياسي عند 'ميكافلي'، وأعتبرهما أساس الدولة. حيث وجدنا انه يضعهما في السوية نفسها من الأهمية، إلا أن القوة أقدر على الاستقرار والاستمرار، مؤكدا على ضرورة استخدامهما على التوالي أو في وقت واحد وذلك حسب الضرورات ولغاية محددة.

لقد أكد 'ميكافلي' أن مفهوم الطبيعة البشرية وفسادها لدى الحكام مرتبط بموضوع الفساد التنظيمي والقانوني بعلاقة جدلية، كما أكد أن أسباب هذا الفساد هو فساد الحكام السياسيين وإهمال دور القوانين والأنظمة والطموح والرغبة والجشع فضلا عن ممانعة التغيير، مصرا في الوقت ذاته على أن الفساد بنية مترافقة مع الحكومات دوما معتبرا إياه محفزا لتطوير الدولة.

لقد رأى 'ميكافلي' أن تدخل المعايير الأخلاقية في العمل السياسي قد عمل على إضعاف دور السياسة في تحقيق الأمن والاستقرار. ولذلك ميز ميكافلي بين الفضائل السياسية والفضائل الأخلاقية مؤكدا على الأخطار الناتجة عن الخلط بينهما، وأن تدخل المعايير الأخلاقية في العمل السياسي سيؤدي إلى إضعاف دور السياسة في تحقيق أهداف ومصالح معينة تهدف إلى إعلاء المصلحة العليا، التي تسعى لتحقيق مصلحة مواطنيها.

كما ركز 'ميكافلي' على الفضائل السياسية التي تستخدم لخدمة أغراض وغايات سياسية محددة، إذ إن محك الجدارة والأهلية يتوقف على دور هذه التقانات وفعاليتها في خدمة أغراض محددة وواقعية دون النظر إلى شرعيتها، ويؤكد دور النفعية البرغماتية الصرفة وارتباطها بالسياسة، ولهذا فإن عرض التقانات السياسية على أنها تقانات تكفي ذاتها

بذاتها عرض غير كاف، وبالتالي لا يمكن الفصل بين التقانات السياسية وبين الأهداف الواقعية للسياسة.

وقد رصد ربط استخدام التقانات السياسية باختلاف مراحل الدولة، ومن الملاحظ أن ميكافلي لم يعبر عن قواعد ونظم عامة أو مطلقة، بل ركز على كيفية تحقيق النظام والاستقرار والصعوبات الناشئة التي تواجه الدولة عبر مراحلها المختلفة سواء أكان ذلك على صعيد السياسة الداخلية أم الخارجية.

فالدولة من وجهة نظره لا يمكن أن تكون الغاية القصوى بل الأمر يتوقف على الماهية التي ستكون عليها الدولة.

وقد أكد 'ميكافلي' على ديمومة الصراع الطبقي واقترح طريقة لتخفيف هذا الصراع "الدستور المختلط" المترافق مع إرساء القوانين والأنظمة. وذلك للحد من تدخلات القوة المباشرة مشيراً إلى أهمية "القوة المنسجمة مع وظيفتها" وإن الإفراط في استخدام القوة وإلغاء القانون والمؤسسات يؤدي إلى الطغيان.

ولا يتوقف الأمر عند 'ميكافلي' عند حدود تأسيس الدولة و توطيدها، فقد تواجه الدولة العديد من المشكلات والتعقيدات عبر مراحلها، وهنا يدعوا إلى إصلاح الدولة وتطويرها كلما اتجهت نحو الفساد، ويقرن 'ميكافلي' صلاحية هذا الأمر بموضوع آخر هو صلاحية موضوع تعيين المناصب، والاهتمام بالكفاءات المتوافرة للعمل على تحديث الدولة بشكل دائم. لذلك فقد وجد 'ميكافلي' أن خطورة فساد التنظيمات تنصب على ناحيتين في منتهى الخطورة، هما: سن القوانين أولاً، و تعيين القضاة ثانياً.

ويقدم 'ميكافلي' وفقاً لذلك الشروط والطرائق السلمية للكيفية التي يجب أن يتم فيها التعيين سواء أكان ذلك لمناصب القضاة، أم الوزراء، أم المرشحين للمناصب المختلفة، وينصح الحكام بضرورة الابتعاد عن أصحاب السوء والمتملقين والفاستدين الذين يكون جل اهتمامهم بالمصلحة الخاصة.

أما عن الدور الديني والتربوي والدعائي في الحكم السياسي، فإن الدين يؤدي عند ميكافلي دوراً مزدوجاً إذ يعد مصدراً لقوة الدولة والطاعة المدنية من ناحية، أو إضعاف الدولة وانحطاطها من ناحية أخرى. فقد أراد 'ميكافلي' أن يؤدي الدين دوراً إيجابياً في

غرس المدنية، ومحبة الوطن، والشجاعة من خلال تعزيز رفض العبودية، والذل، والخنوع والرضا، وهذا يعبر أيضا عن شكل من أشكال التربية المدنية. وكذلك تؤدي الدعاية دورا أساسيا في الحفاظ على التوازن الاجتماعي وهذا ما أراده 'ميكافلي'.

نستطيع القول أن 'ميكافلي' استطاع أن يصف الواقع السياسي، وهو أول من جرؤ في الأمير والمطارحات على طرح أفكاره بصورة واضحة، وإن 'ميكافلي' بإعلائه لشأن الدولة ومصحتها بالدرجة الأولى لا يعد المسؤول الوحيد عن كل ما يحدث في العالم، فقد كانت السياسة ومازالت تمارس على هذا النحو منذ الأزل، لذلك فقد وجد ميكافلي أن عالم الأخلاق يختلف عن عالم السياسة، ولكنه يقع على عاتق السياسة أن تضطلع بدورها في تحقيق الوفاق الداخلي و إشاعة السلم الخارجي، وأن تعمل على خدمة المصلحة العامة، والعمل على تفعيل الأنظمة السياسية الأفضل القادرة على إصلاح ذاتها.



### 3- الميكافلية:

جاءت كلمة ميكافلية لتعني المكر والتجرد من المبادئ الخلقية ففي عام 1999 قدمت دراسة تتضمن رؤية جديدة لميكافلية عصرية معتدلة تمثلت بإعادة اكتشاف الميكافلية، وهي تحت عنوان: "من دولة الإكراه إلى دولة الديمقراطية 'عماد شعبيي'، وبداية ينطلق 'شعبيي' لتأكيد تجسيد اثر ميكافلي في صلب أي عمل سياسي سواء قبلنا بذلك أم رفضناه، غير أنه يشير إلى نقطة مهمة تتمثل في الكيفية التي تستخدم فيها الميكافلية، أي مستوى التقانة التي تستخدم فيها الأفكار الميكافلية.<sup>1</sup>

ويميل الكاتب إلى إبراز الفرق الواضح بين ما قدمه ميكافلي في مجال الفكر السياسي، وبين ما يسمى بالميكافلية، مع أن أصل الموصوف موجود في الاسم ذاته، لذلك لا بد من أن يدرس ميكافلي في سياقه التاريخي، أي بمقياس عصره لا بمقياس عصرنا إذ ينجم عن ذلك تجاوز لأفكار ميكافلي وتجاوز لأهدافه أيضا.

وينطوي تحت هذا الجانب رفض "شعبيي" لتلك النظرة الأحادية الجانب التي ينظرها للأفكار الميكافلية في إطار (الغاية تبرر الوسيلة)، واعتبر ذلك ضربا من السطحية، " لأن ميكافلي لم يكن ينصح أمير بما ينبغي له أو بما لا ينبغي له أن يفعله كي يكون ديكتاتوريا إنما يؤرخ للعقلانية السياسية ويسجل بأمانة ما يقال في طبيعة أي فعل سياسي.<sup>2</sup>

لذلك يرى "شعبيي" أن البحث عن دولة ايطالية قوية بأي ثمن لا بد من أن يدفع ميكافلي إلى أن يجسد أخلاقا تحكم طبيعة العمل السياسي المتغير وفق تغير الواقع، لي من الوجهة الواقعية العقلانية للأخلاقية.

ولكن "شعبيي" بدوره يؤكد على ضرورة التفاعل المستمر بين السياسة والأخلاق على الرغم من تأكيده على ضرورة وجود استقلال قطاع السياسة بأخلاقياتها الخاصة. وينطلق "شعبيي" من خلال ذلك لتأكيد ضرورة وجود دولة قوية بأي ثمن كشرط أولي ومسبق، لأنه يدرك أن أي عمل سياسي لا يمكنه أن ينطلق ويكون ناجحا إلا من خلال وجود دولة قوية تستخدم القوة أساسا لقيامها، يقول: "لقد أدى الإكراه والعنف، أشد أنواع

1 - عماد شعبيي: من دولة الإكراه إلى دولة الديمقراطية، (دمشق، دار كنعان للدراسات والنشر، 2000)، ص.13.

2 - المرجع نفسه، ص.14.

الإكراه، دورا أساسيا في ظهور الدولة، وهذا ما قدمته لنا المواد التاريخية والأثرية التي تشكل الدلائل على الحضور الظاهر للحرب والعنف في المراحل المبكرة لنشأة الدولة في بلاد ما بين النهرين، ومصر، والهند، واليابان، واليونان، وروما... الخ".<sup>1</sup>

ويضيف: إن أساس قيام الدولة على مبدأ الإكراه يعد مرحلة أولى من مراحل الدولة وما هي إلا درجة في السلم، أي بداية الطريق لتأسيس دولة قوية قادرة على إيجاد الصلة بينها وبين مواطنيها، وتحقيق طموحاتهم. وتعد هذه المرحلة عند "شعبي" مرحلة مؤقتة لا بد من إعداد خلالها للمرحلة اللاحقة، فإذا ما أقيمت الدولة الإكراه على الدوام، فإن مصيرها السقوط المحتم، ولذلك لا بد "لدولة الإكراه" كشرط أساسي من أن تحمل في طياتها بذور تقدمها كمشروع وليد وجديد لانتقال إلى "دولة القانون" و "دولة المؤسسات"، لأن الانبعاث أو الخلق الأولي لدولة ما، لا يجب أن يكون هو الغاية، إذ إن ثلوث مضمون الدولة المعاصرة هو: الدولة الإكراه، الدولة القانون، الدولة المؤسسات".<sup>2</sup>

وقد تعرض "شعبي" لنقد لاذع إذ اعتبر أنه يحسن من الميكافلية الشريرة على اعتبار أنها قد تصلح لبناء مشروع وحدوي، وهذا أمر غير معقول، لا بل صنف دعوة للاستبداد التي أصبحت ايجابية لبلوغ أهداف مبررة يرفع الدولة لمرتبة القداسة في مرحلتها الإكراهية.<sup>3</sup>

لكن "شعبي" نفسه يدرك مخاطر دولة الإكراه، لا بل أنه يميل إلى التأكيد باستمرار على ضرورة إدراك تلك الخطورة، محددًا المؤشر الدال على استنفاد دولة الإكراه لدورها الأساسي. مع التنبيه إلى أن مراحل الدولة لا تتفصل عن بعضها بعضا، بل هي متداخلة بصورة يصعب التكهن بالفواصل الفارقة بينهما، ويؤكد رده على ذلك فيقول: "يجب أن ندرك هنا أن الغلو في دولة الإكراه كارثة على الدولة نفسها ولم يعد مقبولا، وإذا لاحظنا أن بعضهم يرى أن دولة الإكراه قد وصلت إلى مرحلة اعتداء السلطة على الدولة، فإننا نرى هذا الاعتداء مؤشر استنفاد دولة الإكراه لأغراضها".<sup>4</sup>

1 - عماد شعبي: المرجع السابق، ص. 29.

2 - المرجع نفسه، ص. 115.

3 - المرجع نفسه، ص. 115-118.

4 - المرجع نفسه، ص. 26.

غير أن أبرز ما قدمه "شعبي" هو تأكيده على أهمية إبراز مفهوم جديد في تحقيق الديمقراطية انطلاقاً من وجود الدولة ذاتها، وليس القضاء عليها، وجعل من الديمقراطية مشروعاً سياسياً يقع على عاتق العمل السياسي وعلى عاتق الدولة فهو يرى أن الديمقراطية هي نظام سياسي، ودون هذا النظام -كحامل يأتي بها و يصونها- لا يمكن أن نتخيل إمكانية حقيقية لفعل سياسي<sup>1</sup>

ويندرج تحت هذا السياق رفض "شعبي" لجميع أشكال الديمقراطية الجاهزة الموضوعة في قوالب مصنعة سلفاً، ومع رفضه هذا يؤكد أهمية الصلة اللازمة والأكيدة بين وجود الدولة بمؤسساتها العريقة وبين الديمقراطية كنتيجة منطقية تلزم عنها. فهو يرفض أن تكون الديمقراطية بديلاً عن الدولة، بل إن غياب الدولة يولد فوضى الحرية بالضرورة، فغياب أسس الدولة يجعل الديمقراطية اللبنانية والهندية، والروسية... الخ تقوم على أساس عرقي، طائفي، ومصالح طبقية.<sup>2</sup> ويقول: "إذا كانت مهمة الديمقراطية أن تكمل ما أنجزته الدولة من تعزيز الوعي المرتبط بالوطن وما يتحول إلى قيمة عصرية تضع كل المواطنين في حالة متساو أمام الدولة وإزاء المواطنين، فإن ديمقراطية المستوى العمودي ستصل بالوطن إلى تبرير يعكس ما قبل الدولة، وستصل بالوطن إلى جذره الكينوني".<sup>3</sup>

وتبرز عند "شعبي" فكرة تأكيد المواطنة بوصفها أساساً لتحقيق الديمقراطية، وبالتالي وعي الدولة بمؤسساتها، وعي المواطن لفكرة الديمقراطية المرتبطة بالمواطنة بوصفها أساساً لها، فهو يدرك الخطأ الذي يرتكبه بعضهم حين يميلون إلى إنتاج مجتمع قائم على اعتبارات عرقية وانتماءات أخرى مكبوتة في الداخل وتصبح عدائية في الخارج. نستطيع القول أخيراً إن "شعبي" استطاع أن يخلق نظرة متفائلة لميكافلية عصرية من خلال التركيز على الجوانب الإيجابية وأهم النقاط البارزة فيها، وتوظيفها توظيفا إيجابياً، وذلك بجعل الدولة تحمل في ثناياها بذور تقدمها بدلاً من الوقوف و توجيه النقد لمجرد النقد، إنه انطلق من نظرة واقعية تفرضها حقيقة الأوضاع القائمة. وقد يؤخذ على 'شعبي' أنه مستسلم للواقع لكنه يجد أن الواقعية و الواقع ، يشكلان على الدوام القوة الجاذبة

<sup>1</sup> - المرجع نفسه، ص. 42.

<sup>2</sup> - المرجع نفسه، ص. 41-48.

<sup>3</sup> - المرجع نفسه، ص. 53.

المؤثرة في طبيعة أي عمل سياسي على الرغم مما يحمله هذا الواقع من سلبيات قد لا نرضى عنها. لذلك فهو يصر على ضرورة وجود الدولة بوصفها أساسا مسبقا لكل عمل سياسي.

وبالتالي لا يمكن تصور الميكافلية من وجهة "شعبي" شرا على الدوام، و أنها في صميم أي عمل سياسي. و يكمن الفارق الحقيقي في طريقة استخدام الأفكار الميكافلية على مستوى التقانة، وهذا يتطلب بالضرورة وعيا للأهداف المرتبطة بالتقانات.

وانطلاقا مما سبق، فقد ظن العديد من الناس أن أساليب السياسة القديمة، سيقضي عليها تماما، غير أن الظروف والوقائع وتجارب الشعوب هي التي تؤثر في أساليب العمل السياسي ولا شك أن انتصار الديمقراطية، وحقوق الإنسان، وقوة الإعلام و دورها في بث الآراء السلمية، والتطورات الكبيرة في مختلف القطاعات قد اثروا في أساليب السياسة، لكنه لم يطرأ أي تغير في غايات السياسة ومقاصدها، فقد كانت الفتوحات والحروب عنوان فخر منذ عهد الرومان والآشوريين و المصريين....الخ.

ومهما كانت السياسة تتظاهر بالعدول عن مناهجها القديمة، وبأنها تبحث عن حسن النية والعدل في السياسة، فإن رجل الدولة لا تزال تنطبق عليه كلمات ميكافلي الذي ذهب اسمه مثلا في أساليب الخداع والقوة ومصصلحة الدولة... ومبدأ سلامة الوطن يعتمد كل سيئة ويسبل عليها كل ستر العفو والمغفرة.<sup>1</sup>

إن ميكافلي بطرحه مبدأ المصلحة العليا، يجب أن لا يعتبر المسؤول الوحيد عن كل ما يحدث، فقد اتخذ العالم أساندة آخرين غيره.<sup>2</sup>

النقد الذي وجهه "مارتين" لميكافلي في أثناء نقده لهيغل حيث يؤكد أن " الميكافلية المطلقة قامت على يد الفلسفة الرومانسية الألمانية لهيغل ، فقد قام مذهبه على تصعيد ميتافيزيقي لمبادئ ميكافلي، فالتاريخ البشري من حكم الله و الميكافلية لم تعد سياسة. بل

<sup>1</sup> - نجيب الارمنازي: المرجع السابق، ص ص.11-12

<sup>2</sup> - لويس غوتيه فينيال: ميكافلي، ترجمة: صلاح الدين برمدا، (دمشق، منشورات وزارة الثقافة، 1989)، ص.119

متيافازيقية تفي بالغرض لتدخل بعض المجرمين لإعادة اكتشاف حميات الشر، وهنا نواجه الميكافالية الشيطانية التي تهدف إلى ظلم بلا حدود".<sup>1</sup>

وثمة توضيح أساسي لا بد من التنويه إليه لتحاشي أي أسلوب سوء فهم، وهو الفرق الواضح بين ما يسمى بالميكافيلية و بين ميكافلي نفسه، إذ إنه لا شك أن أصل الموصوف موجود في الاسم نفسه، لأن مؤلفات ميكافلي تخضع دائما لتفسير لا ينتهي، تكون فيها مؤلفاته مرجعا وأساسا لكل التفسيرات.

ويشير "سنيلاز" إلى أن الخطأ يكمن في قراءة "الأمير" دون الاطلاع على "المطارحات"، لأن الميكافيلية تتغذى من تجاهل "المطارحات" وذلك بإبراز الطروحات الواردة في "المطارحات" والمتطابقة مع ما ورد في "الأمير" بغية محو التناقض بينهما، أو إبراز إشكالية وجود ميكافيلية مضادة للميكافيلية.<sup>2</sup>

ومرة أخرى تتعرض أفكار ميكافلي للفهم الخاطئ باسم الميكافيلية، فمارتين يميل للقول إن سياسة ميكافلي قد أفستت الدور الأساسي للسياسة، ودمرته، وجعلت الميكافيلية أهداف السياسة بعيدة عن الغايات الأساسية والصالح العام للمجتمع الإنساني. "وإذا كان الهدف من السياسة هو القوة، باعتبارها مصدر صحة الدولة كما وصفها ميكافلي، أي أن القوة العسكرية هي القوة الرئيسية في الدولة، أو المصلحة العامة التي تخول الحاكم أن يضحى بالأفراد وهذا مرفوض، لذلك يجب على الحاكم أن يحافظ على النهاية المؤقتة لمجتمع الأشخاص، كما عليه أن يتجنب في هذه المهمة أي نقص في الرؤية الواضحة وأي انتقاص من الإرادة وعليه أن يكافئ الرجل الجيد والمحترم".<sup>3</sup>

ويمضي "مارتين" في تأكيده الدائم على شرور الميكافيلية، غير انه لا يلبث أن يفرق بين نوعين من الميكافيلية: الأولى أطلق عليها اسم الميكافيلية المعتدلة، والثانية الميكافيلية المطلقة "فإذا حاولت تشخيص أصحاب الميكافليات المعتدلة قلت أنهم حافظوا على النهايات السياسية، وعلى مفهوم الصالح العام، لقد كانوا غير مخلصين لأسيادهم في هذا الشأن، و قد استخدموا الميكافيلية وفق وسائل السعي للصالح العام، علاوة على ذلك، فإن المشكلة تجلت

<sup>1</sup>- Maritain, Jacques, **The End Of Machiavellianism**,(Harvard, university new yourk,1999), p.122.

<sup>2</sup> - ميشيل سنيلاز: المرجع السابق، ص.59.

<sup>3</sup> - Maritain, Jacques, Opcit, p.104.

حين يظهر الصدع غير العادي بين الوسائل و النهايات و هذا يؤدي إلى الانحراف عن فكرة الصالح العام".<sup>1</sup>

إن المازق الحقيقي يكمن -على حد تعبير مارتين- بابتعاد الميكافلية عن الوسائل الموضوعية لخدمة أغراض محددة، وعندما تتعرض الميكافلية للإغراء من الخطأ النافع تصبح إذ ذاك المصلحة العامة منسية، وهذا يفسح المجال للمكافيلية المطلقة لتأخذ دورها. وهنا تكمن الفضيحة الكبرى، وتصبح نغمة الميكافلية المطلقة هي النغمة السائدة وتنتشر الميكافلية المعتدلة تحت ميكافلية متهكمة ساخرة لا تقف عند حد، ومع تزايد شهوة النجاح والسلطة تبلغ الميكافلية أعلى ذروتها. يعلن "مارتين" بوضوح أن الميكافلية المطلقة نجحت لسنوات عديدة ومازالت وبلغت ذروتها على يد الفلسفة الألمانية لهيغل، حين صعد مبادئ الميكافلية تصعيدا ميتافيزيقيا فأصبحت الميكافلية إلهية، وجعل التاريخ البشري يحكم من قبل الله، ولم تعد الميكافلية سياسة، بل أضحت أوامر الله المطلقة على الأرض،<sup>2</sup> وبذلك أصبحت الدولة أكثر شرعية.

ويقف 'سينلار' أيضا من الميكافلية الموقف نفسه، لذلك يصرح بما يأتي: " ليس ميكافلي هو الذي اجعل الدولة ممكنة، لكن الأخيرة وجدت نفسها بعد ثلاثة قرون من النمو في مواجهة نموذجين متميزين من العقلية أحدهما فاتح، والآخر محافظ".<sup>3</sup>

و حين يتحدث 'سوركين' عن مسألة العلاقة بين الأخلاق والسياسة، نجده يرى أن الميكافلية هي النزعة الغالبة في السياسة، وأن السلطة في كل أشكالها لا أخلاقية في جوهرها، وانه قد فشلت جميع المحاولات في إتباع سياسة أخلاقية، فأهداف السياسة هي العنف ضد الشعب أولا، والخداع (النفاق) ثانيا. ويؤكد نظرة تشاؤمية محضة أن العمل السياسي ينتج عنه بالضرورة الخيانة والخداع، وأن مفهوم الميكافلية يفضي إلى حرب الكل ضد الكل وغرس أخلاق الأثرة المطلقة، ذلك أن السلوك الأخلاقي للحكام ينزع ليكون سلوكا

<sup>1</sup> - المرجع نفسه، ص. 105

<sup>2</sup> - المرجع نفسه، ص. 106

<sup>3</sup> - ميشيل سينلار: المرجع السابق، ص. 13.

إجراميا، وكلما كانت سلطة قادة السياسيين أعظم وأكثر استبدادا كان هؤلاء القادة أكثر ميلا للفساد.<sup>1</sup>

'سوركين' يربط بين انتشار اللاأخلاقية السياسة العامة وبين الطبيعة الميكافلية لسلطة الدولة المرتبطة بسلطة الطبقة الحاكمة. فهو يحصر نفسه في نطاق تحليل نفاق سلطة النخبة الحاكمة، ويحيل كل الممارسات السياسية للزرعة الميكافلية، وبذلك فهو يصور السياسة والسلطة على اختلاف أنواعها بأنها سياسة لا أخلاقية.

إن الميكافلية تبقى السمة الغالبة في لب أي عمل سياسي، تصنف الميكافلية وقاحة المسؤولين وشخصياتهم المبتذلة التي تخلو من كل ضمير وكل عقل وكل ذوق، ولجوئهم لشتى وسائل العنف والفظائع تثبيتا لمراكزهم، كما ترتبط بالخداع والتآمر والمكر، واستغلال الغير لتحقيق المآرب الشخصية، فالمسؤولون يميلون إلى الاتصاف بهذه السمات في تعاملهم مع الآخرين، تجسيدا لقناعتهم الراسخة بأن الغاية تبرر الوسيلة، وأن كل شيء مباح من أجل المكاسب والحفاظ على المكانات والتسلق لتحقيق الأهداف الخاصة، ويرتبط بذلك كله شيوع الكذب وخلف الوعد والأنانية المفرطة، والمداهنة الخبيثة، والضرب من الخلف.

ويبدو ذلك واضحا إذا ما حاولنا التعرف على إستراتيجية الحصول والمحافظة على السلطة التي جسدها 'مكيافلي' في مدخلين أساسين يحددان كيفية التعامل مع الأفراد، يعتمد المدخل الأول على أسلوب الحب والاحترام كأساس للقيادة والإدارة، لكن 'مكيافلي' لم يفضل هذا المدخل لأن الحب يتحكم به الأتباع، وباستطاعتهم قطعه متى شاءوا.

أما المدخل الثاني فيقوم على تحكم الرؤساء في العلاقة التي تربطهم بالمرؤوسين، وباستطاعتهم أن يضعفوا هذه العلاقة أو يقووها حسب رغبتهم، ومن هذه الزاوية يمكننا أن نفهم تركيز 'مكيافلي' على متغيرات الخوف، قلة الاهتمام بالعلاقات الإنسانية في العمل، الميل إلى الخداع والمكر في التعامل، النفعية (حب الذات والأنانية)، قلة الاهتمام بالأخلاقيات المتعارف عليها، المحافظة على المركز سواء بارتكاب الشر أو إرضاء الفاسدين، عدم الالتزام بإيديولوجية محددة، النزوع نحو القسوة، عدم الثقة بالآخرين، نظرية الشك للطبيعة البشرية: الناس ناكرون للجميل، متقلبون، شديدي الطمع. يؤيدونك ويقفون إلى جانبك، طالما

<sup>1</sup> - Pitirin A Sorkn, A.lunderen ; **Power and Morality who shall quad the guardian**, (Boston, 1959), p.16.

أنك تفيدهم، فيبذلون لك كل ما يملكون. يغضبون من حولك، عندما يحسون بأنك أصبحت لا تفيدهم. الأفراد أنانيون، فمن السهل على الإنسان أن ينسى وفاة والده من أن ينسى ضياع إرثه وممتلكاته. يتصف الناس بالخداع (إلا إذا أرغموا على أن يكونوا صادقين). يرتبط الحب بسلسلة من الالتزامات التي قد تتحطم بالنظر إلى أنانية الناس. الخوف هو تعبير عن الخشية من العقاب، لأن الأفراد لا يعملون ما لم يرغموا على فعل ذلك، تجلب الثقة بالآخرين المتاعب والمشكلات.<sup>1</sup>

الأفراد الأكثر مكيافلية هم الأفراد: الأكثر سلطة وإقناعاً من غيرهم. والأكثر ميلاً للشهرة كقادة. والأكثر قدرة على تكوين ورقابة الجماعات. والأكثر قدرة من غيرهم على الخداع، فهم كذابون محتالون، ومع ذلك يظهرون أنهم أكثر صدقا من غير المكيافليين. وأكثر ميلاً لاستخدام التملق.<sup>2</sup> وتتمظهر المكيافلية في الأنماط السلوكية السائدة اليوم في مختلف المؤسسات: ينبع سلوك أية جماعة مسيطرة أو حاكمة من مصلحتها الذاتية. يرتبط استبدال الأهداف بتطبيق مبدأ الغاية تبرر الوسيلة. يرتبط تحقيق الأهداف بالخداع والمكر واستغلال الغير. هناك علاقة دالة بين النفعية والتدرج الوظيفي. الناس دمي تحركها المصالح والمشاعر الخبيثة. يبذل المكيافليون كل ما يملكون، للوقوف إلى جانب "المسؤول أو الرئيس"، طالما أنه يفيدهم.

---

<sup>1</sup> - نعيم نصير: "الإدارة والاستغلال، دراسة لاتجاهات موظفي الإدارة العليا للسلوك المكيافلي في القطاع العام في محافظة إربد"، الأردن، مجلة أبحاث اليرموك سلسلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد 13، (العدد 4، 1996)، ص ص. 9-38

<sup>2</sup> - GEIS . F.L. "Studies in Machiavellianism" , **Sociological Studies**, (N 16, 2003), pp. 21-28.



### 3- الحرية السياسية والمواطنة:

تحتل الحرية مكانا مركزيا في النظرية الديمقراطية الغربية، فجوهر الفكرة الديمقراطية يتعلق بمفهوم الحرية التي تمثل غاية الوجود السياسي، فالحرية أساس الديمقراطية.

وتعرف الحرية بأنها "انعدام المعوقات الخارجية" فحرية المرء مرهونة بقدرته على اختيار أهدافه، أو طريقة سلوكه، أم اختيار البديل المناسب له بين البدائل المتاحة، دون تدخل أحد في حريته في الفعل أو الاختيار، سواء كان هذا التدخل من فرد آخر أو من الدولة أو من أية سلطة أخرى. ويقتضي الحديث عن انعدام المعوقات الخارجية بيان أمرين مهمين: الأول منهما: انه إذا كان غياب المعوقات الخارجية يعد أمرا ضروريا لتوفر الحرية، فان "الجبر" أو "الإكراه" المعيق للحرية يشمل ليس فقط مجموعة المعوقات المباشرة، بل يشمل أيضا أنواع الإكراه غير المباشر كالتوجيه، والسيطرة على العقول وغيرها من العوامل التي تهدف إلى التحكم في قدرة المرء على الاختيار.

ثانيا: إذا كانت الحرية تعني حق المرء في اختيار ما يراه مناسباً من بين البدائل المتاحة، فان هذا الحق يضمن حق المرء في معرفة كل الخيارات المعروضة ليتم له الاختيار منها، ومن ثم فالحرية التي يتمتع بها مجتمع ما ترتبط ارتباطاً وثيقاً بمدى توفر الخيارات المرتبطة بالأفكار، والسلوك، وطرز العيش، ليتسنى لأفراد المجتمع اختيار ما يرونه مناسباً لهم من ضمن الأفكار المعروضة.<sup>1</sup>

وتعرف الحرية كذلك بأنها " اختيار الفعل عن روية مع استطاعة عدم اختياره أو استطاعة اختيار ضده".<sup>2</sup>

ويتم التمييز بين نوعين من أنواع الحرية: حرية التنفيذ التي تعني "المقدرة على العمل (أو الامتناع عن العمل) دون الخضوع لأي ضغط خارجي"، وحرية التصميم التي تعني " القدرة على تحقيق الفعل دون الخضوع لتأثير قوى باطنة".<sup>3</sup>

<sup>1</sup> - The encyclopedia of philosophy , (new York , Macmillan publishing company Ine & the free press, 1967) volume three, pp.222-223.

<sup>2</sup> - زكريا إبراهيم: مشكلة الحرية، (القاهرة ، مكتبة مصر، د.ت) ، ص.18.

<sup>3</sup> - المرجع نفسه، ص.19.

كما يعرف آخرون الحرية من خلال النظر إلى المعنى السلبي والمعنى الايجابي للحرية، فالحرية في مفهومها السلبي تعني انعدام الإكراه أو التدخل الذي يحد من قدرة المرء على التصرف، أما الحرية في مفهومها الايجابي فتعني أن يصبح المرء سيد نفسه، المتحكم في مصيره، القادر "عقلانيا" على اختيار ما يراه مناسباً ورفض ما عدا ذلك، من منطلق "السيادة الفردية". هذه النزعة العقلانية التي تدفع الإنسان للبحث عن الحرية قد تعلو على النفس الإنسانية، ومن ثم قد تشكل منظومة اجتماعية يعبر الإنسان من خلالها عن الحرية.<sup>1</sup> وبناء عليه، فقد ذكر "ميلر" في محاولة للإجابة عن معنى الحرية، أن هناك عدة اتجاهات فكرية تناولت مفهوم الحرية:

الاتجاه الأول: يتزعمه الليبراليون (الأحرار) الذين يؤكدون أن الحرية تتمثل في غياب القيود الخارجية أو التدخل من قبل الآخرين في شؤون الفرد الذاتية<sup>2</sup> ويدعوا المذهب الحر (الليبرالي) إلى إطلاق الحرية الفردية والحد من تدخل الدولة في النشاطات الإبداعية للفرد، وذلك لأن الفرد - وفقاً للمذهب الليبرالي - يشكل القاعدة التي يقوم عليها المجتمع، فالمجتمع مكون (من مجموعة أفراد)، وكونه مجموعة أفراد يعني أن الفرد هو لبنة البناء الاجتماعي، وأن حقوقه وحرياته الأساسية تسبق في وجودها الوجود الاجتماعي والسياسي، مما يجعل لحقوقه قدسية تعمل الدولة على حمايتها وعدم التعرض لها بأي حال من الأحوال.<sup>3</sup>

فالدولة أداة لحفظ الحقوق الطبيعية للأفراد، فالفرد برغباته وحاجاته المستمدة من الحقوق الطبيعية يسبق في وجوده تكوين المجتمع ويعلو عليه، والمجتمع الذي يكونه الأفراد لابد أن يستجيب لرغباتهم ومصالحهم. فالدولة التي تنشأ عن طريق التعاقد تنشأ استجابة لمصالح الأفراد وتنفيذ رغباتهم، فالفردية - أي المحافظة على حقوق الأفراد - تعزز الحرية وتولد الدولة الليبرالية أو دولة الحرية،<sup>4</sup> وقد دافع "جون ستيوارت مل" عن المذهب

<sup>1</sup> -Isaiah Berlin , "two concepts of liberty", in David milled eds , liberty (oxford, oxford university press,1991), p.43-

<sup>2</sup> - David milled eds , liberty , opcit , p.3.

<sup>3</sup> - Roy C.Macridis, **Contemporary Political Ideologies**, movements and regimes, (Boston, little brown and comp, 1983), p.38

<sup>4</sup> -Norberto Bobbio , **Liberalism and Democracy** , translated by martin Ryle & Kate soper , (London , verso pub, 1990), pp.8-9.

الفردية، وذلك بتأكيد على ضرورة الفصل بين الدولة من ناحية والمجتمع والفرد من ناحية أخرى، والمناداة بالحد من سيطرة الدولة على الأفراد.

ويطرح "مل" بأنه يجب أن يترك للفرد ذلك الجانب الذي يخصه بوصفه فرداً، وأن يترك للمجتمع ذلك الجزء الذي يهتم المجتمع ككل، وبناء عليه، يؤكد "مل" أنه: " حالما يؤثر أي تصرف للفرد على مصالح الآخرين، يصبح للمجتمع الحق في التدخل في سلوك الفرد ... أما إذا لم يؤثر تصرف المرء على أحد سواه ... فإنه لا بد أن يتمتع المرء بالحرية التامة، قانونياً واجتماعياً، لفعل ما يراه، ولتحمل ما يترتب على ذلك من نتائج".<sup>1</sup>

فالحالة الوحيدة التي يصبح استخدام القوة فيها ضد الفرد مشروعاً هي حالة منعه من الإضرار بالآخرين. أما الإكراه الذي يسهم في إعاقة الرغبات الفردية للإنسان فهو سيء، حتى لو استخدم لمنع حدوث مصائب ما دام أن الفعل يقع ضمن الدائرة الفردية التي لا يحق لأحد التدخل فيها بالمنع والإلزام. فالأفراد وفقاً لمفهوم "مل" عن الحرية، أحرار فيما يفعلون شريطة ألا يؤدي تصرفهم إلى إلحاق الأذى بالآخرين. ويقول "مل" في هذا الصدد: " لا يحق معاقبة أي فرد لمجرد شربة خمر، في حين تجب عقوبة العسكري أو الشرطي الذي يشرب الخمر أثناء تأديته للعمل".<sup>2</sup>

وبناء على ما سبق، فإن حرية الفرد تتحقق بانعدام الإكراه عليه، ويمكن منع الإكراه بتمكين الفرد من تأمين مجال خاص له يحميه من تدخل الآخرين وهو مجال "الحرية الشخصية" للفرد، ومن هنا يصبح دور الدولة العمل على منع الإكراه بين الأفراد عن طريق التهديد باستخدام الإكراه ضد أولئك الذين يلجئون إلى إكراه الآخرين أو التدخل في شؤونهم.<sup>3</sup> فأهم ما يميز المجتمع الحر عن المجتمع غير الحر كما يشير "هايك" أن السلوك الفردي الذي لا يؤثر على المجال الخاص للآخرين يبنى على اختيار الفرد ذاته، ولا يفرض عليه من قبل الدولة، أو من قبل أي مؤسسة اجتماعية أخرى.<sup>4</sup>

<sup>1</sup> - John Stuart Mil , **On Liberty and Other Essays** , (oxford, oxford university press, 1991), pp.83-84

<sup>2</sup> - المرجع نفسه، ص ص.90-91

<sup>3</sup> - المرجع نفسه، ص ص.83-84

<sup>4</sup> - المرجع نفسه، ص ص.145-147

أما الاتجاه الثاني في تعريف الحرية الفردية فهو اتجاه المدرسة الجمهورية التي يقدم أربابها مفهوما سياسيا واضحا لمعنى الحرية، حيث تعرف الحرية من خلال ربطها بالتنظيم السياسي، وتصبح الجماعة حرة حين يحكمها الشعب.<sup>1</sup> فحين تصبح القوانين المطبقة في الدولة انعكاسا لإرادة الأفراد أنفسهم، تتحقق الحرية بمدلولها الايجابي والمتمثل في حكم المرء لنفسه، أي أن يصبح المرء سيد نفسه. وهذه الحرية هي التي بنيت عليها فكرة الديمقراطية الغربية،<sup>2</sup> وذلك لأن الديمقراطية كما يشير "سميث ولينديمان" حالة ذهنية عن الحرية، والحرية تعني في تعريفها السلبي غياب المعوقات الخارجية، وتعني إيجابا الصراع الايجابي ضد التقاليد والأعراف والعادات الاجتماعية التي تعوق تقدم الإنسان.<sup>3</sup>

فالحرية وفقا لهذا المفهوم تتجاوز انعدام القيود أو الضغوط الخارجية فالحرية تتمثل في القدرة على فعل أشياء معينة، وذلك في إطار نظام اجتماعي يجعل الفرد الحر يسهم في دعم حرية الآخرين. فالحرية كما يؤكد "جرين": "قوة ايجابية أو قدرة على العمل والاستمتاع بشيء يستحق العمل أو الاستمتاع به، وهي شيء نفعله أو نستمتع به بالاشتراك مع الآخرين".<sup>4</sup>

ولذلك تقول "حنا أرنت": "إن إحساس المرء الداخلي بالحرية الذي تدعيه النظرية المثالية لا يمكن الوصول إليه ما لم يجرب الحرية في العالم الحقيقي الذي يعيش فيه. ومن ثم فالحرية والسياسة أمران متلازمان، وذلك لأن قيام الحرية يقتضي وجود البناء السياسي الذي يكفل تحقيق الحرية للإنسان".<sup>5</sup>

يشير 'صول بادوفر' إلى أن الحرية السياسية هي جوهر الديمقراطية بقوله: "فالبعض يعتقد أن الديمقراطية تكون قائمة حيث تتركز السلطة في أيدي جماعة تتكلم باسم العمال... وقد اقتنع البعض الآخر بأن الديمقراطية معناها الحكم بواسطة زعيمهم، على شريطة أن يمثل الشعب لا جماعة ذات مصالح خاصة، وهناك آخرون - لعلهم غالبية

<sup>1</sup> - David milers eds , opcit, p.3

<sup>2</sup> - إمام عبد الفتاح إمام، "مسيرة الديمقراطية"، مجلة عالم الفكر، الكويت، المجلد 22 العدد 2 (أكتوبر، نوفمبر، ديسمبر 1993)، ص.23

<sup>3</sup> - Smith,T.V. and Lindemanm Edward C , **the democratic Way of life** ,(New York , Mentor Books,1953), p.44

<sup>4</sup> - T.II. Green "liberal legislation and freedom of Contract ", in David miller eds liberty, opcit , p.21.

<sup>5</sup> - Hannah Arendt, " freedom and politics", in Millers eds liberty , opcit, p.60

الذين يؤمنون بالديمقراطية – يرون أنها نظام يكفل الرفاهية .. بغض النظر عن الكيفية التي تتحقق بها أو تصان، على أن الأمر الذي لا يدركه هؤلاء هو أن الديمقراطية – في جوهرها – نظام سياسي يستهدف سياسة محددة، في مقدمتها الحرية السياسية<sup>1</sup>.

وقد دافع عدد من المفكرين السياسيين عن الحرية السياسية التي تكون الحكومة فيها نصيرة للحرية وللإدارة الفردية، فقد أكد 'سبينوزا' أن أفضل أنواع الحكومات هي الحكومة الديمقراطية "التي تستند إلى نظام جمهوري تكون فيه إرادة الشعب هي الحاكمة"<sup>2</sup>، وقد قدم 'روسو' أفضل تعبير للحرية السياسية بربطها بالسيادة الفردية. فالسيادة الذاتية للإنسان تعبر عن نفسها في المجتمع السياسي عن طريق اشتراك الأفراد المباشر في وضع القوانين التي تحكمهم، ومن ثم تتكامل الحرية مع طاعة القوانين، وذلك لأن الأفراد أنفسهم قاموا بتشريعها بحرية من أجل تحقيق سعادتهم، ولذلك فالحرية تتعمق عندما يقوم الأفراد بتشريع أنظمة حياتهم من منطلق حكم الذات أو الحكومة الديمقراطية<sup>3</sup>، فالحرية السياسية تعبر عن السيادة الشعبية.

وقد سعى 'كانط' نحو ربط الحرية بالعقلانية، كما فعل 'روسو' من قبل، فقد أكد أن كل شيء في الطبيعة يسير وفق قانون محدد، ولكن إذا كانت الأشياء تسير وفق قانون محدد دون اختيار، فإن الإنسان العقلاني وحده هو القادر على الخضوع للقوانين التي سيشرعها بنفسه، ولذلك فالحرية تتمثل في سيطرة الإرادة الذاتية على الإنسان والتي تجعله يشرع قوانينه ويحدد إطار حياته بعقلانية، ومن ثم يتمتع بالحرية. ولذلك فخضوع الإنسان للقانون الطبيعي أو لرغباته الذاتية يعني أنه ليس حراً، لأنه لا يصبح حراً إذا أصبحت تصرفاته تسير وفقاً للعقل الذي يدفعه إلى تشريع قوانين حياته. وذلك يعني أيضاً أن القانون الأخلاقي هو القانون الذي يمنحه المرء لنفسه بالتشريع، ومن ثم فإن القانون

<sup>1</sup> - صول.ك. بادوفر: معنى الديمقراطية، ترجمة: جورج عزيز، (القاهرة، دار الكرنك للنشر، 1967)، ص.14.

<sup>2</sup> - زكريا إبراهيم: مشكلة الحرية، مرجع سابق، ص.232.

<sup>3</sup> - Patrick Gardener, "Rousseau on liberty" in zbigniew pleczynski and John Gary eds Conceptions of liberty in political philosophy, (London, the athlone press, 1984), pp.92-95.

يفقد صفته الأخلاقية إذا تم فرضه من قبل أي جهة خارجية، لا بد أن ينبع القانون من الإرادة الذاتية للأفراد أنفسهم<sup>1</sup>.

كما أشار "كانط" من ناحية أخرى إلى أن الحرية ظاهرة اجتماعية لا تتحقق إلا في المجتمع، ولذلك فقد انتقد فكرة التنازل عن الحرية أو جزء من الحرية للدخول في المجتمع السياسي مؤكداً أن العقد المبرم لتكوين المجتمع السياسي يعني أن الأفراد استبدلوا بالكامل "حريتهم الوحشية (غير المستأنسة) وغير القانونية"، ليكتشفوا حريتهم الكاملة والحقيقية بالخضوع للقانون<sup>2</sup>.

إن قداسة المجتمع السياسي تتمثل في خضوع أفراده للقانون الذي يحدد الأطر الاجتماعية للتفاعل من أجل تحقيق الحرية لكل أفراد المجتمع. ولذلك فغاية السياسة تنظيم الحرية، وهذا في حد ذاته سبب وجود الدولة وبقائها<sup>3</sup>.

ومن مظاهر الحرية السياسية التي أشار إليها المفكرون السياسيون والتي ربطوها بالديمقراطية هي حرية الرأي وحرية العقيدة، فالديمقراطية نظام علماني قائم على فصل الدين عن الحياة. ونريد هنا أن نوضح فقط العلاقة بين الحرية والعلمانية أو ما يشار إليه في الغرب بحرية العقيدة التي تعني حق كل امرئ في اعتناق ما يشاء من عقيدة، فاقد أشار "سبينوزا" إلى أنه ليس للدولة أن تفرض على المواطنين أي مذهب من المذاهب، فحرية العقيدة مكفولة للجميع، "فليطع إذن كل فرد إلهه بمطلق حريته ومن قلبه، ولتكن العدالة والمحبة وحدهما موضع تقديس المجتمع"<sup>4</sup>.

وقد تناول "لوك" في كتابه (رسائل في التسامح) ضرورة الفصل بين السلطة الدينية والسلطة الزمنية، ونادى بإقرار حرية العقيدة في الدولة، وأكد أن "واجب الدولة أن تجيز كل ضرب من ضروب (العبادة الخارجية)، دون أن يكون من حقها التدخل لتوقيع العقوبة على الأفراد لما يقترفونه من آثام، اللهم إلا إذا كان فيها تعد على حقوق الغير"<sup>5</sup>.

<sup>1</sup>- Chrles Taylor , "kants theory of freedom " in conceptions of liberty, opcit , pp.105.

<sup>2</sup>- المرجع نفسه، ص.112.

<sup>3</sup>- المرجع نفسه، ص.115.

<sup>4</sup>- زكريا إبراهيم: مشكلة الحرية، مرجع سابق، ص.232-233.

<sup>5</sup>- المرجع نفسه، ص.237.

وبناء على هذه القاعدة فان الديمقراطية تقوم على مفهوم "حرية العقيدة" فحرية العقيدة مطلقة للشعب، فله اختيار ما شاء من العقائد والأفكار والمفاهيم، وليس للدولة أي حق في منعه من اعتقاد ما يشاء شريطة ألا يؤدي الآخرين، وذلك لأن العقيدة — وفقا للمفهوم الغربي للدين — هي علاقة خاصة بين المرء وربّه. وما دام أنها تتدرج تحت إطار "الخاص" — أي الشؤون الخاصة بالفرد — فلا يجوز للدولة التدخل فيها مطلقا. فالدولة التي تؤمن بحرية العقيدة تترك الأفراد فيها يعتقدون ما شاءوا، أو بالأحرى لا دخل لها فيما يحمله الأفراد من معتقدات، لان المعتقدات مسألة فردية شخصية بحتة.

أما فيما يتعلق بالبعد الثاني من الحرية وهو حرية الرأي، فقد أكد "جون ستيوارت مل" أن حرية الرأي مطلقة في الدولة لا يحدها حد ولا يقيدتها قيد. فللمرء مطلق الحرية في اعتناق ما يشاء من أفكار ومفاهيم والدفاع عنها، وليس لأحد كائن من كان حرمانه من حقه في حرية رأيه، وهذا هو الأساس الذي بني عليه فيما بعد مفهوم "التعددية السياسية" في الفكر الديمقراطي الغربي. ويقول "مل" في هذا الصدد عبارته المشهورة: "لو اتفقت البشرية كلها على رأي إلا فردا واحد كان له رأي مخالف، لما كان حق البشرية في إسكات هذا الفرد بأعظم من حقه في إسكات البشرية إذا تهيأت له القوة التي تمكنه من ذلك، حتى لو كان الرأي لا قيمة له إلا عند صاحبه".<sup>1</sup>

ويضيف "ميل" أنه "مهما كان اعتقاد المرء راسخا ليس فقط في زيف رأي ما، بل وفي نتائجه الضارة، حتى في فساده أخلاقيا وإلحاده، فانه يدعي العصمة — وإن كان يؤيده الرأي العام في بلده، أو في عصره — من يحول دون الاستماع إلى ما يقال في الدفاع عن ذلك الرأي".<sup>2</sup>

وقد أشار "كارل كوهين" في معرض حديثه عن الشروط الدستورية لقيام الديمقراطية إلى أن تلك الشروط تتمثل في وجود الحرية السياسية، وحرية الرأي. وحرية

<sup>1</sup> - John S, mil , on liberty, opcit , p.21

<sup>2</sup> - المرجع نفسه، ص ص.28-29.

الرأي التي تعد جزءا لا يتجزأ من البناء الديمقراطي للدولة تنقسم إلى قسمين رئيسيين هما: حرية الاقتراح، حرية المعارضة.<sup>1</sup>

فالديمقراطية تتطلب كما يؤكد "كوهين" أن يكون المواطنون أحرارا في اقتراح البدائل، "وأي قيد مهما كان على البدائل التي يمكن أن يقترحها أعضاء الجماعة يشل الديمقراطية: مباشرة بتقليل حجم المشاركة، وغير مباشرة بالتشكيك في صدق ما تؤدي إليه استمرارية المشاركة."<sup>2</sup>

كما تتطلب الديمقراطية، كذلك وجود حرية المعارضة تعني حق المرء في معارضة أي برنامج أو أي مرشح لا يراه مناسبا، "إن عدم السماح بوجود هذه المعارضة، أو تقييدها إما بإسكات الأفراد، أو فرض الأفكار عليهم، يعوق شكلا هاما من أشكال المشاركة، وبالتالي يهدم الديمقراطية"<sup>3</sup>

ويطرح "كوهين": "أنا إذا رغبتنا في المحافظة على الديمقراطية، فلا بد أن تكون حرية الرأي مطلقة. إن حرية النقد والتعبير عن الآراء المعارضة — بغض النظر عن عدم شعبيتها، أو فسادها، أو انحرافها وضلالها — لا بد أن تظل مطلقة في الديمقراطية... إن الحوار الحر والمفتوح لكل الأطراف وحول كل القضايا التي تهم الجماعة يعد شرطا لتحقيق المشاركة الكاملة والفعالة."<sup>4</sup>

وقد ارتبط هذا التصور لمفهوم حرية الرأي بالدعوة نحو احترام الرأي الآخر مهما كان هذا الرأي من منطلق الحرية والذي أدى بدوره إلى الدعوة نحو تبني (التعددية السياسية) كقاعدة للتفاعل السياسي في الدولة الديمقراطية حيث عد احترام تعدد الآراء والتوجهات السياسية شرطا لقيام مجتمع ديمقراطي، وقد أشار "سعد الدين إبراهيم" إلى أن مفهوم التعددية السياسية يعني: "مشروعية تعدد القوى والآراء السياسية، وحقها في التعايش والتعبير عن نفسها، والمشاركة في التأثير على القرار السياسي في مجتمعها. والتعددية السياسية بهذا المعنى هي قرار واعتراف بوجود التنوع الاجتماعي، وبأن هذا التنوع لا بد وأن يترتب عليه خلاف أو اختلاف في المصالح والاهتمامات والأولويات.

<sup>1</sup> - Carl Cohen , **democracy**, (Georgia :press , 1971), p.124.

<sup>2</sup> - المرجع نفسه، ص. 125.

<sup>3</sup> - المرجع نفسه، ص. 126.

<sup>4</sup> - المرجع نفسه، ص. 140.



وتكون التعددية السياسية هنا هي إطار مقنن للتعامل مع هذا الخلاف أو الاختلاف، بحيث لا يتحول إلى صراع عنيف يهدد سلامة المجتمع وبقاء الدولة".<sup>1</sup>

ويشير 'أحمد صدقي الدجاني' إلى أن مصطلح التعددية السياسية يعني: الاعتراف بالتنوع والاختلاف " بفعل وجود عدة دوائر انتماء" في المجتمع. كما يعني احترام التنوع والاختلاف في العقائد والمصالح والرؤى. وأيضاً يعني السماح بالتعبير بحرية، بطرق سلمية، لكل التيارات السياسية والسماح لها بالمشاركة السياسية الفاعلة والتعبير عن ذاتها.<sup>2</sup>

ومن ثم فالتعددية السياسية تنطلق من إطار فكري يجعل من حرية الرأي قاعدة لبناء الكل الاجتماعي. فحرية الرأي – وفقاً للمنظور الديمقراطي – مطلقة لا يقيدتها قيد. وحق تبني الآراء والدعوة إليها والاجتماع حولها مكفول للجميع، ومنها انبثقت فكرة التعددية السياسية لتعبر عن التعايش بين تيارات سياسية مختلفة تتبنى آراء متباينة منطلقة في هذا من حرية الرأي للجميع.

يتضح مما سبق أن الحرية سواء بمفهومها الليبرالي المتمثل في انعدام المعوقات الخارجية، أو الجمهوري القائم على الربط بين الحرية والحكومة الديمقراطية إنما تنطلق من النظرة إلى الفرد على أنه المرجعية العليا في المجتمع، وأن سيادته لنفسه ترتبط بحريته. وتتمثل هذه الحرية في بعدها السياسي في "حرية العقيدة" التي تعني حق كل فرد في تبني ما شاء من عقائد، وفي "حرية الرأي" التي تعني حق كل فرد في تبني ما شاء من أفكار، وما نتج عنهما من تبني "للتعددية السياسية" التي تعبر عن الحق المطلق في الاختلاف العقيدي والفكري في المجتمع، وفي حق كل فرد أو جماعة في الدعوة إلى ما يؤمنون به من منطلق حرية الفكر والعقيدة.

تتناقض هذه النظرة إلى الحرية مع النظرة الإسلامية القائمة على خضوع الفرد لأحكام الشرع المهيمن على واقع الحياة في الدولة الإسلامية، فالمجتمع المسلم محكوم بعقيدة لا تجيز تعدد دوائر الانتماء القائم على إعطاء كل الناس – مهما كانت أفكارهم

<sup>1</sup> - سعد الدين إبراهيم: التعددية السياسية والديمقراطية في الوطن العربي، (عمان، منتدى الفكر العربي، 1989)، ص. 15.

<sup>2</sup> - أحمد صدقي الدجاني: التعددية السياسية في التراث العربي الإسلامي، المرجع السابق، ص. 26.

ومعتقداتهم — الحق ذاته في الدعوة إلى ما يريدون إليه، وذلك لأن الدولة الإسلامية قائمة على سيادة الشرع.

كما يعتبر مفهوم المواطنة من المفاهيم الأساسية المرتبطة بثقافة الديمقراطية، التي ميزت الدولة الحديثة، فالمواطنة في الدولة الديمقراطية ذات مفهوم شامل يحوي عضوية كاملة في دولة أو في بعض وحدات الحكم، وأداء واجبات محددة، ويتمتع كل من يحمل جنسية الدولة من البالغين الراشدين بحقوق المواطنة السياسية فيها وبالحرية، والمسؤولية لحكم الدولة والمجتمع وغيرهما من المواطنين.

غير أن جذورها تعود إلى الحضارات القديمة، التي ارتبط وجودها بالمدينة، خاصة في اليونان ومصر وإيطاليا، هذا ومن الطبيعي أن يخضع مفهوم المواطنة للتطور وفق تقدم الإنسان في المدينة، إلى أن صار تعبيراً عن جوهر الديمقراطية، على اعتبار الفرد مواطناً فاعلاً يشارك في تسيير شؤون وطنه، ويعبر عن إرادته العامة، وعليه فإن مفهوم المواطنة مرتبط بالدولة ومؤسساتها المختلفة، والمجتمع وقيمه وأهدافه.

ظهر مفهوم المواطنة قديماً في المدينة اليونانية، والمقصود به هو الحق في المشاركة في تسيير الشأن العام للمدينة، وكان هذا الحق محصوراً في فئة الأحرار، المشكلة من الذكور المالكين للأرض، التي احتكرت السياسة لخدمة مصالح أعضائها، عن طريق الديمقراطية المباشرة (بدون تمثيل) والاستحواذ على عقد الاجتماعات بغرض سن القوانين وإعلان الحرب وتطبيق العدالة، أما غيرهم من العوام والعبيد فكانوا مجرد رعايا يقيمون في أحياء شعبية، أقل مدنية من الأحياء والحارات التي يقيم فيها المواطنون.

أما عند الرومان فقد تطورت المواطنة بفعل اتساع إمبراطوريتهم لتشمل شعوب حوض البحر الأبيض المتوسط، لذلك تجاوزت المواطنة عندهم مبدأ العرقية، وصارت ذات دلالة عالمية، ومفتوحة أمام الأجانب في إطار القانون، ثم لم يلبث مفهوم المواطنة أن تراجع في العالم بعد قيام النظام السياسي الملكي في القرون الوسطى، وقد تميز باستبداد الملك واحتكاره لأمر تسيير الشؤون العامة للدولة، لذلك عوض قاعدة المشاركة السياسية للمواطنين بقاعدة الامتيازات، هذا ولم تنتعش فكرة المواطنة من جديد إلا عند قيام الثورة الإنجليزية في القرن السابع عشر، خاصة بفضل جهود المفكر "توماس هوبز" الذي أثار قضية " المواطن

وأسس السياسة " وعلى إثر ذلك تلقف الفلاسفة هذه الفكرة طيلة القرن الثامن عشر، فعمقوا النظر في معانيها، الأمر الذي أدى إلى توسيع دلالاتها ونشرها في مجال أوسع، ثم لم تلبث أن ظهرت الطبقة البرجوازية (أي أصحاب المهن الحرة في المدن والقرى) التي اشتهرت بنشاطها وحركيتها الدؤوبة من أجل تغيير الحكم وتوسيع مجال المواطنة، وقد أدت دورا هاما في إنجاح الثورة الفرنسية بفضل فلسفتها التنويرية الداعية إلى التخلي عن النظام الملكي، و الدخول في الحداثة المبنية على الديمقراطية والعدالة الاجتماعية وإلغاء الالتزامات وعليه، فقد شهد العصر الحديث تجاذبات ونضالات اجتماعية، من أجل فصل مفهوم السيادة عن الملك، وإنزاله إلى قاعدة أوسع من المواطنين، لكن الأغلبية الساحقة ظلت مهمشة، لا رأي لها في إدارة الدولة والشؤون العمومية.

هذا ومما تجدر الإشارة إليه، أن المفكر الفرنسي جون جاك روسو قد استبدل مفهوم الديمقراطية المباشرة بمفهوم الديمقراطية التمثيلية (النيابية) بعد أن صار المجتمع معقدا، ولنفس الأسباب استبدل أيضا مفهوم ديمقراطية الاجتماع إلى مفهوم ديمقراطية الأغلبية.<sup>1</sup> ظل الوضع السياسي على هذا الحال إلى أن قامت الثورة الفرنسية سنة 1789 بقيمها المعروفة (الحرية، المساواة، الأخوة) فنجحت في تأسيس الدولة الحديثة التي حققت مجموعة من المكاسب السياسية، كإلغاء جميع الامتيازات، وتحرير الفرد من الطوائف الدينية، وتعميم المواطنة على الجميع، فصار المواطن يدين بالولاء للدولة فقط، التي صار هدفها هو تحقيق سلطة الشعب بواسطة المجالس المنتخبة، لتكريس العدل والصالح العام وحماية المواطنين، وعليه فقد صار المواطن يشعر بمسؤوليته في بناء دولته، عن طريق التفاني في خدمة المصالح العامة، وتحسين المجتمع بقيم التعاون والتضامن والوفاء و الإيثار.

وقد عرفت المواطنة على أنها: "مكانة أو علاقة اجتماعية تقوم بين شخص طبيعي وبين مجتمع سياسي (دولة) ومن خلال هذه العلاقة يقدم الطرف الأول الولاء، ويتولى الطرف الثاني مهمة الحماية، وتتحدد هذه العلاقة بين الشخص والدولة عن طريق القانون كما يحكمها مبدأ المساواة" ويضيف أن المواطنة تشير في القانون الدولي إلى فكرة القومية وذلك رغم أن الأخيرة أوسع في معناها من الأولى، وطالما أن المواطنة تقتصر فقط على

<sup>1</sup> - محمد صهيب الشريف: أزمة الفكر العربي، (دمشق، دار الفكر، 2000)، ص. 162.

الأشخاص الذين تمنحهم الدولة حقوقاً معينة فإن المنظمات والشركات المساهمة لها قومية لا مواطنة، ويشير المفهوم في علم الاجتماع إلى الالتزامات المتبادلة بين الأشخاص والدولة، بحصول الأولين على بعض الحقوق السياسية والمدنية بانتمائهم إلى مجتمع سياسي معين ويكون عليهم في الوقت نفسه بعض الواجبات يؤدونها.<sup>1</sup>

وعرفت المواطنة في "موسوعة العلوم الاجتماعية" على أنها "المشاركة بالعضوية الكاملة في دولة لها حدود إقليمية، فالمواطنون هم إما جميع البالغين، وإما بعض الفئات العامة منهم (الذكور وأصحاب الملكية) والمصطلح في أغلبه مفهوم غربي نشأ في اليونان وروما، وجرى استخدامه في الدول المدنية الصغيرة في أوروبا في العصور الوسطى ثم امتد استخدامه بشكل هائل في المجتمعات الرأسمالية في القرنين 19-20م".<sup>2</sup>

وجاء أيضاً في تعريف "المواطن" أنه: فرد من المجتمع وعضو كامل الحقوق والواجبات في الدولة، بحيث يضبط دستور دولته حقوقه الأساسية والثابتة" ونشأ هذا المفهوم مع انتصار الثورة الفرنسية على النظام الملكي، بحيث تحول الأفراد من مجرد أفراد لا حقوق فعلية لهم عند مسؤوليتهم إلى مواطنين في ظل نظام ديمقراطي تتشكل فيه السلطة من الأسفل إلى الأعلى، بحيث لا تتفك السلطة أن تكون مجرد عقد بين الاثنين قابلاً للإبطال حالما فقد المواطنون الثقة في حاكميهم، ولهذا فمفهوم المواطنة يرتبط عضويًا بالديمقراطية.<sup>3</sup>

عرفت المواطنة في "موسوعة كولير الأمريكية" بأنها: أكثر أشكال العضوية في جماعة سياسية اكتمالاً، وهي لا تتميز عن مفهوم الجنسية.<sup>4</sup>

وأشارت "دائرة المعارف البريطانية" إلى المواطنة بأنها: علاقة بين فرد ودولة كما يحددها قانون تلك الدولة، وبما تتضمنه تلك العلاقة من واجبات وحقوق فيها" وتؤكد أيضاً بأنها تدل ضمناً على مرتبة من الحرية مع ما يصاحبها من مسؤوليات، وتختتم المفهوم بأنه عموماً يسبغ بحقوق سياسية مثل حق الانتخاب وتولى المناصب العامة.<sup>5</sup>

<sup>1</sup> - محمد عاطف غيث: قاموس علم الاجتماع، (الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية)، ص. 56.

<sup>2</sup> - ميشيل مان: موسوعة العلوم الاجتماعية، ترجمة عادل مختار الهواري وسعيد عبد العزيز مصلوم، (الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، 1999)، ص. 110-111.

<sup>3</sup> - فريدريك معنوق، مرجع سابق، ص. 87.

<sup>4</sup> - علي خلفية الكواري وآخرون، المرجع السابق، ص. 31.

<sup>5</sup> - المرجع نفسه، ص. 30.

كما تذكر "موسوعة الكتاب الدولي" المواطنة على أنها: "عضوية كاملة في دولة أو بعض وحدات الحكم وتؤكد أن المواطنين لديهم بعض الحقوق مثل حق التصويت، وحق تولي المناصب العامة، وكذلك عليهم بعض الواجبات مثل واجب دفع الضرائب والدفاع عن بلدهم".<sup>1</sup>

هذا وتعد المواطنة مفهوما مهما يتوسط بين المجتمع المدني والدولة، وتحدد للمواطن كيفية ممارسة حقوقه ومسؤولياته، وهي عامل مهم في صحة واستقرار أي نظام حكم، إنها بمعنى آخر تشير لنا إلى من هو المدين بالواجبات إلى الدولة، ويتمتع أيضا بحمايتها لحقوقه، وهي توفر الإطار الشرعي للمجتمعات الفردية داخل المجتمع المدني، وهي أكثر من تلك الحالة الشرعية لتحقيق المكاسب الاقتصادية والرعاية الصحية والتعليم والتربية والأمن الاجتماعي، إنها أيضا توفر الإحساس المشترك بالهوية لكل الذين يملكونها.<sup>2</sup>

المواطنة هي حلقة الوصل بين مدنية المجتمع وسلطوية الدولة، تحدد رزنامة الحقوق والواجبات المستوضحة في دستور الدولة، وهي كل شخص له انتماء جزائري، يشعر بهويته داخل المجتمع الجزائري تاريخيا أو وطنيا أو ثقافيا...، يدين بالولاء إلى الوطن ويدين له الأخير بتحقيق المزيد من الحقوق والحريات أولها حق الجنسية، فحق التصويت والمشاركة في صنع القرار والترشح للمناصب العامة وتقلدها حسب قواعد الدستور وإلى غاية نيل ما يكلفه هذا الأخير من حقوق وحريات سياسية، اجتماعية واقتصادية وبحسب ما تتاحه إمكانات الدولة الاقتصادية خاصة دون إخلال بقواعد القانون ولا مس بثوابت الأمة ولا زعزعة لأركان الهوية والانتماء.

المواطنة بصفة عامة هي قدرة المواطن على ممارسة حق المشاركة في تسيير الشؤون العامة، كما تعتبر العضوية الكاملة في المجتمع، وما يترتب عنها من حقوق وواجبات، وكذا عدم التمييز بين المواطنين على أساس عرقي أو ديني أو لغوي أو جنسي أو فكري أو أي اعتبار آخر، فالمواطنون سواسية أمام القانون، لهم نفس الحقوق، كالتربية والتعليم والتكوين، والسكن، والعلاج، والحريات الفردية والعامة، وعليهم نفس الواجبات كاحترام القانون، وتأدية الخدمة الوطنية، ودفع الضرائب، واحترام حريات الآخرين.

<sup>1</sup> - المرجع نفسه، ص. 30-31

<sup>2</sup> - Keith Faulks: opcit, p.126

## الفصل الثاني: التيارات والحركات السياسية في الجزائر

### تكوينات وتحالفات

تمهيد

1- المجتمع المدني والقوى السياسية في الجزائر

2- الأحزاب والنخب السياسية في الجزائر

3- الحركات الإسلامية في الجزائر

## تمهيد

شهد العالم منذ بداية التسعينات من القرن العشرين تزايدا في الاهتمام الشعبي والدولي بالمجتمع المدني وأصبح الحديث عنه في مختلف الفعاليات، وينظر إليه كآلية وقناة تعمل على تمكين الأفراد والجماعات وإبراز نشاطاتهم في المجال العام باستقلالية عن مؤسسات الدولة. كما ارتبط تشكيل المجتمع المدني بالديمقراطية، فكلما اتسعت الممارسة الديمقراطية عبرت عنها أنشطة وفعاليات المؤسسات المدنية وكلما ضاق الهامش الديمقراطي همشت تلك المؤسسات.

ويعد تواجد المؤسسات المدنية المتنوعة النشاط في المجتمع من أهم مميزات التحول الديمقراطي ومن أبرز الآليات التي تشجع المواطنين على العمل الجماعي لتحقيق المصالح وإرساء وتعميم ثقافة مدنية تدعم تحقيق الديمقراطية.

ويعتمد دور منظمات المجتمع المدني في بناء الدولة الحديثة على النظرة التكاملية بين مفهومي الدولة والمجتمع المدني، فهناك علاقة تكاملية وليست تنافسية تتنامى وتتكامل كلما ترسخت التربية المدنية في ثقافته.

ويعزي هذا الفضل كله إلى التطور التاريخي الذي حدث في معنى المجتمع المدني، فقد تحول من وسيلة للتنظيم تهدف إلى الحفاظ على المصالح الخاصة فقط إلى وسيلة لحماية الحقوق والحريات في مواجهة الدولة.

إن مفهوم المجتمع المدني لا يزال غامضا، فأثناء استعمالنا له يصعب الحديث عن اكتمال في المعنى أو اكتمال في التجربة، خاصة في الجزائر، وإنما هي حالة دائمة من الضعف والقوة بحسب العلاقة مع الدولة، وحسب بنية ووظائف المجتمع المدني وأهداف أعضائه. لذلك نستبعد التطابق الكلي بين التجارب الأوروبية المتعددة، وتجربة الجزائر.

## 1- المجتمع المدني والقوى السياسية في الجزائر:

من المفاهيم التي دأبت التحاليل المعاصرة على استعمالها مفهوم المجتمع المدني بكل دلالاته السياسية والتاريخية المعروفة. وقد حظي هذا المفهوم بعدد من التعريفات المتباينة جوهرًا ومضمونًا. ويعتبر من المفاهيم التي تحتاج إلى تحديد دقيق، وقد يستخدمه البعض كمقولة غربية مفارقة للواقع المجتمعي العربي والإسلامي. لكننا نستخدم هذا المفهوم بعيدًا عن التفسيرات الإيديولوجية له.

إن مفهوم المجتمع المدني ينظر إليه باعتباره نمطًا من العلاقات الحرة غير رسمية بين الأفراد لكنها "نمط من التنظيم الاجتماعي يتعلق بعلاقات الأفراد في ما بينهم لا بوصفهم مواطنين أو أعضاء في وطن، أي لا من حيث خلق رابطة وطنية شاملة (الأمة والدولة) ولكن من حيث هم منتجون لحياتهم المادية وعقائدهم وأفكارهم ومقدساتهم ورموزهم، وهناك تداخل في اهتمامات كل من المجتمع المدني والدولة".<sup>1</sup>

كما أن هذه العلاقات تقوم على المصالح وتلتزم بالديمقراطية بين أفرادها وبين الدولة، والمجتمع المدني هو "نسيج متشابك من العلاقات التي تقوم بين أفرادها، وبينهم وبين الدولة، وهي علاقات تقوم على تبادل المصالح والمنافع، والتعاقد والتراضي والتفاهم والاختلاف والحقوق والواجبات والمسؤوليات، ومحاسبة الدولة في كافة الأوقات التي يستدعي فيها الأمر محاسبتها".<sup>2</sup>

وعرف أيضًا على أنه "مجلد التنظيمات غير الإرثية وغير الحكومية التي تنشأ لخدمة المصالح أو المبادئ المشتركة لأعضائها، وبأنه كذلك المجتمع الذي تنظم فيه العلاقات بين أفرادها على أساس الديمقراطية بمعنى المجتمع الذي يمارس فيه الحكم على أساس أغلبية سياسية تحترم فيه حقوق المواطن السياسية، الاجتماعية، الاقتصادية والثقافية في حدها الأدنى على الأقل".<sup>3</sup>

<sup>1</sup> - حواس محمود: "العالم العربي والمجتمع المدني"، الحوار المتمدن، العدد 1371 (نوفمبر 2005)، ص. 5.  
<sup>2</sup> - حامد خليل: "الوطن العربي والمجتمع المدني"، دراسات إستراتيجية، مجلة فصلية تصدر عن مركز الدراسات والبحوث الإستراتيجية بجامعة دمشق، العدد الأول (السنة الأولى، خريف 2000)، ص. 12.  
<sup>3</sup> - أحمد شكري الصبيحي: مستقبل المجتمع المدني في الوطن العربي، (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2000) ص ص. 29-30.



يشكل المجتمع المدني نمطا من التنظيم الاجتماعي والسياسي والثقافي خارج قليلا أو كثيرا عن سلطة الدولة. وتمثل هذه التنظيمات في مختلف مستوياتها، وسائط تعبير للمجتمع تجاه كل سلطة قائمة. فهو إذا مجمل البنى والتنظيمات والمؤسسات، التي تمثل مركز الحياة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية التي لا تخضع مباشرة لهيمنة السلطة، "فتنظيمات المجتمع المدني تقوم بدور مزدوج في المجتمع، فهي تحصن الفرد ضد سطوة الدولة، وتحصن الدولة ضد الاضطرابات الاجتماعية العنيفة".<sup>1</sup>

إنه هامش يضيق ويتسع حسب السياق، ينتج فيه الفرد ذاته وحياته وتضاماناته وقيمه وإبداعاته، فثمة دائما هوامش من الحصانة الفردية والجماعية ومسافات تفصل بين المستوى الاجتماعي والمستوى السياسي، إن هذه الهوامش هي التي نسميها مجتمعا مدنيا. ونشير هنا إلى "أن المنظرين للمجتمع المدني كثيرا ما يسقطون الأحزاب السياسية كتتنظيمات للمجتمع المدني ويعتقدون أنها أقرب إلى المجتمع السياسي منها إلى المجتمع المدني".<sup>2</sup> كما قدم تراث دراسة المجتمع المدني الكثير حول استقلالية المجال المدني عن المجال السياسي، إلى درجة أن هذه الاستقلالية أصبحت أحد المعايير الأساسية في تعريف ما يطلق عليه "المجتمع المدني". إلا أن المجال السياسي لا يسمح للمجال الاجتماعي أن يستقل استقلالا كاملا. وضبط المجال الاجتماعي لا يقتصر على مجرد الخوف من أن يتحول هذا المجال إلى فوضى.<sup>3</sup>

تعريفات المجتمع المدني غالبا ما تتحرك في إطار محدد يتراوح بين المجال الهيجلي الذي يتوسط الأسرة كمؤسسة اجتماعية والدولة كمؤسسة سياسية سلطوية، وبين المجال الغرامشي الذي يتوسط البنية الاقتصادية والدولة.<sup>4</sup> إلا أن المقولة الغرامشية للمجتمع المدني

<sup>1</sup> أبو بلال عبد الله الحامد: ثلاثية المجتمع المدني، (بيروت، الدار العربية للعلوم، 2004)، ص.39

<sup>2</sup> Larry Diamond, « Rethinking Civil Society », *Journal of Democracy*, Vol.5, N°3 ( July, 1994), pp.04-14.

<sup>3</sup> أحمد زايد: النخب الاجتماعية (حالة الجزائر ومصر)، (القاهرة، مكتبة مدبولي، 2005)، ص.12

<sup>4</sup> كريم أبو حلاوة: إشكالية مفهوم المجتمع المدني (النشأة، التطور والتجليات)، (دمشق، الأهالي للطباعة والنشر والتوزيع، 1998)، ص.52-63

لا تأخذ معناها الحقيقي إلا في علاقتها مع مقولة المجتمع السياسي فإذا كان الأول فضاء  
للهيمنة الإيديولوجية فإن الثاني فضاء للسيطرة السياسية بواسطة القوة والتهديد بالقوة.<sup>1</sup>

ونقصد بالمجتمع المدني هنا: كل التنظيمات والمنظمات غير الحكومية سواء كانت  
أهدافها اجتماعية أو اقتصادية أو ثقافية... الخ، تعمل مستقلة عن سلطة الدولة ولها استقلاليتها  
وتعتمد على العضوية والمشاركة الحرة التطوعية، ولها بناءها التنظيمي وهيكلها الإداري  
الحر والقدرة على المشاركة الفاعلة في اتخاذ القرارات.

إن المنظمة أو منظمات المجتمع المدني، تقوم ببعض أنشطتها معتمدة على العمل  
التطوعي الذي لا يهدف إلى الربحية، وهي بذلك منظمة تضم مجموعة من الأفراد تجمعهم  
المصالح والأهداف والأفكار والتوجهات السياسية والاجتماعية، يعملون في هذه المنظمة  
بعيدا عن أطرهم المرجعية المباشرة والتقليدية.

ومعنى ذلك أن المجتمع المدني يشير إلى أنشطة جماعية لفاعلين غير حكوميين  
وأصبح يمثل قوة ضاغطة لدفع التحول الديمقراطي، "الفكر الليبرالي يربط بين المجتمع  
المدني والعملية الديمقراطية، فالتحول الديمقراطي في الغرب حسب الطرح الليبرالي تم  
بموجب وجود هذا المجتمع المدني."<sup>2</sup>

ويستطيع المجتمع المدني أن يساهم في تعزيز الديمقراطية من خلال آليات معينة  
كإتاحة قوة التفاوض الجماعي، والعمل على توسيع نطاق ممارسة السلطة، وأصبحت قوة  
المجتمع المدني الآن بشموله هيئات وروابط غير حكومية ونقابات العمال والمهنيين  
وجمعيات رجال الأعمال وغيرها، حيث ينظر إليه باعتباره "مجموعة التنظيمات التطوعية  
الحرّة التي تملأ المجال العام بين الأسرة والدولة لتحقيق مصالح أعضائها كالجمعيات الأهلية  
والحركات الاجتماعية والمنظمات غير الحكومية، كما تنشأ لتقديم مساعدات أو خدمات  
اجتماعية للمواطنين أو لممارسة أنشطة إنسانية متنوعة."<sup>3</sup>

<sup>1</sup>- عبد القادر زغل: مفهوم المجتمع المدني والتحول نحو التعددية الحزبية، (القاهرة، مركز البحوث العربية، دار عنكان  
للدراسات والنشر، 1991)، ص.150

<sup>2</sup>- مايكل فوللي وبوب إيدوارز، "مفارقات المجتمع المدني"، ترجمة محمد أحمد إسماعيل علي، مجلة الثقافة العالمية، عدد  
86 (جانفي - فيفري 1998)، ص.11-12

<sup>3</sup>- عبد الغفار شكر: اختراق المجتمع المدني في الوطن العربي، (القاهرة، مكتبة مدبولي، 2004)، ص.173

## 1-2- وظائف المجتمع المدني:

هناك خمس وظائف أساسية تقوم بها مؤسسات المجتمع المدني:<sup>1</sup>

أ- تجميع المصالح: عن طريق بلورة مواقف جماعية من القضايا التي تواجه أعضاءه، وتمكنهم من التحرك جماعيا لحل مشاكلهم وضمان مصالحهم على أساس هذه المواقف الجماعية.

ب- حسم وحل الصراعات: بوسائل ودية دون اللجوء إلى الدولة وأجهزتها البيروقراطية، فتسهم بذلك في توطيد وتقوية أسس التضامن الجماعي.

ج- زيادة الثروة وتحسين الأوضاع: بمعنى القدرة على توفير الفرص لممارسة نشاط يؤدي إلى زيادة الدخل من خلال هذه المؤسسات نفسها.

د- إفرار القيادات الجديدة: حيث تعتبر مؤسسات المجتمع المدني المخزن الذي لا ينضب للقيادات الجديدة، ومصدرا متجددا لإمداد المجتمع بها، فهي تجتذب المواطنين إلى عضويتها، وتمكنهم من اكتشاف قدراتهم من خلال النشاط الجماعي، وتوفر لهم سبل الممارسة القيادية من خلال المسؤوليات التي توكلها لهم.

هـ- إشاعة ثقافة مدنية ديمقراطية: هذه الثقافة التي ترسي في المجتمع احترام قيم النزوع للعمل التطوعي، والعمل الجماعي، وقبول الاختلاف والتنوع، وإدارة الخلاف بوسائل سلمية في ضوء قيم الاحترام والتسامح والتعاون والتنافس والصراع السلمي، وما يترتب على هذا كله من تأكيد قيم المبادرة الذاتية وثقافة بناء المؤسسات، وهذه القيم هي في مجملها قيم الديمقراطية.

وعلى العموم فإن وظيفة المجتمع المدني هي وظيفة إدارية شاملة للمجتمع كله، وليس بالضرورة أن يكون هناك عداً أو تناقض بين الدولة والمجتمع المدني.<sup>2</sup>

<sup>1</sup> - عبد الغفار شكر: المجتمع الأهلي، (دمشق، دار الفكر، 2003)، ص.96

<sup>2</sup> - ثناء فؤاد عبد الله: أليات التغيير الديمقراطي في الوطن العربي، (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الثانية، 2004)، ص.282

يراد للمجتمع المدني أن يقوم بأدوار أساسية ذات مضامين ديمقراطية تتراوح بين الحد من سلطة الدولة وتجميع وتنمية المصالح وتدريب القيادات وتعزيز القيم الديمقراطية والمشاركة السياسية، ونشر المعلومات والمساهمة في الإصلاح الاقتصادي.<sup>1</sup> ويشترط في مؤسساته جملة من الخصائص لتضمن لنفسها الاستمرار والنجاح، ولتعتمد على الديمقراطية في ممارستها، حيث تتمتع بهامش من الاستقلالية عن الدولة سواء في نشأتها أو تمويلها أو إدارتها، وقدرتها على التكيف، وتتعدد بداخلها المستويات الرأسية والأفقية سواء من حيث هيئاتها التنظيمية أو من حيث انتشارها الجغرافي وال جماهيري، واحتوائها للصراع وامتصاصه مهما كانت درجته سياسية أو إيدولوجية بشكل سلمي وصحي بعيدا عن الولاءات الشخصية وممارسة العنف.<sup>2</sup>

### 1-3- المجتمع المدني وجماعات المصالح في الجزائر:

يوجد في أغلب المجتمعات الحديثة جماعات المصالح مستقلة عن الأحزاب السياسية، ولكنها لها وظائف سياسية قد تكون مفيدة للمجتمع أو ضارة به، حسب قوة السلطة أو ضعفها، وتضم جماعات المصالح عددا من الأفراد الذين يجمعهم نسب أو دين أو جنس، أو مصلحة خاصة (اقتصادية أو سياسية)، وهي تجمعات من الأفراد تنشأ على أساس تطوعي أو إجباري، تهدف إلى تحقيق مصالح أعضائها، وتستهدف التأثير في العملية السياسية، وتحاول التقرب من الذين بيدهم المراكز الهامة والمؤثرة في المجتمع، فهي "منظمات جماهيرية، تختص بالدفاع عن مصالح معينة، وتباشر عند الاقتضاء ما يعن لها من أنماط النفوذ أو التأثير تجاه السلطات العامة، ودوائر صنع السياسات أو القرارات السياسية، سواء بهدف رعاية المصالح التي تمثلها وحمايتها وتعزيزها، أم بغية الحصول على قرارات أو تعهدات من شأنها خدمة هذه المصالح وتطويرها".<sup>3</sup>

ويتمثل الدور الأساسي الذي تقوم به هذه الجماعات في كونها وسيطا بين النخبة السياسية الحاكمة والمواطن، كما أنها تعبير عن جانب من القوى الاجتماعية والاقتصادية في

<sup>1</sup> - متروك الفالح: المجتمع والديمقراطية والدولة في البلدان العربية، (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2002)، ص. 29

<sup>2</sup> - أحمد شكري الصبيحي، المرجع السابق، ص. 32-37

<sup>3</sup> - السيد عبد الحليم الزيات: في سوسيولوجيا بناء السلطة (الطبقة.. القوة.. الصفة)، (الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، 1990)، ص. 176

المجتمع، سواء من حيث وزنها أو مطالبها. "وبالتالي فهي ليست بمعزل عن التنظيم الرسمي للمجتمع، وإن كانت لا تعدو أن تكون أحد المكونات الرئيسية لتنظيمه غير الرسمي".<sup>1</sup>

إن جماعات المصالح تتحدد بعدة عناصر، من أهمها أنها تجمعات منظمة، وأنها تجمعات تستند على مفهوم مشترك للمصالح يربط بين أعضائها، وأنه كلما كان هناك وعي بالمصلحة المشتركة، كلما تحققت الفاعلية لحركة الجماعة. "فهي تمثل جماعة تعرف بالذكاء والقدرة على التحرك في كل مكان ومناسبة بهدف تحقيق مكاسبها، وذلك من خلال ربط علاقات للصدقة، أو استخدام التأثير بالمال".<sup>2</sup>

وسواء كانت جماعات المصالح تشكل خطرا يهدد المجتمع، لأنها تضع نصب عينيها مصلحتها الخاصة ولو كانت على حساب المصلحة العامة، فتضعف المؤسسات الرسمية مما يؤدي إلى فساد الحكم، "فغياب مؤسسات قوية، مستقلة وراسخة، يسمح في الحقيقة للقابضين على مهام السلطة أن يرجحوا أهدافهم الخاصة على المنفعة العامة ويقيمون الفساد كنهج للحكم"<sup>3</sup>، إلا أنه قد تؤدي أدوارا حيوية "باعتبارها أطرا لتنظيم خليط من الجماعات الاجتماعية النوعية، وزيادة فعاليتها وتأثيرها في ديناميات العملية السياسية ومخرجاتها، وإن لم تهدف إلى الاستيلاء على مؤسسات ممارسة السلطات العامة، أو السيطرة على آليات التنظيم الرسمي للمجتمع. وهنا يكمن جوهر التمايز بينها وبين الأحزاب السياسية على اختلاف صيغها وتنوع تنظيماتها".<sup>4</sup>

لقد حدث ارتباط عميق في الأدبيات بين جماعات المصالح، والديمقراطية والتعددية السياسية.<sup>5</sup> فعمل هذه الجماعات لا يتعارض مع الديمقراطية بل يعززها، لأنها تحترم قيم الديمقراطية كحرية الرأي وتحترم حريات وحقوق الآخرين. وهي ضمان لاستقرار واستمرار النظام فهي تعظم من دور الفرد في ممارسة حرياته وحقوقه، كما أنها في المقابل تقلص دور الدولة وسطوتها في مواجهة المجتمع.

<sup>1</sup> - المرجع نفسه، ص. 177

<sup>2</sup> - محمد السويدي: علم الاجتماع السياسي (ميدانه وقضاياها)، (الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، دون تاريخ)، ص. 113

<sup>3</sup> - بيرتراند بادي: التنمية السياسية، ترجمة محمد نوري المهدي، (بيروت، مؤسسة الانتشار العربي، 2001)، ص. 90

<sup>4</sup> - محمد السويدي: المرجع السابق، ص. 178

<sup>5</sup> - See Robert Bianchi : Interest Group politics in The Third World Quarterly, (April, 1986), PP. 507 -531

وفي مقابل الطرح السابق للعلاقة بين جماعات المصالح والديمقراطية، هناك طرح آخر يربط بين جماعات المصالح والسلطة السياسية في الدول النامية، ووفقا لذلك فإن جماعات المصالح قد تكون في بعض النظم السياسية أداة تستخدمها السلطة وتعتمد عليها لدعم نفوذها في المجتمع وتحقيق تأييد بعض منظمات المجتمع المدني لها. كما أن استخدامها للوسائل غير الشرعية يؤدي إلى الفساد،<sup>1</sup> سيما الرشوة والتهديد. وهنا يطرح مفهوم الإدماجية الذي ارتبط في البداية بدراسة دول أمريكا اللاتينية، ثم امتد إلى دراسة جماعات المصالح في الدول النامية ومن بينها مصر.<sup>2</sup>

وهناك نمطان أساسيان لجماعات المصالح:<sup>3</sup> نمط تعددي ديمقراطي يتميز بالاستقلال عن الدولة والحرية في ممارسة أنشطته، ونمط اندماجي يتحرك في إطار دعم نفوذ الدولة ويستخدم كأداة لكسب التأييد لها، ولكن بين النمطين الرئيسيين يمكننا أن نتصور أنماطا فرعية تبتعد أو تقترب من هذين النمطين الرئيسيين وفقا لدرجة استقلالها عن الدولة أو دمجها فيها. فهناك اختلافات في تفسير دور جماعات المصالح، وطبيعة العلاقة بين السلطة السياسية ومنظمات المجتمع المدني، والتي تتراوح ما بين التأييد والاندماج الكامل والاستقلال والمعارضة.

فالإسهامات العلمية التي بدأت منذ السبعينيات من القرن الماضي في مجال جماعات المصالح قد ركزت إلى حد كبير على النظام السياسي كمصدر لتغيير ملامح وسمات المجتمع المدني.<sup>4</sup> لأن جماعات المصالح تشكل إحدى عناصر المجتمع المدني، ولذلك فإن قوتها ونجاحها ووظائفها مستمدة من وجودها الاجتماعي، بينما يكون ضعفها نتيجة لسلبياتها

<sup>1</sup> - حسب تصنيف سنة 2008 لمنظمة شفافية دولية "ترانسبارونسي أنتارناسيونال" الكائن مقرها في لندن، لديها فرع بالجزائر تمثله الجمعية الجزائرية لمحاربة الفساد، فقد احتلت الجزائر المرتبة 92 من حيث انتشار الفساد من بين 180 دولة شملتها الدراسة، ويهتم تقرير المنظمة بدراسة حالة الفساد على المستوى الإداري والمؤسسات العمومية وفي الوسط السياسي. أنظر: جريدة الخبر الجزائرية، العدد 5434 (24 سبتمبر 2008)، ص. 2.

<sup>2</sup> - أماني قنديل: الدور السياسي لجماعات المصالح في مصر، (القاهرة، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام، 1996)، ص. 10.

<sup>3</sup> - المرجع نفسه

<sup>4</sup> - نيفين عبد المنعم مسعد: العالمية والخصوصية في دراسة المنطقة العربية، (القاهرة، مركز البحوث السياسية، 1991)، ص. 405.

والتي يكون منها أن "قيادة هذه الجماعات قد تتأثر بها فئة قليلة لا تنتظر إلا لمصالحها غير  
مكترثة بآراء المعارضين فيها، ولو كانوا أغلبية."<sup>1</sup>

إن النظام العربي الرسمي (ومنه النظام الجزائري) تسيّره جماعات حاكمة، لها  
مصالح جهوية وعشائرية وعائلية، ومن خلال هذه المصالح يتم مد شبكة من العلاقات لخدمة  
مصالح هذه الجماعات، وأصبحت الدولة أداة بيد الجماعة الحاكمة، بعد أن تخلت عن الوفاق  
الداخلي (الوطني والاجتماعي) من أجل وفاق خارجي لا يضمن حاجيات المواطن العربي  
بقدر ما يضمن استمرار هذه الأنظمة المفلسة التي لم تعد تملك ما تقدمه لشعوبها، وأصبح  
ينظر إلي هذه الشعوب كما لو أنها مجرد شتات ومجموعة من الطوائف، وبمناخ قبائل  
متعددة، كما تريده القوى الغربية. وهذا ما يؤكد "عبد الإله بلقزيز" عندما يبحث في أسباب  
العنف السياسي<sup>2</sup> في الوطن العربي، فيرى بأن "الإخفاق السياسي الذي يعيشه النظام الحاكم  
في دول العرب المعاصرة مرده إلى فقدان الشرعية التي يقوم عليها كل نظام حديث:  
الشرعية الديمقراطية الدستورية: فهو إما نظام نخبات عسكرية نشأت خارج الحياة السياسية  
الليبرالية المتواضعة، أو نظام قبائل وعشائر وطوائف ينهل ثقافته من النظام السياسي  
العصبي القروسي أو من نظم الحكم المحلي في أوائل العهد الحديث، أو نظام ثيوقراطي  
يستعيد تقاليد الدولة السلطانية التقليدية"<sup>3</sup>.

وقد اعتبر "مولود حمروش" رئيس الحكومة الأسبق (من سبتمبر 1989 إلى جوان  
1991) في حوار مع جريدة الخبر الأسبوعي، أن الأنظمة العربية أنتجت علاقات هيمنة مع  
المجتمع وليس علاقات قوة، وأن دورها يتركز على توزيع الريع والمزايا، كما وجه انتقادات  
لأداء الحكومات المتعاقبة في الجزائر، التي أصبحت ضحية العصب وتأثير الزبائنية التي  
تعمل في شكل شبكات، متهما إياها بالفشل في أداء مهامها التي لم تضمن لا الأمن ولا

<sup>1</sup> - قحطان أحمد سليمان الحمداني: الأساس في العلوم السياسية، (عمان، دار مجدلاوي للنشر، 2004)، ص. 345.

<sup>2</sup> - تعتبر الجزائر نموذجا شديدا للدلالة فيما يخص العنف، فقد قدرت المصادر الرسمية حجم ضحايا العنف بين الجماعات  
المسلحة والسلطة من 1992 حتى 1997 بـ 26500 قتيل، حيث حصدت المذابح التي جرت في مناطق الوسط  
والغرب مئات الأرواح وبوسائل بالغة الفظاظة والتوحش. كما كشف رئيس الحكومة أحمد أويحي أن مصالح الأمن  
قضت - منذ اندلاع الأزمة سنة 1992 - على نحو 17 ألف إرهابي حسب إحصائية رسمية تم ضبطها نهاية 2005.

أنظر: جريدة الشروق اليومي الجزائرية، 22 مارس 2006، ص. 2.

<sup>3</sup> - عبد الإله بلقزيز: "العنف السياسي في الوطن العربي"، المستقبل العربي، عدد 207 (أبريل-ماي 1996)،  
ص ص. 76-77.

الاستقرار ولا قيادة مسار ديمقراطية وعصرنة البلاد، ولا حل الإشكاليات المتعلقة بمستقبل الجزائر والاستجابة للمطالب الملحة للجزائريين.<sup>1</sup>

#### 1-4- العلاقة بين المجتمع المدني والدولة في الجزائر:

من الصعب الحديث عن مجتمع مدني أو حتى عن مجتمع أهلي أو منظمات غير حكومية بعيدا عن مؤسسة الدولة، إن العلاقة بين الطرفين لا بد من أن تحكمها قاعدة أساسية مؤداها الحفاظ على استقلالية المجتمع المدني، وهذا هو مرجع التعريفات الراجعة للمجتمع المدني، ومنها أنه " كل المؤسسات التي تتيح للأفراد التمكن من الخبرات والمنافع العامة دون تدخل أو توسط الحكومة ".<sup>2</sup>

فإن حرية تشكيل المنظمات غير الحكومية، تعبر عن حجم مساحات الحرية في المجتمع كما هي انعكاس لطبيعة النسق السياسي القائم، ولا وجود لدولة من دون مجتمع ولا يستقيم استقرار المجتمع من دون دولة، لأن المجتمع المدني بحاجة إلى مجتمع سياسي من خلاله تدار الدولة، كما أن الدولة بحاجة لمجتمع مدني من خلاله تحصل هي على جزء من شرعيتها.

إن السعي المستمر في سبيل الديمقراطية يمكن اعتباره تفسيراً للعلاقة بين الدولة والمجتمع المدني. كما أن النمو التدريجي للشبكات الاقتصادية والاجتماعية المتشابكة بدأ في تغيير طبيعة التفاعل بين الدولة والمجتمع. قد يشكل تبلور المجتمع المدني مقدمة لصياغة ثقافات مدنية مرافقة له.<sup>3</sup>

أثيرت قضية المجتمع المدني في الوطن العربي كموضوع مركزي للتفكير بداية في بلدان المغرب العربي قبل دول المشرق في فترة السبعينات من القرن الماضي.<sup>4</sup> وفي حالة الجزائر فإن المفهوم استعمل كوسيلة لإخراج النظام السياسي الجزائري من أزمتته والتخلص من مرجعاته القديمة (الاشتراكية، التخطيط، الأحادية،... الخ) نحو مرجعيات جديدة أخرى

<sup>1</sup> مولود حمروش: حوار مع جريدة الخبر الأسبوعي الجزائرية، العدد 460 (من 22 إلى 28 ديسمبر 2007)، ص.8

<sup>2</sup> B. Bertrand , **Sociologie politique**, ( paris, presse universitaires de France, 1979), p.105

<sup>3</sup> لاري دايموند: مصادر الديمقراطية - ثقافة المجموع أم دور النخبة - ترجمة سميرة فلوعبود، (لبنان، دار الساقى، 1994)، ص.75

<sup>4</sup> عبد الله حمودي وآخرون: وعي المجتمع بذاته عن المجتمع المدني في المغرب العربي، (الدار البيضاء، دار توبقال للنشر، 1998)، ص.23



كالديمقراطية، اقتصاد السوق. فالمفهوم مرتبط بعملية التحول الطويلة التي يعيشها النظام السياسي والاقتصاد الجزائري.<sup>1</sup>

ولقد عرف مفهوم المجتمع المدني في الجزائر رواجاً منذ الثمانينيات من القرن الماضي كإرادة لمقاومة الدولة الشمولية، فظهرت الأحزاب السياسية وروابط حقوق الإنسان، بعد التحول من نظام الحزب الواحد إلى نظام التعددية خاصة بعد انهيار النموذج الاشتراكي، فتأسست الرابطة الجزائرية لحقوق الإنسان سنة 1987، وكانت الجمعيات التي انتشرت بأرقام مذهلة فقدرت بحوالي 70 ألف منظمة غير حكومية في الوطن العربي جُلها في الجزائر ومصر، حيث ضمت الجزائر لوحدها حوالي 25 ألف منظمة واتحاد ورابطة وجمعية بعد أحداث 1988.<sup>2</sup>

إن واقع الأحزاب السياسية في الجزائر على اختلاف توجهاتها السياسية، والتي نشأت بمقتضى دستور 23 فبراير 1989 الذي أقر التعددية بعدما عاشت الجزائر قرابة ثلاثة عقود في إطار الحزب الواحد، الأمر الذي دفع الكثير من السياسيين إلى تأسيس أحزاب من غير التفكير في مشاريع سياسية واجتماعية. كما أن النظام الحاكم في الجزائر لم يقتنع بمزايا المشاركة السياسية والحرية وفسح المجال أمام مؤسسات المجتمع المدني، بقدر ما عكس هروبا من أزمة صراع على مستوى التيارات والتوجهات والمصالح المختلفة داخل النظام السياسي في الجزائر.<sup>3</sup>

لقد أشار "جان نويل فرييه" في دراسته عن التحول الديمقراطي في شمال إفريقيا إلى أن الجزائر تضم 53743 منظمة منها 823 منظمة فقط تنشط على المستوى الوطني، الشيء الذي يدل على كون هذه المنظمات ذات طابع خدمي،<sup>4</sup> كما يظهر في بداية التسعينيات تحرك

<sup>1</sup> - المرجع نفسه، ص.200

<sup>2</sup> - عزمي بشارة: **المجتمع المدني دراسة نقدية**، الطبعة الثانية، (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2001)، ص.266

<sup>3</sup> - صالح زياني: "تشكل المجتمع المدني وآفاق الحركة الجموعية في الجزائر"، **مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية**، جامعة باتنة، العدد 17 (ديسمبر 2007)، ص.98

<sup>4</sup> - جان نويل فرييه: **التحول الديمقراطي المحدود في شمال إفريقيا**، من المجتمع المدني إلى المشاركة السياسية، (القاهرة، مركز الدراسات والوثائق الاقتصادية والقانونية والاجتماعية، 2003)، ص.21

رجال الأعمال نحو التنظيمات المدنية، حيث شهدت الجزائر خمس منظمات لأرباب الأعمال،<sup>1</sup> وفيما يأتي سنورد أهم تنظيمات المجتمع المدني في الجزائر:<sup>2</sup>

أولاً: تنظيمات العمال والمهنيين: تعد هذه النقابات إلى جانب منظمات حقوق الإنسان من أنشط التنظيمات المدنية في الجزائر حالياً، وذلك نتيجة اعتبارات عدة أهمها أنها تحصل لأعضائها على مكاسب، وارتفاع المستوى التعليمي والوعي السياسي لأعضائها، بالإضافة إلى الاستقلالية المالية النسبية لها، كما أنها تعد من أهم المؤسسات الإنتاجية والخدمية، ومن أهم النقابات المؤثرة في الجزائر: الاتحاد العام للعمال الجزائريين، والذي تأسس عام 1950م وانفصل عن النقابة الفرنسية، وواصل مشواره بعد الاستقلال تحت راية جبهة التحرير الوطني إلى غاية 1988، وحسب إحصاء 1997م يضم الاتحاد 800 ألف عضو، ويعد النقابة العمالية الرئيسية في البلاد. ومع هيمنتها على الساحة النقابية تأسست في كل قطاع مهني نقابات مستقلة عن السلطة، مثل النقابة الوطنية المستقلة لمستخدمي الوظيف العمومي، النقابة الوطنية لعمال التربية، وغيرها. الاتحاد الوطني للفلاحين الجزائريين، استقل عن جبهة التحرير الوطني عام 1988م، وبحسب إحصائيات 1997م يضم حوالي 700 ألف عضو. كما توجد كذلك في الجزائر نقابات الأساتذة والصحفيين والأطباء والمهندسين واتحادات رجال الأعمال والطلبة.

ثانياً: المنظمات النسوية: حيث تضم أكثر من 30 منظمة نسائية تدافع عن حقوق المرأة، كما تبرز في مجالات الدفاع عن حقوق الإنسان الذي ينصب جزء مهم من نشاطها حول قانون الأسرة، ومنها الجمعيات التابعة تنظيمياً وفكرياً لأحزاب أو حزب السلطة الحاكمة وأهمها الاتحاد الوطني للنساء الجزائريات.

ثالثاً: جمعيات حقوق الإنسان: ولعل أهم هذه المنظمات: الرابطة الجزائرية للدفاع عن حقوق الإنسان، والتي أسسها المحامي "علي يحي عبد النور".<sup>1</sup> الرابطة الجزائرية لحقوق الإنسان، والتي برز نشاطها خلال أحداث أكتوبر 1988م. والمرصد الجزائري لحقوق الإنسان.

<sup>1</sup> - المرجع نفسه، ص. 25.

<sup>2</sup> - أيمن إبراهيم الدسوقي: "المجتمع المدني في الجزائر (الحجرة - الحصار - الفتنة)", مجلة المستقبل العربي، العدد 259، (سبتمبر 2000)، ص ص. 64-70

رابعاً: الجمعيات الثقافية والتطوعية: ومن أهم الجمعيات الثقافية: الجمعية العربية للدفاع عن اللغة العربية، الحركة العربية الجزائرية، والحركة الثقافية البربرية. كما ارتفع عدد الجمعيات التطوعية من 12 ألف جمعية في عام 1989م إلى 40 ألف جمعية في العام الموالي.

خامساً: الطرق الصوفية والزوايا والجمعيات الدينية: حيث تتنوع هذه الطرق فنجد الطريقة القادرية، الطريقة الشاذلية، والطريقة التيجانية وغيرها كثير، وقد أصبح للزوايا في فترة حكم الرئيس عبد العزيز بوتفليقة دورا بارزا في المسار السياسي الجزائري.

ورغم وجود العدد الكثير لمنظمات المجتمع المدني في الجزائر<sup>2</sup>، وإن كان يخضع لتوجهات الدولة ما قبل عام 1990، والذي تحرر بعض الشيء في الفترة (1990 - 1992) وبنسب أقل في الوقت الحاضر، فإن كثافة تلك التشكيلات لا يمكن النظر إليها، على أنها مؤشرا كافيا لحرية وفاعلية المجتمع المدني في الجزائر. فقد ظلت السلطة تعمل على ممارسة أكبر قدر من الضبط والتحكم في هذه الجمعيات، وذلك عبر وسائل عديدة كاستخدام الإجراءات الإدارية المعقدة في التعامل معها.<sup>3</sup> فتوسع جهاز الدولة البيروقراطي والاعتماد المطلق للفرد على الدولة، جعل من قدرة المجتمع المدني بمنظماته المختلفة على النمو والاستقلال عنها، أي عن الدولة، أمرا في غاية الصعوبة إن لم يكن في غاية الاستحالة.<sup>4</sup>

<sup>1</sup> - وهو أحد المشاركين في عقد روما سنة 1995، حيث يقول: "العقد الوطني المبرم في روما أهم حدث سياسي شهدته الجزائر في السنوات الأخيرة، وحجر الزاوية الكفيل بحل الأزمة لأنها سياسية بالدرجة الأولى." أنظر: علي يحي عبد النور: الكرامة الإنسانية، الجزائر، دار إيناس للنشر، 2007. ويرى بأن الحل الأمني لظاهرة العنف مستحيلة، وأن الحل الوحيد الممكن إنما هو تغيير النظام الحاكم نفسه، وبمر ذلك من خلال مسار ديمقراطي حقيقي، أساسه إشراك جميع الحساسيات السياسية في إستراتيجية يقبلها الجميع ويساهم في تنفيذها. أنظر: حوار مع جريدة الخبر الجزائرية، العدد 5409 (26 أوت 2008)، ص2

<sup>2</sup> - حسب تقرير رسمي يوضح تطور عدد الجمعيات في الجزائر، بين أن عدد الجمعيات في سنة 1990 يفوق 30 ألف جمعية، ليصل سنة 1997 إلى 48201 جمعية، وفي 1998 تجاوزت 52026 جمعية، وفي 2002 وصل الرقم إلى 66231 جمعية، ثم قفز في 2003 إلى 73245 جمعية، ومع دخول سنة 2006 بلغ 78947 جمعية، أما في سنة 2008 فهو يتجاوز 81 ألف جمعية. أنظر جريدة الخبر الجزائرية، العدد 5438 (2 أكتوبر 2008)، ص2.

<sup>3</sup> - صالح زياني، المرجع السابق، ص98.

<sup>4</sup> - تجاوز عدد الجمعيات المعتمدة لدى وزارة الداخلية والجماعات المحلية في الجزائر خلال العام الجاري 2008، 81 ألف جمعية وطنية ومحلية موزعة عبر جميع ولايات الوطن. ويبدو تقسيم السلطة للجمعيات حسب طبيعة نشاطها، متوافقا مع ما تبدى من حساسيات تجاه توجهات بعينها، وذلك حسب طبيعة ملفات الاعتماد التي تقبل وأيضا التي ترفض، إذ تشير معطيات إلى انتشار الجمعيات المهنية يضاف إليها الجمعيات الرياضية والثقافية والسياحية والطبية، وتحل الجمعيات الدينية المرتبة الأخيرة، ما يعكس الحساسية في تعامل السلطة مع هذا الصنف من الجمعيات. وتشير الإحصائيات بشأن عدد طلبات تسجيل الجمعيات لدى نفس الوزارة بأنه فاق نهاية 2007 عدد 80706 طلب، في حين أن الجمعيات الوطنية المعتمدة 952 جمعية، بينما الجمعيات المحلية فهي 79023 جمعية معتمدة. أما عدد طلبات

واستخدمت السلطة في الجزائر صورا شتى من التدخل في مؤسسات المجتمع المدني، تبدأ من القضاء تماما على أي صوت أو حركة داخل هاته المؤسسات، وتنتهي بما يمكن أن نطلق عليه التدخل بالرعاية أو الوصاية. ففي مصر والجزائر ورغم أن المجتمعين قد انفتحا على التجربة الديمقراطية، إلا أن المجال الاجتماعي ما يزال متأثرا بمبدأ الوصاية أثناء وجود النظم ذات الحزب الواحد في كلا البلدين، وما يزال يبحث عن استقلالية وحركة ذاتية.<sup>1</sup>

رغم تبني التعددية الحزبية في الجزائر، إلا أن الجماعة الحاكمة لم تتغير - على الأقل في ممارستها للحكم - وبحجة حالة اللأمن في البلاد وتطبيق قانون حالة الطوارئ<sup>2</sup>، لجأت الجماعة الحاكمة إلى إستراتيجيات متعددة في تعاملها مع القوى السياسية والمجتمع المدني (كما سيتم توضيحه لاحقا)، وأصبحت الدولة هنا مؤسسة متعددة الوظائف والمواهب والمستويات، تمثل منظمات المجتمع المدني أحد مستوياتها التي يتم من خلالها إتمام وظائف جُلها سياسي وبعضها الآخر ثقافي أو نسوي أو مهني لصالح مؤسسة الدولة أو بعض رموزها، وتصبح منظمات المجتمع المدني منابر الإيديولوجيا والفكر السائد والحاكم كما تصبح القاعدة المقلوبة هي أن يكتسب المجتمع المدني شرعيته من الدولة عوضا عن أن تكتسب هي، أي الدولة، شرعيتها من المجتمع المدني.

يبدو أن الجماعة الحاكمة في الجزائر عبر توظيفها الشكلي والتجميلي للكثير من المفاهيم الحداثية كالديمقراطية وحقوق الإنسان وسيادة القانون والشفافية، عبرت عن قدرة فائقة في الالتفاف على المطالب الداخلية والضعف الخارجية ليس من حيث تحديث أدائها وممارساتها وآليات صنع القرار فيها والاعتراف بحقيقة أن مسألة الإصلاح السياسي عملية

---

الجمعيات التي رفض تسجيلها ففاق 731 طلب، بحجة إما تأسيس الجمعية لغرض منافع للنظام المؤسسي القائم، أو للنظام العام، أو للأداب، أو للقوانين والنظم السارية، أو عدم تمتع مؤسسي الجمعية بحقوقهم المدنية والوطنية، أو أن إنشاء الجمعية كان من قبل أعضاء كان سلوكهم منافيا لمصالح حرب التحرير الوطني. أنظر: جريدة الخبر الجزائرية، العدد 5438 (2 أكتوبر 2008)، ص.2

<sup>1</sup> - أحمد زايد: المرجع السابق، ص.13

<sup>2</sup> - قررت السلطة في 02 فيفري 1992 إعلان حالة الطوارئ في الجزائر، وتم تمديدها لمدة غير محددة. فاستمرار العمل بقوانين الطوارئ في الجزائر سمح باستخدام العنف ضد المعارضين تحت شعار تأمين النظام.

لا خيار لها إلا القبول بها، إنما من حيث تطويع كل ذلك بحيث لا يمس أو يلامس مسألة احتكار القوة للسلطة<sup>1</sup>.

وقد استطاعت السلطة أن تشل المعارضة تماما منذ سنة 1999، من خلال استقطاب بعض الأحزاب السياسية وضمها إلى مشروع الحكم في التحالف الرئاسي والائتلاف الحكومي قبله، وزعزعة البعض الآخر وتكسير الأحزاب المستعصية لتنفجر ثم تذوب مثلما حدث لحركة النهضة ثم حركة الإصلاح الوطني.

وقد أدى التصادم بين السلطة والمعارضة إلى إحداث تباعد مستمر عزل السلطة عن المجتمع بنفس الطريقة التي ضيقت فيها على المعارضة، وهناك من يعتقد<sup>2</sup> أن زوال المعارضة يؤدي حتما إلى طريق مسدود بالنسبة للسلطة. ولعل أبرز دليل على ذلك هو المقاطعة الواسعة، وعزوف الناخبين عن الذهاب إلى مكاتب الاقتراع في الانتخابات التشريعية التي تم إجراؤها في ماي 2007، وقد أقلق الوضع السلطة وجعلها تبحث عن الحل لهذا الوضع المحرج.

إن غياب أي حضور لمنظمات غير حكومية في الجزائر كما هو غياب دور القوى والمنظمات السياسية، من غير تلك الفاعلة في الدولة، لا ينفى حضورا فاعلا لمجتمع مدني فحسب، إنما يحجب ويضعف من إمكانية تشكله وبالتالي بروز فاعليته في السياق المجتمعي العام، فلا مجتمعا مدنيا فاعل من دون ديمقراطية قابلة للحياة والتطور، ولا ديمقراطية فاعلة ومؤثرة من دون تداول للسلطة وسيادة القانون، ووجود لقوى سياسية من غير الأحزاب الرسمية.

<sup>1</sup> - لقد بينت دراسة صادرة عن البنك العالمي وتغطي الفترة (2003 - 2004)، شملت 175 دولة، أن الحكم في الجزائر ليس راشدا. وصنفت هذه الدراسة الجزائر في مؤخرة الترتيب سواء في مجال فعالية مؤسسات الدولة، أو طريقة سير الدولة وتسيير المجتمع.

أنظر: **جريدة الشروق اليومي الجزائرية**، العدد 2000 (23 ماي 2007)  
<sup>2</sup> - ويتفق مولود حمروش (رئيس الحكومة الأسبق) وعبد الحميد مهري (الأمين العام السابق لجبهة التحرير الوطني)، بأن السلطة تمارس الإغلاق على المعارضة وهو ما يؤدي بها إلى الانعزال أكثر فأكثر، فقد تميزت في مواجهة الأزمات المتشعبة برفض كل المبادرات التي تأتيها من المعارضة بمختلف توجهاتها.

العلاقة بين الدولة والمجتمع المدني في الجزائر، تمثلت في كونها علاقة هيمنة من ناحية، ونفي للمجتمع المدني من ناحية أخرى. "فثمة صور عديدة من التدخل، تزداد بشكل سافر في النظم الدكتاتورية وتتناقص في الدول ذات الطابع الديمقراطي".<sup>1</sup>

إن حالات الضعف وعدم الفعالية التي تتصف بها منظمات المجتمع المدني في الجزائر، والمشاكل الداخلية التي تعيشها<sup>2</sup>، تشكل عائقا أمام أدائها وتطورها، كما أنها تعاني من سلبيات أهمها: "التناقض الكبير في توجهاتها، وتغليبها منطلق المصالح الضيقة، والجمود الفكري الذي لازم بعضها، إضافة إلى الراديكالية التي ميّزت مواقف بعضها تجاه البعض الآخر، واعتمادها سياسة نفي الآخر عوض اعتمادها سياسة ومنهجية التحالفات، كلها عوامل ساهمت في إضعافها وإخفاقها".<sup>3</sup>

إلى جانب وجود سلبيات أخرى تحد من فعالية تكوينات المجتمع المدني نذكر منها:<sup>4</sup> أن عددا كبيرا من هذه التنظيمات والمؤسسات يتسم بطابع المرحلة، حيث تختفي بعد فترة قصيرة من تأسيسها، بعد اختفاء الزعيم المرتبطة به (زعيم التنظيم أو أمينه العام)، فيتوقف نشاط التنظيم. وقد يتسم تركيب مؤسسات المجتمع المدني بالبساطة في بنائها أو تركيزها في المدن الرئيسية، وهو ما يحرم باقي المواطنين من المشاركة، وأيضا ضعف درجة التجانس في مؤسسات المجتمع المدني، بسبب انتشار الصراعات الحادة والمنافسة الشديدة بين الأشخاص.

<sup>1</sup> - أحمد زايد: المرجع السابق، ص.13

<sup>2</sup> - صرح وزير الداخلية نورالدين يزيد زرهوني بأن 76 ألف جمعية ومنظمة تعيش انقسامات ومشاكل داخلية، ولم تجدد ملف اعتمادها، ولم تخضع للمراقبة المالية والإدارية. وخلال ذات التصريح اعترف وزير الداخلية بأن الجمعيات والمنظمات أصبحت كيانات مفرقة وتقوم على أساس الأطماع المادية والمالية لأعضائها، بعيدا عن الأهداف التي تقدمها هذه الجمعيات في ديباجة ملف اعتمادها.

أنظر: جريدة الخبر الجزائرية، العدد 5388 (2 أوت 2008)، ص.2

<sup>3</sup> - صالح زياني: المرجع السابق، ص.99

<sup>4</sup> - ثناء فؤاد عبد الله: المرجع السابق، ص.292

## 1-5- المجتمع المدني في الجزائر واجهات لأحزاب سياسية:

إن منظمات المجتمع المدني في الجزائر تنتم بكونها منظمات خاضعة للدولة أو بالأحرى تابعة لها، إذ غالبا ما تعمل أحزاب السلطة (جبهة التحرير الوطني أو التجمع الوطني الديمقراطي) على استخدام النقابات (مثل الإتحاد العام للعمال الجزائريين) – الذي كان سببا في نشأتها – في سبيل الدفاع عن أهدافها، وتميرير برامجها.

إن المنظمات المهنية والنقابات في الجزائر مثلت على الدوام واجهات لقوى سياسية مؤيدة أو معارضة للنظام السياسي، كما أنها كانت تعتبر ساحات صراع في ما بين القوى السياسية المختلفة. وتتوزع الحركة العمالية بين عدة نقابات، تتحاز هيئاتها المسيرة إلى خط الحزب الذي يدعمها، فالمركزية النقابية تتحاز لحزب السلطة، بينما تتحاز النقابة الوطنية لمستخدمي الوظيف العمومي إلى المعارضة، بينما ينحاز المجلس الوطني لأساتذة التعليم الثانوي للتجمع من أجل الثقافة والديمقراطية<sup>1</sup>. ولقد تحولت المجابهات بين الأحزاب من معارك حزبية مباشرة، إلى معارك عبر النقابات. كما أن المنظمات غير الحكومية الأخرى كالجمعيات المهنية (مثل فدرالية أرباب العمل) والنسوية (مثل الإتحاد الوطني للنساء الجزائريات) وغيرها، إن هي إلا امتداد لسياسة الدولة وتابعة لها. والتنظيمات الطلابية كالإتحاد الوطني للشبيبة الجزائرية والإتحاد الوطني للطلبة الجزائريين يمثلان جبهة التحرير الوطني، وكانت الأحزاب السياسية الأخرى ظاهرة أيضا، فكان على سبيل المثال لا الحصر الإتحاد العام الطلابي الحر يمثل حركة مجتمع السلم<sup>2</sup>.

إن الأحزاب السياسية في الجزائر وعجزها عن الوصول للسلطة أو تداولها قد جعل منها، بفعل سياسة الإقصاء<sup>3</sup> وديمقراطية الواجهة منظمات غير قادرة على الوصول حتى إلى

<sup>1</sup> إن التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية – بعد المصادقة على قانون الوثام المدني في البرلمان والدعوة للتصويت عليه في الاستفتاء – قد التحق بالحكومة في سبتمبر 2000، ثم انسحب منها في ماي 2001 بعد اندلاع أحداث الشغب بمنطقة القبائل.

<sup>2</sup> عند التطبيق للأمرية رقم 9709 لـ 6 مارس 1997 المتعلقة بالقانون العضوي الخاص بالأحزاب السياسية، عمد حزب الشيخ محفوظ نحاح إلى تلطيف تسمية حزبه فحولها من "حماس" (حركة المجتمع الإسلامي) إلى "حمس" أي (حركة مجتمع السلم).

<sup>3</sup> أبدى كل من رئيس جبهة القوى الاشتراكية حسين آيت أحمد، وعبد الحميد مهري الأمين العام لجبهة التحرير الوطني الأسبق، ورئيس الحكومة الأسبق مولود حمروش، استعدادهم لـ "الإسهام والمشاركة في إيجاد حل لإخراج الجزائر من الأزمة المتعددة الجوانب". وحمل بيان وقعته الشخصيات الثلاث في 14 سبتمبر 2007 نداء صريحا إلى المسؤولين في هرم السلطة بالتخلي عن أسلوب "إنكار السياسة وممارسة العنف والإقصاء"، لأنها ليست حلا للمشاكل والصعوبات وحالة الانسداد التي يعيشها النظام، في إشارة ضمنية إلى منع إنشاء أحزاب جديدة وغلق المجال

مقاعد البرلمان. وهذا ما تفسره نتائج الانتخابات التشريعية الأخيرة<sup>1</sup> التي أجريت في 17 ماي 2007، حيث تحصلت الأحزاب (التجمع الجزائري، الجبهة الوطنية الديمقراطية، الحركة الديمقراطية الاجتماعية) – والتي عادة ما توصف بالأحزاب المجهرية – على مقعد واحد لكل منها، وذلك لعوامل قد يكون منها احتكار السلطة في إطار القلة الحزبية الحاكمة، من أحزاب التحالف الرئاسي.

إن أحزاب التحالف الرئاسي كونها تمثل جزءا من المجتمع السياسي، فهي إما أنها أحزاب السلطة الحاكمة أو أنها أحزابا خاضعة للسلطة أو مدججة من قبلها (مثل حركة مجتمع السلم)، إلا أن الحال التي هي عليها الأحزاب السياسية المعارضة في الجزائر (مثل حزب العمال والجبهة الوطنية الجزائرية وجبهة القوى الاشتراكية)، واستحالة وصولها إلى السلطة، يجعل منها قوى خارج المجتمع السياسي، بل إنها من حيث أدوارها وطبيعة خطاب البعض منها يجعلها تنظيمات أقرب ما تكون إلى تنظيمات المجتمع المدني منها إلى تنظيمات المجتمع السياسي.

وبشكل عام، فإن المنظمات المهنية في الجزائر كما هي المنظمات الحقوقية، أي المعنية بحقوق الإنسان، قد مثلت وباختلافات نسبية هنا أو هناك، واجهات لأحزاب وقوى سياسية معارضة، كما أنها قد مثلت ساحات اختبار وقياس لحجم الدعم الشعبي الذي قد تحظى به هذه القوى في مواجهة بعضها بعضا أو في حالات أخرى في مواجهاتها للنسق السياسي القائم.

---

الإعلامي أمام المعارضة. وأعرب الموقعون عن قناعتهم بأن الطريق الوحيد للخروج من حالة انعدام الأمن والاستقرار هو "مسار ديمقراطية السلطة وممارستها ورقابتها". أنظر: *جريدة الخبر الجزائرية*، العدد 5118 (15 سبتمبر 2007)، ص.3.

<sup>1</sup> – كما تعكس نسب المشاركة المتردية (35,67%) والنسبة المرتفعة للأصوات الملقاة أو غير المقبولة (965064 ورقة) في تشريعات ماي 2007 خيبة المواطنين إزاء العملية الانتخابية. أنظر إلى بيان المجلس الدستوري، *جريدة الخبر الجزائرية*، في 20 ماي 2007



## 1-6- المجتمع المدني في الجزائر بين العمل التخصصي والنشاط السياسي:

إن أنشطة المنظمات المهنية أو الفكرية في الجزائر تصطبغ بأيدولوجيا الحزب الحاكم أو في الحالات الأخرى بأيدولوجيا الجماعات السياسية الأخرى المسيطرة على هذه المنظمات سواء أكانت إسلامية النزعة أو وطنية الاتجاه، وبذلك تصبح هذه المنظمات واجهات للأحزاب السياسية أكثر منها واجهات للقطاع المهني أو الثقافي أو النسوي أو الحقوقي المعني، كما تتخذ هذه المنظمات لونا سياسيا واحدا هو لون النظام،<sup>1</sup> وتتعرض القوى الأخرى المعارضة إن وجدت، داخل هذه المنظمات أو في المجتمع للتهميش أو الإقصاء أو قد يصل مصير البعض منها أو أفرادها في بعض الحالات، وبفعل توظيف قوة الدولة وأجهزتها للتكامل. وقد دفعت هذه الحال البعض من قوى المعارضة، في الماضي وتحت وطأة قسوة الدولة لأن تعمل، في الخفاء أو في الخارج.<sup>2</sup>

تتنوع في الجزائر علاقات منظمات المجتمع المدني بالأحزاب السياسية، إذ قد تكون هذه العلاقات أيدولوجية أو شخصية، فقد يحدث أن يكون بعض الأشخاص أعضاء في الحزب والنقابة في آن واحد، فالانتساب - مثلا - إلى الاتحاد العام للعمال الجزائريين يؤدي مباشرة إلى الانتساب لجبهة التحرير الوطني أو التجمع الوطني الديمقراطي<sup>3</sup>، حيث يضم الحزبين في عضويتهم نقابيين من الاتحاد، كما نلاحظ أن أعضاء هيئة أركان الاتحاد هم أنفسهم أعضاء هيئة أركان الحزب. فأحيانا لا يكون العمل الخلاق داخل المجتمع المدني هو الهدف من الانخراط في نشاطه، بل يكون وسيلة لتحقيق أهداف سياسية. فهناك من يؤسس جمعية، ويعمل فيها لبعض الوقت قبل أن يسعى إلى الانضمام إلى حزب سياسي أو ينخرط في النشاط السياسي في البلديات أو المحليات. ويتواصل هذا النمط تواسلا كبيرا مع الأفراد

<sup>1</sup> - وقد وصف مولود حمروش رئيس الحكومة الأسبق - في حوار مع الصحافة الجزائرية- النظام في الجزائر بأنه "بدون لون"، بمعنى أنه يفتقد لأي مشروع سياسي أو ثقافي أو إيدولوجي، وهو وصف جديد يطلقه "ابن النظام" كما يلقب نفسه.

<sup>2</sup> - قبل ظهور التعددية في الجزائر كانت التيارات السياسية بمختلف فضاءاتها وتوجهاتها، تنتشط في الخفاء بعيدا عن دوائر السلطة، كنشاطات الجماعات الإسلامية في المساجد وداخل الجامعات بين صفوف الطلبة، وفي دور الثقافة والكتاب عند الشيوعيين، بينما في الخارج تواصل جبهة القوى الاشتراكية معارضتها للسلطة من خلال نوادي الأمية الاشتراكية.

<sup>3</sup> - يعتبر كل من جبهة التحرير الوطني والتجمع الوطني الديمقراطي وجهان لعملة واحدة، حتى أن رئاسة الحكومة في الجزائر يتداول على رئاستها الأمراء العامون للحزبين، من غير مراعاة الانتماءات السياسية لأغلبية التشكيلة البرلمانية.

الذين تبثهم الحكومة عبر المجال الاجتماعي، من خلال عضوية الجمعيات أو رئاسة مجالس إدارتها.<sup>1</sup>

إن القوانين في الجزائر تتيح للأفراد والجماعات تشكيل منظمات غير حكومية كما أنها تتيح تشكيل أحزاب سياسية، إلا أن الدولة قد منعت، ولأسباب عدة تشكيل واعتماد أحزاب سياسية جديدة، مثل حركة الوفاء والعدل لمؤسسها أحمد طالب الإبراهيمي (وزير خارجية سابقاً)، أو حزب السيد أحمد غزالي (رئيس حكومة سابقاً)، فضيق مساحة الحريات السياسية في الجزائر، إضافة إلى فشل الدولة في إدماج القوى السياسية المختلفة في العملية السياسية القائمة وأيضا الفشل السياسي والعجز الفكري للأحزاب السياسية في داخل السلطة وخارجها، كلها عوامل دفعت نحو تسييس بعض من منظمات المجتمع المدني.

ولا تقتصر سيطرة المجال السياسي على المجال الاجتماعي على السيطرة التشريعية، أو التدخل الكلي في شؤونه، ولكنها تشتمل أيضا على وجود مستمر داخل المجال الاجتماعي. فقد يسعى بعض الأفراد - وبتوجيه من المجال السياسي - إلى تأسيس منظمات غير حكومية، وإلى العمل على ربط هذه المنظمات ربطا وثيقا بالأحزاب السياسية، وأكثر من ذلك فالسلطة نفسها قد تنشئ بعض التنظيمات التي تبدو وكأنها جزء من المجتمع المدني. وقد ينطلي ذلك على التنظيمات النسوية التي غالبا ما تنشأ بقرار حكومي أو سياسي، ولكنها تعمل بنظم أقرب إلى نظم المجتمع المدني.<sup>2</sup>

إن بعضا من المنظمات غير الحزبية قد درجت على أن تؤدي أدوارا سياسية معلنة أو غير معلنة، إلا أن الدولة قد تلجأ، ولأسباب عدة لإصدار قرارات تمنع فيها منظمات المجتمع المدني من الجمع بين عملها التخصصي والنشاط السياسي أو القيام بأي أنشطة أخرى ترى الدولة أنها ذات صبغة سياسية. إلا أن الدولة قد تدعم أو تجبر هذه المنظمات على استصدار بيانات تدعم فيها الدولة أو تشجب فيها معارضتها في الداخل والخارج.<sup>3</sup>

<sup>1</sup> - أحمد زايد: المرجع السابق، ص. 14.

<sup>2</sup> - المرجع نفسه، ص. 13.

<sup>3</sup> - لقد تم اجتماع في جانفي 1995 بين كل من: آيت أحمد، الأمين العام لجبهة القوى الاشتراكية، وعبد الحميد مهري، الأمين العام لجبهة التحرير الوطني، وأتور هدام، الممثل عن الجبهة الإسلامية للإنقاذ، وبين بلة، رئيس الحركة الديمقراطية الجزائرية، وعبد الله جاب الله رئيس حركة النهضة، ولويزة حنون الناطقة الرسمية لحزب العمال، وعلي يحي عبد النور رئيس الرابطة الجزائرية للدفاع عن حقوق الإنسان، تحت رعاية المجموعة الكاثوليكية سانت - جيديو بروما، حيث أمضوا على عقد واتفاق من أجل تسوية سياسية وسلمية للأزمة الجزائرية، مع المطالبة برفع الحظر على

إن جمعيات ومنظمات المجتمع المدني في الجزائر، بما فيها تلك التي كانت توصف بالجماهيرية، وتعتبر بمثابة مدارس لتكوين الإطارات، لم تعد تؤدي ذلك الدور في المرحلة الأخيرة، كونها أصبحت مجرد أدوات تستخدم في أي استحقاق سياسي أو غير سياسي، وساهمت السلطة في انحراف الجمعيات والمنظمات عن مسارها عندما نجحت في تدجينها وتحويلها إلى أدوات لحشد الدعم السياسي للسلطة بمختلف مستوياتها المحلية والمركزية، واختزالها في مجرد لجان لتوقيع بيانات التأييد والمساندة لمشاريع السلطة ومواقف أقطابها وقرارات المسؤولين.

عموما فإن المجتمع المدني في الجزائر عبارة عن منظمات تعمل في الفضاء الذي يفصل بين العائلة والدولة. كما أنها منظمات لا تعمل في السياسة إلا أن السياسة قد تتقاطع مع بعض من أنشطتها، إلا أنها لا تكون العنصر الأصيل من نشاطها كما هو حال الأحزاب السياسية. "فالمجتمع المدني واقع تحت حصار، الدولة التي لا تثق بالمجتمع، والميراث الثقافي الذي يحد من قدراته، التغييرات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي لا تسمح للمجتمع المدني بحرية الحركة."<sup>1</sup>

### 1-7- أسس تطوير المجتمع المدني في الجزائر:

هناك علاقة عضوية ثابتة بين المشروع الديمقراطي والمجتمع المدني، إذ لا يتحقق أي منهما في غياب الآخر. ولا يمكن الحديث عن مجتمع مدني حقيقي في إطار دولة ضعيفة وهشة وتسلطية وتابعة وناقصة أو فاقدة للشرعية، وبالتالي فإن عملية بناء المجتمع المدني في الجزائر وتفعيله تتضمن في الوقت نفسه عملية إعادة بناء للدولة بحيث تصبح دولة مؤسسات وقوانين تلتحم بمجتمعها المدني وتتفاعل معها تعبيراً عنه وانبثاقاً منه.<sup>2</sup>

من أهم أسس تطوير المجتمع المدني في الجزائر نشر قيم المشاركة والتسامح والولاء والانتماء في المجتمع، وفي هذا الإطار تبرز أهمية الدور الذي تؤديه مؤسسات التربية والإعلام وغيرها من المؤسسات الثقافية في المجتمع. وتنظيم العلاقة بين المجتمع

---

الجبهة الإسلامية للإنقاذ، واحترام "الإعلان العالمي لحقوق الإنسان" والتعددية، والتداول السلمي على السلطة ورفض العنف، والاعتراف بمبادئ الثورة التحريرية والشخصية الجزائرية. لكن السلطة آن ذاك وقفت ضد المشاركين واتهمتهم بالخيانة، وحرضت المجتمع المدني لإصدار بيانات تنديد واستهجان.

<sup>1</sup> ثناء فؤاد عيد الله: المرجع السابق، ص. 283.

<sup>2</sup> المرجع نفسه، ص. 294.

المدني والدولة، فالعلاقة بين الطرفين هي علاقة عضوية، فالدولة نفسها يمكن أن تحكم بإحدى قوى المجتمع المدني أو بإئتلاف يضم أكثر من قوة، ويتوقف ذلك على نتائج العملية الانتخابية<sup>1</sup> التي تتم بصورة دورية، وفي إطار القوانين الدستورية. ولذلك فمن المهم تطوير هذه العلاقة بحيث لا يفهم أن تقوية مؤسسات المجتمع المدني واستقلالها سيكون على حساب إضعاف الدولة، لأننا في حاجة في ظروف العولمة إلى دولة قوية، قادرة، عادلة، تطبق الديمقراطية، وتعطي المجتمع المدني فرصة النمو والازدهار. ويتطلب التعاون بين الطرفين لتحقيق هذا التكامل تحديد الأطر والآليات التي تكفل صياغة العلاقة بينها على أسس موضوعية ومؤسسية مما ينعكس إيجابيا على المجتمع.<sup>2</sup>

في حالة الجزائر، فإن حل مشكلة هجانة النظام أو الإصلاحات<sup>3</sup> الديمقراطية لا يكون من غير ديمقراطية مرتبطة بالمجتمع المدني، وضمان البيئة الملائمة للمنافسة الحرة والمشاركة الحرة في العملية الانتخابية، "فالانتخابات المفتوحة والحرة والنزيهة هي جوهر الديمقراطية، وشرطها المحتوم".<sup>4</sup>

الواضح أن المنظمات والجمعيات فقدت مصداقيتها كمجتمع مدني كان يمكن أن يؤدي دورا حيويا في ترقية الديمقراطية والحريات في الجزائر والدفاع عن الانشغالات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية للمواطنين، وكان يمكن لهذه المنظمات أن تكون حارسة على التجربة الديمقراطية في الجزائر إذ تخاذلت القوى السياسية عن هذا الواجب، لكنها فضلت المناصب السياسية والبحث عن المكاسب الشخصية.

---

<sup>1</sup> - لا يحمل المواطنون هذه الانتخابات على محمل الجد لأنهم يعلمون أن العملية الانتخابية مزورة كما يعبر عنه صراحة في الجزائر. أنظر: محمد حشماوي. "التمثيل السياسي في الجزائر: بين علاقات الزبونية والنهب 1997 - 2002"، مجلة الدراسات والنقد الاجتماعي، الجزائر، العدد 19 (خريف / شتاء 2004)

<sup>3</sup> - عبد الغفار شكر: المجتمع الأهلي، المرجع السابق، ص. 95-96

<sup>3</sup> - في نهاية التسعينيات حدثت إصلاحات تحرير اقتصادي هامة في الجزائر، لكن الإصلاحات السياسية لم تتخلف عن التعديل الاقتصادي فحسب بل استعملت إستراتيجية السيطرة على الحقوق السياسية باسم الضرورات الاجتماعية والآن الاقتصادية لتأخير الإصلاح السياسي.

<sup>4</sup> - Samuel Huntington, **The Third Wave: Democratization In Late Twentieth Century**, (Oklahoma, University Of Oklahoma Press, 1991), pp.9-12

إن التغيير يجب أن يأتي حسب أجندة داخلية (من الجزائر) تطرحها قوى ضاغطة من المجتمع المدني والأحزاب السياسية، كما أنه لا يمكن للمجتمع المدني أن يكون بديلا عن الأحزاب السياسية، وأن الإصلاح القادم سيكون لصالح الطبقات الوسطى التي تم تهميشها، ولم تأخذ أي دور بين جماعات المصالح.<sup>1</sup>

وعلى العموم هناك نقاطا يجب إتباعها بشكل واضح للانطلاق نحو المستقبل، وهي على الشكل التالي:

- 1- القطيعة مع الماضي وخلق خطاب جديد يتناسب مع المطالب الحالية.
- 2- على الصحافة الجزائرية أن تضطلع بدور قيادي في هذه المسألة، لأن الصحافة لها دور فاعل في بناء المجتمع.
- 3- الاتفاق على قيم محددة كالعودة للقيم الإسلامية، أو اعتماد التقاليد الوطنية، بحيث تصب في النهاية في إطار تحرير الفرد وازدهار شخصيته.
- 4- توصل جميع القوى الجزائرية الفاعلة من الوصول إلى عقد وطني مشترك يكون قادرا على الانطلاق نحو مستقبل واعد، وهذا العقد المشترك يكون في التفاهم بين النخب (رجال أعمال، أصحاب السلطة الدينية، المثقفون، وغيرهم...).
- 5- تطوير النظام السياسي الجزائري حتى يستوعب جميع المصالح ويسمح لهذه المصالح بالتعبير عن نفسها بشكل سلمي من دون اللجوء للعنف.

---

<sup>1</sup>- وحول حتمية التغيير في الجزائر يقول عبد الحميد مهري الأمين العام السابق لجبهة التحرير الوطني ورئيس المؤتمر القومي العربي: "من الضروري أن تتجه الجزائر نحو خيار الحكم وهي مسألة تعد أساسية لا بد منها، واختيارنا لنظام الحكم تحكمت فيه ظروف خاصة ومرحلية، وأننا اليوم أمام مشكل محوري يتمثل في كون البلاد بحاجة إلى أن تدرس التغيير الأساسي في نظام الحكم، ومهما كانت طبيعة الإصلاحات التي يمكن إدخالها في مختلف القطاعات، فإنها تبقى بدون تطبيق لوجود عجز في نظام الحكم في عمومها، وطريق الحوار هو الحل، ومن مسؤولية النخبة أن تدرس ذلك." أنظر حواراته مع الصحافة الجزائرية: جريدة الخبر الأسبوعي، العدد 440 (من 4 إلى 10 أوت 2007)

## 2- الأحزاب والنخب السياسية في الجزائر:

يذهب "ماكس فيبر" إلى تقسيم تطور الأحزاب السياسية إلى مراحل ثلاث تبدأ بمرحلة الزمر الارستقراطية، ثم مرحلة جماعات النبلاء الصغيرة فمرحلة الديمقراطية النيابية<sup>1</sup> وهذا يقودنا إلى الإشارة إلى كيفية نشأة الأحزاب السياسية حيث يوجد نوعان من الأحزاب، فأما الأول فيمثل في الأحزاب ذات النشأة الداخلية (البرلمانية)، وأما الثاني فيتمثل في الأحزاب ذات النشأة الخارجية، حيث تنشأ خارج إطار البرلمان وتأخذ شكل النشاط النوعي أو الجماهيري (الاتحادات، النقابات، والجمعيات...) ويعد هذا النوع من الأحزاب أكثر وضوحا وتنظيما عن سابقه، وهو ما تعبر عنه الأحزاب الاشتراكية والشيوعية.<sup>2</sup>

يرى "أندريه هوريو" أن الحزب هو: تنظيم دائم يتحرك على مستوى وطني ومحلي من أجل الحصول على الدعم الشعبي، ويهدف إلى الوصول إلى ممارسة السلطة بغية تحقيق سياسة معينة". وهناك تعريف "بنيامين كونستان" والذي اعتبر الحزب: "عبارة عن اتحاد أشخاص يعتقدون المبادئ السياسية نفسها" ويضيف إليه "كلسن": "ويتضمن لنفسه تأثيرا حقيقيا وفعالا في إدارة الشؤون العامة". ويعتبر كل من "هوز" و"استفنسن" أن الحزب السياسي هو عبارة عن: "مجموعة منظمة من الناس تسعى لتحقيق الرقابة على الحكومة بهدف وضع برنامجها موضع التنفيذ، وتعين أعضائها في مناصب وظيفية، وهي تسعى لاكتساب القوة من خلال طريقتين أساسيتين، إما بالمشاركة السلمية في العملية الشرعية للحكومة (الانتخاب) وإما عن طريق العملية غير الشرعية كالثورة".<sup>3</sup>

ومن بين المحاولات العربية لتحديد المفهوم نجد محاولة "السيد عبد الحليم الزيات" حيث عرف الحزب السياسي على أنه: "تنظيم سياسي يقوم على بناء تنظيمي واضح، وأهداف سياسية واجتماعية محددة، يتضمنها برنامج عمل معلن ينطلق من إيديولوجيا سياسية تعبر عن مصالح جماعة أو طبقة اجتماعية معينة، ويستند في حركته ومناشطه إلى أساليب عمل متفق عليها، ويعمل في ضوء كل ذلك على اجتذاب المزيد من الأنصار والمؤيدين، وتنظيم وترشيد حركة كل من ينتمي إليه، من أجل الوصول إلى مواقع القوة السياسية في

<sup>1</sup> محمد علي محمد: دراسات في علم الاجتماع السياسي، (الإسكندرية، دار الجامعات المصرية، 1977م)، ص.70

<sup>2</sup> محمد السويدي، مرجع سابق، ص.95-96

<sup>3</sup> المرجع نفسه، ص.91-89

المجتمع والحفاظ على هذه المواقع، وتحقيق الأهداف التي يتضمنها البرنامج التي يلتزمه وتعزيز ما يحققه من هذه الأهداف".<sup>1</sup>

ومن هنا كانت الركائز الأساسية التي يقوم عليها الحزب السياسي تتمثل في:<sup>2</sup>

أ- وجود الجماعة الاجتماعية: بمعنى وجود مجموعة من الناس يملكون إرادة طوعية تشكل جماعة حزبية يؤمنون بمبادئها، ويدافعون عنها بغض النظر عن الحجم العددي، وإن كان اتساع رقعة الحجم تلعب دورا في التدعيم المادي والمعنوي للحزب.

ب- وحدة المبادئ: بحيث يكون لكل حزب منهاج يمثل المبادئ التي يؤمن بها ويعمل على نشرها والدفاع عنها بحيث تلعب الإيديولوجيا المتبناة دورا أساسيا لاستقطاب الجماهير وجذبهم أو تنفيرهم.

ج- وحدة التنظيم: فالتنظيم الدقيق والصارم الذي يحكم الأعضاء يجعل الحزب قادرا على التصدي لحالات الهجوم والتنافس التي يتعرض لها في مساراته.

د- وحدة القيادة: فالقيادة هي التي توزع وتنظم السلطة داخل الجماعة الحزبية، ولهذا فوحدة القيادة وقوتها ونجاحها سيؤدي إلى إنجاح الحزب وتقوية أركانه.

هـ- الوصول إلى السلطة: حيث أن مباشرة شؤون الحكم يعتبران الدليل القاطع على مدى قدرة الحزب للوفاء بالتزاماته وتعهداته النظرية على مستوى الممارسة والتطبيق.

نلاحظ أن كلمة "حزب" تشير ضمنا إلى التعدد، كما أن لفظ "تحزب" يشير إلى وجود تباين في الإيديولوجيات ووجهات النظر والبرامج، وحتى تعدد الوسائل نفسها، وقد اتجه علماء الاجتماع السياسي لتصنيف هذا النوع والتعدد من أمثال "موريس دوفرليه" و"فيليب برو" و"سيمور لبست" وقد صنفتها الأول إلى: الحزب الواحد، الأحزاب الثنائية والأحزاب المتعددة، أما الثاني فصنفتها إلى أحزاب إدارية وأخرى اجتماعية، في حين يذهب "بوتومور" إلى تصنيفها إلى الأحزاب الثورية، الأحزاب الإصلاحية، الأحزاب الاشتراكية، الأحزاب الديمقراطية أو الليبرالية والأحزاب الشيوعية. وقد تميز أحد هذه الأنواع بعض النظم السياسية كما أنها قد تكون متواجدة كلها أو بعضها في آن واحد وذلك حسبما تقتضيه الحياة

1- السيد عبد الحليم الزيات، التنمية السياسية، (دار المعرفة الجامعية، 2002)، ص. 136.

2- محمد السويدي، المرجع السابق، ص ص. 92-93.

السياسية من جهة، ولتباين توجهات الطلبات السياسية لمختلف الشرائح الاجتماعية من جهة أخرى.

عموما تتراوح التعددية الحزبية بين الأنماط الثلاثية والرباعية أو تعددية أكثر، وقد ظهر هذا النوع بظهور ما يسمى بالأحزاب الوسطية بين اليمين واليسار، وتطبق الكثير من هذه الأحزاب نظام التمثيل السياسي النسبي وهو ما لعب دورا مهما في تشكيل الجمهورية الثالثة بفرنسا.

إذن فقد أفرزت أوضاع ديمقراطيات أوروبا الغربية نظما حزبية قوامها التعدد في المبادئ والإيديولوجيات، حيث أصبحت شرعية الحكومة وقوتها تنبثق من كسب ثقة الأغلبية البرلمانية، وهنا برزت ظاهرة الائتلاف بين الأحزاب، وإذا كانت الأحزاب المتعددة تتأرجح بين أحزاب اليمين (الليبرالية) وأحزاب اليسار (الشيوعية) فإن هذا لا ينطبق كثيرا على الدول النامية والعربية خاصة، إذ غالبا ما تكون حلبة التأرجح فيها بين "النخبوية الثورية" و"الجماعات الدينية" وإلى حد ما "التيارات الاشتراكية والشيوعية و"التيارات الداعية إلى الليبرالية".

وفي الأخير نشير إلى ما ذهب إليه "عبد الله محمد عبد الرحمان" إلى أن أساليب القيادة في الأحزاب السياسية يشتمل على أربع أنواع يتمثل النموذج الأول في القيادة "الكارزمية" وهو ما يوافق نوع أحزاب الأشخاص، ويتمثل النموذج الثاني في القيادة "الأوليغاركية" والتي تتسم بالبعد عن الديمقراطية والرجوع إلى ما يسميه "ميشليز" بالقانون الحديدي الأوليغاركي من خلال أحد القيادات، وقلة من الأفراد التي تهيمن على العمل السياسي عامة، أما النموذج الثالث فيتمثل في القيادة الديمقراطية والذي يمارس من خلال حرية التصويت على الأفضل في حين يتمثل النموذج الرابع في انتقاء القيادة، ويظهر غالبا في أحزاب الأطر (أحزاب اليسار والوسط واليمين المعتدل)، بحيث تنتفي القاعدة والتي غالبا ما تكون قليلة العدد من بينهم من يتصف بسمات القيادة الحزبية.<sup>1</sup>

لقد أصبحت التعددية السياسية السمة الأولى والأساسية في المجتمعات الإنسانية المتقدمة والنامية على حد سواء، وقد أثبتت أحدث التطورات في مجال المؤشرات السياسية

<sup>1</sup> - عبد الله محمد عبد الرحمان، علم الاجتماع السياسي، (بيروت، دار النهضة العربية، 2001)، ص ص 372-374



والمؤسسية والفكرية من أهم المؤشرات التي من خلالها تقاس درجات تنمية البلدان وتقدمها،<sup>1</sup> لهذا فقد اكتسب العمل الحزبي والتعددية في الحياة الاجتماعية والسياسية أهمية بالغة في مسار التنمية السياسية وتحقيق التنمية الشاملة للدول والمجتمعات.

فعلى الصعيد المجتمعي والسياسي نجد أن للأحزاب وظائف وأهداف عدة تؤدي في إطار إستراتيجية دينامية تصنعها الحياة السياسية والمعارك الانتخابية التي تنخرط فيها الأحزاب، يدرج "فيليب برو" هذه الوظائف بشكل دقيق كما يلي:<sup>2</sup>

1- الأحزاب كآلات انتخابية، بحيث تعمل الأحزاب في هذا الإطار على انتقاء المرشحين للانتخابات (الوطنية والمحلية) وتعد هذه أهم وظيفة لها، ويشكل الدخول في المعترك الانتخابي الفيصل بينها وبين جماعات المصالح، وتتنوع إجراءات انتقاء المرشحين بحسب الأنظمة الداخلية للأحزاب التي تعطي للأعضاء حقوقا متفاوتة الاتساع، إذ تكون تلك الإجراءات محددة بدقة في الأنظمة الداخلية للأحزاب ذات البنية القوية في حين تكون بطرق اختيار لا شكلية تصادق عليها القيادة في أحزاب الأطر ونقابات المنتخبين، وتتمثل الوظيفة الثانية في هذا الإطار في "تعبئة الدعم" بغية توفير أفضل الشروط للمعترك الانتخابي، وهنا تبدو قوة التنظيم الحزبي من حيث التدعيم المادي الخاص بالحزب للمرشح، فضلا عن الإعانات الاستثنائية التي تجمع أثناء الحملة الانتخابية، وترويض النشاطات الدعائية كتوزيع المنشورات والصحف والملصقات وغيرها، وتكمن الوظيفة الثالثة في اختيار "القادة الوطنيين" وهي عملية مشروطة للوصول إلى السلطة.

وتعد ظاهرة التحالف والائتلاف بغية الوصول إلى الأغلبية الانتخابية ومن بعدها الأغلبية البرلمانية سمة النظم التعددية الحزبية، وتتأثر استراتيجيات التحالف بالقرب السياسي وما يفرزه من ثنائية (شركاء، خصوم) وهذا يزيد من إمكانية دمج أكبر للأحزاب الأكثر تقاربا سياسيا في المسرح الانتخابي.

---

<sup>1</sup> إبراهيم العيسوي: التنمية في عالم متغير دراسة في مفهوم التنمية ومؤشراتها، (القاهرة، دار الشروق، 2000)  
<sup>2</sup> فيليب برو وآخرون: المجتمع والعنف، ترجمة إلياس زحلاوي، الطبعة الثالثة، (المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 1998)، ص ص. 375-387

2- الأحزاب كحلبات للجدل: تسهم الأحزاب دائما في تكوين الإرادة العامة من خلال التأثير على الرأي العام وتوجيهه بفضل ما تثيره من مجادلات، سواء كانت هذه الأخيرة داخلية بحيث تسمح للقاعدة الحزبية بإعلان موقفها من خط الحزب، أو داخل المؤسسات البرلمانية، حيث تتجابه الأغلبية والمعارضة ويكون الرهان المباشر حول مراقبة النشاط الحكومي، كما قد تتجلى أيضا في المشاهد الإعلامية، ومن خلال هذه المجادلات تؤخذ بعض التوقعات التي يشاع أنها صادرة عن المجتمع على عاتق الأحزاب كمطالب صريحة أو كاستيئات وآمال متعددة الأشكال وممانعة وغير مصاغة بشكل دقيق لشرائح المجتمع، هذا فضلا عن الاضطلاع باهتمامات الناخبين حول القانون الانتخابي والأعضاء والقادة... الخ، وتؤخذ التوقعات الاجتماعية عموما من خلال الإعداد الإيديولوجي والمذهبي الهادف إلى إرساء أسس شرعية لمشروع مجتمعي واسع، ويعد بمثابة المشروع الذي يقدم الأجوبة الحقيقية على أسباب تلك الاستيئات، وهذا ما يظهر جليا في الأحزاب الإيديولوجية أكثر من غيرها لاعتمادها على المذهبية والمرجعية النظرية.

وبين البراغماتية البسيطة والنظرية المجردة تقع الوظيفة البرنامجية للأحزاب، إذ يمثل البرنامج دليلا لمبادئ الحزب ونواياه ومقترحاته الملموسة، ويندرج ضمن "منطق تعاقدية يكون بمثابة التزام تجاه الناخبين. ولمناقشة البرنامج آثارا رمزية هامة من حيث الفضيلة الدلالية والفضيلة التربوية (إقامة جسر بين الأفكار القوية والاهتمامات اليومية لمختلف شرائح المجتمع) والفضيلة الإستراتيجية، بحيث يعمل البرنامج على استقطاب أكبر لمختلف الطبقات الاجتماعية من خلال تطلعات وآمال كل طبقة على حدة.

3- الأحزاب للتكيف الاجتماعي: إذ يعد البرنامج ومواضيع الحملة الانتخابية نقلا فعليا لرسائل تستخدم كمرجع مشترك ليس لأعضاء الحزب فحسب، بل لناخبيه والمتعاطفين معه على مختلف شرائحهم ومستوياتهم ونماذجهم، فالمرآنة على قضايا كالحرية والتضامن وحقوق الإنسان تخلق الشعور بوجود تضامنت أفقية تتجاوز الفوارق العمرية والطبقية، والمحلية أو الجهوية وتشجع بشكل أكبر التكامل الاجتماعي، وهذا ما يجعل دينامية الجدل السياسي بين الأحزاب يكون بمثابة المحرك الذي يستفز المواطنين للدخول في الحياة السياسية، ولأن هذا الجدل لا يمكن أن يكون عمليا إلا في إطار العملية التنافسية نجد

الأحزاب تسلم بمنطق الانتخاب العام والشامل وتقبل بمبدأ الأغلبية وتعترف بشرعية المنتخبين في المجتمع، ولهذا فإن الدعوة العامة للمشاركة في الاقتراع توطد الصور التي تجعل من المواطن الحر والمسؤول قاعدة البناء الديمقراطي.

في ضوء ما سبق نستشف أن الأحزاب السياسية تعد ميكانيزم فعلي في تعبئة الجماهير ورفع مستوى وعيها السياسي، وكذا الإلمام بالمطالب الجماهيرية إيديولوجيا وميدانيا من خلال استراتيجيات تحويل الأفكار إلى ممارسة وتطبيق، وذلك يرتبط بعدة عوامل كشكل ونوع ودرجة تنظيم كل حزب، وكذا ظروف نشأته التاريخية وبيئته السوسيو سياسية، وذلك بغية عقلنة تلك المطالب وإخضاعها لمحكية ما هو متاح وما هو ممكن، وبالتالي المساهمة الفعلية في مسار التنمية الوطنية، كما أنه أيضا يتأثر بهذه التنمية، فالحزب يرتبط بعملية التنمية السياسية ارتباطا وثيقا ومؤثرا، فهو من ناحية يعد أحد نتائجها وبالتالي يعتبر متغيرا تابعا لها، وهو من ناحية أخرى يمثل أحد الميكانيزمات الأساسية المؤثرة فيها وهو بذلك متغيرا مستقلا عنها".<sup>1</sup>

إن التعددية السياسية في الجزائر لها جذور تمتد تاريخيا، وإن كنا سنختص بالحديث على شكلها الراهن فذلك يتطلب معرفة هذه التجربة أثناء المرحلة الاستعمارية ومن ثم العشرينين الأوليين بعد الاستقلال ولو بإشارة سطحية ذلك أنها تشكل -فعليا- الملامح الأولى للتعددية الحالية سواء من الناحية الإيديولوجية والفكرية، أو من الناحية الممارستية العملية، إذ يذهب المؤرخين -الجزائريون خصوصا- إلى إرجاع بداية الحركة الوطنية والنشاط الحزبي الجزائري إلى سنة 1919م، وإن كانت تلك البداية بداية محتشمة تعبر عن البعد الوطني الجزائري في إطار الشرعية الفرنسية.<sup>2</sup>

ويجمع المؤرخون على أن الأحزاب السياسية الجزائرية التي نشطت في الفترة الممتدة من 1919م إلى 1939م قد انشطرت إلى تيارين رئيسيين وذلك بالنظر إلى موقفها الصريح من الاستقلال الوطني هما التيار الاستقلالي (نجم شمال إفريقيا، ثم حزب الشعب، حركة

<sup>1</sup> - السيد عبد الحليم الزيات، المرجع السابق، ص. 151.

<sup>2</sup> الأمين شريط: التعددية الحزبية في التجربة الوطنية (1919-1962)، (الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 1998)، ص. 6.

الانتصار للحريات الديمقراطية) والتيار الإصلاحية<sup>1</sup>. حيث تشكلت نخبتين في فترة الاستعمار: نخبة إصلاحية مكونة أساسا من جمعية العلماء وجناح عباس من اتحادية المنتخبين، كانت تعيش على أمل إصلاح نظام الاحتلال - القائم أساسا على الأقلية الأوروبية ولصالحها- ليتسع ما أمكن لفئات من الجزائريين في ظل المساواة مع المستوطنين حقوقا وواجبات. ونخبة وطنية ثورية كانت ترى لا أمل في إصلاح نظام الاحتلال، ولا خيار للشعب الجزائري غير الاستقلال الذي يمر حتما عبر الثورة على نظام الأقلية الأوروبية وتجاوزه، وقد احتضنت هذه النخبة التنظيمات الحزبية المعروفة، من "نجم شمال إفريقيا" الحركة انتصار الحريات الديمقراطية مرورا بحزب الشعب الجزائري.

وكانت معركة التحرر الوطني في البدء مبادرة من فئة محدودة من النخبة الوطنية الثورية، لكن هذه الفئة ما لبثت أن حولت جبهة التحرير الوطني -قائدة هذه المعركة - إلى تحالف متين وبوتقة انصهار للنخبتين الإصلاحية والثورية معا، أدى إلى تلاحم الكتلة الفاعلة ونجاحها في جر أغلبية واسعة من الشعب إلى معركة الشرف والمصير.

غير أن هذا التحالف والانصهار لم يصمد أمام إغراءات السلطة في الفترة التي تلت وقف القتال خاصة، فانشطرت تحت تأثير قوة التجاذب والاستقطاب، وموازين القوى الجديدة، ونجم عن ذلك بروز "نخب عسكرية ميسّسة" بقيادة هيئة الأركان العامة التي كان على رأسها العقيد هواري بومدين.<sup>2</sup>

هذه النخبة -التي كانت تمثل طليعة "القوى الصاعدة" استطاعت أن تستقطب فئة من "النخبة الثورية" ممثلة في جماعة أحمد بن بلة، وأخرى من "النخبة الإصلاحية" ممثلة في أساس الاتفاق الحاصل في طرابلس حول برنامج العمل الخاص بمرحلة "الثورة الديمقراطية الشعبية" لكن تنازع السلطة ظهر من جديد، وكانت النتيجة انفراد "النخبة العسكرية الميسّسة" التي تصفي على نفسها صفة "الثورة" بمقاليده الحكم بعد انقلاب 19 جوان 1965، إثر تحييد جماعة بن بلة وتحييد جماعة عباس قبل ذلك.

<sup>1</sup> - المرجع نفسه، ص.7

<sup>2</sup> - أنظر: رياض صيداوي: صراعات النخب السياسية والعسكرية في الجزائر، (بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 2000)

اجتهدت هذه "النخبة" التي اشتهرت بجماعة وجدة بزعامة بومدين في تطبيق برنامج طرابلس وتمكنت فعلا من استجماع وسائل سياستها بفضل مسلسل التأميمات والشروع في إنشاء نسيج صناعي واعد وإعلان الثورة الزراعية، فضلا عن الجوانب الاجتماعية المواكبة مثل "ديمقراطية" التعليم والطب المجاني...الخ.

وابتداء من صائفة 1974، بدأت ترتمم بوادر تحول على أساس تثبيت ودعم المكتسبات السابقة، غير أن هذه المبادرة حملت معها مؤشرات أزمة تمثلت في إبعاد وزير الدولة بلقاسم الشريف، ومقتل وزير الداخلية أحمد مدغري في ظروف غامضة (نوفمبر 1974).

حاول بومدين أن يواصل المشوار مع ذلك كما تؤكد وقائع 1976، الميثاق الوطني (يونيو) دستور 19 نوفمبر، رئاسيات 10 ديسمبر... وسعى ضمن نفس الآفاق إلى إحداث قطيعة حقيقية بتمكين "نخبة اشتراكية" من تعويض بقايا "النخبة" التي كان يعتمد عليها، غير أن الأجل باغته وهو في الخطوات الأولى على طريق تغيير كان يأمل أن يكون فاصلا. وما لبث رحيل بومدين المفاجئ أن أدى إلى تطبيع الصراع الاجتماعي، في نطاق رواسب الحقبة الاستعمارية من جهة واستمرارية المشروع الوطني الثوري من جهة ثانية.<sup>1</sup>

إن الفترة التي عقيت الاستقلال لم تؤثر لملاحم تعددية سياسية شرعية في البلاد، حيث أكدت النصوص التشريعية وديساتير الجزائر المستقلة بشكل جاد وصريح على الأحادية الحزبية، وحضر الجمعيات ذات الطابع السياسي، وتحولت بذلك تلك الجبهة إلى حزب جبهة التحرير الوطني، الذي اعتبر الحزب الواحد والوحيد ذو الشرعية القانونية والسياسية في البلاد، الشيء الذي دفع "التكتلات السياسية" إلى ممارسة نشاطها السياسي ومواصلة نضالها المعارض للنظام سرا كما أخذت لنفسها أشكالاً جمعوية ذات توجهات مختلفة فمنها الإصلاحية والدينية، ومنها الثقافية والاجتماعية، ومن أهم تلك الأحزاب السرية التي سبقت دستور 1989 نذكر:<sup>2</sup>

<sup>1</sup> - المرجع نفسه

<sup>2</sup> - إسماعيل قيرة وآخرون: مستقبل الديمقراطية في الجزائر، (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2002)، ص ص 155-163

- جبهة القوى الاشتراكية: والذي تعود جذوره الأولى إلى تداعيات أزمة صيف 1962م وإخفاق "أيت أحمد" في معارضته داخل المجلس التأسيسي ليكون بعد خروجه عن النظام حزبه المعارض في 29/09/1963م وفي سنة 1979م تحالف الحزب مع "الحركة الثقافية البربرية" وتشكلت بذلك "رابطة الدفاع عن حقوق الإنسان في الجزائر" بقيادة المحامي "علي يحي عبد النور".

- الحزب الاجتماعي الديمقراطي: انبثق عن "الحزب الشيوعي الجزائري"<sup>1</sup> حزب الطليعة الاشتراكية في 26/01/1966م لمواصلة النضال الماركسي اللينيني، وعمل الحزب سرا بقيادة "صادق هجرس" تحالف في بداية السبعينات مع الحزب الشيوعي، وقد كان له امتيازات خاصة في نظام "هواري بومدين" وفي سنة 1980م وبعد مصادقة المؤتمر الاستثنائي لحزب جبهة التحرير الوطني على المادة 120 تم إقصاء غير الجبهويين من المنظمات الجماهيرية الشيء الذي أسفر على تلاشي تلك الامتيازات التي حظي بها الحزب سابقا.

- الحركة من أجل الديمقراطية في الجزائر: كانت الحركة تنشط سرا في بداية الثمانيات مع إطلاق سراح الرئيس الأسبق "أحمد بن بلة".

- الحركات الإسلامية: وهي امتداد للحركة الإصلاحية أثناء الاستعمار سيما "جمعية العلماء المسلمين الجزائريين" وهي غالبا ما كانت تأخذ أشكالا جمعوية دينية وثقافية، ومن أهمها نجد "جماعة الموحدين" (1963م) "جمعية القيم" (1963م) "جماعة الدعوة والتبليغ" (1966م) "الإخوان المحليين" (1974م) "جماعة الجزائر" "السلفية" و "الحركة الإسلامية المسلحة"... الخ.<sup>2</sup>

إن كل هذه الأحزاب والحركات والجمعيات ستجد لنفسها امتدادات سياسية علنية بعد حصولها على الشرعية بموجب دستور 1989م، حيث حصلت "جبهة القوى الاشتراكية" على

<sup>1</sup> - تمكن الحزب الشيوعي الفرنسي-عبر فرعه في الجزائر- من استقطاب عدد من الجزائريين، شكلوا مع أغلبية من الأوربيين الحزب الشيوعي الجزائري ابتداء من أكتوبر 1936. وابتداء من أواخر الأربعينات تدعمت صفوف هذا الحزب بعناصر مبعدة من حركة الانتصار في أعقاب ما عرف آنذاك "بالأزمة البربرية" وخلصتها أن جماعة بزعامة والي بناي حاولت تكوين حركة جديدة باسم "حزب الشعب القبائلي على أساس "مذهب جديد" أسماه "المادية البربرية"، تشبها بالمادية الماركسية.

<sup>2</sup> - لمزيد من التفاصيل حول هذه الحركات، أنظر: جورج الراسي: الاسلام الجزائري من الأمير عبد القادر إلى أمراء الجماعات، (بيروت، دار الجديد، 1997)

الشرعية القانونية في 20/11/1989م.<sup>1</sup> وأودعت "الحركة من أجل الديمقراطية في الجزائر" ملف اعتمادها القانوني بمقر وزارة الداخلية سنة 1990م.<sup>2</sup> وتحولت كل من "جماعة الموحدين إلى حركة حماس، والإخوان المحليين إلى حركة النهضة".<sup>3</sup>

وحزب التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية الذي ترجع أصول تأسيسه إلى انعقاد ملتقى وطني نظمه أعضاء من "الحركة الثقافية البربرية" في تيزي وزو يومي 9-10/12/1989 اعتمد الحزب قانونيا في 13/9/1989م، دخل تشريعات ديسمبر 1991م إلا أنه لم يحض بنجاح يذكر، احتفظ باسمه إلى ما بعد "دستور 1996م" وكان دؤوبا في المشاركة في الانتخابات التشريعية والرئاسية التي عرفتها البلاد،<sup>4</sup> بما فيها الانتخابات الرئاسية 2004 حيث قدم الحزب زعيمه "سعيد سعدي" كمرشح لها.

حركة المجتمع الإسلامي (حماس): كان أول إطار قانوني للحركة تحت راية "جمعية الإرشاد والإصلاح" التي تأسست في 12/11/1988م كامتداد للعمل الري الذي بدأ عام 1963م مستند إلى مرجعية الإخوان المسلمين العالمية، تأسست الحركة في 6/12/1990م بعد الفوز الواسع للجبهة الإسلامية للإنقاذ في الانتخابات المحلية ومحاولة منها لاستدراك ثغرات الجبهة،<sup>5</sup> تغير اسم الحركة إلى "حركة مجتمع السلم" بموجب دستور 1996م الذي ينص في مادته 42 المتعلقة بالأحزاب السياسية بأنه لا يجوز تأسيس الأحزاب السياسية على أساس ديني أو لغوي أو عرقي أو جنسي أو مهني أو جهوي".<sup>6</sup> تعرف الحركة بنشاطها المستمر وعملها الدؤوب على جميع الأصعدة المجتمعية، خاصة على مستوى الحركات الطلابية، الاتحاد العام الطلابي الحر، كما يلاحظ عنها مشاركتها المستمرة في كل المحافل الانتخابية بجميع مستوياتها، فقد ترشح زعيمها السابق "محفوظ نحناح" لرئاسيات 1995م، وترتب على وفاة الزعيم الأول للحركة "محفوظ نحناح" وانعقاد المؤتمر الثالث في صائفة 2003 أن تولى رئاستها "أبو جرة سلطاني" الذي كانت بصمته واضحة في إطار الدعوة إلى

<sup>1</sup> - إسماعيل قبيرة وآخرون، المرجع السابق، ص. 159.

<sup>2</sup> - المرجع نفسه، ص. 161.

<sup>3</sup> - المرجع نفسه، ص. 163.

<sup>4</sup> - المرجع نفسه، ص ص. 164 - 165.

<sup>5</sup> - المرجع نفسه، ص ص. 168 - 169.

<sup>6</sup> - أنظر دستور 1996، ص. 11.

المصالحة الوطنية والتي كان من نتائجها الانضمام إلى التحالف الرئاسي في الانتخابات الرئاسية 2004.

التجمع الوطني الديمقراطي: يعتبر الحزب من الأحزاب الحديثة في الجزائر والذي استطاعت أن تفرض نفسها بقوة في الساحة السياسية، فقد تأسس في فيفري 1997م من قبل ثلاثة أشهر من الانتخابات التشريعية لنفس السنة.<sup>1</sup> صادقت اللجنة الوطنية للتجمع على نظامه الداخلي في 10/04/1997م،<sup>2</sup> ترأسه بداية "عبد القادر بن صالح" والذي تحول إلى رئاسة المجلس الشعبي الوطني بعد الفوز الذي أحرزه في تلك التشريعات،<sup>3</sup> فأصبح أحمد أويحي - رئيس الحكومة الحالي - أمينا عاما للحزب، دخل رئاسيات 99 بدعمه للمترشح "عبد العزيز بوتفليقة" الذي فاز بها، كما دخل مع حركة حماس والجناح التصحيحي لجبهة التحرير الوطني في إطار التحالف الانتخابي في رئاسيات 2004 والذي حقق نجاحا مشهودا بفوز مرشحهم بهذه الرئاسيات.

حركة النهضة الإسلامية: بعد أحداث 1988م بادرت حركة "الإخوان المحليين" بإنشاء جمعية ذات طابع ثقافي واجتماعي "النهضة" وبعد دستور 1989م وإثر نجاح "الجبهة الإسلامية للإنقاذ" وعلى غرار "حركة حماس" تحولت الحركة إلى حزب سياسي يحمل اسم "حركة النهضة الإسلامية" برئاسة زعيمها "عبد الله جاب الله" مع نهاية 1990، تغير اسم الحزب إلى "حركة النهضة" بموجب القانون المتعلق بالأحزاب السياسية الصادر يوم 6/3/1997م.<sup>4</sup> تعرف الحركة بنشاطها الكثيف في المحافل الانتخابية خاصة المحلية منها، عرفت الحركة مع بداية سنة 1999م اضطرابات داخلية قبيل الانتخابات الرئاسية المزمع إجرائها حينها ترتب عنها انفصال زعيمها مع مؤيديه لتتشئ "حركة الإصلاح الوطني"، واضب زعيمها الترشح للرئاسيات والخوض في المنافسة الديمقراطية في البلاد، كان انسحابه من رئاسيات 1999م مع جملة مترشحين آخرين، باستثناء المترشح الذي فاز

<sup>1</sup> - إسماعيل قبيرة وآخرون، المرجع السابق، ص. 171.

<sup>2</sup> - أنظر: النظام الداخلي للتجمع الوطني الديمقراطي، ص. 18.

<sup>3</sup> - إسماعيل قبيرة وآخرون، المرجع السابق، ص. 171.

<sup>4</sup> - المرجع نفسه، ص ص. 169-170



بمنصب الرئاسة، كما خاض مع المترشحين الخمسة غمار تلك المنافسة على المنصب الرئاسي في انتخابات أبريل 2004.

حزب العمال: مارس التروتسكيون الجزائريون نضالهم السري في معارضة النظام مع بداية السبعينيات، أودع حزب "المنظمة الاشتراكية العمالية" ملف تأسيسه في 1989/12/26م والذي تحول لاحقا إلى "حزب العمال" وذلك بعد انعقاد مؤتمره سنة 1990.<sup>1</sup> قدم رئيسه "لويزة حنون" كمرشحة للانتخابات الرئاسية 2004م.

الجهة الإسلامية للإنقاذ المنحلة: كان امتدادها بعد الاستقلال يعود للحركات الإسلامية المعارضة لنظام الحكم والتي تجد أصولها الأولى في الحركة الإصلاحية أثناء الاستعمار المتمثلة في "جمعية العلماء المسلمين الجزائريين"، قدمت الجمعية للجزائر جملة من الخرجين الإصلاحيين من أهمه "عبد اللطيف سلطاني" "محمد سحنون" الذين ارتبط اسميهما "بالرابطة الإسلامية" كما أنجبت أسماء أخرى سيكون لها أعمق تأثير في تاريخ لاحقا لعل أبرزهم على الإطلاق "عباسي مدني".<sup>2</sup>

لقد تحول هذا الخط الإصلاحي الديني من النضال للمحافظة على الهوية الجزائرية إلى خط معارض راديكالي بعد الاستقلال مع النظام الحاكم طيلة الفترة التي سبقت أحداث أكتوبر 1988م، استطاع فيها أن يجد لنفسه تعبيرات جماهيرية شتى أهمها "جماعة القيم" التي ارتبطت بكل من "مالك بن نبي" و "هاشمي تيجاني" ليحلها النظام سنة 1966م، ثم حظر نشاطها قانونيا في مارس 1970م، لتظهر "جماعة مصطفى بوعلي" وتضطدم من جديد مع النظام، وهنا برز اسم آخر عرف بالحماسة الزائدة والذي سيكون له صدا واسعا في تحريك الساحة السياسية لاحقا هو "علي بلحاج". ساهم الإنقاذيون -كما سيعرفون لاحقا- في التنظيم لمظاهرات أكتوبر 1988م، وأهم ما ميزهم الدرجة العالية من الانضباط والقدرة الهائلة على التنظيم والتحكم في الجماهير وضبط إيقاع الشارع الجزائري حينها".<sup>3</sup>

<sup>1</sup> - إسماعيل قبيرة وآخرون، المرجع السابق، ص ص 170- 171

<sup>2</sup> - نيفين عبد المنعم مسعد: "جدلية الاستبعاد والمشاركة (مقارنة بين جبهة الإنقاذ الإسلامية في الجزائر وجماعة الإخوان المسلمين في الأردن)"، مجلة المستقبل العربي، العدد 145، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، مارس 1991م، ص 57.

<sup>3</sup> - نيفين عبد المنعم مسعد، المرجع السابق، ص ص 57- 60

وباختصار يمكن أن نختزل التعددية في تسعة أحزاب، حسب دخول القوانين الجديدة حيز التطبيق وعلى ضوء نتائج تشريعات 17 ماي 2007 وهي: جبهة التحرير الوطني، التجمع الوطني الديمقراطي، حركة مجتمع السلم، حزب العمال، التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية، الجبهة الجزائرية الوطنية، حركة النهضة، حركة الإصلاح الوطني، جبهة القوى الاشتراكية.

إذا كانت المعارضة تعني برنامجا سياسيا بديلا لبرنامج السلطة، برنامج قوي بخياراته التي تختلف عن خيارات السلطة القائمة، وبكفاءاته القادرة على تجسيده، وتقديم أداء أحسن من أداء المسؤولين العاملين، وعليه، فالمعارضة في كل بلاد العالم هي النضال من أجل إقناع الناس بأن هذا الحزب أو هذه الحركة تملك الإستراتيجية الكفيلة بإيجاد حلول للمشاكل أو الصعاب التي تعرفها الدولة في سبيل سعادة مجتمعها أو أفرادها، والتي فشلت السلطة القائمة في تحقيقها.

في الجزائر فإن المعارضة تتحدد بطبيعة العلاقة مع السلطة، فهي مشاركة إن هي فازت برضا السلطة فتمنحها بعض المناصب، وهي معارضة إن هي أقصيت. بل أن بعض الأحزاب والشخصيات السياسية لم تجد حرجا في الانضمام إلى السلطة للتأييد والمساهمة في تطبيق برنامج آخر غير برنامجها. ومبادئ أخرى غير مبادئها، وتركت أحزابها ومناضليها وبرامجها وكفاءاتها كما يفعل أقطاب التحالف الرئاسي في الجزائر.

فالمعارضة في الجزائر لم تكن في جوهرها وحقيقتها مسألة خلاف حول الخيارات الإستراتيجية الكبرى، بقدر ما كانت تعبيرا عن الغضب من الإقصاء أو سعي للفوز بالمنصب والمكسب، بدليل أن الكثير من الشخصيات والرموز الوطنية التي كانت عناوين للمعارضة الفاعلة المنتجة للأفكار والمقترحات والبدائل، والتي تحمل مشروع مجتمع جديد أفضل وأحسن من مشروع الحكم، اتضح أنها كانت غير حقيقية بمجرد أن قدمت لها السلطة منصبا أو أوكلت لها مسؤولية.

## 2- الحركات الإسلامية في الجزائر:

كان حاضرا دائما الإسلام السياسي طوال التاريخ الإسلامي، فبه حكم الحكام وكانت هناك على الدوام نخبة من الفقهاء ورجال الدين يسبغون على أفعال السلطان هالة الشرعية الدينية، كما كان في المقابل معارضون باسم الإسلام من فقهاء ثائرين ورجال دين ناقلين، يفتون عكس ما يفتي به أصحاب العطايا والجوائز السلطانية، ويبقى الحكم في كل ذلك للقوة الغالبة.<sup>1</sup>

يتفق الدارسون على أن مصطلح "الحركة الإسلامية" محصور في الحركات التي تنشط في الساحة السياسية، وتنادي بتطبيق الإسلام وشرائعه في الحياة العامة والخاصة، وهي تسمية أطلقتها الحركات الإسلامية على نفسها، ولا تطلق التسمية على الجماعات الإسلامية التي تنشط في المجال السياسي، مثل الصوفية والطرقية، ولا الأحزاب التقليدية ذات الخلفية الإسلامية، مثل المملكة العربية السعودية وإيران. ولم تتمكن الحركة الإسلامية من الوصول إلى الحكم في أي بلد عربي أو إسلامي، بالرغم من أنه تحقق لبعضها المشاركة في الحكم .

الأصل في الحركة الإسلامية المعاصرة يعود إلى الفكر الإصلاحية الذي واكب عصر النهضة في نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين،<sup>2</sup> وكان حسن البنا تلميذ جمال الدين الأفغاني قد أنشأ جماعة الإخوان المسلمين في ثلاثينيات القرن الماضي، ومن ثمة انطلقت لتصبح أقوى التنظيمات الإسلامية في مصر والوطن العربي، لكنها سرعان ما اصطدمت مع النظام ودخلت معه في حرب لم تهدأ حتى الآن، بالنظر إلى مختلف التنظيمات المتفرعة عنها والتي تحمل فكرا جهاديا وبالطبع فإن المنحى العنيف الذي اتخذته جماعة الإخوان والعنف المضاد الذي كان لا بد أن تتعرض له على يد النظام في مصر وفي البلاد العربية الأخرى، سوريا والجزائر، أدى إلى بروز خلافات بين قادتها وبين العناصر

<sup>1</sup> - لمزيد من التفاصيل حول الإسلام السياسي، أنظر: فايز ساره: الحركة الإسلامية في المغرب العربي، (بيروت، مركز الدراسات الاستراتيجية والبحوث والتوثيق، 1995)، ص ص 18-25

<sup>2</sup> - كانت الحركة الوطنية في مصر منذ محمد عبده ومصطفى كامل مرتبطة بالإسلام السياسي، وفي المغرب العربي ارتبطت الحركة الوطنية بالإصلاح الديني، من علال الفاسي مؤسس حزب الاستقلال في المغرب العربي إلى ابن باديس في الجزائر والطاهر بن عاشور والتعلبي في تونس، والسنوسيين في ليبيا، وعبد الرحمان الكواكبي في سوريا.

المنضوية تحت لوائها، وأخذت تظهر إلى السطح حركات متعددة تتبارى في التطرف، مستلهمة من فكر سيد قطب مواقفها وطرق عملها.<sup>1</sup>

الحركة الإسلامية ليست الإسلام وليست نافية الإسلام عن غيرها من الأحزاب والمنظمات والجمعيات والدولة والمجتمع بصفة عامة، فهي مشروع سياسي يعتمد المرجعية الإسلامية في ذلك، فإذا جئنا للخلاف والصراع فالأمة الإسلامية من عهد الإسلام إلى اليوم عرفت فترات كثيرة فيها أزمات وحروب ونزاعات، وهذا لم يؤثر على الإسلام والمشروعية الإسلامية. فما نراه خطأ وغلط وجب رفضه وتصحيحه ولا نربطه بالإسلام، وما كان صحيحاً وصواباً نعزز به ونثمنه. والخلاف سنة في الكون والخلق، لكن المشكلة الحقيقية ليست في الخلاف وإنما في إدارة الخلاف والسلوك أثناء الخلاف. لا أحد ينكر دور الزعامات والشخصيات الفذة في قيادة الجماهير والتنظيمات، وقد عرفت كل الحركات بما فيها الإسلامية هذا النوع من الزعامة والقيادة، وغياب هذا النوع من الزعامة يحدث بعده فراغاً وإشكالات. وتتجه الجهود غالباً في البحث عن البديل، لكن أثبتت التجارب أن البديل للشخصية الكارزمية هي المؤسسة والعمل الجماعي في إطار الشرعية المنهجية التي أسس الزعيم بها حركته وتنظيمه.

أصبح الوصول إلى السلطة والتمسك بها أمراً دينياً، كما اتخذت المعارضة الدين وسيلة تعبير عن أفكارها ومعارضتها، ولأن مدار الخلاف هو السياسة، فقد انقسمت الحركات المعارضة إلى فرق بحسب اجتهاداتها.<sup>2</sup>

<sup>1</sup> - لقد أدى فكر سيد قطب إلى هزة كبيرة داخل الإخوان، حيث اضطرت الجماعة إلى التبرؤ منه وإصدار الكتاب المعروف باسم (دعاة لا قضاة) لمرشدها العام حسن الهضيبي، لكن على الجانب الآخر، جرت قراءة أخرى لفكر التفكير، والذي مزج فيه بين أفكار سيد قطب وأفكار الخوارج خاصة الأزارقة، واستلهمت الحركات الجهادية التي ظهرت في مصر أوائل السبعينيات على يد عبد السلام فرج فكر سيد قطب، في ضرورة تغيير النظم الحاكمة التي لا تستلهم مرجعيتها من الشريعة الإسلامية.

<sup>2</sup> - خليل أحمد خليل: *سوسيولوجيا الجمهور السياسي الديني في الشرق الأوسط*، (بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 2005)، ص ص. 265-270

إن الحركة الإسلامية لم تسلم من الاختلافات ومن التمزقات الداخلية، حتى لتكاد تصبح سمة لها، نشأت في سياق تصادمي، متدرجة في سلم التشدد والتطرف خطابا وممارسة بنفس القدر من القمع الذي تتعرض له، كما أن أكثرها مسالمة ومهادنة هي الأقرب إلى الاندثار والزوال.

لم يكن الصراع الذي عرفته الحركات الإسلامية في الجزائر منذ مراحلها الأولى إلا استمرار لبذور الشقاق الذي عرفته جمعية العلماء المسلمين الجزائريين مباشرة بعد وفاة شيخها ومؤسسها عبد الحميد بن باديس، عندما إنزوى الشيخ الطيب العقبي بجماعته عن الجمعية، وأسس ما صار يعرف في تاريخ الحركة الإسلامية في الجزائر بجماعة العقبيين. ظلت المرحلة الممتدة بين 1962 و1989 مرحلة مواجهة حادة بين السلطة والحركة الإسلامية من جهة، ومرحلة صراعات خفيفة بين مختلف أجنحة الحركة الإسلامية التي فشلت كل محاولات توحيدها في جماعة واحدة.<sup>1</sup> ولعل المرة الوحيدة التي نجحت فيها هذه الحركات في التوحيد كانت تجربة رابطة الدعوة الإسلامية برئاسة الشيخ احمد سحنون والتي انزوت تحتها الجبهة الإسلامية للإنقاذ وحركة النهضة بقيادة عبد الله جاب الله، وجمعية الإرشاد والإصلاح بقيادة الراحل محفوظ نحناح، لكنها تجربة لم تدم أكثر من سنة، قبل أن تتفكك الحركة الإسلامية إلى ثلاثة مفاصل أساسية هي: الجبهة الإسلامية للإنقاذ وحركة المجتمع الإسلامي (مجتمع السلم حاليا) وحركة النهضة.<sup>2</sup> ولقد تحصلت الجبهة الإسلامية للإنقاذ على الاعتماد الرسمي في 6 سبتمبر 1989 وكانت تتكون من جيوب متعددة لجماعات متناقضة المنهج والوسيلة، كجماعة الهجرة والتكفير والدعوة والتبليغ والإخوان والجزارة والسلفية وغيرهم.<sup>3</sup>

<sup>1</sup> - العروسي الزبير: "الدين والسياسة في الجزائر"، قضايا فكرية، الكتاب الثامن (تشرين الأول/أكتوبر 1989)، ص.193  
<sup>2</sup> - وستعرف هذه الحركات الثلاثة لاحقا انشقاقات متتالية في دواخلها وهيكلها وحركات تمرد على القيادات بسبب الظروف والتطورات التي عرفتها البلاد، أو بسبب مواقف سياسية وتنافس بين التيارات التي كانت تحتويها هذه الفعاليات الإسلامية أو بسبب تمكن السلطة من اختراق هذه الحركات وإضعافها.

<sup>3</sup> - حول تأسيس الجبهة الإسلامية للإنقاذ ومرآحلتطورها، أنظر: مايكل ويليس: التحدي الإسلامي في الجزائر، الجذور التاريخية والسياسية لصعود الحركة الإسلامية، أول كتاب موثق عن الأوضاع الجزائرية، ترجمة عادل خير الله، بيروت، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، (1999)، ص ص.143-401

وقد أسهمت التطورات السياسية والأمنية العنيفة<sup>1</sup> التي عرفت البلاد بعد توقف المسار الانتخابي، إلى تمزق الجبهة وتنازع شرعيتها بين الهيئة التنفيذية في الخارج والمكتب التنفيذي المؤقت والجماعات المسلحة، قبل أن تقرر المحكمة العسكرية حل الجبهة الإسلامية للإنقاذ في مارس 1992.

وإذا كانت جبهة الإنقاذ المحضرة قد وقعت في التهور، فإن الفصيلين الإسلاميين الآخرين، حركة حماس بقيادة نحاح وحركة النهضة بقيادة جاب الله، إستوعبا الدرس السياسي بسرعة، ولم يتورطا سياسيا في الصراع العنيف بين السلطة والجبهة الإسلامية للإنقاذ، لكن ذلك لم يقيهما الانشقاق.

في بداية 1994 ومباشرة بعد ندوة الوفاق الوطني، اتخذ الشيخ الراحل محفوظ نحاح خيار المشاركة في السلطة بمبرر الحفاظ على الدولة، وهو الخيار الذي تحفظت بشأنه عدة قيادات في الحركة التي كانت تمثل خط الإخوان المسلمين. وبعد وفاة نحاح في نهاية عام 2003 تولى أبو جرة سلطاني رئاسة الحركة، وقد سمح غياب كارزماتية نحاح وضعف شخصية سلطاني ب بروز خلافات حادة بين قيادات الحركة، خاصة خلال المؤتمر الثالث المنعقد في عام 2004، وهو المؤتمر الذي ظهر خلاله جناح تقوده مجموعة من القيادات الشابة للحركة، والتي كانت مقربة من نحاح على رأسها عبد المجيد مناصرة، وهي القيادات التي سعت للإطاحة بسلطاني من رئاسة الحركة لكنها لم تفلح.<sup>2</sup>

وحاولت ذات القيادات المتمردة على سلطاني الإطاحة به مجددا في المؤتمر الرابع المنعقد في شهر أبريل 2008، لكنها فشلت في تحقيق الهدف، ما دفعها إلى التهديد بتأسيس حزب سياسي بديل، إضافة إلى إعلان نواب كتلة الحركة التمرد على سلطاني ورفضهم الاجتماع إليه على هامش إفتتاح الدورة الخريفية للبرلمان في 02 سبتمبر 2008.

<sup>1</sup> - بدأت عمليات العنف الوحشية بلا مقصد ولا هدف، وكانت دورة عنف عشوائية تتنافى والمقاصد الشرعية للدين الإسلامي، و تجلى ذلك بشكل كبير في الجزائر. وبالطبع، فإن بروز القاعدة كأحد إفرزات الانقسامات داخل الحركة الإسلامية، وإعلان العديد من التنظيمات المحلية في شمال إفريقيا وفي العراق ومصر واليمن والسعودية التحاقها بها، يمثل فصلا آخر من فصول العمل الجهادي.

<sup>2</sup> - مسعود بوجنون: الحركة الإسلامية الجزائرية، ترجمة عزيزي عبد السلام، (الجزائر، دار مدني، 2002)، ص.92.

وقد أدى تطور الصراع بين الجناح الموالي لرئيس الحركة أبو جرة سلطاني والجناح الموالي لجماعة مناصرة إلى محاولة تدخل تنظيم الإخوان المسلمين في مصر وطرح مبادرات للصالح ما زالت لم تأتي ثمارها.

برزت جماعة النهضة منذ منتصف السبعينيات بقيادة سعد عبد الله جاب الله وكانت تنشط في منطقة الشرق، حيث انتسب جاب الله إلى حركة إسلامية في منتصف السبعينيات وكان يلقي الخطب الدينية، وفي أكتوبر 1988 أنشأ جاب الله جمعية "النهضة الخيرية" والتي تحولت في مارس 1989 إلى حزب سياسي. وبعد انتخابات الرئاسة في أبريل 1999 والتي أعلن جاب الله ترشيح نفسه لخوضها، قاد الحبيب آدمي، العضو القيادي، انقلاباً ضد جاب الله، وتطورت الأزمة إلى حد القطيعة، عندما اختارت مجموعة البرلمانيين للحركة مساندة عبد العزيز بوتفليقة أثناء ترشحه لانتخابات أبريل 1999 الرئاسية، وبعد انتهاء انتخابات الرئاسة أبريل 1999 بفوز عبد العزيز بوتفليقة، أسس جاب الله حركة الإصلاح الوطني وأصبح رئيساً لها.<sup>1</sup>

بعد خروجه من حركة النهضة، شكل جاب الله حركة الإصلاح الوطني في سنة 1999، ولكن لم تنتهي متاعبه السياسية بعد إنفراده بتأسيس الحركة رفقة عدد من إطارات النهضة والموالين له، وتمكنت الحركة في ظرف سياسي قصير من التمويع وأخذ مكان حركة النهضة التي عرفت حالة موت سياسي، وتمكنت الإصلاح من الفوز بثالث حصة من مقاعد البرلمان في الانتخابات التشريعية لعام 2002 وتفوقت على حركة حماس، وشكلت حركة الإصلاح قوة معارضة جدية ناشئة، وترشح رئيسها عبد الله جاب الله لرئاسيات 2004 والتي كان يراهن فيها جاب الله على الفوز بها أو الحصول على نسبة كبيرة من الأصوات تؤهله للعب دور سياسي أقوى في الساحة السياسية الجزائرية، لكنه مني بخسارة كبيرة أفقدت الحركة مصداقيتها وحصل جاب الله على نسبة 4 % من الأصوات، وهي الخسارة التي لم يهضمها بعض من قيادات الإصلاح، وكانت الفرصة مواتية لإعلان التمرد على جاب الله من طرف محمد بولحية وجهيد يونس وغيرهم، والذين كشفوا عما يعرف بوثيقة النصح المتضمنة 72 نقطة تتعلق بتقليص صلاحيات جاب الله وإعطاء دور أكبر

<sup>1</sup> - المرجع نفسه، ص ص. 93-94

لمؤسسات الحركة، لكن جاب الله رفض ما دفعه عام 2004 لطرده معارضيه، الذين لجأوا إلى العدالة في جوان 2004 التي أصدرت قرار في 12 جوان 2006 يقضي بتجميد أموال ونشاط حركة الإصلاح والمكتب التنفيذي إلى غاية تنظيم مؤتمر جديد للحركة، ومنحت وزارة الداخلية رخصة تنظيم المؤتمر لمعارضى جابا الله "الجناح التقويمي" الذي نجح في استصدار قرار من مجلس الدولة لصالحهم في 3 جوان الماضي، فيما يصر جاب الله على أن قرار مجلس الأمة يعيد الأمور إلى نقطة الصفر ولا يعطي لخصومه أي حق.

إن ظاهرة الانقسامات والخلافات أو الصراعات ليست ظاهرة خاصة أو محلية، بل هي ظاهرة تخص التيارات الفكرية والسياسية في العالم، لأنها بداية تتعلق بالظروف الموضوعية والذاتية وبعضها داخلي والبعض الآخر خارجي، فكل انقسام أو انشقاق له ما يفسره وعلى العموم فإن الانقسام والصراع تحكمه ثلاثة أبعاد :

أولاً: البعد التنظيمي وما يتعلق بالهيكلية ونظامها وقدرة التنظيم على استيعاب التطورات والمتغيرات الداخلية و الخارجية والمحيط الذي يتحرك فيه التنظيم . والبعد الثاني هو البعد البشري أي التفاعلات النفسية للأفراد والتطورات التكوينية والفكرية والشخصية لهم، والعلاقات الإنسانية داخل التنظيم سلبي أو إيجابا. والبعد الثالث هو الحجم السياسي للحركات الإسلامية السياسية، والاستحقاقات القائمة فيها وحجم الموقع والمنفعة.<sup>1</sup>

كل حركة إسلامية لها أسبابها ودواعيها في الانقسام، غالبا تنسب الأسباب الجوهرية بعوارض ومظاهر وليست هي الحقيقة. قد تظهر من الوهلة الأولى أن الخلاف تنظيمي أو سياسي، ولكن مع مرور الوقت يظهر أن مركز الخلاف هو شيء آخر قد يكون تفاعلات نفسية بين الأفراد داخل التنظيم لم تحسم بآليات الحوار والنقاش والاحترام المتبادل، كان يمكن اجتناب الصراع والانقسام بأقل تكلفة .

<sup>1</sup> - فايز ساره: المرجع السابق، ص ص 92-103



## الفصل الثالث

### الإصلاح السياسي والتحول الديمقراطي في الجزائر

تمهيد

- 1- مقومات نظم الحكم الديمقراطي
- 2- التغيير الاجتماعي والسياسي في الجزائر
  - 1-2- دساتير الجزائر ونتائجها السياسية
  - 2-2- علاقة العسكري بالسياسي في الجزائر
- 3- التحول الديمقراطي في الجزائر وإعادة إنتاج النظام القديم
  - 1-3- ميلاد الديمقراطية ولحظة التراجع
  - 2-3- عقبات التحول الديمقراطي في الجزائر

## تمهيد

الديمقراطية المعاصرة اليوم ليست عقيدة كما إنها لا تنافس الأديان، وإنما هي منهج ونظام حكم يتأثر مضمونه بالضرورة، باختيارات المجتمعات التي يطبق فيها، كما أن نظم الحكم الديمقراطية نظم محكمة لها مقومات مشتركة من مبادئ ومؤسسات وآليات وضوابط وضمانات، لا تقوم لنظام الحكم الديمقراطي قائمة إذا انتقض منها. كما أنه ليس من حق أي حكومة أو حزب أو حركة أن تصف نفسها بالديمقراطية من دون الالتزام بثوابت نظام الحكم الديمقراطي.

## 1- مقومات نظم الحكم الديمقراطي:

شهد العالم موجة واسعة النطاق من التحول الديمقراطي أطلق عليها في الأدبيات اسم الموجة الثالثة تحولت في إطارها عشرات من النظم السياسية من أوضاع استبدادية وعسكرية إلى أنظمة أكثر ديمقراطية فيها تعدد حزبي وحد أدنى من الحريات العامة، يقصد إذن بالتحول الديمقراطي عملية الانتقال نحو أنظمة ديمقراطية يتم فيها حل قضية حقوق الإنسان وقضية التنمية.

إن الديمقراطية أفضل أشكال الحكم، باعتبارها هي المنتظر أن تحكم بقوة وشرعية، وهي طريقة لصنع القرارات تستدعي قدرا من الاستجابة للطلبات الشعبية، أو هي التسليم والقبول بتعدد النخب في المجتمع، وحرية تكوينها، والمنافسة المنظمة بينها للوصول إلى السلطة، أو هي حكم النخبة بواسطة انتخابات دورية. أما المفكر محمد عابد الجابري فهو يعتبر الديمقراطية ثروة تاريخية بوصفها الإطار الضروري لتمكين أفراد المجتمع من ممارسة حقوق المواطنة من جهة، و تمكين الحاكمين من الشرعية التي تبرر سلطتهم وحكمهم من جهة أخرى.<sup>1</sup>

إن الحياة داخل أي مجتمع تتطوي على كثير من الاختلافات والصراعات في المصالح والأفكار، فهناك الصراعات الظاهرة والأخرى الكامنة، في الأوضاع الدولية، من يمثلون سلطة الدولة يناوئون أولئك الذين يجلبون الدعم، وعلى نحو يتكرر كثيرا، تكون الدولة والقيم التي تسعى لتبنيها في حالة صراع مع المجتمع المدني. وفي ظل غياب مؤسسات سياسية ملائمة، لا تتجح عملية دمج الأفكار. إن ضعف العلاقات بين الدولة والمجتمع يفسر إذا الوفرة في وجهات النظر السياسية ورؤية المجتمع.<sup>2</sup> والديمقراطية وحدها تضي الشرعية على أشكال التعبير السياسي، وتوفر الآليات التي من شأنها إيجاد الحلول للصراعات السياسية والاجتماعية، من خلال قنوات التعبير، ومسارات الحوار كبديل عن العنف والإكراه. كما تضمن الديمقراطية التعاقب المنتظم للحكام، وإيجاد الحلول السلمية

<sup>1</sup> - محمد عابد الجابري: المسألة الديمقراطية في الوطن العربي، الطبعة الثانية، (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2002)، ص.195

<sup>2</sup> - لاري دايموند: مصادر الديمقراطية - ثقافة المجموع أم دور النخبة - ترجمة سميرة فلويعود، (بيروت، دار الساقي، لبنان، 1994)، ص.74

لمشكلة التداول وتسلم السلطة، حيث تعتبر الانتخابات الدورية الوسيلة المثلى لحل هذه المشكلة.

بما أن الديمقراطية كأسلوب في تسيير شؤون الحكم لم يتبلور كنتيجة لصراع اجتماعي أو سياسي داخلي (طبقات، إيديولوجيات، مشاريع وتنموية) كما هو الشأن في الغرب، فهو مشروع غير مستساغ لدى الأطراف جميعا سواء أجنحة المعارضة أو السلطة لأن الهدف سيكون هو السلطة في حد ذاتها. ولكن بعد توسع المنافسة السياسية مقابل المشاركة السياسية بإمكان ظهور الحكم الديمقراطي، "لأن قواعد وتطبيقات وثقافة السياسة التنافسية تطورت أولا عند نخبة قليلة عملت فيها أواصر الصداقة والعائلة والمصلحة والطبقة والايديولوجيا على كبح حدة الصراع، ونتج عن ذلك شكل من نظام "الأمن المتبادل" الذي يعتمد على قيم التسامح والثقة والتعاون والكبح والتكيف.<sup>1</sup>

تتميز الديمقراطية السياسية أولا بجملة المؤسسات السياسية، متباينة ومستقلة: سلطة تنفيذية يتجدد أعضاؤها بالانتخابات من وقت لآخر، سلطة تشريعية تمارس من قبل برلمان في اقتراع عام وتجري بفضل مناقشة حرة بين الأحزاب السياسية وقضاء مستقل، مؤسس بحزم على مبدأ المساواة. ولكن الديمقراطية السياسية تفترض أيضا وجود نموذج دقيق للثقافة السياسية: ولا تمارس إلا إذا توافقت مع الإرادة الحقيقية للمواطنين، وإلا إذا أمكن الاعتماد على موافقتهم وانضباطهم الذاتي. النخب السياسية من جهتهم يجب أن يظهروا ثابتين ومستقرين، متماسكين وفاعلين، وكذلك متضامنين، خاصة ضد كل أشكال التطرف. بروز مثل هذا النظام السياسي لا يعني مع ذلك النهاية لكل عملية التطور: لقد اعتنى "شيلس" بملاحظة أن الديمقراطية لم تنجز أبدا، ولكنها قابلة للتحسين.<sup>2</sup>

ولكن في غياب الثقافة السياسية نصح أمام ديمقراطية محافظة: إنها تعني عددا معيناً من المجتمعات التي تبدو فيها الإمكانيات الديمقراطية مسبقاً واضحة، ولكن تبقى مع ذلك مميزة بثقافة (مدنية) ضعيفة وبنظم للأوضاع لا زالت تقليدية. فالأولوية إذا تعطى لإنجاز الحدائث الاجتماعية والاقتصادية، على أمل أن يتأتى أيضاً أن تتكون الشروط (الثقافية) الملائمة بصفة نهائية للديمقراطية. يلاحظ شيلس أن نجاح هذا النوع من النظام متعلق بإرادة

<sup>1</sup> - المرجع نفسه، ص. 10.

<sup>2</sup> - بيرتراند بادى: التنمية السياسية، ترجمة محمد نوري المهدي، (بيروت، مؤسسة الانتشار العربي، 2001)، ص. 43.

"وبصدق" النخب. هذا النجاح ليس ممكنا إلا إذا لعبت النخب فعليا لعبة الديمقراطية وتقبل التخفيف من سلطاتها، كما تحسنت (القدرات السياسية) للجماهير.<sup>1</sup>

في الأوليغارشية التحديثية تستند النخبة في السلطة إلى جهاز بيروقراطي وتبقى منغلقة على نفسها بوجه عام، وبدون اتصالا حقيقيا بالقوى الاجتماعية. إنها تتشغل أساسا بضمان سير الحداثة الاقتصادية والاجتماعية، ورفع مستوى الفاعلية والعقلانية وتفكيك كل آثار التقليد وتصبح سمة الهياكل الاجتماعية-سلطوية آخذة الشكل الدكتاتوري المدني أو العسكري: المؤسسات السياسية الديمقراطية ليس لها وجود أو إن وجدت فليست سوى شكلية بوضوح، عمليا ليس للمعارضة من وجود شرعي ويفقد الجهاز القضائي كل شكل من أشكال الاستقلالية.<sup>2</sup>

إن عملية التحول إلى الديمقراطية هي تغيير حكومة لم يتم اختيارها بطريقة حرة واستبدال أخرى يتم اختيارها في انتخابات حرة وعلنية ونزيهة. فالتحول الديمقراطي عملية معقدة تمر بمراحل متعددة تتضمن بالأساس ما يلي: إزالة النظام الشمولي - إقامة نظام ديمقراطي - ترسيخ دعائم النظام الديمقراطي.

وتعتبر المرحلة الانتقالية التي تفصل بين سقوط النظام الشمولي وقيام النظام الديمقراطي أكثر المراحل خطورة حيث يكون فيها النظام بتعبير "هدى متيكيس"<sup>3</sup> ذو طبيعة مختلفة تتعايش فيها كل من مؤسسات النظام القديم والحديث وبمشاركة كل من ذوي الاتجاهات السلطوية والديمقراطية في السلطة سواء عن طريق الصراع أو الاتفاق، حيث ينطلق الفريق الأول من الإحباطات الناتجة عن فشله في ضمان الاستمرار في السلطة بالشكل القديم، ويكون محور نشاط الفريق الثاني هو محاولة تأكيد الذات عن طريق بناء مؤسسات جديدة ومحاولات الاستحواذ على مراكز القوة أو على الأقل ضمان سريان الديمقراطية الإجرائية والاحتكام لقواعدها خلال المرحلة الانتقالية والتي عادة ما تتهددها أعمال العنف السياسي.

<sup>1</sup> - المرجع نفسه

<sup>2</sup> - المرجع نفسه، ص. 44.

<sup>3</sup> - هدى متيكيس: الاتجاهات الحديثة في دراسة النظم السياسية في دول العالم الثالث، (القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، 1999)، ص. 137.

ولكن في ظل وجود قيادة سياسية تؤمن بالديمقراطية يمكن من إنجاح عملية التحول وهو ما سماه "هاتنتون" بإصلاح الأنظمة الشمولية.<sup>1</sup> وهناك اتفاق على ضرورة توفر عنصرين لنجاح عملية التحول: الإدراك العام لأهمية توفر شرعية تستند إلى القبول الشعبي وفاعلية أداء النظام - وجود منظومة قيمية تعكس ثقافة سياسية تسهم في تحجيم الصراعات وتحد من استخدام العنف.

إن الحقيقة التاريخية تؤكد أن عمليات الانتقال من أنظمة تسلطية إلى أنظمة ديمقراطية شملت مفاوضات من نوع ما ودرجة من العنف تزيد وتقص بحسب كل حالة بين الحكومة والمعارضة، ومرد ذلك أن عملية التحول ما هي في الحقيقة إلا إعادة توزيع لعناصر القوة وترتيبها بين أطراف اللعبة السياسية بحيث يتضاءل نصيب الدولة منها لحساب المجتمع المدني، وعادة ما لا يتم ذلك إلا عن طريق العنف السياسي.

إن التحول الديمقراطي ليس مجرد استجابة لرغبة القيادة أو النخبة الحاكمة وإنما كان نتيجة تعبئة سياسية ترتبط دائما بالوسائل العنيفة، فالتحولات السياسية الكبرى دائما ما يكتنفها العنف. والملاحظ أن درجة حدة العنف ترتبط صعودا ونزولا بطبيعة كل مرحلة من مراحل عملية التحول الديمقراطي.

تمثل المرحلة الانتقالية منعرجا حاسما في عملة التحول للديمقراطية بالنظر إلى ما تحمله من مخاطر الانتكاس والرجوع للوراء المرتبطة بإمكانية استرجاع زمام المبادرة من القادة المحافظين الذين يريدون التغيير لكن مع ضمان الاستمرار السلطة أو على الأقل استمرار النظام الذي كانوا يقودونه، وهو ليتحولوا من جهود الإصلاح إلى أعمال القمع.

ويتميز النظام السياسي في هذه المرحلة بطبيعته المزدوجة إذ أنه يضم عناصر من المعارضة تريد تأكيد ذاتها عبر اقتراحات الإصلاح، وعناصر من النظام التسلطي المنهار مصابة بالإحباط تريد المحافظة على مواقعها أو على الأقل تجنب المحاسبة والعقاب على مسؤولياتهم على الأعمال السابقة. إن المتنافسين من ذوي النفوذ، وكذلك الفئات المتنافسة،

<sup>1</sup> - صامويل هاتنتون: المرجع السابق، ص. 215.

يجب أن يجدوا سبيلا للعمل والتعايش مع بعضهم البعض، إما في القمة من خلال التفاعلات بين أفراد النخبة في ظل نظام اتحادي، وإما ضمن حقل أكثر ملائمة للتفاعل.<sup>1</sup>

وهنا كثيرا ما يتم اللجوء إلى عمليات التصفية المقصودة والتي تستهدف أشخاصا وفئات بعينها قصد التأثير على مجريات تطور العملية الديمقراطية وتوجيهها. إن التغيير الاجتماعي والاقتصادي وتعاقب الأجيال يحمل معه فئات ذات اهتمامات جديدة، وزعماء من تكتلات جماهيرية سابقة. ولاشك أن اقتناع النخبويين وذوي النفوذ بالقيم والأنماط الديمقراطية يشكل عاملا مساعدا لتكريس الديمقراطية، ومن الضروري أن تتوفر لهؤلاء مقاعد إلى الطاولة الديمقراطية كي لا يسعوا إلى قلبها.<sup>2</sup>

إن النظام الديمقراطي الراسخ "لينز"<sup>3</sup> هو ذلك النظام الذي يفتتح فيه كل من الفاعلين السياسيين والأحزاب وجماعات المصالح ومختلف المؤسسات بعدم وجود بديل للتحويل الديمقراطي لاكتساب القوة إلى جانب عدم اعتراض أي مؤسسة أو جماعة على قرارات صانعي القرار المنتخبين على اعتبار أن الديمقراطية نظام يسوده نوع من التنافسية السليمة بين كل الفاعلين في إطار توسيع نطاق المشاركة السياسية وتعظيم التفاعل بين كل من المؤسسات الرسمية وأطراف المجتمع المدني في ظل علاقة تسمح للدولة بتنفيذ برامجها التنموية والقيام بالتوزيع العادل للموارد والحفاظ على النظام دون اللجوء إلى الوسائل القهرية، التي تبقى وتستمر فقط لمواجهة الخارجين عن القانون.

هناك خمسة مقومات عامة مشتركة لنظم الحكم الديمقراطي:<sup>4</sup>

أولها، مبدأ الشعب مصدر السلطات نصا وواقع، يتطلب أن يكون الشعب مصدر السلطات وأن لا تكون هناك بشكل ظاهر أو مبطن سيادة أو وصاية لفرد أو لقلّة على الشعب أو احتكار للسلطة أو الثروة العامة أو النفوذ، وإنما يتم تفويض السلطات من قبل الشعب بشكل دوري عبر عملية انتخابات حرة ونزيهة وفعالة تؤدي نتائجها إلى تداول السلطة و تحقيق ولاية الشعب على نفسه.

<sup>1</sup> - لاري دايموند: المرجع السابق، ص. 220.

<sup>2</sup> - المرجع نفسه، ص. 221.

<sup>3</sup> - هدى منتيكيس: المرجع السابق، ص. 137.

<sup>4</sup> - علي خليفة الكواري وآخرون: مداخل الانتقال إلى الديمقراطية في البلدان العربية، الطبعة الثانية، (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2005)، ص ص. 237-238.

ثانيها، مبدأ المواطنة الكاملة المتساوية الفاعلة، واعتبار المواطنة ولا شيء غيرها مصدر الحقوق والواجبات من دون تمييز بسبب الدين والمذهب أو العرق أو الجنس أو أي اعتبار ديني أو سياسي أو اجتماعي آخر، وأبرز مظاهر المواطنة الكاملة هي تساوي الفرص من حيث المنافسة على تولي السلطة وتفويض من يتولاها.

ثالثها، مبدأ التعاقد المجتمعي المتجدد الذي يتم تجسيده في دستور ديمقراطي ملزم لكل مواطن، حاكما كان أو محكوما. ويتجلى التعاقد المجتمعي المتجدد في المشاركة الفاعلة لأفراد المواطنين وجماعاتهم في وضع الدستور وتعديله وفقا لاحتياجات الأجيال المتعاقبة. وفي العادة يوضع الدستور الديمقراطي من قبل جمعية تأسيسية منتخبة تملك إرادتها وتعبّر عنها بحرية.

رابعها، الاحتكام إلى شرعية دستور ديمقراطي. خامسها، ممارسة الديمقراطية داخل الأحزاب وفي منظمات المجتمع المدني وفي ما بينها.

كما إن ممارسة الديمقراطية في منظمات المجتمع المدني وفي ما بينها مؤثر على إمكانية تجذر الممارسة الديمقراطية في المجتمع واستيعابها في الثقافة السياسية قيمة ومعيارا أخلاقيا إلى جانب كونها ضمانا شعبية لاستمرار الممارسة الديمقراطية، لما توجده الأحزاب ومنظمات المجتمع المدني الديمقراطي من رأي عام مستنير وما تشيعه من قيم التسامح وقبول الآخر في المجتمع والاحتكام إلى نتائج الممارسة الديمقراطية ومنها الانتخابات. لأن تتطلب الديمقراطية غير المستقرة تعويد الناس على القيم والتوجهات الديمقراطية، والذي يجعل بالتالي وجود مجتمع مدني نشيط مهما بجانب نظام حزبي واضح، وذلك من أجل إيجاد مجالات يستطيع فيها المواطنون ممارسة الديمقراطية وتبني قيمها وحدودها واعتبار النخبة مسؤولة لمحاسبتها.



## 2- التغيير الاجتماعي والسياسي في الجزائر:

يمكن تعريف التغيير الاجتماعي على أنه: كل تحول يحدث في النظم والأنساق والأجهزة الاجتماعية، سواء كان ذلك في البناء أو الوظيفة خلال فترة زمنية محددة،<sup>1</sup> هو الاختلاف عن أنماط الحياة المقبولة سواء أكان هذا الاختلاف راجعا إلى التغيير في الظروف الجغرافية أو في الإمكانيات الثقافية أو في تكوين السكان أو في الأيديولوجية أو نتيجة الانتشار أو الاختراع داخل الجماعة.<sup>2</sup>

وهناك من يعرفه على أنه التحول الذي يمس التنظيم الاجتماعي سواء في تركيبه وبنائه أو في وظائفه وهو بهذا جزء من التغيير الحضاري الذي يعتبر أوسع نطاقا وأبعد امتدادا من التغيير الاجتماعي بمعالجته لكل المتغيرات التي تحدث في أي فرع من فروع الحضارة بما فيها الفنون والعلوم والفلسفة...

ولقد عرفت المجتمعات البشرية قضية الاستقرار والتغيير منذ أقدم العصور، كما أثبت لنا التاريخ أن الإنسان كان ولا يزال حريصا على الاحتفاظ بالأوضاع القائمة كما هي:<sup>3</sup> وعليه كان لابد من وضع معايير وقوانين تضبط السلوك الإنساني حتى لا يحدث انحراف عن الوضع القائم، فأصبح التغيير سمة تعبر عن الانحراف، والثبات هو الوسيلة الوحيدة لاستمرار النسق الاجتماعي وبقائه "وقد انعكس هذا التقديس للأوضاع القائمة على وسائل الضبط الاجتماعي في المجتمع، وأصبح الدين والعادات والتقاليد وغيرها من الضوابط التقليدية قيمة كبرى باعتبارها ضوابط للسلوك، كل ذلك تحقيق للثبات والاستقرار حفاظا على الأوضاع التقليدية القائمة".<sup>4</sup>

وعليه فإن أي نسق اجتماعي يضم نمطين من أنماط العمليات إحداها تعمل على المحافظة عليه والعمل على استقراره وثباته كالعادات والتقاليد ومعايير الضبط الاجتماعي، والثانية تعمل على تغييره إما نسبيا -جزئيا- أو جذريا عن طريق القيام بثورة. وقد كان

---

<sup>1</sup> معتز الصابوني: علم الاجتماع التربوي، (الأردن، دار أسامة، المشرق الثقافي، 2006)، ص.85  
<sup>2</sup> محمد لبيب النجحي: الأسس الاجتماعية للتربية، (القاهرة، مكتبة الأنجلو المصرية، 1976)، ص.12  
<sup>3</sup> فاروق زكي يونس: الخدمة الاجتماعية والتغيير الاجتماعي، (القاهرة، عالم الكتب، 1970)، ص.232  
<sup>4</sup> محمد أحمد الزعبي، التغيير الاجتماعي بين علم الاجتماع البورجوازي وعلم الاجتماع الاشتراكي، الطبعة الثانية، (بيروت، دار الطليعة للطباعة ونشر، 1979)، ص.35

التغير الاجتماعي سواء كان بطيئاً أو سريعاً محل دراسة وتحليل من قبل علماء الاجتماع لأنها ظاهرة لاصقة بالمجتمع البشري ويقصد به الانتقال من حالة إلى حالة أخرى.

والمجتمع الجزائري كأى مجتمع بشري عرف العديد من التغيرات الاجتماعية عبر مختلف الحقب التاريخية، لعل من أبرزها اندلاع ثورة التحرير وحصوله على الاستقلال الذي كان بمثابة تغيير جذري في الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والسياسية في الجزائر ومن أبرز آثارها إنشاء قاعدة صناعية وفتح العديد من المدارس والجامعات للقضاء على البطالة والجهل والامية.

ومن نتائجه كذلك انقسام العائلة الكبيرة التي كانت تضم مجموعة من الأفراد لتصبح أسرة نووية، كل هذه النتائج المتعلقة بالتغير الاجتماعي في الجزائر قد فرضت ضرورة إعادة توزيع الأدوار والمراكز الاجتماعية بما يتفق مع الوضع الجديد وتماشياً مع الأدوار والمراكز الاجتماعية تتحدد مكانة كل فرد داخل البناء الاجتماعي.

لقد شهد البناء الاجتماعي في الجزائر في النصف الثاني من القرن الماضي تغيرات على جميع المستويات، كما أن مسارات التغيير لا تزال سائدة حالياً وسوف تتواصل وإن كان بوتيرة أقل من السابق على اعتبار أن نقطة التحول الأساسي كانت في الفترة الاستعمارية وبالضبط مرحلة حرب التحرير من 54-62، ولقد نجم عن هذه التغيرات في البناء الاجتماعي تغيير شامل في " كافة الفئات الاجتماعية سواء من حيث أشكال وجودها وسيرها الخاصة أم من حيث العلاقات التي تربطها بغيرها من الفئات، كما شملت كافة القيم والمقاييس والممارسات الفردية أو الجماعية " <sup>1</sup>

وعلى الرغم من أن التغيرات في المجتمع الجزائري بدأت تبرز منذ دخول الاستعمار للجزائر سنة 1830 الذي عمل على مصادرة الأراضي وتجهيل الشعب وغلق كل فرص التطور والتقدم أمامه، فإن الحديث عن المسار التنموي في المجتمع الجزائري يتحدد بمعلمين يعتبران شاملين للتغير في المجتمع الجزائري بنيت على أساسهما الملامح الأساسية للمجتمع الجزائري وهما: حرب التحرير الوطني 54-62، والمسار التنموي بعد الاستقلال من

<sup>1</sup> - سفير ناجي: محاولات في التحليل الاجتماعي، ترجمة م. ع بن ناصر، الجزء الأول، (الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية والمؤسسة الوطنية للكتاب، 1984)، ص. 12.

1962-2000، لقد أسفرت الحقبة الاستعمارية على ترك إنسان جزائري يتميز بثلاث خصائص:<sup>1</sup> إنسان مستغل إما كمجرد عامل وهو الغالب وإما كمجرد مالك تابع - إنسان جائع بسبب سياسة الإفقار المطبقة عليه والتراكم الأول للرأسمالية الاستعمارية - إنسان جاهل على صعيد التعليم والتكوين المدرسي.

من هنا كان على الحكومة السياسية التأقلم مع هذه الظروف ومحاولة إيجاد أسرع الحلول للقضاء على الفقر والجوع والجهل، فعمدت إلى وضع خطط واستراتيجيات تنموية لها أهداف تنفذ خلال فترات زمنية معينة، هدفت من وراءها إلى تطوير الاقتصاد والاكتفاء الذاتي في مجال الغذاء، وإلى المساهمة في الصناعة. وهذا ما يفسر العلاقة الارتباطية بين التنمية والتغير الاجتماعي الحاصل في المجتمع إذ تعتبر التنمية الأسلوب المحقق والموجه للتغير الاجتماعي.

وعند معالجة المسار التنموي في الجزائر نجده قد مر ولا يزال يمر بمرحلتين يمكن القول أنهما متناقضتان المرحلة الأولى والممتدة بين 62-88، والمرحلة الثانية من 88-2000 ولكل مرحلة خصائصها وملامحها الخاصة.

وما يمكن قوله على المرحلة التي أعقبت الاستقلال مباشرة أن للجو السياسي السائد في هذه الفترة آثاره السلبية على السياسة التنموية في الجزائر، إذ امتازت بعدم الاستقرار السياسي وضعف الدولة التي أنهكتها النزاعات من أجل السلطة.

وقد شرع في تطبيق الإستراتيجية التنموية من خلال المخططات الاقتصادية المتعددة ابتداءا بالمخطط الثلاثي 67-69، ثم المخططين الرباعي الأول 70-73 والرباعي الثاني 74-77 اللذان يعتبران الركيزة الأساسية لعملية التصنيع والتنمية الاقتصادية. وقد كان لهذه الإستراتيجية التنموية مآلها وما عليها، كما انجرت عنها العديد من التغيرات الإيجابية والسلبية على جميع الأبنية الاجتماعية الاقتصادية.

المرحلة الثانية 88-2000: إذا كانت آليات الإستراتيجية التنموية في الجزائر في المرحلة الأولى ترتبط ارتباطا وثيقا بحرب التحرير الوطنية، وبالتحديد بالفترة الاستعمارية،

<sup>1</sup> - محمد بلقاسم حسن بهلول: سياسة تخطيط التنمية وإعادة تنظيم مسارها في الجزائر، الجزء الأول، (الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 1999)، ص.74

فإنها ترتبط في هذه المرحلة بمجموعة من المؤثرات لعل أبرزها تحولات نهاية القرن على الصعيد العالمي، وكذا أحداث 5 أكتوبر 1988.

فقد كان للتغيرات العالمية السريعة الآثار البارزة على البناء الاجتماعي للمجتمع الجزائري بدءا باضمحلال وتلاشي الحرب الباردة وبروز القطب الواحد والتحول في بنية النظام العالمي وآلياته وتطوير شبكات الاتصال والمعلوماتية، وتشريع قوانين دولية لضبط الحركة الاقتصادية العالمية وظهور أفكار وثقافة غربية يريدونها الغرب أن تكون موحدة لشعوب العالم وهذا ما يعرف الآن بالعولمة.

هذه التغيرات الدولية جعلت الجزائر تتبنى إصلاحات اقتصادية وسياسية أدت إلى تغير عام في المجتمع الجزائري، بالإضافة لأحداث 5 أكتوبر 1988 وما حدث فيها من تقتيل وتخريب قد أنجر عنها العديد من التغيرات على جميع الأبنية الاجتماعية والاقتصادية والسياسية في المجتمع الجزائري مما أوصل الجزائر إلى ما يعرف "بأزمة المجتمع الجزائري"<sup>1</sup>.

---

<sup>1</sup> - فيكفي القول أن حوالي 12 مليون جزائري في حاجة ماسة إلى مساعدة اجتماعية بعد رفع الدعم عن المواد الأساسية نتيجة لتضخم المديونية بالإضافة إلى حل المؤسسات وما أنجر عنه من تسريح للعمال وحسب الأرقام التي قدمها "أبو جرة سلطاني" وزير العمل والحماية الاجتماعية في نهاية شهر ماي سنة 2000 فإن الوضع الاجتماعي في الجزائر يكون قد بلغ الخط الأحمر فحوالي 12 مليون جزائري لا يتجاوز مدخلهم 1 دولار أو 80 ديناراً يومياً، و1.9 مليون جزائري محتاج، من بينهم 370 ألف فقط يستفيدون من الحماية الاجتماعية، 3.7 مليون بطل يضاف إليهم سنوياً 250 ألف يلتحقون بسوق العمل لأول مرة وهم في غالبيتهم من المعاهد والجامعات. تسجيل 169 ألف بيت قصديري على كامل التراب الوطني أغلبيتها في المدن الكبرى وهذا من آثار الأعمال الإرهابية التي عملت على هجرة الريفيين والقاطنين في المناطق الجبلية إلى المدينة هروبا من النقتيل والتخريب وبحثا عن الأمن والاستقرار. حول الأوضاع الجزائرية ومراحل الأزمة، والديمقراطية المقموعة، أنظر كل من: مايكل ويليس: المرجع السابق. جون أسبوزيتو، جون فول: الإسلام والديمقراطية، ترجمة صفوان عكاش، (حلب، فصلت للدراسات والترجمة والنشر، 2000).

## 2-1- دساتير الجزائر ونتائجها السياسية:<sup>1</sup>

بعد 23 فيفري 1989 دخلت الجزائر مرحلة جديدة في تاريخها، هي مرحلة التعددية السياسية حيث صوّت الشعب الجزائري على الدستور الجديد الذي أنهى مرحلة الحزب الواحد بالتخلي النهائي عن الاشتراكية.

أ - دستور 1989 وديمقراطية الفوضى:

أفرزت انتفاضة 05 أكتوبر 1988 ميلاد دستور جديد وهو دستور فيفري 1989 الذي سمح بتأسيس الجمعيات ذات الطابع السياسي، حيث تضمنت المادة 40 من الدستور ما يلي " حق إنشاء الجمعيات ذات الطابع السياسي معترف به، ولا يمكن التدرع بهذا الحق لضرب الحريات الأساسية والوحدة الوطنية..." وتبعاً لذلك أصبحت المعارضة السياسية ممكنة وقانونية، كما أعطى الدستور مجالاً واسعاً لحقوق المواطنين حيث جاءت المواد 31-36-39 لتؤكد على مكانة وأهمية حرية التعبير وإبداء الرأي، وجاء أيضاً باستقلالية السلطات الثلاث والفصل بينها.

يمكن القول أنّ مؤشرات ومعالم الديمقراطية على مستوى النص القانوني قد توفرت إلى حد بعيد، أما على مستوى الممارسة السياسية فإن المرحلة أثبتت أنّ الانتقال من نظام شمولي وأحادي إلى التعددية السياسية ليس أمراً سهلاً، حيث جاء التغيير وكأنه نوع من الفوضى والانفلات غير المدروس والغير الواعي.

وجاءت النتائج الأولية للتجربة الديمقراطية بفوز جبهة الإنقاذ في الانتخابات البلدية والولائية، ثم الانتخابات التشريعية بعد ذلك ليقوم النظام بإلغاء المسار الانتخابي يوم

<sup>1</sup> - عرفت الجزائر أربعة دساتير وخمسة تعديلات جزئية منذ الاستقلال:

دستور 1963: أول دستور للجزائر المستقلة.

دستور 1976: المنبثق عن الميثاق الوطني كمصدر سياسي إيديولوجي. وقد عرف ثلاث تعديلات جزئية: التعديل الأول عن طريق المجلس الشعبي الوطني صدر في 7 يوليو 1979، احتوى على 14 مادة تختص برئيس الجمهورية. التعديل الثاني عن طريق المجلس الشعبي الوطني صدر في 12 جانفي 1980، احتوى على مادتين استحدثت بموجبه مجلس للمحاسبة المالية. التعديل الثالث عن طريق الاستفتاء الشعبي صدر في 3 نوفمبر 1988 خاص باستحداث منصب رئيس الحكومة وصلاحياته.

دستور 1989: المؤسس للتعددية الحزبية وحرية التجارة والصناعة.

دستور 1996: تم بموجبه استحداث مجلس الأمة وإضافة شروط لتأسيس الأحزاب وعدم تجديد العهدة الرئاسية أكثر من مرة. وبدوره عرف تعديلين، الأول عن طريق البرلمان في 2002 يرسم الأمازيغية كلغة وطنية. والثاني عن طريق الغرفتين في 12 نوفمبر 2008 يتيح للرئيس الترشح لأكثر من عهدتين.

11 جانفي 1992 وحظر الجبهة الإسلامية للإنقاذ واعتقال قادتها، فقامت جبهة الإنقاذ بإظهار معارضتها في الشارع لينتهي الأمر إلى المواجهة المسلحة الشاملة. جرى إنشاء "اللجنة الوطنية لإنقاذ الجزائر" بقيادة المرحوم "عبد الحق بن حمودة"، بالتنسيق مع المؤسسة العسكرية التي كانت ضد إجراء الانتخابات سنة 1991 وتأجيلها إلى ما بعد استعادة هيبة الدولة التي حطمها الإفلاس الاقتصادي والمزايدات السياسية. وبدأت التحضيرات للمواجهة: مسيرة ضخمة في الثاني من جانفي 1992 شارك فيها حوالي نصف مليون مواطن رفعوا شعار "جزائر حرة ديمقراطية" و"لا للدولة الأصولية ولا للدولة البوليسية"، حيث كانت هذه المسيرة التي ترأسها حزب "آيت أحمد" التزكية التي كان يحتاج إليها الجيش ليتحرك ملغيا تلك الانتخابات التي اعتبرت نقطة حاسمة في تاريخ الجزائر الحديث.<sup>1</sup>

وقد اعتمدت السلطة آنذاك على محاولة بناء قطب ديمقراطي علماني متجاوزة بذلك الجبهات الثلاث التي فازت بالانتخابات الملغاة (FIS-FFS-FLN) لكن هذا الاختيار أثبت فشل لأنه يقوم أولا على إقصاء تيار واسع من شرائح المجتمع، وثانيا صعوبة قيام ديمقراطية تعادي أحد المقومات المهمة للشعب الجزائري (الإسلام).

وأهم الأحداث التي شهدتها الجزائر في هذه المرحلة أنه بعدما تم تنفيذ "الانقلاب الأبيض" أخرج الشاذلي بن جديد من الرئاسة بعد 13 سنة من الحكم، ونصبت إثر ذلك مباشرة هيئة المجلس الأعلى للدولة، ترأسها "محمد بوضياف"، العائد من المنفى الإرادي بالمغرب، شخصية ثورية عاشت طول حياتها في المعارضة، وتم إرفاقها بكل من "علي كافي" و"تيجاني هدام"، و"علي هارون" و"خالد نزار"، الذي كان وزيرا للدفاع آنذاك، ورغم إن فترة "بوضياف" لم تدم طويلا (06 أشهر)، إلا أنها عرفت أحداثا كبيرة، مازالت آثارها ماثلة حتى الآن.<sup>2</sup>

فقرار إلغاء الدور الثاني من الانتخابات التشريعية التي جرت في 26 ديسمبر 1991 وإيقاف المسار الانتخابي بعد فوز الفيس بـ 188 مقعدا في البرلمان، جعل

<sup>1</sup> - مايكل ويليس: المرجع السابق، ص. 147.

<sup>2</sup> - في أواخر جوان 1992 يغتال "بوضياف" رميا بالرصاص، وأمام كاميرات التلفزيون بعنابة، ليتم استخلافه من طرف "علي كافي"، الأمين العام للمنظمة الوطنية للمجاهدين سابقا.

التطورات تأخذ سرعة فائقة لدى أصحاب القرار، وخاصة الفاعلين في الجيش، فبعد مجيء "بوضياف" تم إقرار حالة الطوارئ وحل الفيس، فاتجهت بقية هذا الحزب في معظمها إلى السرية، والعمل المسلح، الذي كانت بعض مظاهره بادية قبل ذلك التاريخ، مثلما حصل في تكتة قمار.<sup>1</sup>

من جهة ثانية انتقل النشاط السياسي للفيس (المحظور) إلى الخارج عن طريق البعثة البرلمانية التي على رأسها "أنور هدام"، وبعدها في سنة 1993 شكلت الهيئة التنفيذية بقيادة "رابح كبير". ووجدت تشكيلات الفيس بمختلف توجهاتها بما فيها المسلحة تأييدا ودعما من طرف العواصم الدولية التي كانت تركز في تلك الفترة على ضرورة احترام القواعد الديمقراطية والرجوع إلى المسار الانتخابي، ولم تتغير الصورة إلا بعد الانتخابات الرئاسية في نوفمبر 1996 التي تم فيها تثبيت "اليمين زروال" رئيسا للجمهورية.<sup>2</sup>

وكانت بداية سنوات 93، 94، 1995 من أشد السنوات وقعا من الناحية الأمنية حيث عرفت الجماعات المسلحة التي أطلقت عليها تسمية الإرهاب، أيام قوتها، وكانت تتمركز في مناطق خاصة بها، كما إنها تمكنت من زرع الرعب في كامل التراب الوطني، وعرفت هذه السنوات كذلك إعادة جدولة الديون الجزائرية لأول مرة والدخول في دائرة صندوق النقد الدولي (الأفامي)، ليعرف الوضع الاجتماعي تدهورا واضحا نتيجة لارتفاع نسبة التضخم وتخفيض قيمة الدينار وضعف القدرة الشرائية للمواطن موازاة مع هذا غلق المؤسسات الاقتصادية وتسريح العمال، وارتفاع نسبة البطالة.<sup>3</sup>

<sup>1</sup> - مايكل ويليس: المرجع السابق، ص ص. 150-162

<sup>2</sup> - قبل هذا، كان "زروال" رئيسا للدولة، بعد أن تم تزكية تعيينه من طرف ندوة الوفاق الوطني في جانفي 1994 التي قاطعتها مجموعة من الأحزاب، منها الأفلان والنهضة والأفاس وحزب العمال، وشكلت بزعامة "عبد الحميد مهري" قطب المعارضة السياسية لسنوات فتكتلت في مجموعة "سانت ايجيديو" ووقعت وثيقة "العقد الوطني" في جانفي 1995 التي تطالب بالحل السياسي للأزمة والحوار مع الفيس (المحظور) وقد كانت مقاطعاتهم لرئاسيات نوفمبر 1996 العامل الذي ساهم في إضعاف قوة هذه المجموعة إضافة إلى عوامل أخرى كالإطاحة بـ"مهري" من قيادة الأفلان وبالمقابل لم تفلح جولات الحوار المتعددة التي أشرف عليها زروال منذ أن كان وزيرا للدفاع رغم الإفراج عن الكثير من قيادات الفيس، وذلك بسبب نبذ العنف أولا.

<sup>3</sup> - مايكل ويليس: المرجع السابق، ص ص. 295-387

ب - دستور 1996 والديمقراطية الانتقائية:

دستور 28 نوفمبر 1996، هو الوثيقة الدستورية الرابعة في تاريخ الجزائر المستقلة (حيث سبقه دستور: 1989، 1976، 1963)، وقد جاء معدلا لدستور 1989 حيث حافظ على إقرار التعددية السياسية، واستقلالية السلطة القضائية، والفصل بين السلطات.

لكن يختلف هذا الدستور عن سابقه في كونه وضع بعض النصوص المقيدة للمبادئ الديمقراطية، حيث أعطى صلاحيات واسعة لرئيس الجمهورية، تتجاوز صلاحيات الهيئة التشريعية والتنفيذية من خلال "التشريع بالأوامر" بين دورات البرلمان. كما أن طريقة تشكيل "مجلس الأمة" -الغرفة الثانية البرلمانية- جعلتها هيئة تابعة لرئاسة الجمهورية، ويرى بعض المحللين أن السلطة التي يتمتع بها رئيس الجمهورية على حساب المؤسسات الدستورية الأخرى تتسع لتشمل الأحزاب السياسية وهو ما يرجع بنا إلى النظام الأتاتوركي<sup>1</sup>.

أما على مستوى الممارسة الفعلية فإننا نجد انعكاس الانحسار الديمقراطي على مستوى النصوص مجسدا على مستوى الفعل السياسي، فعندما تصبح بعض المبادئ الديمقراطية الأساسية كحرية التعبير، وحرية إنشاء الأحزاب والجمعيات الخيرية عبارة عن أمر مزاجي انتقائي، تصبح الممارسة الديمقراطية غير سليمة، ولعل رفض اعتماد "حركة الوفاء والعدل" للدكتور أحمد طالب الإبراهيمي و"الجبهة الديمقراطية" للسيد سيد أحمد غزالي، خير مثال على الانتقائية والمزاجية في تطبيق المبادئ الديمقراطية.

لقد عاشت الجزائر بعد إلغاء المسار الانتخابي في ظل سلطة أوليغارشية متحالفة مع النخب العلمانية وبقايا حزب الطليعة الاشتراكية، وبعض رموز اليسار في الجزائر، وقد حاولت إسكات واستئصال المخالفين في الرأي خاصة أنصار الحزب المحظور. ونظرا لضغوط خارجية وداخلية و بروز مناخ دولي لا يتسامح مع الأنظمة الديكتاتورية، وأمام الانسداد الكبير لخيار الاستئصال، وتحول الخيار الديمقراطي إلى الخيار الوحيد المتاح، لجأت السلطة الفعلية<sup>2</sup> إلى رسم خريطة سياسية للواقع الجزائري تمكّنها من إقامة ديمقراطية

<sup>1</sup> - Maurice Duverger, *les partis politique, sciences politique*, (Paris ,9eme ed, A.Colin, 1976), p.374

<sup>2</sup> - يرى بعض السياسيين - خاصة حسين آيت أحمد - أن واجهة النظام تخفي ورائها سلطة أخرى مكونة من النخبة العسكرية هي صاحبة القرار وهي من تصنع الرؤساء، وهي من تنهي مهامهم.



شكالية، أو ما يمكن تسميته بـ " ديمقراطية الأسياد" بحيث يبقى القرار السياسي بيد نخب محددة تتحكم في موازين القوى، وتسيطر على مراكز القوى الحقيقية داخل النظام فلا تؤثر التعددية والانتخابات في تغيير النظام وتوزيع السلطة السياسية بين تيارات المجتمع ونخبه المختلفة، ولا تؤثر في توزيع الثروة الوطنية توزيعاً عادلاً.<sup>1</sup>

أهم الأحداث التي ميزت هذه المرحلة، حيث كانت سنة 1997 سنة للانتخابات، فنظمت التشريعات في جوان، ونظمت المحليات في ديسمبر، وظهر مجلس الأمة وفقاً للدستور الذي تم تعديله في 1996. وأضيف للساحة السياسية التي تعرف أكثر من 50 حزبا، حزب جديد هو التجمع الوطني الديمقراطي،<sup>2</sup> الذي كان آلة انتخابية حصدت اغلب مقاعد المجلس الشعبي الوطني 157 مقعداً، وأكثر من نصف عدد مقاعد المجالس المحلية (البلدية والولائية) مما أدى إلى رفع تقرير تزوير المحليات من طرف لجنة تحقيق برلمانية وكذا إلى إعلان " زروال " عن رئاسيات مسبقة.<sup>3</sup>

ومع تصاعد العمليات الإرهابية بشكل ملفت للانتباه، أعلن مدني مزراق، الأمير الوطني لما يسمى بتنظيم " الجيش الإسلامي للإنقاذ "، في 24 سبتمبر 1997 " الهدنة " ابتداء من 01 أكتوبر من نفس السنة نتيجة ما اعتبره البعض " بالمفاوضات " مع قادة الجيش وبتاريخ 20 أوت 1998، عرفت الساحة الوطنية ميلاد لجنة المواطنين من أجل الدفاع عن الجمهورية برعاية العقيد صالح بوبنيدر.<sup>4</sup>

بتاريخ 11 سبتمبر 1998، وفي تطور مفاجئ وغامض، الجنرال الرئيس اليميني زروال يقرر الانسحاب من الحكم وتنظيم انتخابات رئاسية مسبقة لن يترشح لها قبل نهاية فيفري 1999، أجلها فيما بعد بطلب من الطبقة السياسية إلى شهر أفريل من نفس السنة، وفي ظل ما عرف بحملة صائفة 1998، الجنرال محمد بتشين يقدم استقالته بسبب ما اعتبره

<sup>1</sup> ومثال على ذلك محاولات التضيق والمحاصرة، ومحاولات التفجير التي عاشتها الأحزاب المعارضة للسلطة، حيث عرفت سنة 1999 انشطار "حركة النهضة" إلى شطرين، كما عرفت جبهة القوى الاشتراكية نفس المصير بظهور "حزب البديل" وفي كل مرة تحاول قيادة جبهة التحرير الوطني أخذ المبادرة وتأكيد استقلاليتها عن الأجهزة تجد نفسها محاصرة ومهمشة، بل ومهددة بالتجميد والحل.

<sup>2</sup> وفي 11 فيفري 1997، تم الإعلان عن ميلاد التجمع الوطني الديمقراطي الموصوف "بحزب الجنرالات" حيث حصد أغلبية المقاعد في تشريعات ومحليات تلك السنة وسط اتهامات بالتزوير من طرف الأحزاب المشاركة.

<sup>3</sup> جورج الراسي: المرجع السابق، ص ص. 310-483

<sup>4</sup> مايكل ويليس: المرجع السابق، ص ص. 401-412

البعض " خلافات " داخل السرايا بين الجنرالات. وفي 26 جانفي 1999، أعلن عن تنحية الطاهر بن بعبيش وتولى أحمد أويحيى منصب الأمين العام لحزب التجمع الوطني الديمقراطي قبل إعلانه تأييد المترشح عبد العزيز بوتفليقة، في إطار ما وصف بإعادة ترتيب شؤون الحكم بين العصب داخل السلطة ومفاصل الحكم، أما في 14 أفريل 1999، فقد قرر كل من حسين آيت أحمد ويوسف الخطيب وأحمد طالب الإبراهيمي ومولود حمروش ومقداد سيفي وعبد الله جاب الله، الانسحاب من الانتخابات الرئاسية بسبب ما اعتبره ضلوع المؤسسة العسكرية والجنرالات في دعم " مرشح الإجماع " وتوجيه نتائج العملية الانتخابية لصالح بوتفليقة بعد رفضه تولي الرئاسة إثر ندوة الوفاق الوطني المنعقدة سنة 1994 نتيجة فشل " المفاوضات " بينه وبين الجنرالات.<sup>1</sup>

وسط شبهة "مرشح الجيش"، تم انتخاب عبد العزيز بوتفليقة رئيسا للجمهورية في 15 أفريل 1999 مع احتفاظه بمنصب وزير الدفاع الوطني، واندلعت أنباء وشائعات حول " خلافات " بين الجنرالات والرئيس بسبب تصور كل طرف لطريقة الحكم، وهو ما تم تكذيبه رسميا.<sup>2</sup>

<sup>1</sup> - جون أسبوزيتو، جون فول: المرجع السابق، ص ص. 240-275

<sup>2</sup> - وبدا بوتفليقة يقصف بالثقيل، فوصف الجنرالات " بالقطط السمان " ودعا الشعب إلى مساعدته وعدم التعامل معه كتعامل المتفرج المتسلي مع من يتصارع مع الأسد ، وجاءت برقية وكالة " رويتر " التي تحدثت عن رفض الجنرالات لأول حكومة يقترحها رئيس الجمهورية الذي هدد في أكثر من مرة بدخول بيته ما لم تتغير الأوضاع ، مؤكدا رغبته في أن يكون رئيسا كاملا وليس ثلاثة أرباع رئيس، لكن مقابل ذلك لم يتأخر بوتفليقة في الدفاع والمرافعة لصالح الجيش وقيادته. وتواصلت "الحرب الخفية" التي استدعت الجنرال المتقاعد خالد نزار إلى إطلاق النار على بوتفليقة، حيث وصفه " بالدمية التي تربت تحت برنوس بومدين"، قبل أن يتهمه بأنه قد حرك حملة ضد الجنرالات انطلاقا من الخارج، ولأول مرة يفر الجنرال جزائري من فرنسا في جنح الظلام على متن طائرة خاصة بعدما وجد نفسه مطلوبا من طرف القضاء الدولي.

ج- تعديل الدستور والمطالبة بعهدة ثالثة للرئيس:

اختلفت العهدة الثانية للرئيس بوتفليقة عن الأولى، حيث بدأ أن كثيرا من الأمور قد استقرت، وظهر أن الصراع الذي كان على أشده قد انتهى، ولكن ذلك لم يكن إلا واجهة ناصعة البياض، لأن كل المؤشرات كانت توحى أن هناك صراعا صامتا، بدليل أن هناك أحداثا وقعت كشفت كل واحدة منها جزءا من الصورة الحقيقية للأوضاع داخل السلطة.

فقد أعلن الرئيس بوتفليقة، عشية رئاسيات 2004، أن أساس برنامج الانتخابي هو المصالحة الوطنية، وكان هذا المصطلح في حد ذاته مشكلا، كون حقوق التأليف ملكا لجماعة مغضوب عليها، وهي جماعة سانت إيجيديو، وبعض الشخصيات الوطنية التي ظلت تنادي بحل آخر غير سياسة الكل الأمني. وأضطر بوتفليقة إلى أن يسحب كلامه ويواصل في تمديد الوئام المدني، رغم الرفض الذي كانت بعض جوانب السلطة تعبر عنه بين فترة وأخرى، بشأن رفضها تمديد آجال الوئام، وضرورة احترام هذه الآجال يوم 13 جانفي 2000.<sup>1</sup>

وفي نفس السياق لا يمكن أن نغفل الحديث عن الصراع الذي أثير قبيل الانتخابات الرئاسية لعام 2004، حيث انقسمت البلاد على نفسها بين علي بن فليس وعبد العزيز بوتفليقة، وبدأ أن البلاد تعيش حالة لا استقرار حقيقية، خاصة وأن لا أحد كان يعرف موقع الجيش والأجهزة من هذا الصراع.

العهدة الثانية للرئيس بوتفليقة ميزها الهدوء الظاهر، حيث اختلف ذلك الانطباع بأن الرئيس أضحى الحاكم بأمره داخل جميع المؤسسات، وأنه تخلص من خصومه، والرئيس نفسه لم يعد يذكر الجيش إلا بكل خير.

وطوال الأشهر راحت الأحزاب والجمعيات تضيف مصطلح العفو الشامل لعبارة المصالحة الوطنية، وبدأت التساؤلات والاستفهامات حول مصير مشروع الرئيس الذي تأخر، وتواصلت حالة الترقب إلى غاية صيف 2005، حيث أعلن بوتفليقة عن مشروع الميثاق من أجل السلم والمصالحة الوطنية، وخلال خطابه أمام إدارات الأمة، قال القاضي

<sup>1</sup> - ويتذكر البعض الجدل الذي نشأ عند إعلان رئيس الجمهورية في مطلع سنة 2001 عن نيته في تطوير الوئام المدني إلى وئام وطني، إذ كان هذا التغيير البسيط في الكلمات كافيا لإثارة الرفض والغضب لدى الأحزاب، بما فيها تلك المحسوبة على السلطة، والتي رفضت مشروع الرئيس حتى قيل أن تراه، ونلاحظ أن ذات الأحزاب أضحت تمنح الرئيس صكا على بياض وتقول إنها تساند قراراته ما عرف وما خفي.

الأول في البلاد، وكانت هذه العبارة بمثابة المفتاح الذي حاول المراقبون أن يفتحوا به طلاس هذا المشروع، الذي بدأ منذ البداية، مخالفا لما سبق الإعلان عنه، وظهر جليا بعد ذلك من خلال نص الميثاق أن التوازنات أدت دورا أساسيا في صياغة بنوده وتدابيره، وهناك من ذهب إلى حد القول أن ميثاق المصالحة فرض على الرئيس، وان لا علاقة له بالمشروع الأصلي الذي سبق وأن وعد به الشعب عشية رئاسيات 2004، وظل بلخادم يقول بأنه خطوة على طريق المصالحة، وأويحي يصر على أنها آخر مبادرة تقوم بها الدولة لحل الأزمة، مع أن بلخادم تراجع عن هذا الكلام لما تولى رئاسة الحكومة.

على جانب آخر ومباشرة مع بداية العهدة الرئاسية الثانية، شرع عبد العزيز بلخادم، وزير الدولة الممثل الشخصي لرئيس الجمهورية آنذاك، من موقعه كأمين عام لحزب جبهة التحرير الوطني، في الحديث عن موضوع تعديل الدستور، وبدأ منذ البداية أن الأمر يتعلق برغبة الرئيس بوتفليقة نفسه، علما وأن الحديث عن تعديل الدستور بصرف النظر عن المبررات المقدمة، كان مرادفا لمسألة فتح العهدة الرئاسية، وظل بلخادم يسوق لفكرة التعديل من موقع الأغلبية التي كان حزبه يمتلكها في البرلمان.

وفي المقابل كان أحمد أويحي، رئيس الحكومة آنذاك، من أشد الرافضين للتعديل، مشددا على أنه لا وجود لتعديل الدستور داخل مؤسسات الدولة حتى كمجرد كلام، وتواصل الشد والجذب إلى غاية ترحيل أويحي عن قصر الحكومة نهائيا، واستخلافه ببلخادم في ربيع 2006، والذي قال في أول تصريح له بأن تعديل الدستور أولوية الأولويات.<sup>1</sup>

كان الرئيس بوتفليقة قد أعلن أنه يأمل في تنظيم استفتاء تعديل الدستور قبل نهاية سنة 2006، وفي خضم هذا تحرك المتحركون وبادر المبادرون، وقدم الأفلان مشروع التعديل لرئاسة الجمهورية، وتحركت أطراف وأجهزة أخرى لعرض مشاريع ومسودات لدستور بوتفليقة، وبدأ أن الأمر محسوم، لكن صيف 2006 كان على درجة كبيرة من

<sup>1</sup> - قبيل هذا التغيير على مستوى رئاسة الحكومة وقع حادث لم يكن متوقعا وأخط كثيرا من الحسابات، وهو مرض الرئيس بوتفليقة، الذي نقل على عجل إلى مستشفى فال دوغراس الباريسي، وظلت المصادر الرسمية متحفظة ومتكتمة بشأن الوضع الصحي لرئيس الجمهورية، حيث كانت المعلومات الشخصية تشير إلى أن الهدف من انتقاله إلى "فال دوغراس" هو إجراء فحوصات طبية معمقة، غير أنه ثبت بعد ذلك أن الرئيس خضع لعملية جراحية قبل بأنها استئصال قرحة معدية، غير أن مصادر طبية فرنسية أشارت إلى أنه قد يكون مصابا بسرطان، وعاد الرئيس إلى الوطن، لكن الحديث عن وضعه الصحي استمر إلى الآن.

السخرية، واختفاء الرئيس عن النظار طوال 50 يوما كاملة ساعد في انتشار الإشاعات حول وضعه الصحي مرة أخرى، ورغم أنه كان من المتوقع الإعلان عن وثيقة التعديل خلال ذلك الصيف، إلا أن ذلك لم يحدث، وأضطر بلخادم إلى أن يعلن قبل نهاية السنة أن تعديل الدستور قد "زحزح" عن مواعده، وقدم مبررات واجتهد يزيد زرهوني، وزير الداخلية في تقديم تبريراته أيضا.<sup>1</sup>

وفي نهاية سنة 2008 يعلن رئيس الجمهورية السيد عبد العزيز بوتفليقة عن تعديل جزئي للدستور، وفي 12 نوفمبر 2008 يعقد البرلمان بغرفتيه جلسة التصويت على قانون تعديل الدستور، ويقر بالأغلبية تعديلا دستوريا يتيح للرئيس الترشح لأكثر من عهدتين.<sup>2</sup>

---

<sup>1</sup> - غير أن الحديث الدائر في الكواليس كان يجمع على أن خلافات داخل السلطة كانت السبب في هذا التأجيل غير المعلن، وأن الخلاف له علاقة وطيدة بمسألة منصب نائب الرئيس، الذي تريد أطراف في السلطة استحداثه، ليكون صمام أمان في حالة حدوث طوارئ على مستوى هرم السلطة. وخاصة إذا تأكد بأن بوتفليقة غير قادر على الترشيح لعهد جديد، فلن يكون هناك تعديل من أساسه.

<sup>2</sup> - نتائج التصويت كانت بالشكل التالي: المصوتون بـ"نعم": 500، المصوتون بـ"لا": 21، الممتنعون: 08  
أنظر: جريدة الخبر الجزائرية، العدد 5475 (13 نوفمبر 2008)

#### 4- علاقة العسكري بالسياسي في الجزائر:

لعل المستجدات السابقة واللاحقة داخل بيت العسكر والساسة، كانت مرتبطة دائما بالمتغيرات والولاءات ومراكز القوة والنفوذ، وأحيانا أخرى بالمصالح في ظل انهيار جدار التصالح بسبب اصطدام المواقف، ومحاولة كلا النخبتين التحكم في زمام الأمور بطريقة انفرادية.<sup>1</sup>

في 29 أكتوبر 1988 أعلنت الرئاسة عن إقالة محمد الشريف مساعدي من الأمانة العامة لحزب جبهة التحرير الوطني وكذا تنحية مدير الأمن العسكري "المخابرات" لكحل محجوب عياط كتداعيات لأحداث الخامس أكتوبر. وفي 09 نوفمبر من نفس السنة، تم تعيين مدير الاستخبارات السابق العقيد قاصدي مرياح رئيسا لأول حكومة في عهد التعددية خلفا لعبد الحميد براهيم، وفي 22 ديسمبر 1988، أعيد انتخاب الشاذلي بن جديد رئيسا للجمهورية لعهداثة ثالثة، أما بتاريخ 03 مارس 1989، أعلن رسميا عن استقالة جماعية لإطارات الجيش من اللجنة المركزية لحزب جبهة التحرير الوطني بعد تبني التعددية الحزبية في 23 فيفري من العام نفسه.

انتهت مرحلة وبدأت مرحلة أخرى في ظل بروز ملامح ومؤشرات أزمة خانقة ومعقدة، ففي 25 جويلية 1990 تم تعيين اللواء خالد نزار وزيرا للدفاع الوطني، وبسبب الانزلاقات السياسية قررت السلطة إعلان حالة الطوارئ في البلاد مع تدخل الجيش لحماية الجمهورية، وفي 11 جانفي 1992، قدم الرئيس الشاذلي بن جديد استقالته تحت ما سمي بضغوط الجنرالات. وفي 14 جانفي من نفس السنة، تم تشكيل المجلس الأعلى للدولة وتعيين المجاهد محمد بوضياف رئيسا له رفقة أربعة أعضاء من بينهم الجنرال خالد نزار، وفي 03 سبتمبر 1992، أعلن عن إحداث جهاز قضائي خاص بمكافحة التخريب والإرهاب تحت تسمية المجالس القضائية الخاصة.

ومع ميل الكفة لكلمة العسكري على حساب السياسي داخل السرايا، تم تمديد حالة الطوارئ لمدة غير محدودة بعد فرضها في 02 فيفري 1992 لمدة سنة. وفي 10 فيفري

<sup>1</sup> - أنظر: رياض صيداوي: صراعات النخب السياسية والعسكرية في الجزائر، (بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 2000)

1993، وفي سياق ما اعتبره البعض باستمرار لجنة التصفيات وتصفية الحسابات، اللواء المتقاعد مصطفى بن لوصيف، المتابع بتهمة الاختلاس، يحكم عليه بـ 15 سنة سجنًا نافذاً، اعتبرت بمحاكمة السياسي للعسكري والانتقال إلى مرحلة جديدة تطبعها آلة الحساب والعقاب. ومع اندلاع الاعتداءات الإرهابية، طوت الجزائر ورقة " العشرية السوداء " لتفتح أبواب جهنم وورقة " العشرية الحمراء " التي استدعت اعتماد سياسة "الكل الأمني" لاستئصال الإرهاب، ففي 5 جويلية 1993، تولى اللواء محمد العماري منصب رئيس قيادة هيئة أركان الجيش الوطني الشعبي خلفا للواء عبد المالك قنايرية الذي عين سفيراً للجزائر بسويسرا.

وفي ظل تطورات سياسية وأمنية خطيرة لم تعرف الجزائر المستقلة مثيلاً لها، أعلنت السرايا بتاريخ 10 جويلية 1993 تعيين الجنرال المتقاعد اليامن زروال وزيراً للدفاع بعد استقالته في عهد حكم الشاذلي بن جديد وفي 14 أكتوبر من نفس السنة، المجلس الأعلى للدولة يعلن عن تشكيل لجنة وطنية تقود سلسلة لقاءات مع مختلف الأحزاب السياسية في إطار الحوار الوطني بقيادة العقيد يوسف الخطيب، القائد السابق للولاية التاريخية الرابعة إلى جانب عسكريين يتقدمهم اللواء محمد تواتي المعروف " المخ الجيش " وطيب دراجي وكذا أحمد صنهاجي. وفي 30 جانفي 1994، تنتهي الولاية المجلس الأعلى للدولة بعد تطورت مأساوية انتهت باغتيال رئيسه محمد بوضياف، قبل أن يعين المجلس الأعلى للأمن وزير الدفاع الجنرال اليامن زروال رئيساً للدولة، والذي وقع بتاريخ 2 فيفري من العام ذاته مرسوماً رئاسياً رقم 76/94 يتضمن تعيين الجنرال المتقاعد محمد بتشين وزيراً مستشاراً لدى رئيس الجمهورية.<sup>1</sup>

ومع تعمق الأزمة، الجنرال الرئيس اليامن زروال يعلن في 31 أكتوبر 1994 عن فشل جولات الحوار ويحمل شيخ الفيس المحل المسؤولية، وفي 2 سبتمبر 1995، الجنرال زروال وبعد مشاورات مع الضباط السامين في الجيش يعلن ترشحه رسمياً للانتخابات

<sup>1</sup> - جورج الراسي: المرجع السابق، ص ص. 310-335

الرئاسية التي شكك في مصداقيتها الرئيس الأسبق أحمد بن بلة، لكن زروال فاز بالأغلبية الساحقة خلال رئاسيات 16 نوفمبر 1995.<sup>1</sup>

عادت بقوة في العهدة الرئاسية الأولى لعبد العزيز بوتفليقة، مسألة "الصراع" بين السياسي والعسكري، وجاءت حكاية ما سمي بالمصدر المأذون للمؤسسة العسكرية الذي قال إن الجيش اختار "الرئيس الأقل سوء" وتوالت الأحداث إلى أن تحدث الفريق محمد العماري عن قبول الجيش لتعيين وزير دفاع مدني، وأن بوتفليقة لا يملك الوقت للدفاع عن الجيش لأنه مشغول بأمر أخرى. وفي أكتوبر 2002 دعا اللواء محمد تواتي الرئيس بوتفليقة إلى توضيح مفهوم المصالحة الوطنية عند نهاية المؤتمر الدولي للإرهاب المنعقد بالجزائر، ووصلت الانتخابات الرئاسية، حيث ظهرت الاختلافات والخلافات بين جنرالات الجيش أنفسهم، ف فيما اختار أمثال محمد بتشين و رابح بوغابة و عطاييلية صف بوتفليقة، فضل أمثال بن حديد ورشيد بن يلس و خالد نزار المترشح علي بن فليس، وأعلن على وقع ذلك العماري أن الجيش ليس له أي مترشح، وأنه ليس ضد أي مترشح آخر، وأنه يلتزم الحياد وسيحترم الإرادة الشعبية وكلمة الصندوق. وانتهت الرئاسيات المنظمة في 8 أبريل 2004 بالفوز الساحق لبوتفليقة بعهدة رئاسية ثانية، بعيدا عن "مساعدة العسكر" ولم تمض عنها سوى خمسة أشهر ليعلن الفريق محمد العماري استقالته من قيادة أركان الجيش قبل تعيين قائد صالح خلفا له، وإجراء تغييرات على قيادة النواحي العسكرية، وهو التغيير الذي أدرجه البعض في إطار إفرازات وتداعيات الرئاسيات الأخيرة، والشروع في تأسيس لمرحلة جديدة.

رغم أنه لا توجد علامة واضحة بين التصعيد الأمني الخطير الذي تعيشه بلادنا، إلا أننا تعودنا أن يكون التصعيد الخطير والمفاجئ للأعمال الإرهابية مرآة عاكسة لتناقضات وصراعات، ومقدمة لتغييرات مرتقبة،<sup>2</sup> وعندما يرتكب أي تنظيم إرهابي من المجازر ما

<sup>1</sup> - المرجع نفسه، ص ص 400-480

<sup>2</sup> - بدليل ما حدث خلال صيف 1997 و 1998 من مجازر جماعية وفضائح مالية، أدت إلى إعلان اليمين زروال عن استقالته من الرئاسة، وتسميته لها تادبا تقليص العهدة، وهي حالة غير منصوص عليها دستوريا منذ تغيير الجماعة السلفية للدعوة والقتال تسميتها الـ "تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي" عادت الأحداث الإرهابية لتصنع الحدث السياسي والصدى الإعلامي، وقد استهدف هذا التنظيم ما يضمن له ذلك الصدى داخليا ودوليا، ويمكن التذكير فقط بتفجيرات 11 أبريل 2007 التي استهدفت مبنى قصر الحكومة ومقرا للشرطة، التي لا نقل استعراضا عن استهداف بوتفليقة في باتنة صائفة 2007.



يرتكب فإنه لا يستفيد أكثر من الصدى الإعلامي، وتتوقف استفادته عند هذا الحد، بينما هناك مستفيدون آخرون ليسوا بالضرورة الإرهابيين الذين نفذوا العملية، إنما نخب سياسية تستثمر تلك العمليات لصالحها، مثلما عاد تفجير باتنة بالفائدة السياسية على الرئيس بوتفليقة من خلال تحريك شعبيته واستثمارها لمواعيد لاحقة من خلال تنظيم مسيرات ولو كانت محتشمة، ورغم ذلك سارع الرئيس بوتفليقة بعد عشر دقائق من تفجير باتنة إلى القول بصريح العبارة " إنني لن أراجع عن المصالحة الوطنية ولو مليميترا واحدا "، وكأنه يقول إنه كان مستهدفا فعلا من قبل الجماعات الإرهابية مهما كانت تسميتها وامتداداتها الخارجية، لكن المستفيد سياسيا هم خصوم المصالحة الوطنية إن لم يكونوا أعداءها الفعلين، ولذلك تمسك بوتفليقة بخيار المصالحة الوطنية في رسالة للمستفيد السياسي من العمليات الإرهابية.

### 3- التحول الديمقراطي في الجزائر وإعادة إنتاج النظام القديم:

مع نهاية عقد الثمانينيات، كانت التغيير قد مس كثير من دول العالم لتتحول من الأحادية إلى التعددية ومن الاشتراكية إلى الليبرالية ولتنتن في الأخير النظام الديمقراطي، ولم يستثن التغيير الجزائر، التي عرفت تحولات جذرية بعد أحداث أكتوبر 1988 لتعلن عن الطلاق النهائي مع التوجه الاشتراكي والأحادية الحزبية، وقد بينت لنا التجربة الجزائرية أن عملية التحول نحو النظام الديمقراطي ليست عملية محسومة سلفاً، كما أنها ليست استنساخاً آلياً لقوانين وتجربة أوروبية، بل هي مسعاً تراكمياً يخضع باستمرار للتطوير والنقد والمراجعة.

إن التحول والانتقال الديمقراطي يتطلب تغير القواعد السياسية خلال الفترة التي تغطي اختفاء نظام مستبد، والمجهودات والمسااعي التي تبذل من أجل استبداله بديمقراطية تأسيسية. وهناك اتفاقاً على معايير لقياس مدى نجاعة عملية التحول الديمقراطي، من ذلك التخلي عن القواعد القديمة للعبة السياسية وبروز فاعلين سياسيين جدد، وهياكل جديدة.

إن أحد الأسباب المعروفة لتأزم الديمقراطية وضعفها وسقوطها يكمن في قساوة التدابير الديمقراطية التي تستمر طويلاً ولا تعود مفيدة، وتؤدي إلى إبعاد فئات اجتماعية جديدة هامة وتشكل عائقاً لفاعلية الديمقراطية واستجابتها. من الصعب أن نجد ديمقراطية تأسست منذ فترة طويلة ولم تدرك ضرورة تجديد وتعديل مؤسساتها تكراراً، ودمج فئات جديدة ووضع حد لممارسات قديمة صارت مفسدة ومتلفة للثقة بالديمقراطية.<sup>1</sup>

إنه ورغم أننا استوردنا كل القوانين والنظم التي يقام عليها البناء الديمقراطي لكننا لم نحصل على النظام والدولة الديمقراطية التي تمثل قيم الحرية والمساواة والعدالة، ولم تستطع عديد الانتخابات التي جرت بعد إلغاء المسار الانتخابي عام 1992 إلى اليوم، من التأثير في توزيع السلطة بين التيارات السياسية المختلفة التي يعرفها المجتمع، بل ومازالت عملية الاقتراع ذاتها محل شك كبير في نزاهتها وشفافيتها، فلم تكن المنظومة القانونية والدستور وكل المواثيق التي تحدثت عن الديمقراطية انعكاساً لنسوج القيم والمبادئ والتقاليد الديمقراطية لدى الجماهير والنخب السياسية، بل حتى القوى الرافعة للواء الديمقراطية

<sup>1</sup> - لاري دايموند: المرجع السابق، ص. 221.

والتغيير لم تتمثل القيم الديمقراطية ولم تستطع التعبير عن صدقيتها وعن جدارة رفعها لهذا الشعار.

إن مسار التحول الديمقراطي الذي شرعت فيه الجزائر منذ أحداث أكتوبر 1988 أوصل نظام الحكم، والبلاد معه، إلى مأزق لا يختلف كثيرا عن ذلك الذي أشعل فتيل الأحداث المذكورة. فالسلطة عاجزة في تقديم إجابات مقنعة لتطلعات المجتمع.<sup>1</sup> لقد عادت الجزائر إلى النقطة التي بدأت منها، فكل الطاقة المبذولة وهاته السنين الطوال والأعداد الكبيرة من ضحايا الإرهاب وخسائره ومجموع النصوص القانونية، كل هذا من أجل إعادة إنتاج النظام القديم، ليس في شكله ولكن في مضمونه وفي محصلته ومستوى أدائه، وأيضا بردائه وهشاشته وعدم قدرته على تأمين البلد من هزات اجتماعية وسياسية خطيرة.

إنه لا يمكن الجزم منذ البداية أن مسار تغيير نظام الحكم قد وصل إلى نهايته، بل يبقى مسألة افتراضية إلى غاية أن يتم ترسيخ القواعد الجديدة ليتم فرضها كقواعد اللعبة الوحيدة، والتي يفترض أن تكون شفافة ويقبل بها الجميع. ولا شك أن نظام الحكم الحالي صنع في حقيقة الأمر من التركيبة القديمة.

لا يمكن أن نجزم أن الهياكل السياسية الحالية أوجدت من العدم بل إن هناك تبعية للماضي تتخذ أشكالا شتى. وهذا يعني أن إعادة تشكل النظام لا تنطلق من فراغ بل تبني على موروثات النظام القديم، وعندما نقول موروث النظام القديم فإننا نعني شكله وموارده التنظيمية، الشبكات الاجتماعية وشبكات الولاء، القيم والتقاليد وسلوكات الفاعلين أنفسهم، فالجديد لا يأتي من جديد أو من لا شيء ولكن من الموارد الموجودة، ما يعني أننا أمام تحول أو تكيف وليس تغيرا جذريا بمفهوم زوال هياكل بالكامل لتحل محلها هياكل أخرى جديدة كلية.

لقد كانت للسلطة، القدرة على احتواء ضغط الشارع المطالب بالتغيير وبالتالي التحكم، بكيفية منفردة، في عملية "الانتقال الديمقراطي"، وقولبت قواعد اللعبة في التشكل الجديد للنظام السياسي وصنعت، بالتالي المؤسسات التي تبقىها مهيمنة بمفردها على الساحة.

<sup>1</sup> - جون أسبوزيتو، جون فول: المرجع السابق، ص ص 245-253

بينما القوى السياسية والاجتماعية التي برزت مباشرة بعد أحداث أكتوبر 1988 لم تستطع فعل شيئاً، لأنها كانت ضعيفة وشلت بفعل العنف السياسي ثم الإرهاب الذي فرض على عملية الانتقال، وهو ما تم اتخاذه مبرراً من قبل السلطة لتبرير التسيير الفوقي أو التسلطي للحياة السياسية والاجتماعية والمرور، دون حرج، إلى إعادة تفصيل النظام السياسي على مقياس المتحكمين في السلطة.

إنه بعد 18 سنة من أحداث 5 أكتوبر 1988، عرفت الجزائر تنظيم 15 استحقاقاً انتخابياً، منه تنظيم انتخابات محلية وتشريعية في العام 1991، وأخرى سنة 1997، وثالثة في 2002، وانتخابات محلية جزئية سنة 2005، وأخرى سنة 2007، كما شارك الجزائريون في ثلاثة انتخابات رئاسية، الأولى في نوفمبر 1995، فاز بها اليمين زروال، والثانية وكانت مسابقة في أبريل 1999، فاز بها عبد العزيز بوتفليقة، الذي تحصل على عهدة ثانية في انتخابات رئاسية، تم تنظيمها في أبريل 2004، فيما استدعت الهيئة الناخبة إلى استفتاء شعبي حول تعديل الدستور في العام 1996، واستفتاء آخر عن قانون الوثام المدني في 1999، وكذلك استفتاء حول ميثاق السلم والمصالحة الوطنية، تم إجراؤه في سبتمبر 2006.

18 سنة عن اندلاع أول أحداث مأسوية من نوعها، لم يشبع الجزائريين الخبز، بقدر ما أتخمتهم السياسة التي فرخها ميلاد الديمقراطية والتعددية ووفاء عهد الحزب الواحد، وقد ولدت الأحداث قدوم ورحيل عدد لا يستهان به من الوزراء، تداولوا أو أعيد تعيينهم خلال التعديلات والتغيرات الحكومية الحاصلة بعد أكتوبر 88، وإلى غاية العام الجاري، حيث تشير أرقام الحركات الحكومية، قدوم وذهاب أكثر من 400 وزير، حملوا حقائب وزارية مختلفة ضمن 10 حكومات ترأستها وجوه مختلفة، منهم من سير شؤون الجهاز التنفيذي لأكثر من مرة في تعديلات تم بموجبها إجراء حركة في الحقب والوزراء وأنهت مهام البعض الآخر، أول حكومة تعددية، جاءت مباشرة بعد أحداث أكتوبر، ترأسها المرحوم قاصدي مباح، باسم تدشين عهد "التعددية والديمقراطية"، قبل أن يتم تعيين مولود حمروش على رأس "حكومة الإصلاحات"، التي سقطت على وقع تمرد وعصيان الفيس المحل في

1991، وقد تولى بلعيد عبد السلام الحكومة الثالثة، التي أعلن عنها بعد رحيل الرئيس الشاذلي بن جديد وعودة المجاهد محمد بوضياف للجزائر على رأس هيئة خماسية سميت المجلس الأعلى للدولة، وتواصلت الأحداث السياسية بتعيين رضا مالك رئيسا لحكومة "مكافحة الإرهاب" ونقل الرعب إلى الطرف الآخر، خلال ترأس علي كافي للمجلس، وانتهت مهمة الحكومة الجديدة، قبل تنظيم أول رئاسيات تعددية العام 1995، التي فاز بها الجنرال اليامين زروال، الذي عين أحمد أويحي رئيسا لحكومة "العودة إلى المسار الانتخابي"، واستمرت مهمة المسمى برجل "المهمات القذرة" إلى غاية تعيين إسماعيل حمداني رئيسا لحكومة جديدة، أشرفت على تنظيم رئاسيات 1999، وبعد أسابيع من بحث الرئيس بوتفليقة عن حكومة "رجال الدولة"، كانت الفرصة لأحمد بن بيتور على رأس "حكومة تكنوقراطية"، انتهت بتعيين علي بن فليس رئيسا "لحكومة العهد الجديد"، والإصلاحات والسلام وتصحيح رواسب وأخطاء المرحلة السابقة، ليتم عشية رئاسيات 2004 إعادة أويحي إلى رئاسة الحكومة، قبل تعيين عبد العزيز بلخادم رئيسا لطاخم حكومي قديم - جديد في ماي 2006. كما أعيد أويحي من جديد على رأس الحكومة في جوان 2008.

أ- ميلاد الديمقراطية في الجزائر:

إن عملية نشر القيم بين الدول كانت عاملا عميقا ومتاخلا في النزوع العالمي نحو الديمقراطية في العقدين الماضيين. منذ 1990 بنحو خاص، أسهم مفعول "كرة الثلج" كما سماه "صموئيل ب. هانتينغتون"، في تعجيل العديد من التحولات الديمقراطية، هذه "الكرة" التي تحمل تأثيرات بعض التحولات السابقة تحت الجهود وتوفر النماذج للمحاولات التالية لتطبيق الديمقراطية. ولم يساعد ذلك على اعتماد الديمقراطية بوصفها الشكل الشرعي للحكم دوليا فحسب، بل عزز الآمال في أنحاء عديدة من العالم بإمكانية تحقيق الديمقراطية. السقوط المفاجئ للشيوعية في أوروبا الشرقية ثم في الاتحاد السوفياتي حفز القوى الديمقراطية في أفريقيا على التحرك وأسهم في القضاء على العديد من المعتقدات المتخلفة حول فاعلية الشيوعية أو الأنظمة الاشتراكية وأهميتها الإنسانية. هذه النقاط كانت عناصر أساسية في التفكير الاستراتيجي والمقارنات بين الدول في مجال التعلم السياسي والتبادل الثقافي.<sup>1</sup>

كانت أحداث الخامس من أكتوبر 1988 الحد الفاصل بين مرحلتين في تاريخ الجزائر المستقلة: مرحلة الاشتراكية وتوابعها السياسية في شكل الحزب الواحد، والاقتصادية في شكل الاقتصاد الموجه، ومرحلة التعددية السياسية وتوابعها مع اقتصاد السوق. وعلى قدر ما كانت الحاجة إلى التغيير مطلبا شعبيا، كانت ضرورة داخل أجهزة النظام.

بدأ التفكير في التغيير في الجزائر سنوات قبل الهزة التي عرفتها سائر دول العالم الاشتراكي، عن طريق مجموعة من الخبراء، يقودهم مولود حمروش (عندما كان أمينا عاما لرئاسة الجمهورية). ومن السهل على الذين تتبعوا تلك المرحلة بشيء من الدقة، ملاحظة التتابع المنطقي للأحداث.<sup>2</sup>

لم يعد الانسجام بين جهاز حزب جبهة التحرير الوطني (الأفالان)، بقيادة محمد الشريف مساعدي، ورئاسة الجمهورية، إلا شكليا. مركزان أساسيان للقرار يتنافسان، انتهت المعركة بينهما، وبسهولة، لصالح الرئيس الشاذلي بن جديد. ولم تكن تصل الرأي العام من ذلك الصراع إلا نتف صغيرة يصعب معها توقع الهزة.

<sup>1</sup> - لاري دايمود: مصادر الديمقراطية - ثقافة المجموع أم دور النخبة - ترجمة سميرة فلو عبود، (بيروت، دار الساقي، 1994)، ص. 211

<sup>2</sup> - مايكل ويليس: المرجع السابق، ص ص. 135-143

ولم يتردد مساعديه، في ندوة إدارات الحزب، التي عقدت بعد أحداث أكتوبر بأكثر من سنة، أن يتهم الشاذلي باستعمال غضب الشارع من أجل إبعاده، على طريقة من يرى أن رئاسة الجمهورية هي التي أشعلت الأحداث، وما كان لاتهامه أن يقع من الأذان إلا كالأثر الذي يحدثه النقش على الماء، لقد تغير كل شيء: عبد الحميد مهري ينجذ فريق الإصلاحيين ويتربع على عرش الأقاليم، وينطلق في مهمة جديدة الهدف منها رسم صورة جديدة لحزب ينسجم مع الإصلاحات السياسية والاقتصادية التي أعلنها الشاذلي في خطاب العاشر من أكتوبر.

ولم يمر على تعديل الدستور إلا أقل من سنة، حتى عين حمروش على رأس حكومة لقيت بحكومة الإصلاحيات، اتخذت كلمات الدستور الجديد مقاصدها الحقيقية، فإذا كان الدستور قد تكلم عن حرية تكوين الجمعيات ذات الطابع السياسي، فإن الاسم الذي تكرر في الواقع إنما هو الأحزاب السياسية.

ورغم أن بداية تأسيس الأحزاب السياسية قد بدأ منذ حكومة قاصدي مباح، إلا أن التعددية الحزبية، كما لا تزال بقاياها إلى اليوم، قد تكرست في عهد مولود حمروش. وبصفة عامة، فإن أحداث أكتوبر قد أطلقت كل الطاقات السياسية والنقابية والإعلامية في البلاد من عقالها. وشهدت الجزائر بين الخامس أكتوبر والانتخابات التشريعية الملغاة، في جانفي 1992، أكبر موجة من المظاهرات والمسيرات والتجمعات، لم تعرفها البلاد أبدا، ولا حتى مظاهرات ديسمبر 1961.<sup>1</sup>

ولم تجد حكومة الإصلاحات بدا من مسaire الركب عندما وصلت إلى المرحلة التي يجب فيها تنظيم كل ذلك الغليان، عن طريق قوانين ومراسيم تنظيمية، لم ير الإصلاحيون من ضرورة لتعديل قانون الأحزاب الذي صدر في عهد قاصدي مباح، وفي ظلها اعتمدت الجبهة الإسلامية للإنقاذ (الفييس المحل)، إلى جانب أغلب الأحزاب المعروفة الآن، الجديدة

<sup>1</sup> - كل الحركات العمالية والاتحادات المهنية (حركة الصحفيين الجزائريين، قد بدأت نشاطاتها الاحتجاجية قبل الأحداث بشهور عدة، مثلها مثل عمال المؤسسة الوطنية للعبوات الصناعية بالربنية) وجمعيات حقوق الإنسان وكل التنظيمات السياسية (منها أحزاب ظلت تعمل في السرية لأكثر من ثلاثين سنة، مثل حزب الطليعة الاشتراكية ومجموعة من التنظيمات التروتسكية)، والتنظيمات الإسلامية (ولم تكن في البداية مقتنعة بالعمل الحزبي) كلها خرجت إلى الشارع، ووجدت كلها ما تقوله عن فساد النظام وفشل سياسة الحزب الواحد.

كليا مثل التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية، أو تلك التي كانت تعمل في السرية مثل جبهة القوى الاشتراكية أو الطليعة الاشتراكية (الجد الأكبر للحركة الديمقراطية الاجتماعية).<sup>1</sup>

وبالطريقة نفسها التي أدت أحداث أكتوبر إلى الإطاحة بمساعدة وجهازه، أدت أحداث "التمرد السياسي" الذي قاده عباسي مدني وعلي بن حاج في صائفة 1991 إلى الإطاحة بفريق الإصلاحات. ومرة أخرى البقية نعرفها: اتخذت الجزائر لنفسها طريقا آخر مر بإلغاء المؤسسات المنتخبة منذ إلغاء المسار الانتخابي، وتصفية البقية الباقية من فلسفة الإصلاحات كما تصورهما حمروش وأصحابه في ظل رئاسة بن جديد.

كانت أحداث أكتوبر علامة على ضرورة التحول من الحزب الواحد إلى التعددية، وكانت أحداث جوان علامة أخرى عن التراجع عنها.

ورغم بقاء القوانين نفسها، لم تشهد الجزائر تأسيس حزب واحد منذ سنوات، وبات تأسيس الجرائد يخضع لقواعد أخرى غير تلك التي ينص عليها القانون. وبات من قبيل المستحيل تأسيس جمعية مهنية وطنية واحدة. وباختصار لم يبق من التعددية إلا القشور، مع اندثار خطاب المساواة كما تنص عليه الاشتراكية.

من بين الشعارات التي ترددت بقوة على ألسنة الشباب المتظاهرين في 5 أكتوبر 88، كانت أساسا على المطالبة بوقف "الحقرة" والفساد اللذين كانا يعيشان داخل أجهزة الدولة. لكن بعد مرور 20 سنة من تلك الأحداث الأليمة وما تبعها من محاولات لإصلاح وترميم وجه النظام، ما تزال تلك المطالب تنصدر واجهة مطالب الجزائريين سنة 2008.<sup>2</sup>

<sup>1</sup> - مايكل ويليس: المرجع السابق، ص ص. 140-152

<sup>2</sup> - عندما يصنف تقرير منظمة شفافية دولية الجزائر في المراتب الأولى من حيث مستويات الفساد المنتشرة بها وهذا في سنة 2008، فهذا يعني أن الصورة لم تتغير كثيرا عما كانت عليه قبل أكتوبر 88. بل تتوقع العديد من الأوساط انفجارا اجتماعيا أكثر حدة من أكتوبر، بالنظر إلى الاختلالات الكبيرة داخل المجتمع الذي انقسم اليوم إلى طبقتين، بعد اختفاء الطبقة الوسطى، وتوسع دائرة الفقر المدقع وسط الجزائريين، وازدياد الثراء الفاحش المتولد عن تبييض أموال الإرهاب والمخدرات والنهب المنظم للمال العام، وكذا صعود إمبراطوريات مالية عديدة في ظرف قياسي، لها ذراع طويلة داخل أجهزة الحكم.



## ب- عقبات التحول الديمقراطي:

إن تقدم المجتمعات العربية لا يمكن أن يكون بالسيرورة والتطور نفسه، الذي عرفته أوروبا وبعدها أمريكا الشمالية، هنا ينبغي الإشارة إلى دور عامل التدخل الاستعماري في حصول تحولات وتغيرات اجتماعية في هذه المجتمعات، لأن الظاهرة الاستعمارية هي المدخل الأساسي لفهم كل السيرورات التحديثية، لأن العديد من الظواهر الاجتماعية التي ظهرت في مرحلة ما بعد الاستعمار، تجد تفسيرها في المرحلة الاستعمارية، كما أن الدولة الوطنية حاولت إثبات مشروعيتها من خلال ضمان استمرار الهياكل القانونية التي أنتجها الاستعمار.

حيث بينت "نعومي شازان" كيف أن الثقافات السياسية في إفريقيا تشكلت من ثلاثة أصول تراثية تاريخية مختلفة: التقاليد والمؤسسات في مرحلة ما قبل الكولونيالية، والبنى الإدارية والاجتماعية والاقتصادية الكولونيالية، وتجربة النضال ضد الكولونيالية والأطر التي أنتجها في مرحلة ما بعد الكولونيالية. كان الإرث المؤسسي مركزيا ومسيطرًا. في النضال ضد الكولونيالية برزت مبادئ مقاومة السلعة الكولونيالية، والتحرير الوطني، والحكم الذاتي، إلا أن هذه المبادئ لم تكن أبدا ذات منحى إيجابي مؤيد للديمقراطية. من هنا عرفت الثمانينات ثقافة نخبوية من الدولتية والسلطة المطلقة ظهرت مع مبادئ ديمقراطية ضعيفة، تجلت على المستوى الجماهيري كثقافة للمقاومة. في السنوات القليلة الماضية فقط صار من الممكن تحديد مرحلة تاريخية رابعة ذات منحى ديمقراطي أكثر رسوخًا، نتيجة التحريك الديمقراطي للقاعدة الجماهيرية من الأسفل وما عرفته الأنظمة المطلقة من إخفاق كلي وسوء سمعة في مرحلة ما بعد الاستقلال.<sup>1</sup>

ترجع "شازان" إخفاقات الديمقراطية في أفريقيا بعد الاستقلال إلى النقص في التجربة في مجال الممارسة المؤسسية للديمقراطية في مرحلة ما قبل الاستقلال. إنها تقول إن العناصر الخارجية غرست في أفريقيا أجهزة الحكم الديمقراطي. ومع مجيء الاستقلال لم

<sup>1</sup> - لاري دايموند: المرجع السابق، ص ص 200-201

يكن قد تسنى للإفريقيين بعد التآلف مع المؤسسات والانتخابات وما تثيرانه من تنافس، ولم يتسن لهم بالتأكيد اكتساب أية خبرة في هذين المجالين.<sup>1</sup>

وتتمحور مشكلات الديمقراطية في إفريقيا حول موضوعين رئيسيين: أولاً، على المستوى الوطني، لا تزال مؤسسات الدولة الموروثة بحاجة إلى عملية لنزع الكولونيالية ولتحسين ذاتها محلياً، وإلا ليست هناك إمكانية لتحقيق استقرار النظام، هذا إذا تركنا جانباً التماسك الديمقراطي. ثانياً، على صعيد المجتمع المدني، تحتاج المنظمات الوسطية إلى التقوية باعتبارها وسيلة لترابط الفئات الاجتماعية ببعضها ومع الدولة.<sup>2</sup>

ويمكن تقسيم عقبات التحول الديمقراطي إلى ثلاث مجموعات مختلفة:<sup>3</sup> أولها، المشكلات المعتادة للانتقال إلى نظام حكم ديمقراطي. وهذه المشكلات تتعلق بالثقافة السياسية وعدم اكتمال الشروط المثالية للانتقال إلى الديمقراطية، كما تنبثق من مقاومة الحكام وتضليل النخب الموالية الساعية إلى تكريس القابلية التاريخية لدى المجتمعات التقليدية للخضوع لحكم فرد أو قلة مستبدة. هذا إلى جانب سلبية العامل الخارجي إن لم تقل مقاومته للديمقراطية ذات التوجه الوطني.

وتفيد دراسات الانتقال إلى الديمقراطية اليوم أن توافق التيارات والقوى التي تتشد التغيير الديمقراطي وتحالفها، أصبح يمثل عاملاً حاسماً في إمكانية الانتقال من حكم الفرد أو القلة إلى نظم حكم ديمقراطية وذلك عبر التقاهم بين تحالف القوى التي تتشد التغيير وبين السلطة الحاكمة، حيث يتحقق للمعارضة المشاركة في السلطة، وعبر العصيان المدني إذا تعذر ذلك. في هذا الإطار يرى كل من "بيرتون" و"غونتر" و"هيغلي"، أن نخبة متحدة بالتراضي تبرز بسرعة من خلال تسوية تقوم على ما يشبه التعاقد بين النخبة، وتشمل تشكيل إئتلافات انتمائية عريضة إضافة إلى تقبل النخبويين الذين هم في صف المعارضة تدريجياً لشرعية النظام الديمقراطي واعتدال المواقف الإيديولوجية والسياسية المستقطبة. ومع التخلي عن المواقف المعارضة للنظام أو نصف الموالية له تنشأ الثقة السياسية. وهكذا نلاحظ خلال

<sup>1</sup> - المرجع نفسه، ص 202.

<sup>2</sup> - المرجع نفسه، ص 106.

<sup>3</sup> - علي خليفة الكواري وآخرون: المرجع السابق، ص 237-242.

التماسك الديمقراطي بروز ثقافة سياسية نخبوية تتصف بالاعتدال والتكيف والإخلاص للنظام والثقة. هذه المبادئ تطف من حدة الصراع السياسي.<sup>1</sup>

أما الثقافة الديمقراطية واكتمال شروط الممارسة الديمقراطية والتخلص من القابلية الاجتماعية للخضوع، على أهميتها، فإنها كلها قضايا لا بد أن تستمر مواجهتها قبل الانتقال إلى نظم حكم ديمقراطية، وأثناء عملية التحول الديمقراطي بعد الانتقال إلى حكم دستور تعاقدي ديمقراطي. ذلك أننا على مستوى الفكر وعلى مستوى التركيبة الذهنية مازلنا غير قابلين للممارسة الديمقراطية فالولاء للقائد والزعيم الملهم قبل الولاء للفكرة والبرنامج 'ثقافتنا لم تؤمن بعد بوجود-الشريك- للحاكم، وهو ما يتطلب انقلابا تاريخيا على صعيد الفكر والمعتقد، وانقلابا في الوعي قوامه الفصل التام والنهائي بين -الوحدانية- في مجال الدين والتعددية في مجال الحكم والسياسة".<sup>2</sup>

ثانيها، التشوهات التي تتعرض لها الديمقراطية في الدول العربية. وهذه التشوهات اليوم ناتجة من محاولات تصدير واستيراد نموذج ممسوخ من ( الديمقراطية) في إطار السعي إلى فرض قيم وعقائد وأيضاً مصالح خارجية غير مشروعة على المجتمعات العربية، وبالتالي إنكار هويتها الوطنية والعربية والإسلامية الجامعة وكذلك إهمال مصالحها المشروعة.

الديمقراطية تقتضي تجديدا وإصلاحا مؤسساتيا دوريا. الحركات الاجتماعية تستطيع تعجيلها بمستوى فاعل وموجه من المواطنة. يعتبر هذا بعدا حاسما في الثقافة السياسية وكلما كان متطورا، كان تجديد الديمقراطية ممكنا. لكن في النهاية ينبغي أن تستجيب النخبة السياسية، حتى لو لم تكن دائما في القيادة. النخبة السياسية وحدها -رؤساء الجمهوريات، ورؤساء الوزارات والأحزاب والمجالس البرلمانية- تستطيع أن تحدث الإصلاحات. إن استمرارية الديمقراطية على امتداد فترات زمنية طويلة يتطلب العديد من التغيرات والتعديلات الصغيرة، تستطيع النخبة من خلالها - النخبة التي تقدر الديمقراطية وتستجيب للاهتمامات المختلفة وتعمل على دمجها- أن تقوم باستمرار بإصلاح الديمقراطية وإعادة

<sup>1</sup> - لاري دايموند: المرجع السابق، ص. 14.

<sup>2</sup> - محمد عابد الجابري، نحو إعادة بناء الفكر العربي، المرجع السابق، ص. 124.

تشكيلها. في ظل هذا السياق الذي لا ينتهي من السعي للتجديد والتحسين، تلعب الثقافة السياسية دورا فاعلا.<sup>1</sup>

ومن دون التقليل من مشكلات الانتقال إلى نظم حكم ديمقراطية في الدول العربية، فإن هذه المشكلات يمكن أن تحل تدريجيا من خلال النضال الديمقراطي قبل الانتقال وبعده. وهي بطبيعة الحال تحتاج إلى وقت وإلى توفر الإرادة لدى قيادات الفكر والعمل السياسي، وعمل دؤوب من قبل الناشطين، تصقله الممارسة الديمقراطية وتؤسسه في الثقافة السياسية، وذلك تدريجيا من خلال عملية إحلال طويلة المدى، يتم من خلالها تكريس مفهوم الدولة وتنمية المؤسسات الديمقراطية وتكوين المواطن الديمقراطي وصولا إلى ممارسة الديمقراطية في المجتمع إلى جانب ممارستها في الدولة.

إن هذه العملية تبدأ حتما بتغيير النظرة المستقبلية والمعتقدات والإستراتيجيات عند النخبة الرئيسية، ومن ثم تتسع لتشمل على أفكار مجموعة أكبر من أفراد النخبة، ولكي تضم أخيرا القيم والمعارف عند المواطنين عموما. تبدأ من المفاوضات بين أفراد النخبة إلى التحول المؤسسي الديمقراطي ومنه إلى التعود الديمقراطي. يشتمل نشوء الديمقراطية، على عملية متكررة في التأثيرات المترددة والمتبادلة باستمرار بين النشاطات الجديدة والقوى أو التكتلات الاجتماعية الجديدة، والقيود والفرص البيئية الجديدة والمعارف والمعتقدات والقيم الجديدة.<sup>2</sup>

وأولى العقبات أمام الانتقال الديمقراطي في الجزائر، هي ما يعتقد المتحكمون في السلطة أن الصيغة الحالية التي أفرزتها عملية الانتقال هي عملية سليمة ينبغي التمسك بها ولا يشعرون بأنها تنضوي على مخاطر،<sup>3</sup> والعقبة الثانية، أن حصيلة 18 سنة من الانتقال الديمقراطي الخاطئ أو "المغشوش" أنتجت هياكل جديدة تسير وفق تقاليد موروثات النظام السابق، وأكثر من ذلك أنها نسجت شبكة من العلاقات والمصالح وأنتجت قيودا بنيوية جديدة من الصعب تفكيكها والتغلب عليها كي تدعن للشفافية ولقواعد اللعبة الديمقراطية.

<sup>1</sup> - لاري دايموند: المرجع السابق، ص. 222.

<sup>2</sup> - المرجع نفسه، ص. 211.

<sup>3</sup> - وليس أدل على ذلك من تصريحات الرسميين مباشرة بعد نتائج انتخابات 17 ماي 2007، حيث قال أحدهم "إنها لا تحمل أية رسالة سياسية".

من الصعب على السلطة الاستمرار بنفس المقاربة في تسيير الحياة السياسية، فالنظام السياسي وصل درجة من العقم لم تعد تطاق، ولم يعد ممكنا اللجوء إلى التخويف من الإسلاميين أو الإرهاب للحصول على دعم الناس، فهؤلاء يريدون حولا لمشاكلهم ومؤسسات يرون أنها وجدت لتخدمهم وأنهم يملكون حق المشاركة فيها إن استوفوا القواعد الشفافة المعدة لذلك. لقد أصبح النظام السياسي مغلقا على نفسه، ويرفض كل رأي مخالف لرأيه.<sup>1</sup>

إذا لم يعد يعول على العنف كوسيلة للتغيير، سيما بالشكل الذي عرفته الجزائر خلال العشرية الدموية، فإن الاهتمام يجب أن ينصب، بعد عملية الانتقال السياسي من نظام أحادي إلى نظام آخر (مفترض أن يكون تعدديا)، على تمتين القيم الديمقراطية وفرض دور المؤسسات وتقويم السلوكات وتغيير الذهنيات وإحجام نخب جديدة تؤمن بالتغيير وإحالة الحرس القديم غير قابل للهيكلة على التقاعد المريح، وفي هذا الشأن تؤدي النخب والقوى الاجتماعية التي تؤمن بالتغيير، وهي الآن على الهامش أو تشعر بذلك، دورا كبيرا في هذا المسار الذي لن يسلم من مقاومات ومن الصراع.

من الإشكاليات السياسية التي أضحت تؤرق النخبة السياسية في الجزائر حكومة وأحزابا، ما أصبح يعرف بـ "المقاطعة السياسية للانتخابات"، وتسميه بعض الأحزاب والحكومة تهذيبا "الامتناع السياسي"، فعندما يقاطع الشعب العملية السياسية للدولة، فإن هذا يعني أن النظام فقد شرعيته الشعبية والديمقراطية. وعلى هذا الأساس فإن المقاطعة السياسية أضحت تؤرق جميع الأنظمة الديمقراطية التي تتخوف من فقدان الشرعية.

وعندما تحصل "مقاطعة للعملية الانتخابية" التي تعد وسيلة تجسيد الفعل الديمقراطي، فإن هذا يعني أن هناك غيابا للاهتمامات السياسية للمواطنين، والاهتمام السياسي يعني أن المواطن يقضي وقتا طويلا في تركيز اهتمامه على القضايا السياسية، وخاصة خلال الحملات الانتخابية وتحديدًا في العملية الانتخابية ذاتها.

---

<sup>1</sup> - وهو ما عبر عنه رئيس الحكومة السابق-مولود حمروش- بعد رفضه التقدم لانتخابات 08 أبريل 2004 الرئاسية، حيث صرح أن -اللعيب مغلق- وأن "الأمر لا يتعلق بخيارات الشعب ولكن بخيارات النظام".  
جريدة الشروق الجزائرية: الخميس 01 أبريل 2004، ص.04

وعندما نلاحظ غياب التفاعل الجماهيري مع الحملة الانتخابية منذ تشريعات ماي 2007، مروراً بتدني نسبة المشاركة في الانتخابات التي لم تتعد 35 بالمئة، وتعريجا على الحملة الانتخابية الفاترة لمحليات نوفمبر 2007، فهذا يعني أن الاهتمام السياسي لدى المواطن قد أقل، وأن النظام السياسي قد فقد أهم ركن من أركان النظام الديمقراطي. ولهذا الأسباب أصبحت دلائل ومؤشرات أفول الاهتمام الشعبي بالسياسة مثيرة للقلق، مثلما هو الحال في الجزائر، التي لم تعرف في تاريخها نسبة مشاركة منخفضة في الانتخابات كتلك التي شهدتها مختلف انتخابات 2007.<sup>1</sup>

إن عدم اهتمام المواطنين بالسياسة سيؤدي إلى النتائج التالية:

- حرمان المجتمع من ناشطين سياسيين محتملين في المستقبل، بما يعني عقم الحياة السياسية في توليد الأفكار البالية القديمة التي يسوقها أناس لم يتجددوا في الساحة السياسية، فمنذ نحو 20 سنة ونحن نسمع بنفس الأشخاص الفاعلين على الساحة السياسية لم يتغيروا لا هم ولا أفكارهم: سعيد سعدي، أحمد أويحي، أبو جرة، آيت أحمد، لويضة حنون، بن بوزيد، مدلسي، بلخادم، وهكذا دواليك، لم تبرز أي شخصية جديدة، وأي فكرة جديدة.
- حرمان المجتمع من جيل ملم بالمعارف السياسية، بكل ما ينعكس على ذلك مستقبلا.
- حرمان المجتمع من عدة فوائد محتملة جراء تراجع الاهتمام بالسياسة، وعلى رأسها ضمان مراقبة أداء الجهاز التنفيذي، بما يحول دون استفحال الفساد والرشوة والتسلط واستغلال السلطة لأغراض شخصية.

---

<sup>1</sup> - في الوقت الذي كان يجب أن تقوم الحكومة عن طريق أي هيئة مفترضة "هيئة بحث، جامعات، فريق عمل الخ"، البحث عن أسباب ذلك، فإنها اكتفت باستنتاجات بسيطة مثل القول بأن "الطبقة السياسية أفست"، ثم تراجعت عن هذا الاستنتاج بسرعة فائقة وراحت ترسل استمارات استفسار للمقاطعين أو الممتنعين.

## الباب الثاني

### الإطار الميداني للبحث

تمثلات النخب السياسية البرلمانية

للقيم السياسية في الجزائر

الفصل الأول: وصف مجتمع الدراسة وخصائص العينة

الفصل الثاني: الأداء الإستراتيجي للأحزاب والنخب السياسية في البرلمان

الجزائري

الفصل الثالث: قيم النخبة السياسية في البرلمان الجزائري

الفصل الرابع: الإصلاح السياسي والتحول الديمقراطي في الجزائر

## الفصل الرابع

### وصف مجتمع الدراسة وخصائص العينة

تمهيد

1 - مجالات الدراسة

2- المناهج والتقنيات المتبعة في الدراسة

3 - الخصائص العامة للعينة



## تمهيد

تعرضنا في الفصول السابقة إلى الفكر السياسي والقيم السياسية، ومقومات الحكم الديمقراطي، كما أطلعنا على واقع المجتمع المدني والقوى السياسية في الجزائر، وتتبعنا مراحل التحول الديمقراطي في الجزائر، وتطرقنا لمعرفة التفاعلات والعلاقات الناشئة بين السلطة والحركات السياسية في الجزائر.

أما في الباب الثاني من هذه الدراسة، سيقع التركيز على تحليل المعلومات التي أفرزتها إجابة المبحوثين عن كل محور من محاور الاستمارة، ونحاول إبراز الاتجاهات العامة التي ترتمس من خلال تمثلات أفراد النخبة السياسية للقيم السياسية في البرلمان الجزائري.

## 1- مجالات الدراسة

### 1.1. المجال الجغرافي

تم إجراء الدراسة بمقر المجلس الشعبي الوطني، الواقع بشارع زيغود يوسف بالجزائر العاصمة، وقد جرت أول انتخابات تشريعية في الجزائر بتاريخ 20 سبتمبر 1962، أي غداة الاستقلال الوطني بأشهر قلائل. وكانت الغاية من إنشاء المجلس المنتخب لعهد مدتها سنة واحدة، هي سنّ القانون الأساسي للبلاد. وبالفعل، فقد سمح ذلك بإصدار دستور 10 سبتمبر 1963 الذي كرّس على الخصوص مبدأ أحادية الغرفة بالنسبة للبرلمان الجزائري.

إن البناية التي تضم المجلس الشعب الوطني قد تم بنائها في العهد الاستعماري سنة 1912، وتضم (05) طوابق بالإضافة إلى (03) طوابق تحت أرضية. وقد كان مقرا لبلدية القصبة في العهد الاستعماري.

وتتألف هيكله المجلس الشعبي الوطني من الأجهزة التالية:

الرئيس: وينتخب في بداية الفترة التشريعية بالاقتراع السري وبالأغلبية المطلقة في حالة تعدد المترشحين، ويرفع اليد بأغلبية الأصوات المعبر عنها في حالة المترشح الوحيد. عهدة الرئيس محددة بمدة الفترة التشريعية.

المكتب: يتكون مكتب المجلس الشعبي الوطني من رئيس المجلس ونواب الرئيس وأعضاء آخرين عند الاقتضاء، يتشكل حاليا المكتب من الرئيس وتسعة (09) نواب للرئيس.

يشكل المجلس الشعبي الوطني مكتبه عند بداية الفترة التشريعية، ويتم تجديده كل سنة، يجتمع رؤساء المجموعات بغرض إعداد قائمة بأسماء الأعضاء المقترحين لشغل منصب نيابة الرئيس وتعرض هذه القائمة على المجلس للمصادقة. يتم إعدادها عن طريق التشاور بين المجموعات التي ترغب في الترشح لهذه المناصب. في حالة إخفاق هذا الإجراء، يتم انتخاب نواب رئيس المجلس بالاقتراع السري المتعدد الأسماء في دور واحد.

إن أهمية المجلس الشعبي الوطني لا تتحدد من كونه سلطة تمد الدولة بالقوانين وتراقب عمل الحكومة من حيث تقيدها بالبرنامج المصادق عليه من طرفه، بل تتعداها على أبعد من ذلك من حيث أنه النواة الأولى لبناء دولة القانون، فمضامين القوانين التي يصدرها

تصب كلها في اتجاه تحقيق الإنصاف والعدل، وتهدف إلى إسعاد الفرد، ومن هنا يتضح أن أهمية المجلس الشعبي الوطني لا تتوقف على البعد القانوني، بل تتعداه إلى جملة من الأبعاد (الاجتماعية، الثقافية، الأخلاقية، الفلسفية، الإنسانية، الاقتصادية).

إن مهمة كهذه لا يمكن أن يتولاها إلا أشخاص مؤهلون علميا ويحملون برامج محددة الأهداف والوسائل مسبقا، ويتصفون بالمصداقية ويتحملون المسؤولية أمام منتخبهم وفقا للميثاق الذي قطعوه أثناء عملية الحملة الانتخابية.

إن استعادة هذه الثقة وتحسين العلاقة بين الناخب والمنتخب تتطلب أن يكون هذا الأخير في مستوى المسؤولية الملقاة عليه باعتبار أن هذه العلاقة يحكمها عقد يمكن تسميته بالوكالة. وهذا العقد يتولد عنه التزام الوكيل بأداء المهمة الموكلة إليه بأمانة ودون إساءة للثقة. والوكيل إن أحسن في تأدية مهامه وبرهن على أنه أدى المهام الموكلة إليه بعناية وجدارة يجازى بالتقدير وتمديد الثقة فيه. لكن إذا لم يحسن التصرف وأخفق أو أساء الأمانة، فإنه يحاسب أخلاقيا وسياسيا، وفي أقل الاحتمالات يعزل دون رجعة. ففي القانون المدني يحاسب الوكيل لأنه أساء وقصر في تنفيذ التزاماته. ويمكن أن ننظر إلى الوكالة على أنها عقد ثقة، وبهذا المنطق يمكننا أن نؤسس لمؤسسات، يسهر على تسييرها أناس وفق منطق الالتزام وليس الاغتنام.

فوكالة المنتخب تبدأ خلال عرض البرنامج على المنتخبين بغرض اختيار الأحسن. وتتحدد من خلال عملية فرز الأصوات وإعلان النتائج ثم التصديق عليها فالتصويب، وبانتهاء ذلك يبدأ التنفيذ لعقد الوكالة الذي تشكل بالاختيار الحر وفقا لمبدأ سلطان الإرادة، فالموكل يتفرغ لتسيير الشأن العام وفق الالتزام الذي قطعته أمام موكله خلال حملته الانتخابية.

إن تنفيذ الوكيل لالتزاماته وخاصة عندما يحصل الحزب على الأغلبية، يعني أنه مجبر على تنفيذ برنامجه الذي عرضه على الهيئة الانتخابية، وأن أي تقصير أو تفريط في ذلك يعرضه للمساءلة، وإذا كانت المساءلة المدنية والجزائية غير ممكنة، على الأقل حاليا، فإن المساءلة السياسية والأخلاقية تبقى قائمة بالرغم من أنها هي الأخرى تبقى عاجزة في ظل الثقافة السائدة حاليا، وفي غياب تشكيل رأي عام قادر على أعمال هذه المساءلة. إن الأغلبية هنا تعني الحصول على أكثر من خمسين بالمائة من أصوات الناخبين المؤدية إلى

انتقال السلطة من موقع إلى آخر، وحينها تتشكل (مؤسسة الأغلبية). وفي الجهة الأخرى تتشكل (مؤسسة الأقلية)، أي المعارضة التي نالت أقل من 50 بالمائة من الأصوات. إن عملية تحالف مؤسسة الأغلبية مع مؤسسة الأقلية لا يمكن أن تحدث في الأنظمة الديمقراطية، إلا في حالة وجود أزمات أو حالة عدم حصول أي منتخب على نسبة تفوق الخمسين بالمائة. وبغير ذلك، فأى تحالف يعني التشويش على عملية التعددية السياسية. تتوزع في الوقت الراهن مناصب نواب الرئيس بين التشكيلات السياسية التالية:

جبهة التحرير الوطني ثلاث مناصب (03)

التجمع الوطني الديمقراطي منصب واحد (01)

حركة مجتمع السلم منصب واحد (01)

حزب العمال منصب واحد (01)

التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية منصب واحد (01)

الجبهة الوطنية الجزائرية منصب واحد (01)

اللجان الدائمة:

تشكل اللجان عند بداية الفترة التشريعية، ويتم تجديد تشكيلاتها كل سنة. يبلغ عدد اللجان الدائمة في المجلس 12 لجنة وتحدد مواد النظام الداخلي من 27 إلى 39 تسميتها واختصاصاتها. ويحدد عدد أعضائها بين 30 و50 عضوا على الأكثر بالنسبة للجنة المالية والميزانية وبين 20 و30 عضوا على الأكثر بالنسبة للجان الأخرى. تسمية اللجان وتوزيع التشكيلات السياسية:

1- لجنة الدفاع الوطني: رئيس اللجنة من جبهة التحرير الوطني ونائبه من التجمع الوطني الديمقراطي.

2- لجنة المالية والميزانية: رئيس اللجنة من جبهة التحرير الوطني ونائبه من التجمع الوطني الديمقراطي.

3- لجنة الشؤون الخارجية والتعاون والجالية: رئيس اللجنة من جبهة التحرير الوطني ونائبه من حركة مجتمع السلم.

- 4- لجنة السكن والري والتجهيز والتهيئة العمرانية: رئيس اللجنة من جبهة التحرير الوطني ونائبه من حركة مجتمع السلم.
- 5- لجنة الشباب والرياضة والنشاط الجمعي: رئيس اللجنة ونائبه من التجمع الوطني الديمقراطي.
- 6- لجنة التربية والتعليم العالي والبحث العلمي والشؤون الدينية: رئيس اللجنة من التجمع الوطني الديمقراطي ونائبه من جبهة التحرير الوطني.
- 7- لجنة الفلاحة والصيد البحري وحماية البيئة: رئيس اللجنة من حركة مجتمع السلم ونائبه من حزب العمال.
- 8- لجنة الصحة والشؤون الإجتماعية والعمل والتكوين المهني: رئيس اللجنة من حركة مجتمع السلم ونائبه من جبهة التحرير الوطني.
- 9- لجنة الشؤون القانونية والإدارية والحريات: رئيس اللجنة من جبهة التحرير الوطني ونائبه من التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية.
- 10- لجنة الشؤون الإقتصادية والتنمية والصناعة والتجارة والتخطيط: رئيس اللجنة من حزب العمال ونائبه من جبهة التحرير الوطني.
- 11- لجنة الثقافة والإتصال والسياحة: رئيس اللجنة من التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية ونائبه من جبهة التحرير الوطني.
- 12- لجنة النقل والمواصلات: رئيس اللجنة ونائبه من الجبهة الوطنية الجزائرية.

## 2.1. المجال البشري:

البرلمان الجزائري حسب آخر دستور جزائري وهو دستور 1996 برلمان ذي هيكل مزدوج يتشكل من: المجلس الشعبي الوطني ومجلس الأمة.

يضم المجلس الشعبي الوطني المنبثق عن الانتخابات التشريعية التي جرت في 17 ماي 2007 وهو محور دراستنا ثلاثمائة وتسعة وثمانين (389) مقعدا – من بينها ثمانية (08) مقاعد مخصصة للجالية – موزعة على ثمانية وأربعين (48) دائرة انتخابية بالداخل وست (6) مناطق بالخارج ( باريس، مرسيليا، برلين، واشنطن، تونس، مصر).

إنّ مقياس التمثيل المعتمد هو مقعد واحد (01) لكل ثمانين ألف 80.000 نسمة من السكان يضاف إليه مقعد واحد (1) لكل شريحة متبقية يفوق عددها أربعين ألف 40.000 نسمة. وفي كل الأحوال، لا يمكن أن يقل عدد المقاعد عن أربعة 04 بالنسبة إلى الولايات التي لم تبلغ الكثافة السكانية بها ثلاثمائة وخمسين ألف 350.000 نسمة.

وتتوزع المقاعد البرلمانية حسب التشكيلات السياسية كما يلي:

حزب جبهة التحرير الوطني: حصل على 136 مقعداً.

التجمع الوطني الديمقراطي: حصل على 62 مقعداً.

حركة مجتمع السلم: حصلت على 51 مقعداً.

قوائم الأحرار: حصلت على 33 مقعداً.

حزب العمال: حصل على 26 مقعداً.

التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية: حصلت على 19 مقعداً.

الجبهة الوطنية الجزائرية: حصلت على 15 مقاعد.

الحركة الوطنية من أجل الطبيعة والنمو: حصلت على 07 مقعداً.

حركة النهضة: حصلت على 05 مقاعد.

حركة الشبيبة والديمقراطية: حصلت على 05 مقاعد.

التحالف الوطني الجمهوري: حصل على 04 مقاعد.

حركة الوفاق الوطني: حصلت على 04 مقاعد.

- حزب التجديد الجزائري: حصل على 04 مقاعد.
- حركة الإصلاح الوطني: حصلت على 03 مقاعد.
- حركة الانفتاح: حصلت على 03 مقاعد.
- الجبهة الوطنية للأحرار من أجل الوئام: حصلت على 03 مقاعد.
- عهد 54: حصلت على 02 مقاعد.
- الحركة الوطنية للأمل: حصلت على 02 مقاعد.
- التجمع الوطني الجمهوري: حصلت على 02 مقاعد.
- التجمع الجزائري: حصل على مقعد واحد.
- الجبهة الوطنية الديمقراطية: حصل على مقعد واحد.
- الحركة الديمقراطية الاجتماعية: حصل على مقعد واحد.

### 3.1. التركيبة السوسولوجية للبرلمان:

رغم أن قوائم المتنافسين على انتخابات 17 ماي 2007 تميزت بالحضور الملفت للانتباه لشريحة النساء، إلا أن النتائج كشفت أن هذه الشريحة تدعمت بثلاثة مقاعد فقط مقارنة ببرلمانيات عام 2002 التي فازت خلالها 25 امرأة، في حين أن هذه الانتخابات شهدت صعود 28 امرأة فقط بما يمثل نسبة 7 بالمائة فقط من إجمالي عدد نواب البرلمان، وهي نسبة مخيبة لآمال هذه الشريحة التي كانت تأمل في بلوغ نسبة محترمة أكثر من هذه بكثير، وربما عليها انتظار 5 سنوات أخرى لتحقيق هذه "الأمنية" في ظل السيطرة المتواصلة للرجال.

شريحة النساء لم تكن في الحقيقة هي الوحيدة التي خاب أملها في نتائج التشريعات، بل إن فئة الشباب كانت الخائب الأكبر، وذلك راجع إلى أن الأغلبية من الأصوات المقاطعة هي من هذه الفئة بالذات التي اعترف بشأنها وزير الداخلية يزيد زرهوني بأنها أعطت رسالة واضحة للسياسيين والمسؤولين، مفادها أنها أصبحت تتطلع إلى التفاتة جدية وليس إلى مجرد الكلام والوعود الفارغة<sup>1</sup>.

وبلغة الأرقام فإن النتائج المعلن عنها كشفت تراجعاً رهيباً لهذه الفئة مقابل تقدم كبير لفئة المسنين والشيوخ، وهو ما يجعلنا نطلق وصف "برلمان المسنين" على العهدة الجديدة للبرلمان، حيث كشف زرهوني أن أعمار البرلمانيين الفائزين الذين تقل أعمارهم عن 30 سنة يقدر بأربعة نواب فقط في حين أن عددهم كان خمسة في العهدة السابقة، أما الرقم البارز فهم البرلمانيون الذين تتراوح أعمارهم بين 31 سنة و 40 سنة قد تقلص من 85 نائباً عام 2002 إلى 35 نائباً فقط. أما في الفئة العمرية بين 41 و 50 سنة فقد تقلص العدد كذلك من 190 نائب سنة 2002 إلى 137 نائب فقط، وبالنسبة لشريحة المسنين وكبار السن الذين يقال أن أغلبهم من إطارات الدولة فقد ارتفع العدد من 69 نائباً سنة 2002 إلى 156 نائب في هذا الاقتراع بالنسبة للفئة العمرية بين 51 و 60 سنة، وفوق الستين عاماً أي من شريحة الشيوخ فقد ارتفع العدد إلى 43 نائباً في العهدة الجديدة في حين لم يكن يتجاوز الرقم 13

<sup>1</sup> - الندوة الصحفية التي عقدها وزير الداخلية بمناسبة الإعلان على نتائج الانتخابات التشريعية المنظمة يوم 17 ماي 2007



نائباً "شيخاً" في العهدة المنتهية. كل هذه الأرقام تثبت أن العهدة الجديدة هي عهدة البرلمانيين من الشيوخ.

ومن جهة أخرى فإن البرلمان الحالي سيطر عليه غالبية من الموظفين الذين كانوا يشتغلون وظائف عادية قبل الفوز بالنيابة، وعددهم 198 نائباً حسب ما كشفه الوزير زرهوني في ندوته الصحفية، وهو ما يمثل ارتفاعاً ملحوظاً مقارنة بالعهدة السابقة، حيث كان عددهم 112 فقط، في حين تأتي فئة الإطارات في المرتبة الثانية بـ 120 إطاراً، ثم شريحة أخرى ليس لها أي انتماء دون أن يعطي الوزير أية توضيحات أخرى حول هذه الفئة، كما عرف البرلمان الحالي 11 تاجراً بزيادة تاجر عن العهدة السابقة، فيما حافظ الصناعيون على نفس الحجم بـ 3 مقاعد.

#### 4.1. المجال الزمني للدراسة:

يجتمع البرلمان في دورتين عاديتين كل سنة تدوم كل واحدة منها أربعة (04) أشهر على الأقل وخمسة (05) أشهر على الأكثر. تفتتح دورة الربيع في ثاني يوم عمل من شهر مارس، وتبتدئ دورة الخريف في ثاني يوم عمل من شهر سبتمبر.

وبما أن الانتخابات التشريعية نظمت في 17 ماي 2007 وحتى يتسنى للنواب الإلمام بالعمل البرلماني، قمنا بالدراسة الميدانية بعد إنقضاء أزيد من سنة على تنصيبهم ومباشرتهم لمهامهم، فأخترنا شهر جويلية من عام 2008 – حيث يصادف هذا الشهر اختتام الدورة الربيعية وبالتالي الحضور المكثف للنواب – لتوزيع الاستمارات على عينة البحث التي راعينا في اختيارها متغير تقلد المناصب داخل هياكل المجلس الشعبي الوطني، حيث قمنا بتوزيع 150 استمارة على مختلف الكتل الممثلة داخل المجلس. وقد وجدت بعض الصعوبة في استرجاع الاستمارات بسبب تحفظ بعض رؤساء الكتل على تسهيل عملية إيصال الاستمارات إلى نواب حزبه. حيث تم استرجاع 100 استمارة فقط.

## 2- المناهج والتقنيات المتبعة في الدراسة

### 1.2. المناهج:

تجرى الدراسة وفقا لمنهج البحث الوصفي بما يشتمل عليه هذا المنهج من خطوات علمية ومنهجية، كما أن هذا المنهج يستجيب لطبيعة الموضوع المطروح الذي يحتاج إلى خطة ميدانية، يتم وفقا لها تحديد الفرضيات، ويمكن من اختبار الفرضيات والتساؤلات وفقا لمعطيات البحث وعلى أساس الاختبارات الإحصائية القادرة على الفصل بين مختلف الجوانب الإشكالية للموضوع المدروس.

والأبحاث الاجتماعية غالبا ما تبدأ وصفية (وصف حقل البحث وموضوع البحث بشكل شامل) ثم تنتهي تحليلية (فهم الظاهرة من خلال تحليل عناصرها واحدا واحدا، وبشكل منهجي).<sup>1</sup>

فالمنهج هو قبل كل شيء، أسلوب منطقي ملازم لكل عملية تحليل ترتدي الطابع العلمي، تقول الفرنسية "مادلين غرافيتز" في هذا الخصوص: "المنهج هو مجموعة العمليات الذهنية التي يحاول من خلالها علم من العلوم بلوغ الحقائق المتوخاة، مع إمكانية تبينها والتأكد من صحتها".<sup>2</sup>

المنهج هو الطريقة التي سنتناول بها مختلف المراحل للإجابة عن الأسئلة التي أثارها الإشكالية، "والمنهج العلمي هو مجموعة من العمليات المنظمة، من خلالها يحاول هذا المسعى للوصول إلى حقائق، وذلك بتتبعها وتبينها، والتحقق منها".<sup>3</sup>

وقد اعتمدنا في دراستنا على المنهج التاريخي وكذا المنهج الوصفي:

المنهج التاريخي ويعرف بأنه "ما يمكن به إجابة سؤال عن الماضي بواسطة مجهود علمي كبير يبذله الباحث متمثلا في محاولته لاستنتاج العلاقة بين الأحداث، والربط بينها، مستندا إلى ما يستقيه من أدلة علمية صحيحة تبرهن استنتاجه".<sup>4</sup>

<sup>1</sup> - فريدريك معتوق: معجم العلوم الاجتماعية، أكاديمية، بيروت، لبنان، 1998، ص38

<sup>2</sup> - GRAWITZ (M): *Méthodes des sciences sociales*, (Paris, Edition Dalloz, 8<sup>ème</sup> Edition, 1990), p.76

<sup>3</sup> - DAGENAIS(S): *Sciences humaines et méthodologies*, (Canada, Edition Beachemintté, 1991), p.16

<sup>4</sup> - صالح بن حمد العساف، المدخل إلى البحث في العلوم السلوكية، (الرياض، مكتبة العبيكان، 1995)، ص.281

وقد مكّنا استخدام المنهج التاريخي من تتبع مراحل تطور الديمقراطية في الجزائر، واستلهاهم أهم الأفكار والقوانين التي تحكم هذه الظاهرة، وبواسطة المنهج التاريخي يمكننا تحقيق واحدا أو أكثر من الأهداف التالية: كيفية ظهور ظاهرة تاريخية ما، مراحل تطور ظهور ظاهرة تاريخية ما، العوامل ذات التأثير في بدأ ظهور ظاهرة تاريخية ما، والعلاقة والارتباط بين حدثين تاريخيين.<sup>1</sup>

المنهج الوصفي التحليلي وهو "طريقة من طرق التحليل والتفسير بشكل علمي منظم من أجل الوصول إلى أغراض محددة"،<sup>2</sup> واعتمادنا لهذا المنهج يمكننا من تشخيص الظاهرة التي نحن بصدد دراستها، وذلك بوصف وتحليل العلاقة بين المتغيرات، لقد مكّنا هذا المنهج من جمع معلومات حقيقية ومفصلة للقيم الديمقراطية ووضعية الممارسة الديمقراطية، ثم بالاعتماد على وصف الظاهرة ووصف الواقع كما هو، يمكننا الوصول إلى استنتاجات ونتائج تساهم في فهم العلاقة بين المتغيرات وفهم الواقع عموما.

تقتضي الضرورة المنطقية أن تسبق التحقيق الميداني عدة عمليات أساسية لنجاحه مثل مؤشرات القياس واستخراج العينة وتصميم أداة جمع البيانات وغيرها وهي الطريقة التي سارت الدراسة وفقها، كما أن عملية عرض النتائج يجب أن يسبقها توضيح شامل لمختلف الأسس والاعتبارات المتخذة في التصنيف والتحليل.

فيما يخص مؤشرات القياس فإن البحث اتخذ مجموعتين أساسيتين، الأولى متعلقة بمدى إدراك أفراد النخبة السياسية للإستراتيجية ومجالاتها، من خلال القضايا التالية: تسيير الحزب باعتباره منظمة بيروقراطية وتحديد الأهداف، القرار والسلوك الإستراتيجي في البرلمان، صياغة الإستراتيجية، القدرة التنافسية والفعالية السياسية، منظومة المعلومات والعلاقات. والمجموعة الثانية مرتبطة بالأولى وهي متعلقة بقيم النخبة السياسية، حيث نتعرض بداية للقيم المحددة للديمقراطية ثم الكشف على القيم المادية والقيم ما وراء المادية، وقيم النخبة السياسية حسب توزع السلطة ومراكز القرار في البرلمان الجزائري.

<sup>1</sup> - نفس المرجع، ص. 283.

<sup>2</sup> - محمد شفيق، البحث العلمي الخطوات المنهجية لإعداد البحوث الاجتماعية، (الإسكندرية، المكتب الجامعي الحديث، 1985)، ص. 106.

## 2.2. التقنيات المستعملة في جمع البيانات

يمكننا الاختيار السليم للطرق والأدوات المتضمنة للشروط العلمية من تدعيم صدقية البحوث وتعزيز قيمتها العلمية، بغية الوصول إلى الأهداف المسطرة للدراسة. وعليه وجب اختيار الأدوات التي تساعدنا في جمع البيانات والمعلومات، ومن بين التقنيات التي اعتمدت في هذه الدراسة:

الملاحظة: إن الدخول للمجلس الشعبي الوطني أثناء توزيع الاستمارات، ساعد على الاتصال المباشر بمجتمع الدراسة، والاحتكاك بالنواب، وهو ما مكن من الاطلاع على المجال المكاني والبشري للدراسة والظروف التي تميز عملية صنع وإصدار التشريعات والقوانين، وسير أحد أهم مؤسسات النظام الديمقراطي عموما. والملاحظة "تساعد الباحث في التعرف على المعلومات الخلفية الأساسية والضرورية لوضع إطار الفروض، وتحديد المتغيرات المستقلة والتابعة، وبناء على ذلك تفيد الملاحظة الميدانية في الدراسات الأولية والاستكشافية"<sup>1</sup>.

حيث أسجل عدم رضا الكثيرين عن الأوضاع الداخلية لأحزابهم، المتسمة بانفراد القيادات الحزبية في اتخاذ القرارات، وكذا الضعف الذي يميز الهيئة التشريعية أمام الهيئة التنفيذية، وعدم قدرة النواب على معارضة مشاريع الحكومة.

الاستمارة: وهي مجموعة من البيانات المحررة من طرف الباحث والمقدمة للمبحوثين للحصول على إجاباتهم ومواقفهم من الظاهرة موضوع الدراسة. فالاستمارة "أداة دقيقة ومعيارية في نفس الوقت، في نص الأسئلة وفي تنظيمها..ومن أجل أن يكون هذا ممكنا لابد أن تكون الأسئلة واضحة بدون أي غموض"<sup>2</sup>. وتعرف الاستمارة أيضا بأنها "مجموعة من الأسئلة المرتبة حول موضوع معين، يتم وضعها في استمارة ترسل إلى الأشخاص المعنيين بالبريد، أو يجري تسليمها باليد تمهيدا للحصول على أجوبة الأسئلة الواردة فيها"<sup>3</sup>.

<sup>1</sup>- راسم محمد جمال: مقدمة في مناهج البحث في الدراسات الإعلامية، (القاهرة، مركز جامعة القاهرة للتعليم المفتوح، 1999)، ص.199

<sup>2</sup>- Rodolphe Ghiglione et Benjamin Matalon , **les enquêtes sociologiques théories et pratique**, (paris, Armand colin, collection, 5<sup>em</sup> ED), p.98.

<sup>3</sup>- عمار بوحوش ومحمود الذنبيات، **مناهج البحث العلمي وطرق إعداد البحوث**، (الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 1995)، ص.56

وتم الاعتماد على الاستمارة كأداة لجمع البيانات تماشياً مع طبيعة الدراسة وأغراضها. أما عن تصميم الاستمارة فإنه مر بثلاث مراحل أساسية: تمثلت الأولى في إجراء مقابلات حرة مع بعض أفراد العينة، هدفها تنمية الفروض وتحديد بنود الاستمارة وكذلك من أجل الوصول إلى أنسب صياغة للاستمارة وانتهت هذه المرحلة بصياغة أولية للاستمارة، وتمثلت المرحلة الثانية في البحث الاستطلاعي الذي تم مع عشرة (10) أفراد من العينة، بهدف الكشف عن مدى اتساق بنود الاستمارة ومسايرتها وإجابتها على مؤشرات الدراسة وأغراضها ومدى سلامة الصياغة من أجل تطبيقها، وانتهت هذه المرحلة بتعديل الاستمارة في الترتيب، وفي الصياغة، وفي الحذف، والإضافة، ووضعها في شكلها النهائي، وتمثلت المرحلة الثالثة في تطبيق الاستمارة التي شملت جميع أفراد العينة المستخرجة.

أعدت استمارة الدراسة بناء على عدد من القراءات المنهجية حول موضوعات القيم والنخب السياسية والديمقراطية. اشتملت أداة الدراسة على البيانات الأولية والمعلومات الأساسية وعلى عدد من الأسئلة الأساسية المتعلقة بتمثيلات أفراد العينة حول القيم السياسية في البرلمان الجزائري.

واشتمل المقياس على مجموعتين من الأسئلة:

1- تتضمن المجموعة الأولى أسئلة تغطي أشكال من القيم المادية ( السياسة القديمة ) والتي تمس العديد من القضايا السياسية كالأمن الاقتصادي والقانون والنظام العام، ومتطلبات الأمن وأساليب الحياة التقليدية.

2- تتضمن المجموعة الثانية أسئلة تغطي أشكال من القيم وراء المادية (السياسة الجديدة) وتتعكس في الأهداف العليا من خلال قضايا حرية الفرد والتعبير عن الذات والمشاركة في صناعة القرار السياسي والوظيفي، والمساواة الاجتماعية ونوعية الحياة.

ولتقييم أولويات القيم لدى أفراد العينة طُلب من المجيبين على الأسئلة ترتيب الأهداف المهمة من قائمة البدائل من (12) هدفا اجتماعيا. ولقد تم اختيار الفقرات المتضمنة في كل من الاستمارة في ضوء نظرية هرمية القيم للعالم ماسلو.

كما استخدمت مجموعة ثانوية من الفقرات لبناء مقياس منفرد للقيم المادية أو وراء المادية. ويصنف المجيبين على أسئلة الاستمارة ممن يقع اختيارهم على فقرة مادية وأخرى غير مادية على أنهم يمتلكون مزيجا من أولويات القيم.

تم استعمال طريقة الاختيار وفيها يقدم لكل فرد من أفراد النخبة السياسية أزواج من القيم ويطلب منه اختيار القيمة التي يفضلها من بين الاثنين وهذه الأزواج هي:

الطاعة مقابل الكفاءة	الانشغال بالمستقبل مقابل الالتزام بالتعليمات
الحرية مقابل المساواة	التنبؤ مقابل الواقعية
التعاون مقابل التنافس	الطموح مقابل تجنب مجابهة المشاكل
المرونة مقابل المحافظة	تحمل المخاطرة مقابل رفض الغموض
المال مقابل الأخلاق	البرغماتية مقابل الحيلة

وحول معرفة انشغال أفراد النخبة السياسية بالمستقبل طرح عليهم سؤال لتحديد درجة موافقتهم على العبارة التالية وذلك بوضع تقدير عليها يتراوح على مقياس من ثلاث درجات ( موافق تماما، موافق نوعا ما، غير موافق ): "المستقبل غير مضمون، وأن أهم شيء يجب القيام به هو التركيز على الحياة الحاضرة من يوم إلى يوم".

وقد اشتملت الاستمارة في دراستنا على 68 سؤالاً، منها سؤالين مفتوحين والباقي أسئلة نصف مفتوحة، لأن طبيعة المجتمع المبحوث تقتضي ذلك فالكثير من النواب يجد حرجا في الإجابة على الأسئلة المفتوحة، التي تتطلب الكثير من الوقت، والتفكير. وقد توزعت أسئلة الاستمارة على المحاور التالية:

- 1- البيانات الأولية
- 2- المهام والعمل السياسي
- 3- الأداء الاستراتيجي للأحزاب والنخبة السياسية في البرلمان
- 4- قيم النخبة السياسية
- 5- التحول الديمقراطي في الجزائر

## 3.2. التقنيات المستعملة في تحليل البيانات

بعد الانتهاء من جمع استمارات المبحوثين، نقوم بتحويل المادة الخام ممثلة في البيانات المتضمنة في الاستمارة إلى معطيات وبيانات كمية، ويتطلب كل ذلك القيام بما يسمى الفرز المسطح، أي تصنيف وترميز المتغيرات وتفريغ البيانات وجمعها في جدول خاص يسع كل أفراد العينة والمتغيرات. وبعد الانتهاء من الفرز المسطح تأتي مرحلة التحليل الكمي والتحليل الكيفي.

التحليل الكمي يسمح لنا بجمع المعلومات متشابهة من مجموع العناصر، "فيما بعد تسمح هذه التشابهات بين المعلومات بقيام الإحصاءات وبشكل أعم التحليل الكمي للمعطيات"<sup>1</sup> وعلى اعتباره عنصر أساسي في البحث السوسولوجي، لكنه لا ينفي ضرورة اللجوء بشكل موازي إلى التحليل الكيفي في الدراسة، حيث أن الموضوع الذي ندرس هو الإنسان، لا عالم الطبيعة أو الحياة.

ومن خلال التحليل الكمي نستطيع الكشف على قيم النخبة السياسية، فهو "يهدف إلى قياس الظاهرة، وهذه القياسات قد تكون أصغر أو أكبر، عن طريق حسابات إحصائية"<sup>2</sup>. في هذه الدراسة قمنا بتفريغ المعطيات الموجودة في الجدول الخاص للفرز المسطح، في جداول وتحويلها إلى معطيات كمية، تتمظهر في شكل أرقام إحصائية، وذلك حتى يسهل تحليل المعطيات وقياسها وتمثيلها بطريقة واضحة ومختصرة، وذلك باستخدام الأدوات الإحصائية.

بعد الانتهاء من التحليل الكمي وتصميم الجداول، نصل إلى التحليل الكيفي حيث نقوم بالتعليق الإحصائي على المعطيات الموجودة في الجداول الإحصائية، أو المعبر عنها بالنسب المئوية، وتمر عملية التحليل الكيفي في دراستنا بالمراحل التالية: التعليق على المعطيات الكمية – التحليل السوسولوجي – الاستنتاج.

<sup>1</sup> - BOUDON (R): *Les méthodes en sociologie*, (Paris, collection que sais-je, E.P.E.F, 1976), p.31

<sup>2</sup> - ANGERS (M): *Initiation pratique à la méthodologie en science humaine*, (Alger, Edition Casbah, 1997), p.60



### 3- طريقة اختيار العينة:

إن طبيعة موضوع قيم النخبة السياسية في الجزائر، باعتباره يتناول موضوع سياسي، حدّد إلى حد بعيد مجتمع الدراسة، والمتمثل في نواب المجلس الشعبي الوطني، حيث يشكّل هذا الأخير أحد أهم المؤسسات التي تقوم عليها الديمقراطية، فمن الصعب وجود ديمقراطية دون برلمان منتخب.

ونظرا لصعوبة الاتصال وملا الاستمارات مع المجتمع الكلي كان لزاما علينا أن نلجأ إلى أخذ عينة تمكنا من تمثيل المجتمع الأم للدراسة، وبما أن "العبرة في اختيار العينة هو الحصول على عينة تعطي نتائج ذات دقة معينة بأقل تكلفة ممكنة، أو تعطي أعلى دقة بتكاليف محدودة"<sup>1</sup> فإننا حددنا المجتمع الأصلي الذي تختار منه العينة، بمجموع النواب الذين ينتمون إلى كتل برلمانية، بحيث استغينا عن الذين ينتمون إلى أحزاب ليست لها كتلة برلمانية، والذين ينتمون إلى كتلة الأحرار ليسوا معنيين بالدراسة.

فقد تم اختيار عينة الدراسة وفقا لمنهجية العينة العمدية (القصدية)، وتعد هذه العينة مناسبة جدا لأغراض البحث الحالي. حيث روعي في هذه العينة أن تشمل جميع النواب الذين يشكلون النخبة المركزية، عدد أفرادها 38 نائبا، وكذلك نواب أعضاء في لجان المجلس الشعبي الوطني ممثلين للنخبة الوسيطة، عددهم 62 نائبا. وبلغ عدد أفراد العينة إجمالا 100 نائب ممثلين لمجتمع الدراسة.

---

<sup>1</sup>- راسم محمد جمال: مقدمة في مناهج البحث في الدراسات الإعلامية، (القاهرة، مركز جامعة القاهرة للتعليم المفتوح، 1999)، ص.118

## 2- الخصائص العامة للعينة

### 1.2- خاصية السن:

جدول رقم(1): توزيع أفراد العينة حسب السن

الحزب	السن			
	أكثر من 60 %	60 - 51 %	50 - 41 %	المجموع %
جبهة التحرير الوطني	02	27	08	37
التجمع الوطني الديمقراطي	02	12	05	19
حركة مجتمع السلم	00	04	10	14
حزب العمال	01	06	03	10
التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية	00	06	04	10
الجبهة الوطنية الجزائرية	00	03	07	10
المجموع	05	58	37	100

تتميز خاصية السن لدى العينة المدروسة وكما هو مبين في الجدول رقم(3) بما يلي:

- أغلب أفراد العينة يتراوح عمرهم ما بين 51 و60 سنة حيث تحددتها النسبة بـ 58 %
- الذين يزيد سنهم عن 60 سنة يمثلون نسبة قليلة 05 %.
- معظم الذين يتراوح سنهم ما بين 41 و 50 سنة يمثلون نسبة 37 % .

## 2.2- خاصية الجنس:

جدول رقم(2): توزيع أفراد العينة حسب الجنس

الجنس	التكرار	النسبة %
رجل	96	96
إمرأة	04	04
المجموع	100	100

جدول رقم(3): توزيع أفراد العينة حسب الجنس في التشكيلات السياسية

الحزب	الجنس		المجموع %
	رجل %	امرأة %	
جبهة التحرير الوطني	37	01	37
التجمع الوطني الديمقراطي	19	00	19
حركة مجتمع السلم	13	01	14
حزب العمال	09	01	10
التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية	09	01	10
الجبهة الوطنية الجزائرية	10	00	10
المجموع	96	04	100

الملاحظ من الجدول رقم(2) أن أفراد العينة كلهم رجال ما عدا أربع نساء فقط وبالتالي لا نستطيع توقع تباين إجابات أفراد العينة بواسطة متغير الجنس. وحسب التشكيلة الحزبية، ومن خلال الجدول رقم(3) نجد لكل حزب توجد امرأة واحدة، ما عدا التجمع الوطني الديمقراطي والجبهة الوطنية الجزائرية.

- 3.2- الحالة العائلية: لقد وجد بأن جميع أفراد العينة متزوجون، لذلك فإن متغير الحالة العائلية لا يؤثر في تباين إجابات المبحوثين.
- 4.2- المستوى التعليمي:

جدول رقم(4): توزيع أفراد العينة حسب المستوى التعليمي

النسبة %	التكرار	المستوى التعليمي
94	94	جامعي
06	06	دراسات عليا
100	100	المجموع

جدول رقم(5): توزيع أفراد العينة حسب المستوى التعليمي لكل تشكيلة حزبية

دراسات عليا	جامعي	المستوى التعليمي	الحزب
03	34	جبهة التحرير الوطني	
01	18	التجمع الوطني الديمقراطي	
02	12	حركة مجتمع السلم	
00	10	حزب العمال	
00	10	التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية	
00	10	الجبهة الوطنية الجزائرية	
06	94	المجموع	

وكما هو واضح من الجدول رقم(4) فإن أغلب أفراد العينة لديهم مستوى جامعي، فهم يمثلون نسبة 94 % من حجم العينة، ولا يمثل الذين لهم شهادات عليا سوى 06 % . والملاحظ من خلال الجدول رقم(5) فإن أصحاب مستوى الدراسات العليا موجودين في أحزاب التحالف الرئاسي فقط.

## 5.2- المهمة داخل البرلمان:

جدول رقم(6): توزيع أفراد العينة حسب المهام المسندة إليهم

المهمة	التكرار
نائب رئيس المجلس	08
رئيس الكتلة البرلمانية	06
رئيس لجنة	12
نائب رئيس لجنة	12
عضو باللجنة	62
المجموع	100

## 6.2- الأقدمية في البرلمان:

جدول رقم(7): توزيع المبحوثين حسب فترة نيابتهم في البرلمان لكل تشكيلة حزبية

الحزب	العهد	الأولى	الثانية
جبهة التحرير الوطني		35	02
التجمع الوطني الديمقراطي		01	18
حركة مجتمع السلم		13	01
حزب العمال		09	01
التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية		08	02
الجبهة الوطنية الجزائرية		10	00
المجموع		76	24

يبين هذا الجدول أن هناك 76 % منهم يعتبرون أن هذه هي العهدة الأولى لعملهم كنواب في حين أن هناك 24 % فقط منهم ممن يعتبرون أنهم بصدده عهدة ثانية لعملهم

كنواب. وهذا إنما يعكس حداثة المجلس الشعبي بالنسبة للنواب، كما يعكس تجربة العمل السياسي والتي نلاحظ أنها غير مستقرة حيث لا تسجل من بين أفراد العينة سوى 24 نواب ممن سبق لهم العمل النيابي وهذا أيضا ما من شأنه أن ينعكس على مواقف هؤلاء لكنه يمكننا أيضا التمييز بين هذه الممارسات على الصعيد الزمني، باعتبار أن كل نائب يمكن أن يكون حديث العهد بالممارسة السياسية ويمكن أن يكون قديم عهد بها.

والملاحظ أيضا أن جل نواب التجمع الوطني الديمقراطي يمارسون مهامهم للمرة الثانية في المجلس الشعبي الوطني، وهذا يعبر على أن الحزب فضل إعادة ترشيح نوابه السابقين وتجديد الثقة فيهم، مما يجعل صعود أفراد جدد والتحاقهم بالنخبة أمر بعيد المنال في ظل هيمنة نفس الأشخاص في قيادة الحزب. وفي المقابل نجد معظم نواب الأحزاب الأخرى حديثة العهد في ممارسة مهامها بالبرلمان الجزائري.

## 7.2- المهنة الأصلية:

جدول رقم(8): توزيع أفراد العينة حسب المهنة الأصلية

النسبة %	التكرار	المهنة
30	30	موظف بالقطاع العام
12	12	موظف بالقطاع الخاص
33	33	أعمال حرة
25	25	متقاعد
100	100	المجموع

يتضح من الجدول رقم(8)، أن نسبة 30% من أفراد العينة كانوا يشتغلون في القطاع العام بصفة موظفين قبل التحاقهم بالبرلمان، بينما 25 % منهم أحيلا على التقاعد قبل وصولهم إلى البرلمان، في حين نجد أن 45 % من أفراد العينة كانوا يشتغلون خارج القطاع العام، إما يشتغلون في القطاع الخاص أو يمارسون أعمال حرة.

الملاحظ أن المهنة الأصلية للنواب قبل التحاقهم بالبرلمان شكلت لهم أهداف وتوجهات مختلفة أثرت في القيم التي يعتنقونها، فالنائب الذي شغل وظائف في القطاع العام ستصبح قيم الولاء والالتزام بالتعليمات والانضباط والطاعة والمحافظة تأتي في المراتب الأولى من سلم قيمهم، في حين نجد النواب الذين اشتغلوا خارج القطاع العام، تشكلت لديهم قيم الحرية والانشغال بالمستقبل والطموح والتنافس في المراتب الأولى من سلم قيمهم في حياتهم المهنية قبل التحاقهم بالبرلمان.

## 8.2- الانتماء التنظيمي:

جدول رقم(9): توزيع أفراد العينة حسب انتماءاتهم الحزبية ونوع النخبة

الحزب	النخبة السياسية	النخبة المركزية	النخبة الوسيطة	المجموع
	%	%	%	%
جبهة التحرير الوطني	13	24	37	
التجمع الوطني الديمقراطي	07	12	19	
حركة مجتمع السلم	06	08	14	
حزب العمال	04	06	10	
التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية	04	06	10	
الجبهة الوطنية الجزائرية	04	06	10	
المجموع	38	62	100	

حسب الجدول رقم(9)، فإن النخبة المركزية – أفرادها يتقلدون مسؤوليات داخل البرلمان – كانت ممثلة بنسبة 38 % من أفراد العينة، بينما النخبة الوسيطة – التي لم تسند إليها المسؤوليات داخل البرلمان – ممثلة بنسبة 62 % من أفراد العينة. هذا التوزيع للنسب بين النخبة المركزية والنخبة الوسيطة طبيعي باعتبار وجود عدد محدد من المسؤوليات كرؤساء اللجان ونوابهم، ورؤساء الكتل ونواب رئيس المجلس الشعبي

الوطني، حيث تسند وتوزع هذه المسؤوليات على الأحزاب السياسية حسب عدد المقاعد التي بحوزتها، وهي بدورها تمنح هاته المسؤوليات لنوابها بطريقة التعيين أو الانتخاب بين نوابها. لذلك كان ظاهرا من خلال هذا الجدول أن أحزاب التحالف الرئاسي لها الحصة الكبيرة من عدد النواب باعتبارها تحصلت على أكبر نسبة من المقاعد البرلمانية خلال الانتخابات التشريعية لسنة 2007.

## 9.2- المواضيع السياسية التي يهتم بها البرلماني:

جدول رقم(10): المواضيع السياسية ذات الاهتمام عند أفراد العينة

النسبة %	المواضيع السياسية
39	السياسة الوطنية الداخلية
43	الأوضاع القومية وقضايا الأمة العربية والإسلامية
18	السياسة الخارجية في العالم
100	المجموع

يتضح من الجدول رقم(10) بأن نسبة 43 % من أفراد العينة يهتمون بمتابعة الأوضاع القومية وقضايا الأمة العربية والإسلامية، وتأتي مواضيع السياسة الوطنية الداخلية في المرتبة الثانية في اهتمام أفراد العينة بنسبة 39 % أما المتابعون للسياسة الخارجية في العالم يمثلون نسبة 18 % من أفراد العينة.

يتبين لنا من هذا التوزيع للنسب أن أفراد العينة يهتمون بالدرجة الأولى بالأوضاع الداخلية ثم أوضاع الدول العربية، وهم يمثلون غالبية أفراد العينة، إلا أنه نجد البقية يحاولون توسيع اهتماماتهم إلى السياسة الخارجية في العالم.



جدول رقم(11): من خلال ماذا تتابع المواضيع السياسية؟  
إجابة أفراد العينة

النسبة %	
25	القنوات الإعلامية الفضائية
18	الكتب والمجلات
57	الجرائد الوطنية
100	المجموع

يبين الجدول رقم(11) أن أفراد العينة يفضلون الاعتماد على الجرائد الوطنية في متابعة الأحداث والمواضيع السياسية وذلك بنسبة 57 % بينما يفضل الآخرون 25 % القنوات الإعلامية الفضائية لمتابعة المواضيع السياسية. أما البقية من أفراد العينة 18 % تعتمد على مطالعة الكتب والمجلات لمتابعة المواضيع السياسية.

جدول رقم(12): الصعوبات التي تعترض مهام أفراد العينة حسب التشكيلة السياسية

الحزب	الإجابة	نعم	لا
جبهة التحرير الوطني		00	37
التجمع الوطني الديمقراطي		00	19
حركة مجتمع السلم		00	14
حزب العمال		10	00
التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية		10	00
الجبهة الوطنية الجزائرية		10	00
المجموع		30	70

ضمن هذا الجدول رقم(12) يتبين لنا أن الذين عبروا عن عدم تعرضهم للصعوبات أثناء عملهم يمثلون نسبة 70 % من حجم العينة، كما نلاحظ أن نسبة 30 % ليست لهم صعوبات على الإطلاق.

أحزاب التحالف الرئاسي حسب إجاباتهم لا يشكون من الصعوبات، بينما حزب العمال والتجمع من أجل الثقافة والديمقراطية والجبهة الوطنية الجزائرية يرون بأن هناك صعوبات تعترض تأدية مهامهم.

جدول رقم(13): مكان تواجد الصعوبات

الحزب	البرلمان	الإجابة
00	10	حزب العمال
00	10	التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية
03	07	الجبهة الوطنية الجزائرية
03	27	المجموع

وحسب ما يوضه الجدول رقم(13) فإن أغلب الذين عبروا عن وجود صعوبات في تأدية أعمالهم، يعتبرونها صعوبات متعلقة بالبرلمان، إلى جانب ذلك هناك من يرجعها إلى الحزب بنسبة 03 %.

أفراد العينة الذين ينتمون لأحزاب العمال والتجمع من أجل الثقافة والديمقراطية والجبهة الوطنية الجزائرية، اعتبروا بأن الصعوبات التي تعترض تأدية مهامهم توجد في البرلمان، مما يعبر على أن النواب غير راضون على ما يجري داخل البرلمان. غير أن هناك ثلاث نواب من الجبهة الوطنية الجزائرية يرجعون الصعوبات إلى الحزب، مما يعبر على عدم الارتياح أو غير راضون على ما يجري داخل البرلمان.

جدول رقم(14): إجابة أفراد العينة حول المعوقات التي تعيق تحقيق أهدافهم حسب التشكيلة الحزبية

النظام السياسي	لا يوجد أي معوق	العهد الحزب
00	37	جبهة التحرير الوطني
00	19	التجمع الوطني الديمقراطي
02	12	حركة مجتمع السلم
10	00	حزب العمال
10	00	التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية
10	00	الجبهة الوطنية الجزائرية
32	68	المجموع

يتضح من الجدول رقم(14) أن أغلب أفراد العينة لا يرون أي معوق يقف أمام تحقيق أهدافهم، ويمثل هذا الرأي نواب التحالف الرئاسي بنسبة 68 % من العينة، بينما أحزاب العمال والتجمع من أجل الثقافة والديمقراطية والجبهة الوطنية الجزائرية الذين يمثلون نسبة 32 % من العينة يعتبرون النظام السياسي يعيق تحقيق أهدافهم ويتفق مع هذا الرأي نواب 02 % من حركة مجتمع السلم.

جدول رقم(15): هل تعتقد أن هناك فرصا للنجاح أمامك ؟

إجابة أفراد العينة

الحزب	الإجابة	نعم	لا
جبهة التحرير الوطني		37	00
التجمع الوطني الديمقراطي		19	00
حركة مجتمع السلم		14	00
حزب العمال		00	10
التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية		00	10
الجبهة الوطنية الجزائرية		00	10
المجموع		70	30

من هذا الجدول رقم(15) يتضح لنا أن معظم أفراد العينة يعتقدون بأن هناك فرصا للنجاح أمامهم ويمثلون نسبة 70 %، وفي المقابل هناك نسبة 30 % يعتبرون بأنه ليس لهم فرصا للنجاح.

الملاحظ هنا، أن هناك اتفاق عام بين نواب التحالف الرئاسي بخصوص اعتقادهم بوجود فرص للنجاح أمامهم، وفي المقابل نجد كذلك اتفاق عام بين أحزاب المعارضة ولكن برأي مخالف عن الأول حيث يرون بأنه لا توجد فرصا للنجاح أمامهم.

جدول رقم(16): آراء أفراد العينة حول تقييمهم لأدائهم حسب التشكيلة السياسية

المرتبغ	التققيم	الحزب
مرتفع جدا	فوق المتوسط	
37	00	جبهة التحرير الوطني
19	00	التجمع الوطني الديمقراطي
10	04	حركة مجتمع السلم
06	04	حزب العمال
10	00	التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية
08	02	الجبهة الوطنية الجزائرية
90	10	المجموع

حسب الجدول رقم(16) يشترك أفراد العينة في تقييمهم لأدائهم، بوضعهم تقدير "مرتفع جدا" في تقييم أداءهم ويمثلون نسبة 90 % وهم بذلك راضون جدا على أدائهم، مع أننا نجد 10 % راضون على أدائهم.

الواضح أن نواب التشكيلتين (جبهة التحرير الوطني، والتجمع الوطني الديمقراطي) يضعون تقدير "مرتفع جدا" لتقييم أدائهم فهم بذلك يعبرون عن رضاهم للمواقع التي يحتلونها داخل البرلمان، كما نجد أكثر نواب المعارضة يضعون نفس التقدير "مرتفع جدا" إلا أن هناك من حركة مجتمع السلم 04 % ومن حزب العمال 04 % والجبهة الوطنية الجزائرية 02 % يضعون تقدير "فوق متوسط"، مما يعني عدم رضاهم على المواقع التي يحتلونها داخل البرلمان.

جدول رقم(17): هل تعتقد بأنك مطلع على كل ما يجري في البرلمان ؟

إجابة أفراد العينة

الحزب	الإجابة	
	نعم	لا
جبهة التحرير الوطني	13	24
التجمع الوطني الديمقراطي	07	12
حركة مجتمع السلم	02	12
حزب العمال	00	10
التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية	00	10
الجبهة الوطنية الجزائرية	00	10
المجموع	22	78

يتبين من الجدول رقم(17) أن 22 % من أفراد العينة مطلعين على كل ما يجري في البرلمان، بينما هناك 78 % يجيبون بـ'لا' حول هذه المسألة، ونلاحظ بأن هناك اتفاق في إجابة المعارضة فقد أجابوا بـ'لا'، وفي المقابل تتوزع إجابات أحزاب التحالف الرئاسي بشكل غير متساوي حول إطلاعهم بما يجري داخل البرلمان وتتغلب إجابات الـ'نعم' عندهم بنسبة 22 % وهي النسبة الإجمالية للذين يرون بأنهم مطلعون على ما يجري داخل البرلمان. والملاحظ أيضا وجود اختلاف بين الإجابات داخل الحزب الواحد لدى أحزاب التحالف الرئاسي، حيث تشكل أغلبية إجاباتهم على عدم إطلاعهم على كل ما يجري في البرلمان.

## الفصل الخامس

### الأداء الإستراتيجي للأحزاب والنخب السياسية في البرلمان الجزائري

تمهيد

- 1- الأداء السياسي للبرلمان الجزائري
- 2- الحزب منظمة بيروقراطية
- 3- القرار والسلوك الإستراتيجي في الحزب  
الاستنتاج الجزئي الأول



## تمهيد

إن الحزب نظام يرتبط بشكل وثيق مع نظام أكبر من خلال علاقات تفاعل متنوعة ومختلفة، تتضمن هذه العلاقات البيئة والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والتشريعية والتنظيمية والبيئة التنافسية... الخ.

فالحزب يتأثر بالسياق الخارجي، مما يجعله معتمد على علاقات التعاون والتبادل، وعلاقات التعايش مع المجموعات والمنظمات الموجودة في بيئته والتي تشكل جزءا حرجا وأساسيا من بيئته هذه، وذلك لأن سلوكها وتصرفاتها تؤثر على نحو فعال في تحقيق أهداف الحزب. فهناك التداخل المشترك والاعتماد المتبادل بين المنظمة أو الحزب وبين السياق الخارجي والإستراتيجية.

ويستطيع الحزب خلق بيئة أكثر ملائمة لمصالحه، من خلال منظومة المعلومات والعلاقات يسعى بواسطتها إلى تطوير العلاقات مع الأحزاب والمنظمات الأخرى، بغية التقليل من عدم التأكد الموجود في بيئته ومواجهته.

## 1- الأداء السياسي للبرلمان الجزائري

كشفت تجربة البرلمان التعددي عن البداية الفعلية للممارسة التعددية السياسية في البلاد، وشكلت نقطة تحول لعهد جديد في حياة المؤسسة التشريعية، وكان لتوفير الفرص المتساوية في المناقشة وإبداء الرأي والاقتراح أمام كل الاتجاهات من أغلبية ومعارضة وأحرار، الأثر الإيجابي على مردود البرلمان، ولم يمنع التباين في الطرح بين النواب من التصويت بالإجماع على بعض النصوص، ونواب الأغلبية من الامتناع عن التصويت على أخرى، وهو ما مثل أدق تعبير وصورة للممارسة الديمقراطية والتعددية الناشئة، وأكبر انحراف وقع فيه البرلمان هو ما حدث في انتخابات سنة 1997، والمتمثل في "عملية التزوير"، وكان لهذا السلوك التأثير المباشر على تشكيلة البرلمان، وعلى أداءه فيما بعد.

فالأغلبية التي شكلها حزب الأرندي سنة 1997 في البرلمان، المطعون فيها جعلت من عملية تمرير المشاريع القانونية والسيطرة على البرلمان سهلة المنال بالنسبة للسلطة، الأمر الذي أدى إلى حدوث اختلال في العلاقة بين البرلمان والحكومة، ولا سيما في طريقة عمل البرلمان الذي تعامل مع رئيسيين للجمهورية، السابق اليامين زروال، والرئيس الحالي السيد عبد العزيز بوتفليقة، وتعاقت 05 حكومات، حكومة أحمد أويحي الأولى الائتلافية في جوان 1997 وحكومة إسماعيل حمداني في جانفي 1999، وحكومة أحمد بن بيتور في جانفي 2000، وحكومة علي بن فليس في أوت 2000، وحكومة أحمد أويحي في ماي 2003، ثم حكومة بلخادم عبد العزيز في ماي 2006 وحاليا حكومة أحمد أويحي في جوان 2008.

لقد كان أداء البرلمان مرتبط أساسا بالوضع الأمني والظرف السياسي في مراحل سابقة، وذلك ما يفسر المستوى الضعيف لأداء المجلس الشعبي الوطني على وجه الخصوص بحكم الأغلبية المصطنعة بفعل التزوير، إلى جانب الأحزاب التي اختارت المشاركة في السلطة عن طريق الائتلاف الحكومي، والتي ساهمت من خلاله في تجاوز حلقة الشرعية المفقودة منذ سنة 1992، إلى جانب الاختلال الموجود بين السلطتين التشريعية والتنفيذية حيث أصبح البرلمان حبيس السلطة التنفيذية، وهذا ما يبرر لجوء السلطة إلى إحداث غرفة

ثانية في الهيئة التشريعية من خلال التعديل الدستوري، لسد الطريق أمام أي أغلبية معارضة محتملة في الغرفة الأولى.

لكن ورغم حداثة التجربة التعددية، الناتجة في غالب الأحيان عن نقص الثقافة الديمقراطية، فقد تميزت الجلسات العامة للبرلمان بالنقاش الصريح والساخن أحيانا، وبالطرح الموضوعي والواضح في معالجة القضايا والمسائل المطروحة للنقاش، وقد مثلت هذه الجلسات بالنسبة للأحزاب والنواب الأحرار، الفرصة للتعبير عن آرائهم، وإبراز طموحاتهم، وتصوراتهم بشأن ما عرض عليهم من برامج وقوانين وأوامر واتفاقيات، ومن أكبر الانجازات السياسية المحققة في التجربة البرلمانية التعددية، هو تحقيق التعايش السياسي بين مختلف الجماعات السياسية، فتركيبة البرلمان في المجلس الشعبي الوطني بعد انتخابات سنة 1997 أين أصبحت كل الحساسيات في المجلس ممثلة، حيث كانت أول الفرص للالتقاء، ثم نقل النقاش من القنوات الموجودة في المجتمع إلى المؤسسات.

فالسنة الأولى من عهدة البرلمان التعددي، كانت مرحلة التعارف وإزالة الأحكام المسبقة بين كل التيارات، حيث اتضحت الأمور، ثم الانتقال إلى الحوار ومرحلة النقاش واتضح ذلك جليا عند مناقشة الوضع الأمني للحكومة الائتلافية الأولى للسيد أحمد أويحي، أما عهدة الفترات التشريعية الأخيرة، فقد نتج فيها علاقات وثقة بين مختلف الأطراف مع احتفاظ كل طرف بأفكاره، وبرز التعايش السياسي حيث برزت منافسة من خلال إبراز البرامج لجميع الأحزاب ولا سيما خلال النقاشات العامة، حيث حفزت هذه المنافسة، النواب على النشاط بوجود تعدد الأداء، الأمر الذي أعطى نوع من الثقة والمصادقية للمؤسسة التشريعية، وخاصة لما تكون المناقشات العامة منقولة على المباشر للرأي العام.

ويتضح من ذلك أن العمل البرلماني أذاب الحواجز النفسية والسياسية التي طبعت الساحة السياسية منذ إقرار التعددية، فقد تحول البرلمان إلى ميدان الالتقاء بين الأحزاب وتبادل الأفكار والمواقف، ومناقشتها مما فتح المجال لأن يتجسد التعايش السياسي، الذي كان منعما نتيجة غياب الحوار وسياسة الإقصاء، ولكن كان هذا متدرجا وليس دفعة واحدة، إذ كانت السنوات الأولى لهذه التجربة متسمة بنوع من الضغط بسبب الخلفيات السياسية لبعض

النواب، والتي أدت إلى إحداث القطيعة بينهم، وأحيانا لانعدام الثقة، مما جعل الأداء البرلماني في مستوى أدنى ولم يرقى إلى الأحسن.

فيمكن القول، أن هذه النقلة رافقتها ترقية العمل السياسي لدى الأحزاب، ولا سيما في المشاركة في التأثير على اتخاذ القرارات من خلال الاحتكاك اليومي للنواب فيما بينهم، ومع الطاقم الحكومي والخبراء، مما سمح بتطوير الجانب التقني والسياسي لأعضاء الهيئة التشريعية، وهو ما أدى إلى ظهور إطارات وقيادات سياسية ذات مستوى عال ومدركة لقواعد العمل السياسي.

كما تجدر الإشارة إلى أن هذه التجربة حققت نوع من الاتصال السياسي بين المواطن والحاكم وذلك من خلال النواب وأعضاء البرلمان، حيث تم نقل الانشغالات والتكفل بها من خلال مختلف الزيارات الميدانية لنواب الشعب ولا سيما عبر المداومات الموزعة على الولايات، ليس في كل الولايات، واتضح ذلك في الكثير من الأحيان من خلال تدخل النواب أثناء الجلسات وتبني مشاكل وانشغالات الولاية التي يمثلها كل نائب، ويعكس في الغالب أن هذا الاتصال وطد من حلقة التواصل وهو ما حقق النقلة النوعية في نقل الخطاب إلى المؤسسة التشريعية سيما من خلال طرح الأسئلة الشفوية.

وبصفة عامة ورغم كل ما ذكر يمكن القول أن البرلمان التعددي الجزائري بقي أدائه السياسي محدودا، ويرجع ذلك أساسا إلى غياب ثقافة الديمقراطية لدى النواب بالدرجة الأولى، الذين أصبح همهم الوحيد هو الدخول في عمليات استثمار شخصية، أو حضور مآدب ضخمة، واقتصار مهامهم في حضور بعض التدشينات بدلا من المشاركة في الحوارات التي تهم مصلحة البلاد، ويمكن أن نلمس ذلك من خلال ارتفاع نسبة الغياب في قاعة الجلسات العامة للبرلمان، والتي تظهر كالمهجورة.

يفصل الدستور الجزائري في قوانينه بين السلطات الثلاث، التنفيذية والتشريعية والقضائية، ويحدد تخصص كل سلطة وفق قوانين ثابتة، كما يفرض على كل سلطة كيفية التعامل والتواصل مع بقية السلطات، فالسلطة التشريعية المتمثلة في البرلمان بغرفتيه، يخول لها القانون توجيه أسئلة إلى الحكومة المسيرة للجهاز التنفيذي أو أحد مكوناتها المتمثلة في رئيس الحكومة أو وزير أو وزير منتدب.

كما يكفل القانون نوع الأسئلة الموجهة، التي تتعدد بين الشفوية والكتابية، أو طلب التحقيق أو تقديم لائحة بإمضاءات تزيد من 20 نائبا وغيرها، ويحدد القانون تاريخ وكيفية إجابة الوزير، أو من توجه إليه تلك الأسئلة، والتي تحدد بثلاثين يوما بالنسبة للأسئلة الكتابية، والتي تبقى بين الكتلة البرلمانية والوزير مباشرة، دون تدخل من مكتب المجلس الوطني الشعبي، في حين أن الأسئلة الشفوية يتم برمجتها من طرف رئيس مكتب المجلس، في جلسات عادة ما تكون نهاية كل أسبوع، غير أن القانون يعفي الوزير من الإجابة عن الأسئلة الموجهة إليه، إذا لم تخضع للشروط المنصوص عليه دستوريا، أو ليست من اختصاص قطاعه، أو كانت في حالة خاصة لا تسمح بالتطرق إليها، أو إلى بعض جوانبها، كالحالات التي تكون القضية فيها مثارة لدى العدالة.

انتهت الدورة الشتوية والدورة الربيعية لسنة 2008 دون الرد على الكثير من الأسئلة التي وجهها النواب إلى وزراء في حكومة عبد العزيز بلخادم، وهي الحالات التي تحمل العديد من الاحتمالات والتفسيرات وفق رؤية النواب، كعدم الاهتمام واللامبالاة، أو التهاون والتهرب من الإجابة... وغيرها.

وتتجه الانتقادات بشكل كبير إلى وزير البيئة وتهيئة الإقليم، شريف رحمانى، الذي انتقد من طرف الكثير من النواب لعدم تفاعله مع الأسئلة الموجهة إليه، والاكتفاء برد واحد ووحيد على الجميع، وهو أن الأسئلة ليست من اختصاصه، إضافة إلى وزير الاتصال عبد الرشيد بوكرزازة، ووزير المجاهدين شريف عباس، الملقبان بالغائبين عن الدورة الربيعية، بسبب عدم حضورهما للجلسات وتغييبهما المستمر عن الجلسات في حين كان وزير الداخلية والجماعات المحلية، نور الدين يزيد زرهوني، من بين الوجوه التي حضرت الجلسات بانتظام، وردت عن أغلب الأسئلة الموجهة إليه إلا بعض الأسئلة الكتابية.

ومن بين الحالات، نجد حالة نواب حركة النهضة، فقد وجهوا أحد عشر سؤالاً شفويا إلى العديد من وزراء حكومة عبد العزيز بلخادم، إلا أن الأسئلة التي حظيت بالإجابة لم تتعد الأربعة فقط، ويتعلق الأمر بسؤال حول ارتفاع الأسعار وجه لوزير التجارة الهاشمي جعبوب، وسؤال آخر حول ندرة الخضر في الأسواق رد عليه وزير الفلاحة سعيد بركات، وسؤال حول الفساد في الحماية المدنية رد عليه وزير الداخلية والجماعات المحلية نور

الدين زرهوني، إضافة إلى سؤال شفوي وجه لوزير الشؤون الدينية والأوقاف بوعبد الله غلام الله حول التفسير، والذي حظي هو الآخر برد من الوزير.

في حين نجد أن بقية الأسئلة الشفوية الأخرى لم تحظ بالرد، أو كان تبرير عدم الرد بأنها خارجة عن اختصاص القطاع، أو أن تحقيق فتح حولها من طرف العدالة، وبالتالي، فإن القانون لا يسمح بالتطرق إليها.

وبالإضافة إلى هذه الحالات التي ميزت الأسئلة الشفوية، نجد وزراء آخرين فضلوا السكوت وعدم الرد بخصوص أسئلة كتابية وجهت إليهم، فمن جملة ستة أسئلة كتابية وجهها نواب من حركة النهضة، لم يتلقوا الإجابة إلا على سؤالين فقط، من طرف وزير البريد وتكنولوجيا الاتصال بوجهة هيشور حول السيولة المالية في مراكز البريد ونقص الحواسيب، ووزير النقل محمد مغلاوي بخصوص سحب رخص السياقة، في حين أن السكوت ظل السمة البارزة من بقية الوزراء في التعامل مع الأسئلة الكتابية الأخرى، وهو وزير الصناعة وترقية الاستثمار عبد الحميد تمار، على سؤال يتعلق حول عملية تبيض الأموال في الخصوصية، ووزير التجارة الهاشمي جعبوب حول سؤال يتعلق بتنظيم سوق الوكالات التي تستورد السيارات، ووزير الصحة عمار حول طلب تحقيق في قطاع الصحو بتندوف، ووزير العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي الطيب لوج حول آليات تشغيل الشباب وتعرض طالبي الشغل من فئة النساء للمضايقات.

وإلى جانب الأسئلة الكتابية والشفوية، نجد صنفا آخر من عمل النواب يقدمونه للجهاز التنفيذي من أجل متابعته ميدانيا. وهي اللوائح ولجان التحقيق، حيث يخول الدستور لنواب البرلمان تقديم لوائح لرئاسة المجلس من أجل تقديمه هو الآخر للجهاز التنفيذي بعد المصادقة عليها، وهو الإجراء المشروط بجمع أزيد من 20 توقيعاً حتى يتم تقديمها، ومن جملة اللوائح التي استوفت شروطها القانونية، ولم تحظ بالاستمرارية من طرف المجلس، نجد لائحة تنديد بالإساءة للرسول الكريم (صلى الله عليه وسلم)، ولائحة تنديد بالولاية ورؤساء الدوائر، ولائحة لطلب فتح نقاش عام حول التنصير واستدعاء الحكومة لمساءلتها بخصوص الظاهرة، ولائحة لطلب تحقيق في أخطاء المنظومة التربوية، وجميع هذه اللوائح

لم يتم الرد عليها، رغم أنها استوفت الشروط القانونية، والتي تتمثل أساسا في جمع أزيد من 20 توقيعاً.

في حين لم يتم الرد على طلب لجنتي تحقيق حول أحداث بريان والشلف، وهو الطلب المشترك بين حركة النهضة وحزب التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية، بسبب فتح مصالح الأمن تحقيقاً حول ملابس الحادث، مما يمنع إنشاء لجان تحقيق برلمانية، إضافة إلى عدم الرد على لجنة تحقيق أخرى مشتركة بين حركة النهضة وحزب العمال، حول فتح نقاش عام حول الخصوصية في الجزائر، كما تم الامتناع عن الرد على مطالب تحقيق في الاستيلاء على أراض غابية من طرف مسؤولين، وكذا حول خصخصة قطاعات اقتصادية دون مراعاة المقاييس القانونية.

وإلى جانب حركة النهضة، نجد أن حركة مجتمع السلم قدمت 83 سؤالاً شفويًا، و104 سؤال كتابي لم تتلف الرد على الكثير منها، في حين أن حزب جبهة التحرير الوطني قدم أزيد من 200 سؤال، لم يتم الرد على 75 سؤالاً.

وقد قوبل عدم التفاعل بين الجهاز التنفيذي والتشريعي بسخط كبير وسط العديد من النواب، لحد وصف أحد النواب الأمر بأن المجلس الشعبي الوطني أصبح مورداً للمال، يدر على النواب أموالاً طائلة، دون ممارستهم لمسؤولياتهم المنوطة بهم اتجاه المؤسسة التشريعية. وتبقى الاتهامات متبادلة بين نواب التحالف ومن يعارضونهم من بقية الأحزاب الأخرى، الأقل تمثيلاً في المجلس الوطني الشعبي.

الخطاب الرسمي يتبنى محاربة الفساد والرشوة، لكن في الواقع وحسب تصريحات المنظمات غير الحكومية. على غرار منظمة شفافية دولية، فإن السلطة تفتقد فعلاً إلى إدارة سياسية لتنفيذ على الأقل الاتفاقية العالمية للأمم المتحدة التي وقعت عليها.

وأغلبية مؤسسات الدولة المنتخبة أو الهيئات الرقابية الأخرى غير قادرة حتى على تتبع خطوات إعداد وصرف ميزانية الدولة المسطرة في قانون المالية، رغم توفر الجزائر على برلمان متعدد الوجوه وعلى مجلس للمحاسبة ومفتشية عامة للمالية لكن تدخل هذه الهيئات في المجال الرقابي يبقى غائباً أو متغيباً بالرغم من القوانين التي سنت والصلاحيات التي وسعت والأموال التي رصدت لتحقيق الاصطلاح.

أشد ما يكرهه البرلمان الجزائري بغرفتيه هو إنشاء لجان تحقيق لتقصي الحقائق عن قرب، رغم أن هذه المسألة كرسها الدستور وجعلها من بين الصلاحيات الكثيرة وغير المستقلة المخولة لنواب الهيئة التشريعية، ومنذ أول برلمان تعددي في سنة 1997 إلى اليوم لم تفرز سوى ثلاث لجان تحقيق رغم أن عدد الطلبات المودعة من طرف النواب تفوق ذلك بكثير، واحدة تخص تزوير الانتخابات والثانية حول التعدي على النواب والثالثة حول أحداث منطقة القبائل.

لم يقدم لنواب البرلمان القانون الإطار لضبط الميزانية الذي يمكنهم من معرفة ما إذا صرف من الميزانية وما تبقى منها. فهذا القانون منذ سنة 1989 لم يقدم إلى الهيئة التشريعية، رغم أن الدستور الحالي والسابق أقر في مادته 160 هذا الإجراء على اعتبار أن البرلمان من صلاحياته الرقابة على المال العام للدولة.

وفي كل مرة عند مناقشة قانون المالية يعيد النواب طرح نفس السؤال على الحكومة: أين هو قانون ضبط الميزانية، لكن دون أن يقلق ذلك الجهاز التنفيذي لأنها أسئلة تنتهي بمجرد المصادقة على القانون الجديد ولم يتبعها النواب قط بإجراءات دستورية كالتهديد يلتمس الرقابة لحملها على إخراج هذا القانون من أدرج الأرشيف.

وإذا كانت الحكومة متهمة بعدم تحييدها لممارسة الشفافية وهو هدفها وراء تماطلها في إصدار قانون ضبط الميزانية فإنه يقع على عاتق النواب أيضا جانب من المسؤولية في ذلك، وهو أخلاقي بالدرجة الأولى، فهل يعقل أن يناقش النواب ميزانية للدولة والبحث في تفاصيلها وهو لا يعرفون نتائج الميزانية التي سبقتها ولم تعد لهم الحكومة كذلك حصيلة عن بيان السياسة العامة، وزيادة على ذلك، فإن الوسيلة المتاحة للنواب والتي تبقى عديمة الجدوى تخص الأسئلة الشفوية والكتابية التي توجه إلى مختلف وزراء الطاقم الحكومي في سياق السعي لحل المطالب الاجتماعية للمواطنين، غير أن هذه الآلية الرقابية ضعفت أمام بيروقراطية البرلمان الثقيلة وأفرغتها من أنيتها على اعتبار أن الكثير من أسئلة النواب المودعة لا تبرمج لأسباب تقنية إلا بعد تأخر قد يدوم لعدة شهور.



وتبقى أهم وسيلة للرقابة حولها الدستور لممثلي الشعب هي إنشاء لجان تحقيق في أي قضية، كما جاء في المادة 161 التي تنص "يمكن كل غرفة من البرلمان، في إطار اختصاصاتها، أن تنشئ في أي وقت لجان تحقيق في قضايا ذات مصلحة عامة" لكنه يبقى عزوف البرلمان عن ممارسة هذه الصلاحية الهامة، ويكتفي بتسجيل بريد الحكومة دون أن يزيد أو ينقص منه.

تلتزم النصوص الدستورية الحكومة أن تقدم كل سنة ابتداء من تاريخ المصادقة على برنامجها إلى المجلس الشعبي الوطني، بيانا عن السياسة العامة، يترتب عليه إجراء مناقشة تتناول عمل الحكومة، ويمكن أن تختتم هذه المناقشة بلائحة باقتراح من عشرين نائبا على الأقل، إلا أنه وطوال السنوات الإحدى عشرة من عمر البرلمان التعددي لم تلتزم الحكومة سوى مرتين بمقتضيات هذه المادة، واحدة سنة 2001 والأخرى العام 2005 بعد عام من إجراء الانتخابات الرئاسية، وظل الأمر السائد هو تعطيل إحدى آليات الرقابة البعدية الهامة للبرلمان على عمل الحكومة لأنه يشكل مناسبة سنوية لتقييم مدى تنفيذ الحكومة لبرنامجها ومدى التزامها به من خلال تقديمها لبيان عن السياسة العامة أمام البرلمان.

## 2- الحزب منظمة بيروقراطية

### 1.2- تسيير الحزب كتنظيم بيروقراطي

تعتبر عملية التسيير من أهم الركائز التي يتوقف عليها تطور المجتمع أو تخلفه ذلك أن نجاح منظمات المجتمع يتوقف على مدى نجاعة تسييرها. والتسيير أو الإدارة هو فن إنجاز الأشياء من خلال الآخرين. وهو عملية دينامية تتضمن عدة نشاطات متواصلة ومتكاملة كالتخطيط والتنظيم والمراقبة والتوجيه لأعمال الآخرين.

وهو مجموعة من العمليات المتعلقة بتحديد الأهداف وتنسيق الجهود لبلوغها وذلك باعتماد النخبة السياسية على منظومة من عمليات القرار لضبط أفعال الأفراد داخل التنظيم، مع قدرة هذه المنظومة على التفاعل مع الأفكار والمفاهيم المستمدة من السياق التنظيمي والخارجي للتنظيم.

وقد طورت الأحزاب المظاهر المميزة للبيروقراطية سعياً وراء هدف الانتصار، ومن أجل شن هجوم ناجح ضد أعدائها الانتخابيين.<sup>1</sup>

ويتقاسم الحزب البيروقراطي مع البيروقراطية العسكرية التركيز على الانضباط الداخلي، فالأوامر تصدر ويجب أن تطاع من أجل تحقيق الانتصار.<sup>2</sup> وتخلق الهياكل الرسمية للمنظمات تنظيمات ووحدات تحتية تتمتع باستقلالية نسبية، تشكل لدى الأفراد نزعة وميلاً نحو تطوير قيم وعادات مختلفة ووجهات نظر تتباين عن وجهات نظر الوحدات الأخرى، وكثيراً ما تتصرف هذه الوحدات التحتية باستقلالية شبه كاملة، تبغي من خلالها تحقيق أهدافها الخاصة، مما يشكل بيئة ملائمة للتنازع بين الأهداف ولتضارب المصالح، خاصة إذا ما أدركنا أن النزاع بين الأفراد كثيراً ما يتولد عندما تكون أهدافهم مختلفة، أو عندما تختلف وجهات نظرهم.

وللبيروقراطيات الحزبية مظهران مختلفان، فهي موجودة لتؤدي بشكل ظاهري مهمة تحقيق فوز انتخابي، كما تعتبر أجهزة اجتماعية منخرطة بعلاقات نفسية فعالة سواء بين أعضائها أم بين البيروقراطية ومحيطها الخارجي. وقد فهم "ميشلز" التأثيرات النفسية على

<sup>1</sup> - جيرالد م. بومير: مفاهيم الأحزاب السياسية للديمقراطية الأمريكية (عواطف ومصالح)، ترجمة محمد نجار، (عمان،

دار النسر للنشر والتوزيع، 1999)، ص. 28.

<sup>2</sup> - المرجع نفسه، ص. 29.

أنها أسباب رئيسة لهيمنة محتومة داخل هذه الأحزاب. والتعيينات في المناصب الحزبية، وفي الإدارات الحكومية عملية مهمة من وجهة نظر "ميشلز"، من أجل تقوية الزعماء داخل الجهاز البيروقراطي للحزب. ويمكن أن تستخدم المحسوبية أيضا لاسترضاء المعارضة وأعداء محتملين داخل الحزب، لكنه لا يسمح لهم بأن يتولوا المناصب العليا.<sup>1</sup>

تعتبر الزعامة أعظم مظهر حيوي لأي تنظيم، فالبيروقراطيات تلجأ إلى اختيار القيادة بفرض معايير محترفة للخبرة بشكل مطلق من أجل اختيار المديرين الكبار، وذلك بهدف السيطرة الداخلية، وقد علق "ميشلز" على ذلك بقوله: من الضروري للمرء الذي يمكن أن يفهم السياسة أن يمتلك خبرة واسعة، ومعرفة مكثفة أكثر. فالبيروقراطي الحزبي يتخذ من السياسة حرفة، ويناضل لجعل السياسة مصدرا دائما للدخل، فالبيروقراطيون الحزبيون هم دوما شاغلو وظائف، وحتى لو أنهم كانوا ملتزمين من الناحية الإيديولوجية بقضية الحزب، إلا أنهم يحتاجون لحماية وظائفهم وتعزيز مصالحهم الاقتصادية الخاصة، التي قد لا توازي أكثر أهداف الحزب العامة. ويعرف الحزب حسب النموذج البيروقراطي، كما علق "ماكوليم" على ذلك: إن الحزب يعتبر كصنف أو نوع من الممتلكات الخاصة، وأن الناخبين يعتبرون كزبائن سياسيين.<sup>2</sup>

إن الأحزاب لا يمكن أن تكون بيروقراطيات، ما دامت في مواجهة اختبارات الانتخابات وهي خاضعة لرغبات وأهواء الناخبين، وهي تعمل في سوق سياسي، وليس في مناخ بيروقراطي مغلق، وكما أن المؤسسات تحكم على نجاحها بواسطة اختبار فوائد السوق، فإن الحزب ينبغي أن يحكم على نجاحه باختبار سوق الناخبين.<sup>3</sup>

وتبدو البيروقراطية والديمقراطية متضاربتين ومتنافرتين، وتؤكد البيروقراطية على المعرفة التخصصية للخبير، إذ إن الديمقراطية تفترض أن الرجال والنساء كافة قابلون للمعرفة بشكل كفوء ليشاركوا في عملية اتخاذ القرار، فالأمر الأول هو هرمي على نحو مميز، والثاني هو التأكيد على نوعية وخاصة الأشخاص. وتركز البيروقراطية على المهام التنظيمية المحدودة، غير أن الديمقراطية تهتم بالمصالح السياسية والعامة المشتركة

<sup>1</sup> - المرجع نفسه، ص ص 29-30

<sup>2</sup> - المرجع نفسه، ص 37.

<sup>3</sup> - المرجع نفسه، ص 35.

للشعب. كما يعتمد التنظيم البيروقراطي على قوى عاملة مدفوعة الأجر، بيد أن التنظيم الديمقراطي يفترض بأعضائه أن يكونوا متبرعين أو متطوعين بوقتهم وجهدهم. فالأحزاب السياسية التي تتبع نموذج التنظيم البيروقراطي يمكن أن تستحق شكاً ديمقراطياً، كما أشار "ميشيلز" إلى ذلك.<sup>1</sup>

وهكذا هو الأمر بالنسبة لمقارنة النموذج الحزبي كتنظيم بيروقراطي للأحزاب الجزائرية. وتظهر هذه البيروقراطية كتنظيم متخصص في العمل، والخبرة والتنظيم الهرمي، التجنيد الداخلي للقيادة، وتوافر المصادر لتحقيق أهداف معينة والحفاظ على البيروقراطية ذاتها. وقد عملت الأحزاب الرسمية في الجزائر على مدى عقد من الزمن على تقوية الصفات والخصائص التنظيمية للوحدات الحزبية الفردية، ونماذج العلاقات ما بين هذه الوحدات. وهناك مؤشرات قوية بالنسبة للبيروقراطية الحزبية، تتضمن قيادات دائمة، وسلطات مستقلة لرجال الدولة، وإطارات دائمة من الموظفين مع تقسيمات متخصصة من العمل، وتنوع من الأنشطة المؤسسية الداعمة للمرشحين، بما فيها عملية التجنيد الحزبي، والتدريب، والاقتراع، والإنتاج الإعلامي، وتوفير التمويلات المباشرة ما بين المتبرعين والمرشحين، والمرشحين يفوزون بالتعيينات لا عن طريق الانتخابات، إذ إن بيروقراطية الأحزاب الرسمية تسيطر على هذه الانتخابات، هذا مما يزيد في طاقة الأحزاب الرسمية كتنظيمات بيروقراطية.

---

<sup>1</sup> - المرجع نفسه، ص. 36

## 2-2- السياق الخارجي للحزب:

تختلف الأوساط الخارجية التي تعمل فيها المنظمات من حيث درجة عدم تأكدها ودرجة تذبذبها وتغيرها " فهي بيئة مستقرة أو متغيرة، بسيطة أو معقدة، متباينة الأجزاء أو نمطية متجانسة، قابلة للتنبؤ أو ذات درجة ثقة أو تأكد ضعيفة".<sup>1</sup>

إن علاقة السياق الخارجي (البيئة) بالإستراتيجية هي علاقة تأثيرية متبادلة ومتواصلة أي أن التغيرات البيئية تؤثر في المنظمة، ولكن هذه الأخيرة تحاول هي بدورها أن تؤثر في البيئة من خلال تبنيها لإستراتيجيات مناسبة، وقد استخدم مفهوم السببية البيئية لوصف النسق الأول من العلاقة في حين استخدم مفهوم الاختيار الإستراتيجي لوصف النسق الثاني منها. ينص مفهوم السببية البيئية على أن التغيير يحدث خارج المنظمة، أي عندما تتغير ظروف المنافسة بين القوى السياسية، فإن هذه التغيرات تحمل معها فرصا سياسية جديدة وتهديدات وأخطارا ينبغي على المنظمة أن تستغلها وتتكيف معها بسرعة إذا أرادت أن تضمن بقاءها واستمرارها.

حسب هذا التصور، الاستجابة لمطالب التغيير وضغوطات السياق الخارجي تمر حتما عبر تغيير المفهوم الحالي للإستراتيجية، "فتقلب المحيط يجبر المنظمة على خلق قوة للتفاعل، وعلى هذه القوة أن تبتدع إستراتيجية هجومية تضاهي أو على الأقل تساوي درجة التقلب في المحيط. والتفاعل المستمر بين القدرات والمحيط، يرفع من مستوى التنافس، وبالتالي من مستوى التقلب و التحدي، وهذان العاملان، التقلب والتحدي، يذكيان بدورهما إستراتيجية جديدة، وهكذا دواليك".<sup>2</sup> إلا أن تحقيق هذا المسعى يتطلب إدخال تعديلات على النظام الداخلي والسياسات التنظيمية للمنظمة.

وعلى المنظمة أن تتكامل و تتلاءم مع بيئتها، وأن تتكيف بشكل دائم ومستمر مع ما يحدث في هذه البيئة من تغيرات وما يستحدث فيها من متغيرات، عن طريق تكييف أهدافها ومواءمة تصرفاتها و تعديل بنيتها التنظيمية و عملها... إلخ.<sup>3</sup>

<sup>1</sup> - يونس إبراهيم حيدر: الإدارة الإستراتيجية للمؤسسات والشركات، (دمشق، سلسلة الرضا للمعلومات، 1999)، ص.49

<sup>2</sup> - المرجع نفسه، ص.292

<sup>3</sup> - يونس إبراهيم حيدر: المرجع السابق، ص.47

أما مفهوم الاختيار الإستراتيجي فيفيد بأن المنظمات - خاصة الكبيرة منها - تملك المرونة والقدرة على التأثير في السياق الخارجي وتوجيهه من خلال التغييرات التي تحدثها في مؤهلات وكفاءات العاملين وفي السياق التنظيمي. " فالإطار التنظيمي الذي تصاغ في سياقه الإستراتيجية هو بنفس الوقت دعم لها وقيد عليها".<sup>1</sup>

ففي التعامل مع السياق الخارجي تستخدم المنظمات العديد من التقنيات كالاتحادات و الإدماج والشراكة والتجمعات ذات المصالح المشتركة والتحرك بين الجماهير. كما "يمكن الحصول على المرونة الخارجية عن طريق التنوع بالبرامج أو إنشاء جعبة أنشطة ملائمة بحيث تخفض من الحوادث و الكوارث".<sup>2</sup>

وتؤثر المنظمات أيضا في السياق الخارجي باعتماد طرق مختلفة كالإشهار ونشاطات الترويج، وفوق هذا كله تؤثر فيه من خلال التجديد والابتكار، إن ابتكار أفكار جديدة يغير طلبات المواطنين في حين تغيّر الابتكارات في السياق التنظيمي موقع المنظمة التنافسي في المجتمع. "وعلى الإستراتيجي أن يوضع منظمته (يجعلها تحتل موقعا ملائما) بحيث تستطيع الاستفادة من معظم الفرص المتوفرة و تتجنب المخاطر المحيطة بها، وبحيث تكون قادرة أيضا على التأثير في توازن القوى، وفاعلة في إحداث التغيير في العوامل والمتغيرات الموجودة من خلال تصرفاتها الإستراتيجية، وذلك بعد توقعها لمنحى واتجاه ونزعات تطورها واستثمارها لهذا التغيير".<sup>3</sup>

---

<sup>1</sup> - المرجع نفسه، ص. 257.

<sup>2</sup> - المرجع نفسه، ص. 38.

<sup>3</sup> - المرجع نفسه، ص. 47.

**جدول رقم(18): إجابة أفراد العينة حول مدى وجود معارف نظرية**

وتقنية للبرلماني الجزائري حسب التشكيلة الحزبية

الحزب	الإجابة	نعم	لا
جبهة التحرير الوطني	24	13	
التجمع الوطني الديمقراطي	19	00	
حركة مجتمع السلم	02	12	
حزب العمال	01	09	
التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية	00	10	
الجبهة الوطنية الجزائرية	00	10	
المجموع	46	54	

وفي ما يخص وجود معارف نظرية وتقنية للنواب في البرلمان الجزائري، يوضح الجدول رقم(18) بأن نسبة 54 % من مجموع أفراد العينة ترى بأن البرلمان الجزائري تنقصه هذه المعارف، وفيما يخص نوع هذه المعارف أوضح النواب بأنها معارف تتعلق بالقانون والمالية والدبلوماسية، هذا حسب ما بينته الشواهد الكيفية.

وفي المقابل نجد نسبة 46 % من أفراد العينة ترى بأن البرلمان الجزائري تتوفر لدي هذه المعارف.

الملاحظ، أن نواب التجمع الوطني الديمقراطي يجيبون جميعهم بأن البرلمان لديه هاته المعارف، أما نواب جبهة التحرير الوطني أكثر من نصف إجاباتهم ترى بأن البرلمان يتوفر لديه هذه المعارف، في حين نجد أغلبية نواب حركة مجتمع السلم وحزب العمال يرون أيضا وجود هذه المعارف، لكن هناك ثلاث نواب (نائبين من حركة مجتمع السلم ونائب واحد من حزب العمال) يقدمون إجابات معاكسة فيرون أن البرلمان تنقصه هذه المعارف، بينا جميع نواب التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية والجبهة الوطنية الجزائرية لا يرون لهذه المعارف وجودا.

جدول رقم(19): هل الوضع الحالي للحزب المنتمي إليه يمكنه من التكيف مع التطورات السياسية ؟

إجابة أفراد العينة حسب التشكيلة الحزبية

الحزب	الإجابة	نعم	لا
جبهة التحرير الوطني	37	00	
التجمع الوطني الديمقراطي	19	00	
حركة مجتمع السلم	14	00	
حزب العمال	00	10	
التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية	00	10	
الجبهة الوطنية الجزائرية	10	00	
المجموع	80	20	

يبين الجدول رقم(19) أن أغلب أفراد العينة 80 % يرون بإمكانية تكيف أحزابهم مع التطورات السياسية، بينما نجد 20 % من أفراد العينة يرون بأن أحزابهم لا يمكنها التكيف مع هذه التطورات السياسية، وحسب كل تشكيلة حزبية نلاحظ بأن أحزاب التحالف الرئاسي جميع نوابها يرون أن لدى أحزابهم القدرة على التكيف ومسايرة التطورات السياسية، لكن نواب حزب العمال والتجمع من أجل الثقافة والديمقراطية إجاباتهم كلها تؤكد عدم قدرة أحزابهم على التكيف مع هذه التطورات السياسية، والملفت أن جميع إجابات نواب الجبهة الوطنية الجزائرية يرون عكس ذلك، ويمنحون لحزبهم القدرة على التكيف مع هذه التطورات السياسية. هذه الإجابات لها علاقة بالوضع التنافسي لكل حزب وبما حققه من نتائج في الانتخابات التشريعية والمحلية الماضية.



جدول رقم(20): الأسباب التي تمنع الحزب من التكيف مع التطورات السياسية  
إجابة أفراد العينة حسب التشكيلة الحزبية

النظام السياسي	الأسباب الحزب
10	حزب العمال
10	التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية
20	المجموع

من خلال هذا الجدول يرجع أفراد العينة 20% منهم الأسباب التي تمنع الحزب من التكيف مع التطورات السياسية، يرجعونها إلى النظام السياسي، حيث جاءت هذه الإجابات من طرف نواب حزب العمال والتجمع من أجل الثقافة والديمقراطية، وهم بذلك يعبرون عن معارضتهم للنظام السياسي القائم.

جدول رقم(21): إجابة أفراد العينة حول تقييمهم لأداء الحزب

الحزب	التقييم	ناجح جدا	ناجح
جبهة التحرير الوطني		37	00
التجمع الوطني الديمقراطي		19	00
حركة مجتمع السلم		00	14
حزب العمال		00	10
التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية		00	10
الجبهة الوطنية الجزائرية		00	10
المجموع		56	44

يقدم الجدول رقم(21) قراءة واضحة عن رأي أفراد العينة حول أداء الحزب، حيث يعتبر أكثر من النصف (نسبة 56 %) بأن حزبهم ناجح جدا، وكانت هذه الإجابات من نواب جبهة التحرير الوطني والتجمع الوطني الديمقراطي، وهذا راجع إلى ما حققه الحزبين من نتائج إيجابية ومراتب أولى من خلال حصدهم لأغلبية المقاعد البرلمانية، وفي المقابل نجد 44 % من أفراد العينة يقيمون أداء حزبهم بالناجح وكانت هذه الإجابات من نواب كل من حركة مجتمع السلم وحزب العمال والتجمع من أجل الثقافة والديمقراطية والجبهة الوطنية الجزائرية، وهذا يعبر عن رضاهم على ما أحرزه حزبهم من نتائج ضمن ترتيب الأحزاب السياسية في الجزائر.

جدول رقم(22): إجابة أفراد العينة حول شروط تطوير أداء الحزب حسب التشكيلة الحزبية

الحزب	الاختيار	اعتماد استراتيجيات جديدة	تحسين مهارة القياديين
جبهة التحرير الوطني	13	24	
التجمع الوطني الديمقراطي	07	12	
حركة مجتمع السلم	06	08	
حزب العمال	10	00	
التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية	09	01	
الجبهة الوطنية الجزائرية	00	10	
المجموع	45	55	

وبعد تصنيف الإجابات حول شروط تطوير أداء الحزب حسب ما يوضحه الجدول رقم(22)، فإن أزيد من نصف أفراد العينة يؤكدون على ضرورة تحسين مهارات القياديين ويمثلون نسبة 55%. مع أن هناك من يؤكد على اعتماد استراتيجيات جديدة ويمثلون 45% من مجموع أفراد العينة.

والملاحظ من خلال هذه الإجابات، أن نواب كل تشكيلة حزبية تتوزع إجاباتهم بين من يرى ضرورة تحسين مهارة القياديين وهم في ذلك يعبرون عن اهتمامهم بقيادة حزبهم ويريدون مزيدا من العمل من طرف قياداتهم، أما الإجابات الثانية فتعبر عن اعتماد استراتيجيات جديدة من أجل تطوير أداء الحزب وهم في ذلك يعبرون عن أهمية وجود إستراتيجية فعالة للحزب. ونلاحظ أيضا بأن جميع نواب حزب العمال يرون ضرورة اعتماد الحزب على استراتيجيات جديدة قصد تطويره، كذلك نجد جميع نواب الجبهة الوطنية الجزائرية يرون ضرورة تحسين مهارة القياديين لتطوير أداء الحزب.

جدول رقم(23): رأي أفراد العينة حول تسيير الحزب

الحزب	الإجابة	العبرة الأولى	العبرة الثانية
جبهة التحرير الوطني		24	13
التجمع الوطني الديمقراطي		19	00
حركة مجتمع السلم		04	10
حزب العمال		10	00
التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية		10	00
الجبهة الوطنية الجزائرية		00	10
المجموع		67	33

تبين البيانات الكمية المتحصل عليها حول تسيير الحزب والتي يوضحها الجدول رقم(23)، أنه أزيد من نصف أفراد العينة يرون بأنه يتماشى والتطورات الحالية ويمثلون نسبة 67 %، أما الذين يرونه ما زال رهن الممارسات الكلاسيكية يمثلون سوى 33 % ، وهي نسبة معتبرة لا يمكن إهمالها، خاصة أن هذا الرأي قد دعمه نواب من جبهة التحرير الوطني وحركة مجتمع السلم، وهذا ما تؤكد تصريحات قياديين من هذه الأحزاب والاحتجاجات النابعة من قواعد هذه الأحزاب.

ونلاحظ أن جميع نواب الجبهة الوطنية الجزائرية غير راضون على الطريقة التي يدار بها حزبهم، بينما جميع نواب حزبي التجمع الوطني الديمقراطي وحزب العمال يعبرون عن رضاهم على طريقة تسيير أحزابهم.

## 3.2- تحديد الأهداف

قد تكون للحزب السياسي أهداف أوسع وأبعد من الانتصار الانتخابي وبذلك يتوقع زيادة في أعضائه، فالأحزاب كتجمعات إيديولوجية قد تكون مغلقة أو عبارة عن مجموعات نخبة، مثل الحزب الحاكم. وفي المقابل، فإن الحركات الاجتماعية تعبئ الاشتراك الجماهيري وهي على استعداد للوصول إلى التأثير الجماهيري.<sup>1</sup>

كل فرد منخرط في تنظيم معين تكون له أهداف شخصية ودوافع تؤثر في سلوكه التنظيمي. وإذا قلنا أن التنظيم له هدف واحد فسيعني ذلك عدم الاعتراف من جانبنا بالتنظيم كتكوين اجتماعي. "فإن المنظمة تواجه تعددية في الأهداف، وغالبا ما لا تتكامل هذه الأهداف فيما بينها... نتيجة للعلاقة الموجودة بين كل المشاركين في المنظمة والمؤثرين عليها أو هي حصيلة لنفوذهم وتأثيرهم ولعلاقات القوى بينهم".<sup>2</sup>

مثل أي نشاط إنساني فنشاط المنظمة يتميز بأنه موجه، ويخضع بالتالي لعدة اعتبارات وقواعد من أجل تحقيق عدد من الأهداف المسطرة على المدى الطويل، المتوسط والقصير، "ولكي تستطيع المنظمة البقاء والمحافظة على استمراريتها فإنه عليها أن تحدد أهدافا تتعلق بالمدى البعيد تسعى من خلال سلوكها وتصرفاتها إلى تحقيقها".<sup>3</sup>

باعتبار المنظمة كنظام ذي أهداف وغايات فهي تبحث عن تحقيق حالة محببة، ولكن تتوقف حالة المنظمة بعاملين الأول عملها والثاني حالة محيطها، ومن جهة أخرى فإن العامل الثاني أو حالة المحيط يخرج عن تحكم المنظمة. وكنتيجة فإن تحقيق الغاية التي تبحث عنها يكون عادة معاكسا بتغيرات المحيط، فالهدف يؤدي دورا مسيطرا في توجيه نشاط المنظمة، فهو المرجع الثابت (على الأقل في لحظة معينة)، الذي يقيم ويقارن معه مختلف الأرقام أو القيم، "وإن أي مسعى إستراتيجي يرتبط بشكل كبير بتحديد الأهداف المراد تحقيقها، وأن هذه الأخيرة تظهر الإستراتيجية من خلالها وهي العامل الموجّه لنشاط المنظمة".<sup>4</sup>

<sup>1</sup> - جيرالد م. بومبر: المرجع السابق، ص. 56

<sup>2</sup> - يونس ابراهيم حيدر: المرجع السابق، ص. 40

<sup>3</sup> - المرجع نفسه، ص. 36

<sup>4</sup> - ناصر دادي عدون: المرجع السابق، ص. 39

من الهام بالنسبة للنخبة السياسية " أن تحدد الأهداف التي يجري السعي لتحقيقها، أو يجب الوصول إليها وأن تعرف بوضوح وأن تتحدد أيضا وسائل تحقيقها... وتوضع في العادة خطة أو مصور متكامل يحدد مسبقا الأنشطة المستقبلية، مما يوجب إمكانية التنبؤ، وتصور الأشياء بشكل مسبق، وأن يتم النظر نحو الأمام".<sup>1</sup>

وتحديد الأهداف له عدة مزايا ووظائف ذكرها كثير من الباحثين، وسوف نوجزها هنا فيما يلي:

1- إن الأهداف توفر معايير للأداء، فالأهداف تركز على نشاطات التنظيم وتوجيه مجهودات أعضائه.

2 - إنها توفر قاعدة للتخطيط والمراقبة المرتبطة بنشاطات المنظمة. "تقتضي الأهداف بالمعنى العام وجود تنظيم بنيوي للمرامي والغايات التي تحاول المؤسسة السير نحوها، وتشكل هذه المرامي والأهداف جزءا أساسيا من مجال الإدارة الإستراتيجية".<sup>2</sup>

3 - إنها توفر الخطوط العريضة لاتخاذ القرارات ومبررات الأفعال المتخذة، فالأهداف تخفض درجة الشك في اتخاذ القرارات، وكما أنها تعتبر وسيلة للدفاع ضد الانتقادات المحتملة.

4 - إنها تساعد على خلق الالتزام عند الأفراد والجماعات نحو نشاطات التنظيم، فالأهداف تركز على السلوك المستهدف وتوفر قاعدة للتحفيز ونظام المكافآت.

وتجدر الإشارة إلى أن نجاح وضع الأهداف في زيادة أداء الأفراد والمنظمات يتوقف على إشراك المرؤوس في وضع الأهداف، لأنه يزيد من فهم المرؤوسين لما يتطلبه العمل من تحقيق، كما يمكن أن يؤدي إلى وضع أهداف أعلى من تلك التي يضعها القائد لوحده فكلما كان الهدف عاليا كلما كان الأداء عاليا إلى جانب ذلك ضروري وضع نتائج أو مكافآت إيجابية للأهداف المحققة: فقبول الأهداف يستوجب أن يدرك الفرد بأن تحقيقها يؤدي إلى مكافآت إيجابية، وفي هذا الشأن " تقوم نظرية 'بلو' على أن مبعث دافعية الأفراد هو الأهداف والغايات وما لها من أهمية لديهم، فسلوك الفرد محكوم في أغلب الأحيان بالأهداف التي

<sup>1</sup>- يونس ابراهيم حيدر: المرجع السابق، ص. 137.

<sup>2</sup>- المرجع نفسه، ص. 32.

يسعى إليها وما يعطيها من أهمية، فكلما كانت الأهداف محددة وواضحة ومقبولة لدى الفرد كلما كانت الدافعية لديه لعملها أكبر.<sup>1</sup>

وفي هذا الإطار أجاب أفراد النخبة السياسية على هذه المسألة وفق البيانات التالية:

جدول رقم(24): إجابة أفراد العينة حول مدى وضوح أهداف الحزب

الحزب	الإجابة	نعم	لا
جبهة التحرير الوطني		37	00
التجمع الوطني الديمقراطي		19	00
حركة مجتمع السلم		14	00
حزب العمال		10	00
التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية		10	00
الجبهة الوطنية الجزائرية		07	03
المجموع		97	03

النسبة المئوية التي يوضحها الجدول رقم(24) تبين أن أهداف الحزب أصبحت واضحة في رأي أفراد العينة ويمثلون نسبة 97 %، ولكن هناك نسبة 03 % من أفراد العينة لا يوافقون على ذلك ويعتبرون أهداف الحزب ما زالت غير واضحة لديهم. ولكن نستطيع أن نقول بأن الرأي الراجح هو أن أهداف الحزب أصبحت واضحة حالياً في نظر أفراد النخبة السياسية مقارنة بالفترة السابقة (قبل عشر سنوات).

الملاحظ أن النواب الذين أجابوا بـ"لا" حول وضوح أهداف حزبهم ينتمون إلى الجبهة الوطنية الجزائرية، وهذا يتفق مع إجاباتهم السابقة والمعبرة عن عدم رضاهم على أداء وطريقة تسيير حزبهم.

<sup>1</sup> - جمال الدين لعويصات: السلوك التنظيمي والتطوير الإداري، (الجزائر، دار هومة، 2002)، ص.15.

جدول رقم(25): إجابة أفراد العينة حول أسباب وضوح أهداف الحزب

تغيير إستراتيجية الحزب	تغيير النظام السياسي	تغيير الأهداف	الاختيار	الحزب
31	06	00		جبهة التحرير الوطني
16	02	01		التجمع الوطني الديمقراطي
03	09	02		حركة مجتمع السلم
00	10	00		حزب العمال
10	00	00		التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية
00	00	07		الجبهة الوطنية الجزائرية
60	27	10		المجموع

يبين الجدول رقم (25) بأن أفراد العينة الذين يتفقون على أن أهداف الحزب أصبحت واضحة عن ذي قبل، يختلفون حول أسباب هذا الوضوح، فمنهم 60 % من يرجع ذلك إلى تغيير إستراتيجية الحزب، الذي مكن من توضيح الأهداف. وهناك 27 % من يعتبر أن تغيير النظام السياسي أدى إلى وضوح أهداف الحزب، ويأتي في المرتبة الثالثة بنسبة 10 % الرأي الذي يعتقد بأن هذه الأهداف كانت غامضة، وقد استطاعوا فهمها بعد تغييرها.

والملاحظ حول الإجابات المتفق عليها داخل كل تشكيلة حزبية، أن جميع نواب حزب العمال يرون بأن تغيير النظام السياسي ساعد على توضيح أهداف الحزب، بينما جميع نواب التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية يرون بأن تغيير إستراتيجية الحزب ساعد على وضوح أهداف حزبهم.



### 3- القرار والسلوك الإستراتيجي في الحزب:

يتصرف السياسيون بطريقة مستتبقة للأحداث، محاولين توقع ردود فعل ونوايا الناخبين، وغالبا ما يتعرض الساعون للمناصب لمخاطر المتعهدين، محاولين إيجاد منتوجات جديدة تمكن من جذب مشترين في السوق الانتخابي.<sup>1</sup>

نموذج النظرية الحزبية للمنفعة يرى الإنسان على أنه يسعى نحو الإرضاءات الشخصية، حيث يعلل "جيرمي بنثام" - وهو أحد ممثلي هذا النموذج - أن الأفراد العقلانيين في اعتبارهم لأي عمل كان، يأخذون بالحسبان أربعة مظاهر للمسرات والأحزان لكل بديل أو خيار يشمل: الكثافة، والبقاء، واليقين، والانعزال. وعندما تكون التقديرات أو التخمينات تامة، فإن الفرد العقلاني سيختار ذلك النهج من العمل الذي يزوده بأعلى شبكة من الكسب الوفير، الطويل الأمد المؤكد، ومن السرور الفوري. والحكومة، في تقريرها للسياسة العامة، كما يعلل "بنثام"، يجب عليها أن تستخدم تخمينات وحسابات مشابهة بينما تضيف اعتبارا آخر، وهو عدد الأشخاص الذين سيسرون أو يحزنون من أي عمل. فعليهم حينئذ أن يختاروا تلك السياسات التي تنتج سرورا أعظم لأكبر عدد من الناس.<sup>2</sup>

تعتبر عملية اتخاذ القرارات من أهم جوانب الوظيفة التنظيمية التي يقوم بها القياديون. ونظرا لأهمية اتخاذ القرارات فهناك من يساويها بالإدارة، أي أن الإدارة عبارة عن عملية اتخاذ القرارات. كما أن أي قرار يتخذ تترتب عنه نتائج ملموسة تتعلق بالنجاح وال فشل في حسن استخدام واستثمار الأموال والطاقات المادية والبشرية والوقت الثمين.

ولذا فإن القرار يعتبر حجر الزاوية بالنسبة لنجاح المنظمات ومواجهة المواقف الصعبة والذي يتطلب قدرا عاليا من المهارات الفنية والعلائقية والتصورية التي تحتاج هي الأخرى إلى تدريب وممارسة. وتقسم القرارات حسب درجة معرفة المقرر باحتمال حدوث تأثيرات السياق إلى ثلاثة أنواع رئيسية:

1- القرارات في حالة التأكد: ففيها لا يوجد تأثير السياق الخارجي على النتائج لذا نكون متأكدين من نتيجة كل قرار من قراراتنا.

<sup>1</sup> - جيرالد م. بومير: المرجع السابق، ص. 45.

<sup>2</sup> - المرجع نفسه، ص. 88.

2- القرارات في حالة المخاطرة: يمتاز هذا النوع من أنواع القرارات بمعرفة المقرر باحتمال حدوث تأثيرات السياق الخارجي المختلفة.

3- القرارات في حالة عدم التأكد: أكثرها أهمية لتكرر حدوثها في مجال المنافسة والسياسة، واحتمال حدوث تأثيرات السياق الخارجي غير معروفة لدى المقرر.

وفي هذه الحالة ترتبط القرارات بالإستراتيجية، لتخطي العقبة الناتجة عن عدم توافر معلومات كافية تتعلق باحتمال حدوث تأثيرات السياق الخارجي، "ومن يقول إستراتيجية يعني بالضرورة مجموعة من القرارات، وذلك لأن قلب الإستراتيجية وجوهرها هو الفعل الإرادي، والفعل يعني القرار. وما الإستراتيجية إذا سوى مجموعة من القرارات تتخذ بخصوص متغيرات يمكن التأثير عليها أو التفاعل معها أو التحكم فيها و السيطرة عليها".<sup>1</sup>

ومن المعلوم أن اتخاذ قرار معين يمر بعدة مراحل أهمها:

- تحديد المشكل وتحليله و تحديد العوامل الأساسية.
- اكتشاف وتحديد الحلول العملية الممكنة والملائمة.
- اختيار الحل الخاص من بين الحلول المقترحة.

وتتأثر كل مرحلة من هذه المراحل بالقيم التي تحملها النخب السياسية، فالقيم تؤثر على سلوك أفراد النخبة السياسية وعلى الاختيار بين البدائل في عملية اتخاذ القرارات. ويزداد تأثير القيم في حالة الأوضاع الغامضة وكذلك الأوضاع اللابينية أو المشكوك فيها. وهناك عوامل مرتبطة ببيئة اتخاذ القرار وتؤثر فيه مثل مدى كفاءة نظام الاتصالات وكذلك مدى ودرجة الرقابة المفروضة على القيادي، فإذا تعددت الأساليب والأجهزة الرقابية على تصرفات القيايين يطبع على عملية اتخاذ القرار لديهم التردد والسلبية.

كذلك فإن مدى الثقة المتبادلة بين القيايين وبين بعضهم البعض تؤدي هي الأخرى دورها في اتخاذ القرارات. فإذا توافرت الثقة بين القيايين، شجعهم ذلك على اتخاذ القرارات وتحمل مسؤولية إصدارها، وإذا فقدت هذه الثقة فإنهم سيتجنبوا بقدر الإمكان تحمل مسؤولية إصدار قرارات. "وتتعلق عملية اتخاذ القرار أكثر من عامل، وخاصة بشخصية، تكوين وتحليل المقرر، وقد تتخذ هذه العملية أكثر من شكل مثل اتخاذ القرار انطلاقاً من تجربة

<sup>1</sup> - يونس إبراهيم حيدر: المرجع السابق، ص. 132.

وتخمين أو تقدير المقرر، أو عن طريق دراسة مسبقة".<sup>1</sup>

ونشير هنا إلى أنه عادة ما تحدث صراعات حول قرار معين ليس بفعل الاختلاف في القيم وإنما من أجل كسب النفوذ، "فمن الصعب على القياديين، اتخاذ قرارات دون النظر إلى المشاكل الفردية وإلى الاعتبارات السياسية التي يمكن أن تلعب دورا هاما وحتى دورا قاطعا أو محددا وحاسما في عملية اتخاذ القرارات وعملية تنفيذها".<sup>2</sup>

ففي منظمة ما قد يكون الطابع هو عدم الحسم، ومن المؤكد أن هذا الاتجاه ينبع من مستوى القيادة بالمنظمة وينساب إلى أسفل إلى مختلف المستويات التنظيمية الأدنى ويصيبها بالعدوى. وبمعنى آخر فإن السلوك والتوقعات المرتبطة بالقيادة يكون لها تأثير كبير على نوع القرارات التي تتخذ في المستويات الأدنى وعلى مدى السرعة في اتخاذها.

نذكر أن كل مستويات التسيير في المنظمة تشارك إلى حد ما في عناصر السيرورة الإستراتيجية إلا أنه من المتوقع - خاصة في التنظيمات الكبيرة - أن نجد المستوى القاعدي يهتم أساسا بالتكريس، والمستوى الأوسط بالانتقاء، والقيادة بالاحتفاظ.

إن التصرف أو السلوك الذي يجب تبنيه في حالة ما، وزمن ما، ومن أجل تحقيق هدف ما، هو تابع لكثير من المتغيرات المتداخلة، التي يتوجب أخذها في الاعتبار حين اختيار هذا التصرف أو ذلك السلوك.<sup>3</sup>

وعلى العموم هناك نوعان من السلوك الإستراتيجي يتفاعلان مع مركبتي السياق التنظيمي للمنظمة ومع مفهوم المنظمة للإستراتيجية. فالسياق التنظيمي هو آلية تسعى إلى ضبط وإحكام العلاقة بين السلوك الإستراتيجي ومفهوم الإستراتيجية. فإذا كان الربط بينهما فضفاضا فإن ذلك قد يؤدي إلى ظهور سلوكات إستراتيجية انتهازية ومجازفة تعرض المنظمة إلى أخطار التشتت والتعقيد التنظيمي.

إن عملية المساومات والتفاوض التي تمارس في المنظمات تعطي شكلا خاصا للعديد من القرارات حيث تستطيع من خلالها فعاليات مختلفة التأثير على مراحل متعددة من مراحل اتخاذ القرارات وتوجيهها وجهة مصالحها وغاياتها، "فضمن النسق تتشكل حتمية حقيقية

<sup>1</sup>- ناصر دادي عدون: المرجع السابق، ص.57

<sup>2</sup>- يونس إبراهيم حيدر: المرجع السابق، ص.221

<sup>3</sup>- المرجع نفسه، ص.131

ملحوظة تعمل كحلقة مفرغة: المقاومات في القاعدة تحث القمة على اتخاذ قرارات، وهذه بدورها تعزز، دائريا، مقاومة القاعدة".<sup>1</sup>

كما توجد كذلك الضغوط التي تمارسها مختلف الجماعات الخارجية على الحزب أو البرلمان، فهي تؤثر مباشرة أو بشكل غير مباشر، على القرارات والتصرفات التي يتخذها الأفراد داخل المنظمة، لذلك نجد أن القوى السياسية الداخلية والخارجية تؤثر على عملية اتخاذ القرار، وتعتبر القرارات وفق ذلك ثمرة تفاعل وتقاطع لهذه القوى المختلفة ولمقدرتها على المساومة والتفاوض والتأثير.

وهناك ثلاثة أنواع أساسية من التحالفات بين أطراف داخلية و أطراف خارجية التي تعمل في محيط المنظمة:

1- التحالف المسيطر عليه: والذي يكون فرد أو مجموعة موحدة تمتلك أكبر قدر من السلطة.

2- التحالف المنقسم: فيه عدد من الأفراد، أو من المجموعات الموحدة، لها أهداف مختلفة، وهي في تنافس مع بعضها البعض.

3- التحالف السلبي: الذي يتكون من عدد كبير من الأفراد، وبسبب انقسامهم لا يمكن لهم أن يفرضوا توجهها منسجما وقويا فيه. وفي هذه الحالة تخرج السلطة من يد التحالف، لتصبح في يد المنظمة.<sup>2</sup>

إن تسيير الإستراتيجية هو أساسا عملية سياسية تخضع لعلاقات السلطة بين مراكز القرار داخل المنظمة، "فالقرارات الإستراتيجية تتخذ من قبل شبكة من الأفراد ذوي أهداف شخصية خاصة، ومصالح وأغراض متباينة قد لا تتلاقى مع بعضها بالضرورة وقد لا تتقاطع أو تتواءم مع أهداف المنظمة ومصالحها أيضا"،<sup>3</sup> لكن المشكل الرئيسي هنا يتمثل في أن الصراع السياسي يميل دوما لصالح الأعضاء الذين يملكون السلطة والنفوذ ويتحكمون في الموارد داخل المنظمة، وعليه فإن القيادة السياسية تؤدي دورا هاما في توازن مختلف القوى.

<sup>1</sup>- بيار أنصار: المرجع السابق، ص.266

<sup>2</sup>- ناصر دادي عدون: المرجع السابق، ص.44

<sup>3</sup>- يونس إبراهيم حيدر: المرجع السابق، ص.222

تصاغ الإستراتيجية من حيث المبدأ لتحقيق مجموعة من الأهداف، وتكمن ضرورة اختيار إستراتيجية ما في رغبة الوصول إلى أداء وإنجاز معين<sup>1</sup>.

والإستراتيجية جيّدة الصياغة هي الخطوة الأولى نحو التنفيذ الفعال، وعندما يكون نص الإستراتيجية واضحا بسيطا ومحددا فإنه يمكن نقله بفاعلية، ويسهل تذكره واستعماله. ولا يجوز أن يقتصر فهم الإستراتيجية بوضوح وتطبيقها على هؤلاء الذين يديرون الأعمال، بل يجب أيضا أن تكون متضمنة في السياق التنظيمي.

ويمكن أن تتصف سيرورة صياغة الإستراتيجية في المؤسسات أو ديناميكية هذه الصياغة بالمفاوضات والمساومات حتى الوصول إلى اتفاق بالتراضي، كما ويمكن أن تتضمن هذه السيرورة في بعض مراحلها تصفية للمعلومات ومفاوضات ومشاورات ومساومات على تخصيص الموارد، ويمكن أن تتصف أيضا بالتعارض فيما بين وجهات النظر والتضارب بين المصالح واستعمال غير الرسمي على حساب الرسمي<sup>2</sup>.

### 1.3- مجالات الإستراتيجية

إن لإستراتيجية المنظمة مظهرين مهمين هما: استحداث الإستراتيجية، وإدارة تطبيقها. يرتبطان بتحديد مكونات الإستراتيجية من حيث تحديد فرصة توظيف المصادر المالية والبشرية، وتحديد نوع وكمية المصادر، وتحديد القيم والطموحات المستقبلية. وللتأكد من نجاح الإستراتيجية الموضوعة فإنه يجب أن يتوفر لدى النخبة السياسية في المنظمة فهم واضح لماهية الإستراتيجية وما الذي يكون عليه الناتج النهائي لصياغة الإستراتيجية.

وباعتبار أن المنظمة نظام مفتوح، لا يمكن الفصل بين التنظيم ومحيطه الخارجي "فالقابلية التنظيمية في مجالات الإستراتيجية (استحداث الإستراتيجية، تطبيقها، وتقويمها) تتجسد في قابلية التنظيم على رسم نوع واتجاهات العلاقات فيما بين العوامل الداخلية والخارجية"<sup>3</sup>.

إن مراجعة وتقويم الإستراتيجية هي عملية هامة وحيوية بالنسبة للمنظمة التي يعتمد أفراد النخبة السياسية فيها على التفكير الإستراتيجي، فالإستراتيجية ليست ثابتة بل هي مرنة،

1- المرجع نفسه، ص. 182.

2- المرجع نفسه: ص. 225.

3- خالد عبد الرحيم الهيتي وآخرون: أساسيات التنظيم الصناعي، (جامعة الموصل، 1988)، ص. 379.

تدعو واضعها إلى المتابعة والمراجعة، والتحديد حسب الظروف والملابسات المحيطة بالمنظمة، ومن بين الأسباب التي تمنع من وضع إستراتيجية تحت إطار زمني محدد ومن غير مراجعة، اعتماد المنظمة ربما على خطة واحدة، ويمكن أن تتعرض في وقت ما نشاطات المنظمة لخطر إلغاء عن طريق التشريع الحكومي، نشاطات المنظمة تتطلب تكييفاً مع القوانين الظرفية (قانون حالة الطوارئ مثلاً) والدائمة.

وما يستدعي أيضاً مراجعة الإستراتيجية، هو طبيعتها، فهي في غاية الصعوبة والتعقيد لأنها تصاغ في الحاضر ولكنها تصمم من أجل المستقبل. ومن ثم فإنها لا تؤسس على بيانات وحقائق عن الحاضر فحسب، ولكن على أحكام عن المستقبل، وإذا أردنا الدقة فليس هناك حقائق مستقبلية، إنما تخمينات تستند إلى العلم - أحكام عقلية - بشأن ما ستكون عليه الحقائق وما هو تأثيرها على إستراتيجية المنظمة.<sup>1</sup>

### 2.3- خيارات الإستراتيجية

يمكن أن يأخذ نمو المنظمة أشكالاً عديدة منها التوسع في الساحة السياسية والتغلغل بين المواطنين (ال جماهيرية)، التواجد بين الأطر (النخبوية)، تشكيل منظمات كبرى عن طريق ابتلاع منظمات أخرى أو الاندماج فيها، التحالف مع القوى السياسية الأخرى، مشاركة السلطة أو اقتسامها، ومعارضة السلطة.

إن الأحزاب تعمل في سوق سياسي، لمحاولة الفوز بالمستهلكين، تماماً مثلما تعمل المؤسسات في بيع بضائعها.<sup>2</sup> إن هذا الوضع لا يكون صحيحاً، فالناخبون لا يمكنهم الحصول على معلومات كافية ليدلوا بأصوات عقلانية بشكل كامل، كما أن الأحزاب لا يمكنها أن تعرف دوماً أفضليات الناخبين. وبإدراك شكوك الناخبين، فإن الأحزاب تستخدم استراتيجيات مختلفة، وستشدد على الولاء الحزبي الفارغ من المحتوى السياسي، على أمل الحصول على المكاسب على أساس الولاء الاسمي. وستستميل عاطفة الأقليات، تلك التي تحمل وجهة نظر أقلية حول مسألة معينة لسياسة عامة، بل إنها تطرح تصويتها على هذه

<sup>1</sup> - المرجع نفسه، ص. 157

<sup>2</sup> - إن الأحزاب تتشارك في التوجه السوقي مع المؤسسات (مع أن سوقها يعتبر سياسياً أكثر منه اقتصادياً)، إلا أنها مختلفة عنها، فالأحزاب تتعامل مع الشعب وليس مع البضائع والسلع الخاصة. ففي هذه الناحية، فإنها تختلف عن المؤسسات بيد أنها قريبة من البيروقراطيات، كما أن الأحزاب تتيح فقط تعويضاً غير مباشر لمعظم أعضائها (مثل الابتهاج بالانتصارات أو السياسات العامة المفضلة) بدلاً من الدفع المادي المباشر كالرواتب، فمن هذه الناحية تختلف الأحزاب عن المؤسسات والبيروقراطيات.

المسألة المنفردة فقط. كما أنها ستكون مستجيبة للمساهمين الماليين، الذين بوسعهم توفير المصادر المالية للوصول إلى الأصوات الانتخابية وإلى إقناع الناخبين المتشككين. وهناك إستراتيجية أخرى لإضفاء هالة على وضع الحزب ووصفه بإيديولوجية غامضة لجلب انتباه الناخبين من الأنواع كافة. فالغموض عندئذ سيزيد من عدد الناخبين الذين قد يغريهم الحزب. فهذه الحقيقة ستشجع الأحزاب لتكون مائعة ما أمكن فيما يتعلق بمواقفها حول كل مسألة مثيرة للجدل. وذلك باستخدام الإيديولوجيات الغامضة، أو الاعتماد على الإغراءات الشخصية.<sup>1</sup>

وبصرف النظر عن الإستراتيجية المتبعة في النمو فإن المنظمة تحتاج إلى رؤوس أموال لتمويل هذه الخيارات والنشاطات، وعلى العموم هناك مصدران أساسيان لتمويل هذه النشاطات: مصادر خارجية (قروض، أسهم، هيبات) ومصدر داخلي (اشتراكات الأعضاء، التبرعات، أرباح غير موزعة). وعادة يفضل قيادي المنظمات التمويل الداخلي على التمويل الخارجي وذلك بسبب المخاطر المرتبطة بهذا النوع الأخير من التمويل مثل التكاليف الباهضة التي قد تتجر عن ذلك (أسعار الفائدة) واحتمال فقدان القيادة لاستقلاليتها وتعرضها لغارات الإدماج في حالة إخفاقها في الوفاء بالتزاماتها. وفي كلتا الحالتين تتوقف قدرة المنظمة على صناعة إستراتيجيات مستقلة بالدرجة الأولى على أدائها وبالتحديد على حجم الأموال المخصصة لمشاريع النمو.

واضح إذن أن الوضع المالي للمنظمة يؤدي دورا محمدا وحاسما في بقاء ونمو المنظمات. فإذا حققت المنظمة أهدافها فمن المتوقع أن نجد القياديين يتمتعون بحرية أكبر تجاه مصادر التمويل الخارجية، كما أن هذا النجاح من شأنه أن يعزز ثقتهم في مفهوم الإستراتيجية الحالي والإبقاء عليه. غير أنه لكي تستمر المنظمة في النمو بالاعتماد على قدراتها الذاتية يجب على القيادة أن تتأكد جيدا من أن المجال الذي يرتبط بالمفهوم الحالي للإستراتيجية سيستمر في توليد فرص نمو كافية لامتناس الموارد المتاحة عبر دائرة السلوك الإستراتيجي المحرّض (النخبة المركزية).

<sup>1</sup> - جيرالد م. بومبر: المرجع السابق، ص ص 89-90

تعتبر الاشتراكات التي يدفعها المناضلون في الحزب أهم مدخول له، وهي المكفولة بالقانون المنظم للأحزاب وبالقوانين الداخلية لكل حزب، والتي تلزم صاحبها بضرورة دفع قسط من المال اسم الاشتراك، بقيمة يتم تحديدها حسب كل حزب وحسب كل مناضل، حيث تشير المادتان 27 و 28 من قانون الأحزاب بأن "مصادر تمويل الأحزاب السياسية يجب أن تتشكل من اشتراكات مناضلي منه الأحزاب، وتحدد القيمة المالية لهذه الاشتراكات بنسبة 10 بالمائة"، إضافة إلى المساعدات التي تمنحها الدولة لها عن كل مقعد في البرلمان، والتي رفعتها هذه المرة إلى أربعين مليون سنتيم سنويا عن كل نائب، بعد أن كانت في حدود العشرين مليون سنتيم قبل قانون المالية التكميلي لعام 2008، كما أن الأحزاب تتفق مع مرشحها في الانتخابات التشريعية لاقتطاع جزء من تعويضات النواب في حالة فوزهم بمقاعد في البرلمان، وهو اقتطاع يختلف من حزب إلى آخر، وقد يصل في بعض الأحيان إلى نصف دخل النائب، مثلما يحدث في كل مرة مع حزب العمال، إضافة إلى ما سبق، فإن الأحزاب تعتمد أيضا على منح الدولة التي تقدمها قبيل كل استحقاق انتخابي، خاصة في الانتخابات الرئاسية، ولم تكشف الأحزاب بهذا الحد، لتضاف إلى مداخيلها ما أصبح يعرف في تقاليد البعض منها بـ "الهبة"، وهي أموال يتم جمعها من طرف رجال الأعمال المهيكليين داخل الحزب أو من طرف أصحاب المشاريع، مقابل منح لهؤلاء النفوذ والامتيازات السياسية.

تنص بنود القانون العضوي لتمويل الأحزاب السياسية المتضمنة في القانون 09/97 المؤرخ في لمارس 1997 على ضرورة معرفة مصدر تمويل الأحزاب، كما يحظر على الأحزاب أن تمول من جهات أجنبية، تماما كما يحظر عليها الوصاية من تلك الجهات وإن كانت تتفق معها إيديولوجيا، وهو ما جعل وزارة الداخلية تراسل الأحزاب والقوى السياسية بالجزائر، للكشف عن مواردها المالية ومصادر تمويلها بعد تشريعات 2007.

من هذا يتضح أن الأحزاب في الجزائر تتمتع بمداخيل مالية هامة من مصادر متنوعة وكثيرة، تضمن لها البقاء والاستمرارية في الوجود والنشاط، كما تفرض عليها رقابة حتمية وانصياعا لإملاءات الجهات الممولة لها بطبيعة الحال، وقد كانت ولا تزال مصادر تمويل الأحزاب الجزائرية ووجهة صرف تلك الأموال، محل شكوك كثيرة، في ظل انعدام رقابة



الدولة لذلك، خاصة أن من الأحزاب من تتمتع بمداخل هامة وفرت لرؤسائها رخاء ماديا معتبرا، قد يصل لحد البذخ والتخمة عند بعضهم.

وقد حاولنا من خلال أسئلة الاستمارة معرفة مدى توفر مفهوم واضح حول الإستراتيجية، وإسناد مهمة صياغتها في الأحزاب والنخبة السياسية مجتمع الدراسة، وقد كانت البيانات كالتالي:

جدول رقم(26): إجابة أفراد العينة حول تعريف الإستراتيجية

الحزب	الاختيار	التعريف الأول	التعريف الثالث	التعريف الرابع
جبهة التحرير الوطني	04	13	20	
التجمع الوطني الديمقراطي	03	09	07	
حركة مجتمع السلم	00	06	08	
حزب العمال	02	08	00	
التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية	00	03	07	
الجبهة الوطنية الجزائرية	03	07	00	
المجموع	12	46	42	

وبإلقاء نظرة على الجدول رقم(26) فإنه يمكن القول أن الأولوية معطاة للتعريف الثالث للإستراتيجية، حيث يمثل نسبة 46 % من أفراد العينة اختيارهم لهذا التعريف الذي يصف الإستراتيجية بأنها تخطيط بهدف الابتعاد عن المخاطر والاستفادة من الفرص. أما الاختيار الثاني فقد وقع على التعريف الرابع الذي يرى أن الإستراتيجية هي تحقيق الأهداف عن طريق الحيلة والدهاء، هذا الاختيار تمثله نسبة 42 %.

ويأتي التعريف الأول كاختيار أخير تمثله نسبة 12 % من حجم العينة، ويعتبر هذا التعريف الإستراتيجية خطة وتكتيك للمجابهة والتغلب على التهديدات الوافدة من خارج الحزب.

إلا أن التعريف الثاني الذي يرى بأن الإستراتيجية هي سلوك مختار ومحسوب في الحالات غير مألوفة أو غير متوقعة، لا يختاره النواب رغم ما يقدمه هذا التعريف من وصف له وجاهته، ومعنى مرّن وشامل للإستراتيجية.

جدول رقم(27): لمن تسند مهمة صياغة الإستراتيجية في الحزب ؟

إجابة أفراد العينة حسب التشكيلة الحزبية

الحزب	الإجابة	رئيس الحزب	المكتب الوطني	المجلس الوطني	لجنة من الإطارات
جبهة التحرير الوطني	13	00	24	00	
التجمع الوطني الديمقراطي	19	00	00	00	
حركة مجتمع السلم	00	14	00	00	
حزب العمال	00	00	00	10	
التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية	00	10	00	00	
الجبهة الوطنية الجزائرية	10	00	00	00	
المجموع	42	24	24	10	

يقدم الجدول رقم(27) قراءة واضحة عن رأي أفراد العينة حول مهمة صياغة الإستراتيجية في الحزب، فيذهب منهم (42 %) بأن هذه المهمة تسند لرئيس الحزب، وهناك من يسندها (24 %) إلى المكتب الوطني للحزب، ونجد في المقابل نسبة 24 % يسند مهمة صياغة الإستراتيجية للمجلس الوطني للحزب، كما هناك (10 %) من يسندها للجنة من الإطارات. والملاحظ حسب توزيع إجابات النواب في كل تشكيلة حزبية، بأن جميع نواب حزبي التجمع الوطني الديمقراطي، والجبهة الوطنية الجزائرية يرون بأن رئيس الحزب هو الذي يحدد إستراتيجية الحزب وهذا يعبر عن احتكار قياديي الحزبين في تسيير الحزب ولا يسمح لإطارات الحزب من المشاركة في ضبط إستراتيجية الحزب، وفي المقابل نجد جميع نواب حزبي حركة مجتمع السلم والتجمع من أجل الثقافة والديمقراطية يرون بأن المكتب

الوطني للحزب هو الذي لديه صلاحية تحديد وصياغة إستراتيجية الحزب، وهذا يعبر عن إشراك قيادات الحزبين في هذه المهمة، بينما يرى جميع نواب حزب العمال بأن مهمة صياغة الإستراتيجية في الحزب تسند للجنة من الإطارات وهذا يعبر عن فتح الحزب أمام إطاراته ومشاركتهم في القرارات المصيرية. أما نواب جبهة التحرير الوطني تتوزع إجاباتهم حول رئيس الحزب والمجلس الوطني للحزب.

تتعزز الفعالية السياسية للحزب مع قدرته على التكيف مع محيطه، وامتلاكه لمكاسب جديدة، وفي هذا الإطار خصصت بعض أسئلة الاستمارة لمعرفة مكانة الحزب التنافسية مقارنة بالفترة السابقة أي قبل خمس سنوات، فكانت الإجابات بالشكل التالي:

**جدول رقم(28):** كيف تتوقع تطور الحزب في الخمس السنوات القادمة؟

إجابة أفراد العينة حسب التشكيلة الحزبية

الحزب	الإجابة	ارتفاع	غير متأكد
جبهة التحرير الوطني	30	07	
التجمع الوطني الديمقراطي	19	00	
حركة مجتمع السلم	02	12	
حزب العمال	10	00	
التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية	00	10	
الجبهة الوطنية الجزائرية	00	10	
<b>المجموع</b>	<b>61</b>	<b>39</b>	

ومن واقع البيانات الكمية المتحصل عليها من هذا السؤال والتي يوضحها الجدول رقم(28)، نجد أكثر من نصف أفراد العينة 61 % من النواب يرون بأن أحزابهم سيحققون تطورا في الخمس السنوات القادمة، بينما 39 % من أفراد العينة يعبرون عن عدم تأكدهم من وضعيات أحزابهم بعد خمس سنوات، وحسب الإجابات في كل تشكيلة حزبية فإن جميع نواب حزبي التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية والجبهة الوطنية الجزائرية يبدون عدم

تأكدهم من شكل تطور حزبهم في السنوات القادمة وهذا ربما يعبر عن تخوفهم على مستقبل أحزابهم.

**جدول رقم(29):** كيف تتوقع توسع الحزب في كسب المواطنين في الخمس السنوات القادمة؟

إجابة أفراد العينة حسب التشكيلة الحزبية

الحزب	الإجابة	ارتفاع	غير متأكد
جبهة التحرير الوطني		32	05
التجمع الوطني الديمقراطي		19	00
حركة مجتمع السلم		02	12
حزب العمال		02	08
التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية		00	10
الجبهة الوطنية الجزائرية		00	10
المجموع		55	45

يوضح الجدول رقم(29) بأن 55 % من أفراد العينة يرون بأن أحزابهم بإمكانها كسب مزيد للمواطنين في الخمس السنوات القادمة، في حين يرى 45 % من أفراد العينة أنه ليس بإمكانهم توقع توسع الحزب في كسب المواطنين.

وحسب التشكيلة الحزبية فإن أغلب نواب جبهة التحرير الوطني والتجمع الوطني الديمقراطي متفائلون حول توسع الحزب في كسب المواطنين، بينما أغلب نواب الأحزاب الأخرى ليس بإمكانهم التوقع وربما يرجع ذلك إلى التخوف من وضعية الحزب في المستقبل.

والملاحظ أيضا أن هناك نسب ضعيفة لإجابات أفراد العينة تختار إجابات عكس أغلبية زملائهم في نفس الحزب، وهذا ما نجده لدى خمس نواب من جبهة التحرير الوطني الذين يعبرون عن إجابات تخالف إجابات أغلب النواب الذين ينتمون إلى نفس الحزب،

وكذلك نواب حزبي حركة مجتمع السلم وحزب العمال حيث يوجد نائين في كل حزب يعبران عن رأي مخالف لرأي زملائهم داخل نفس الحزب.

**جدول رقم(30): كيف تتوقع تغير المحيط السياسي في الخمس السنوات القادمة ؟**

إجابة أفراد العينة حسب التشكيلة الحزبية

الحزب	الإجابة		
	تزايد	استقرار	غير متأكد
جبهة التحرير الوطني	00	37	00
التجمع الوطني الديمقراطي	00	19	00
حركة مجتمع السلم	06	08	00
حزب العمال	03	04	03
التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية	02	00	08
الجبهة الوطنية الجزائرية	00	00	10
المجموع	11	68	21

أغلبية النواب 68 % من أفراد العينة حسب ما يوضحه الجدول رقم(30)، يرون بأن المحيط السياسي سيحقق استقرارا في السنوات القادمة، وهذا ما يعبر عنه جميع نواب حزبي جبهة التحرير الوطني والتجمع الوطني الديمقراطي، ويمكن تفسير ذلك بأن هؤلاء النواب يرون بأن أحزابهم ستحافظ على نفس المراتب الأولى بين الأحزاب الأخرى. لكن في المقابل نجد 21 % من أفراد العينة يرون أنه ليس بإمكانهم تقديم توقع حول تغير المحيط السياسي في الخمس السنوات القادمة حيث نجد في هذا الاتجاه أن جميع نواب الجبهة الوطنية الجزائرية يقدمون نفس الإجابات. وآخر الإجابات التي تمثل نسبة 11 % من أفراد العينة يرون بأن المحيط السياسي سيزداد تغيرا في السنوات المقبلة وتمركزت هذه الإجابات لدى نواب حركة مجتمع السلم وحزب العمال والتجمع من أجل الثقافة والديمقراطية.

والملاحظ أن ماعدا نواب جبهة التحرير الوطني والتجمع الوطني الديمقراطي والجبهة الوطنية الجزائرية، فإن نواب الأحزاب الأخرى تختلف إجاباتهم مقارنة مع زملائهم النواب في نفس التشكيلة الحزبية.

إن مكانة الحزب في السياق الخارجي تجعله يرتبط مع هيئات ومنظمات أخرى، إلى جانب أن المنافسة والحاجة للبحث عن المعلومات يجعلانه ينجأ إلى بعض الأطراف من أجل التعاون وتبادل المصالح، أو يدخل في علاقات تنافسية مع البعض الآخر. وحول هذه الأطراف وطبيعة العلاقات التي ترتبط بها الأحزاب السياسية، كانت إجابة أفراد النخبة السياسية حسب البيانات التالية:

**جدول رقم(31):** إجابة أفراد العينة حول الأطراف الذين يستعين بهم الحزب في البحث عن المعلومات المطلوبة لصالحه

الأطراف	الحزب
37	جبهة التحرير الوطني
19	التجمع الوطني الديمقراطي
14	حركة مجتمع السلم
10	حزب العمال
10	التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية
10	الجبهة الوطنية الجزائرية
100	المجموع

ويتضح من الجدول رقم(31)، أن الحزب يستعين في البحث عن المعلومات المطلوبة لصالحه بإطاراته وهذا حسب ما أجاب به جميع أفراد العينة، وهذا يعبر على أن الأحزاب لا تلجأ إلى أطراف أخرى من أجل القيام بدراسات أو استشارات تطلبها من طرف مراكز أو هيئات

أو خبراء وطنيين أو أجنب، فهي تفضل الإستعانة بإطاراتها ومن ثم لا تسعى إلى جمع معلومات محايدة وعلمية للاستفادة منها في ترقية الحزب وتطوير أداءه.

جدول رقم(32): إجابة أفراد العينة حول طبيعة العلاقات التي تربط الحزب بالأحزاب الأخرى

العلاقات	تحالفية ظرفية	تنافسية نزاعية
جبهة التحرير الوطني	37	00
التجمع الوطني الديمقراطي	19	00
حركة مجتمع السلم	14	00
حزب العمال	00	10
التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية	00	10
الجبهة الوطنية الجزائرية	00	10
المجموع	70	30

يبين الجدول رقم(32) أن نسبة 70 % من أفراد العينة يصفون العلاقات التي تربط حزبهم بالأحزاب الأخرى هي علاقات تحالفية ظرفية، وهذا ما عبر عنه جميع نواب أحزاب التحالف الرئاسي التي تعيش علاقات تحالفية بين أحزابها(جبهة التحرير الوطني، التجمع الوطني الديمقراطي، حركة مجتمع السلم)، بينما يصف 30 % منهم هذه العلاقات بأنها علاقات تنافسية نزاعية. حيث أجاب في هذا الشأن جميع نواب حزب العمال والتجمع من أجل الثقافة والديمقراطية والجبهة الوطنية الجزائرية، حيث أحزابهم لم تعقد تحالفات بينها وبين الأحزاب الأخرى، بل فضلت التنافس مع أحزاب أخرى لتحقيق أهدافها.

## الاستنتاج الجزئي الأول

الموضوعة الأولى تدور حول المسألة المعنونة: الأداء الاستراتيجي للأحزاب والنخب السياسية في البرلمان، وكان يفترض بها توفير معلومات حول السياق التنظيمي للحزب، تحديد الأهداف، صياغة الإستراتيجية وتسيير الحزب بصفة عامة.

لنذكر كذلك أن هذا الجزء من الأسئلة المتعلقة بالموضوعة الأولى كانت غايته تحديد ما يسمح للفرد المبحوث ببلوغ صورة متروية وأدق عن مستقبل الحزب، أي بلوغ معرفته المبنية على أهداف الحزب. ويوفر التحليل الكمي معلومات حول الجوانب التالية:

1- الأهمية التي يعلقها أفراد النخبة السياسية على تسيير الحزب وتحديد الأهداف. ولا بد من الملاحظة أولاً، إن الآراء المعلنة تتوزع وتعطي نسبا مئوية مألوفة جدا حول:

\* توفر معارف نظرية وتقنية لدى البرلماني الجزائري تمكنه من الأداء بفعالية. وهذا عند أغلب النواب، ما عدا نواب التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية والجبهة الوطنية الجزائرية الذين يشيرون إلى نقص هذه المعارف.

\* يستطيع الحزب أن يتكيف مع الوضعية الجديدة للبلاد. هذا ما عبر عنه نواب التحالف الرئاسي ونواب الجبهة الوطنية الجزائرية، إلا أن نواب حزب العمال و التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية يرون عكس ذلك والسبب يعود في نظرهم إلى طبيعة النظام السياسي.

\* يعتبر أفراد النخبة السياسية بأن أحزابهم تتمتع بأداء ناجح.

\* يعتقد أفراد النخبة السياسية بأنه لتطوير أداء الحزب يتطلب تحسين كفاءات القياديين واعتماد استراتيجيات جديدة، إلا أن نواب حزب العمال يشيرون إلى تبني استراتيجيات جديدة فقط، ونواب الجبهة الوطنية الجزائرية يركزون على تحسين مهارة القياديين لأنهم غير راضون على طريقة تسيير الحزب. وحول تسيير الحزب بصفة عامة، يرى أغلب النواب بأنه يتمشى والتطورات الحالية.

\* ولقد أصبحت أهداف الحزب واضحة لدى أفراد النخبة السياسية ويرجعون سبب هذا التحول على العموم إلى تغير إستراتيجية الحزب في الدرجة الأولى، ثم إلى تغير النظام السياسي وأخيرا تغير أهداف الحزب.



إن هذه الملاحظة لا تتناقض النتائج المستخلصة حول تأدية أعمال أفراد النخبة السياسية، فهم يظهرون بشكل واضح عدم تعرضهم للصعوبات أثناء العمل، ومنتظرون الفرص للنجاح.

من جهة ثانية، وعلاوة على ذلك يمكن أن نلاحظ نسبة قليلة من أفراد العينة يصنفون في الجانب المقابل من الآراء السابقة، حيث يرون أن البرلمان الجزائري تنقصه معارف نظرية وتقنية في القانون والمالية والدبلوماسية، والحزب لا يستطيع حاليا التكيف مع الأوضاع والأسباب التي تمنع ذلك في رأيهم هو النظام السياسي. ولهذا نجدهم يضعون تقدير ناجح فقط في تقييمهم لأداء الحزب. ويربطون تطوير أداء الحزب باعتماد استراتيجيات جديدة وتحسين كفاءات القياديين. لأنه في نظرهم مازال الحزب يعتمد في تسييره على تقنيات وممارسات كلاسيكية.

وتدعم هذه الآراء وجود بعض الصعوبات التي تعترض عمل أفراد النخبة السياسية وهي صعوبات في نظرهم متعلقة بالنظام السياسي، ولا توجد فرص للنجاح كما أنهم غير مطلعين على ما سيقدم الحزب القيام به، ولا يتمتعون بالحرية في اتخاذ القرارات المرتبطة بمسؤولياتهم.

وما يلاحظ أيضا، أن هناك من أحزاب التحالف الرئاسي، من يشترك في إبداء هذه الآراء، وهو ما يجعلنا نبقى على أهمية هذه الآراء في إثراء جوانب الدراسة. ولكن هناك بعض المؤشرات السلبية التي أكدتها الشواهد الكيفية مثل: قلة الاتصال، التأخر في اتخاذ القرارات، الميل إلى اتخاذ الطريق الرسمي بدلا من اتخاذ الطريق المباشر نحو الذي يملك المعلومات أو يملك سلطة اتخاذ القرارات، المركزية وانعدام التفويض، الفشل في اكتشاف والاستفادة من المهارات والقدرات والكفاءات البشرية، الروتين وعدم التطوير وضعف الإبداع.

## 2- مفهوم الإستراتيجية لدى أفراد النخبة السياسية:

لقد اعتبر أغلب أفراد النخبة السياسية بأن الإستراتيجية تخطط بهدف الابتعاد عن المخاطر والاستفادة من الفرص، بينما تأتي في المرتبة الثانية الإجابات التي ترى الإستراتيجية بأنها تحقيق الأهداف عن طريق الحيلة والدهاء.

وقد أوضحت هذه الإجابات بأن معظم أفراد النخبة السياسية يجعلون الإستراتيجية كالتخطيط وفي ذلك يغفلون عوامل المخاطرة وحالات عدم التأكد في تعريف الإستراتيجية. وفي المقابل يكشف القليل من أفراد النخبة السياسية عن استيعابهم السليم لهذا المفهوم، ولكن يغيب هذا الاستيعاب عن الكثير من النواب.

وحول مهمة صياغة الإستراتيجية في الحزب، فإن أكثر الردود توضح بأن هذه المهمة تسند لرئيس الحزب، والردود التي تأتي في المرتبة الثانية تسندها للمكتب الوطني للحزب، بينما هناك من يسندها للمجلس الوطني، وبنسبة ضعيفة ترى بأن هناك لجنة من الإطارات تكلف من أجل صياغة إستراتيجية الحزب.

بالتأكيد يتبين لنا بأن صياغة الإستراتيجية في الحزب إن لم تسند للرئيس فهي عملية غير واضحة لدى أفراد النخبة السياسية، هذا ما يدل عليه تضارب آراءهم. وحسب الشواهد الكيفية فإنهم لا يشاركون في صياغة الإستراتيجية وغير مدركين لكيفيات وأساليب هذه المشاركة.

لكن رغم ذلك برهنت التجربة وجود فئة مثقفة داخل البرلمان، لم توجد من قبل على الأقل بهذه النسبة، على أن المشكل الأساسي لا يمكن في تدني المستوى الثقافي للنواب، وإنما السبب يعود لطموحاتهم السياسية، التي تدخلهم إلى حب البقاء في السلطة من خلال ولائهم للحكم، متجاهلين المهمة التي من أجلها دخلوا إلى البرلمان، فعدم تغيير الأشخاص في القمة يوحي بعدم التغيير في النظام، وهذا ما يؤثر على استقلالية الهيئة، إلى جانب بروز المصالح الخاصة للبرلمانيين والمصالح الحزبية فوق كل اعتبار على حساب المصالح العامة، الأمر الذي قلص من مصداقية التمثيل النيابي الذي يعتبر حجر الزاوية في النظام الديمقراطي.

### 3- القدرة التنافسية والفعالية السياسية للحزب:

لقد تحسنت قدرة الحزب على المنافسة، هذا حسب رأي أغلب أفراد النخبة السياسية، وتغيرت قدرات الحزب على التكيف مع محيطه مقارنة بالفترة السابقة أي قبل خمس سنوات. ويعزز هذا الرأي تفاؤلهم حول تطور الحزب وتوقعاتهم حول توسع الحزب من خلال اكتساب أنصار جدد، واستقرار محيط الحزب في السنوات الخمس اللاحقة، ولكن الآراء الراضية لذلك أو المقللة من شأن هذه التأثيرات، والغير متأكدة في توقعاتها، تظهر تأثير كل من حدة المنافسة وطبيعة النظام السياسي في تأخير قدرة الحزب على التطور في محيط قد يزداد تغيره في السنوات المقبلة.

بالنظر إلى إستراتيجية الحزب والخيارات التي يفرضها السياق الداخلي والخارجي فإن توجه الحزب إلى المحافظة على مناضليه وإطاراته ومواجهة المشاكل المعترضة، يقتضي بالضرورة التركيز على المهام الأساسية والأهداف التي أنشئ من أجلها. لم يكن لدى الأحزاب السياسية إدارة إستراتيجية نشيطة توجه أفعالها وتفكيرها نحو مستقبل خاص بها. لقد كانت أهداف هذه الأحزاب وسياساتها تحدد وتصاغ خارج هذه الأحزاب وتفرض عليها من فوق. ولعل أسوأ مخلفات النظام المركزي السابق هو غياب أدوات التحليل الاستراتيجي في الأحزاب الرسمية. كما تعود المناضلين في الأحزاب السياسية على وضعيات تمنعهم من أخذ المبادرات، وعلاوة على ذلك فإن الثقافة التي كانت سائدة في هذه الأحزاب لا تثنى الذكاء والمخاطرة، ولا تعزز الديمقراطية بين مناضليها. وهذا راجع لاعتقاد راسخ لدى أفراد النخبة السياسية بضرورة ممارسة وامتلاك النفوذ والسلطة، التي يعتبرونها امتيازات يجب المحافظة عليها.

إن هذه الملاحظة لا تناقض النتائج المستخلصة بشأن الموضوعة الأولى، حيث كان أفراد النخبة السياسية يظهرون عدم مشاركتهم في صياغة إستراتيجية الحزب وكذلك عدم استيعابهم لمفهومها. فالتفكير الإستراتيجي هو تفكير يمس جوانب الحزب، وأكثر من ذلك هو تصور لما يكون عليه الحزب في المستقبل، وإن النخبة السياسية وفي ظروف متغيرة، فهي مدعوة لاعتماد هذا النوع من التفكير الذي يساعدها في تسيير عملية التكيف ومحاصرة كل الأخطار التي تقف أمام نمو الحزب وتطوره.

يتفق أغلب النواب على إطلاعهم على ما يجري أو ما سيقوم به البرلمان مستقبلاً، ولكن القليل من الأفراد المنتمون لأحزاب المعارضة، يعبرون عكس ذلك. إن الشواهد الكيفية في هذا الجانب تشير أيضاً إلى قلة المعلومات وضعف قنوات الاتصال، وهذا ما يؤكد حديثهم في الموضوعة الأولى حول المعارف التي تنقص البرلمان الجزائري.

إن الأفراد المستجوبون، مهما تكن الأحزاب التي ينتمون إليها، الظاهر وحسب ما تؤكد الشواهد الكيفية أنهم يدخلون بسهولة وبسرعة في علاقة مع رفائهم بالعمل من أفراد النخبة السياسية.

إن سهولة التي يعبر عنها الكثير من أفراد النخبة السياسية حول حصولهم على المعلومات داخل البرلمان، لا تحتل الأهمية نفسها عند البعض الآخر، إن هناك من يجد الصعوبة في الحصول على المعلومات ويرجع ذلك إلى إخفاء المعلومات. بعض الشواهد الكيفية تؤكد ذلك عن طريق تذر النواب من التأخير في إعلامهم حول مسائل تهم مستقبل البلاد، إضافة إلى إخفاء المعلومات في بعض الأحيان.

إن ما يعزز هذه الآراء، هو ما لاحظناه من إغفال أهمية الأبحاث التي تقدمها المراكز والمعاهد الوطنية، واعتماد الحزب على المعلومات التي بحوزته أو ما يقدمه إدارات الحزب، يغذي لديه الفئاعة بضعف نتائج الأبحاث الوطنية، ويساهم في تعزيز روح الإتكالية وتضييق مجالات الابتكار والإبداع المحليين.

كما أن علاقة الحزب بالأحزاب الأخرى، تظهر عند أحزاب التحالف الرئاسي. وتختفي عند أحزاب المعارضة وغياب لعلاقات التعاون بين الأحزاب. إن الشواهد الكيفية تظهر عدم اهتمام أفراد النخبة السياسية بهذه العلاقات ويهملون حتى التفكير في تنظيم علاقات جديدة مع أحزاب أخرى، ولا يرون الاستفادة من تبادل المعلومات والتجارب مع هذه الأحزاب. وما يمكن استنتاجه هنا هو أن الأحزاب قليلة الانفتاح على المحيط وعلى المستقبل.

4- غياب الديمقراطية يؤدي إلى ظاهرة الانشقاقات داخل الحزب:

اختناق تنظيمي داخلي: ففي الوقت الذي تطالب فيه الأحزاب السياسية السلطة بتطبيق مبدأ التداول على السلطة نجد قيادات هذه الأحزاب متمسكة بكرسي القيادة، وغير مستعدة للتنازل عنه، ولهذا نجد كل الصلاحيات التنفيذية محصورة في يد الزعيم فهو الأمر النهائي، ونرى انسداد تنظيمي خانق في البناء الهرمي للحزب يعبر عن انعدام حياة ديمقراطية داخل التنظيم السياسي، وهيمنة الجانب البيروقراطي التسلطي عليه. نجد أحزاب تسير بطريقة تقليدية (قبيلة وشيخ) أو زاوية صوفية (شيخ ومريد)، ففي الوقت الذي يفترض في هذه الأحزاب أن تكون عامل تحديث للمجتمع تصبح عامل من عوامل إعاقة تحديث المجتمع وذلك بوراثنة أساليب التسيير العتيقة.

إن استمرار هذا النمط التقليدي في تسيير الأحزاب ينجم عنه مزيد من الهوة بين القيادة المنتفذة المتسلطة وقواعد الحزب يؤدي إلى ظاهرة الانشقاقات داخل الحزب.

إن ظاهرة الاختلاف في الرأي ظاهرة صحية في الحياة الديمقراطية وحتى عدم التوصل إلى توافق بين طرفين مختلفين لا يؤدي إلى الخلاف، إذا كانت مؤسسات الحزب تقوم بدورها المنوط بها، لكن حينما يضيق الزعيم بالرأي المخالف، ولا يسمح له بالتعبير عن نفسه من خلال أجهزة الحزب التنظيمية، ويتعرض أصحابه إلى التهميش أو الطرد والإبعاد، فحينئذ لا يبقى للرأي المخالف سوى الاستقلال التنظيمي أو الانشقاق.

تلك الانشقاقات داخل العديد من الأحزاب السياسية وظهور الحركات التصحيحية الموازية التي وحسب وجهة نظرها تحمل على عاتقها مسؤولية إعادة الحزب إلى مساره الصحيح. وهي انشقاقات عظمت في السنوات الأخيرة لم يستطع المعنيون السيطرة عليها أو إخفاءها عن مناضليهم البسطاء في القاعدة، خلافات بين أبناء الحزب الواحد تغطي في الكثير من الأحيان على البرنامج السياسي للحزب نفسه، واللافت للانتباه أن تلك الانقسامات حدثت داخل الأحزاب المسماة الكبيرة.

حزب حركة النهضة الذي برز كقوة سياسية إسلامية فاعلة عصفت به الخلافات بين جناح "جاب الله" والجناح المعارض له، ولم يجد المتخاصمون سواء اللجوء إلى المحاكم بعد أن فشلت المؤتمرات الاستثنائية والجامعة بين الجناحين، أدت إلى انسحاب جاب الله من

الحزب وتأسيسه حزبا آخر تحت اسم الإصلاح الوطني، ليجابه في النهاية نفس المشكلة واتهام المنشقين عنه إياه بالعبث بأموال الحزب واستعمالها لغير صالح الحزب، حيث فصل قرار الغرفة الخامسة لمجلس الدولة للمنشقين. الأمر الذي منع جاب الله من المشاركة في عدة استحقاقات سياسية مصيرية. ومن جهته الحزب العتيد جبهة التحرير الوطني لم يسلم من الانشقاق حين تفجر الوضع بين إخوة الأمس القريب قبيل الاستحقاقات الرئاسية سنة 2004. إذ وقف الجناح الموالي للأمين العام الحالي للحزب عبد العزيز بلخادم في وجه الجناح الموالي لرئيس الحكومة الأسبق أحمد بن فليس الذي لم يصمد وأنصاره طويلا، فكانت الغلبة للتصحيحيون، ولم يعد بن فليس ينشط لا سياسيا ولا إعلاميا. وحزب التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية هو الآخر لم ينجو، إذ انشق عمارة بن يونس أحد قيادي الحزب المذكور عن زميله سعيد سعدي مؤسسا حزبا جديدا، وقبل ذلك انسحاب خليفة مسعودي إحدى قيادات الحزب، كما أن حزب جبهة القوى الاشتراكية بزعامة حسين آيت أحمد يعيش نفس الحالة. إن هذه الانشقاقات ناتجة عن خلافات بدافع تضارب المصالح الفردية وتعارضها لدرجة تستلزم إزاحة الطرف الآخر وتطبيق مبدأ البقاء للأقوى وليس للأصلح.

وما يمكن أن يستنتج، هو وجود اختناق تنظيمي داخلي والاعتماد على الأساليب البيروقراطية وغياب الديمقراطية في الأحزاب، أدى إلى ظهور سلوكات إستراتيجية نابعة من قيم ميكافلية سيطرت على قناعات وتصورات النخبة السياسية في الجزائر.

## الفصل السادس

### قيم النخبة السياسية في البرلمان الجزائري

تمهيد

- 1- القيم المحددة للديمقراطية لدى النخبة السياسية في البرلمان الجزائري
- 2- قيم مادية وما وراء مادية  
الاستنتاج الجزئي الثاني

إن الكتابات التي تناولت موضوع القيم، نجدها تربط القيم بالتغير الاجتماعي والبناء الاجتماعي، وكذا أفعال الأفراد داخل وخارج التنظيمات المختلفة. وإن التغير الاجتماعي الحاصل يصاحبه تغيراً في القيم لدى أفراد المجتمع الذي يحدث فيه هذا التغير، فيحوّل بعض القيم إلى قيم غير ذات فائدة، واستحداث قيم جديدة أكثر ملائمة واستجابة للحاجات الجديدة وتحقق الإشباع بدرجة أكبر.

وكون البرلمان الجزائري يوجد في مجتمع يتسم بالتغير، وتغلب عليه حالة التحوّل، تماشياً مع السياسة العامة للدولة، وتحت تأثير التغيرات والضغوطات الدولية والعالمية. فإن الإطار القيمي يتجه نحو التكيف مع هذه المتطلبات، لذلك فعملية التجديد القيمي في البرلمان يتكفل بها خلاق القيمة المتمثلين في أفراد النخبة السياسية، وتلتزم هذه الأخيرة بسلم معين من القيم يجعلها أمام الاختيار بين الأنماط المختلفة وإعطاء أولوية لقيم معينة دون قيم أخرى. لذلك يصبح لازماً التعرف على قيم النخبة السياسية - الذي من المفروض أن يتصف أفرادها بمستوى عال من المسؤولية والتفكير والتكوين - المحددة للديمقراطية، بمعنى معرفة القيم التي تعتبر مدعماً للديمقراطية عند أفراد النخبة السياسية.



## 1- القيم المحددة للديمقراطية لدى النخبة السياسية

الديمقراطية تقوم على مجموعة من القيم الإنسانية والمهارات العقلية التجريدية قبل قيامها على مجموعة من الميكانزمات والآليات، إذ هي طريقة تفكير وطريقة اتخاذ قرار، فهي تستند بالدرجة الأولى إلى مجموعة القيم الإنسانية والفكرية التي تتبناها النخبة السياسية لتحقيق الأهداف من خلال الآخرين، أو لاتخاذ القرارات اللازمة للاستجابة لموقف معين. إن تجديد القيم يطرح مشكلة الاختيار بين القيم والتي سيواجهها الفرد والمجتمع على السواء، مما يفرض على هذا المجتمع أن يظهر فيه خلاق القيمة الذين تكمن وظيفتهم في البحث عن قيم بديلة تتلاءم مع فترة التغيير، وهم في ذلك عليهم مراعاة وإتباع المرونة في تغير القيم<sup>1</sup>. فمن بين القيم التي ينبغي على خلاق القيمة إعادة النظر فيها، نجد القيم التي سادت في الأنظمة السياسية والاقتصادية المتعاقبة، وما احتوته من منظمات غلبت عليها عدم الكفاءة والفعالية، وخلق شعور بالتسيب وعدم الاستقرار.

إن تطوير أي نمط، ولا سيما تطوير نمط ثقافي يقوم على الاعتدال والتعاون والمساومة والتكيف بين النخبة السياسية، برز كقيم سياسية موجهة أثناء عملية التحويل الديمقراطي وترسيخه. إن هذه العناصر للثقافة السياسية ضرورية للتغلب على واحدة من المعضلات الأساسية للديمقراطية لإيجاد توازن بين الانشقاق والصراع من جهة، مع الحاجة إلى الإجماع من جهة ثانية. فالاعتدال والتكيف يتضمنان: التسامح مع معتقدات ومواقف سياسية معارضة، ومع تباينات اجتماعية وثقافية على نحو واسع، الذرائعية والمرونة باعتبار أنهما تتعارضان مع طرح صارم وإيديولوجي للعمل السياسي، إحساس بالثقة في فاعلين سياسيين آخرين، وفي البيئة الاجتماعية على نحو أكثر شمولية، رغبة بالتسوية نابعة من إيمان حقيقي بضرورتها والرغبة فيها، قدر من المرونة في الخطاب السياسي والاحترام للآراء الأخرى. من المؤكد أن الاعتدال والتكيف قد يستحضان بحوافز بنيوية ومؤسسية وبكبح العواطف، وتثبيت القواعد السلوكية سيكون صعبا في المدى البعيد إلا إذا أصبحت

<sup>1</sup> محمد عاطف غيث وآخرون: دراسات في علم الاجتماع التطبيقي، (الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، 1987)، ص.49

جزءاً لا يتجزأ من مجموعة المعتقدات والقيم الأكثر عمقا وتماسكا وشمولية، ولا توجد فقط عند النخبويين بل على المستوى الجماهيري أيضا.<sup>1</sup>

إلى جانب ذلك هناك قيم في المجتمع إيجابية وأخرى سلبية تخدم أو تعوق الديمقراطية، ضروري تطوير وسائل فعالة لتقليل القيم السلبية وتعزيز القيم الإيجابية، أو تشكيل قيم جديدة تجاه الممارسة السياسية تقود إلى تحقيق النتائج المرجوة. لكن القيم والمعتقدات والتوجهات قد تتشكل أيضا بما يقوم به الزعماء السياسيون، وما يؤمنون به من معتقدات وتعاليم. من الصعب أن ننكر ما كان للقادة الثوريين الكبار في القرن الماضي - لينين وستالين وهنتر وماو وكاسترو - من تأثير ملحوظ على الأفكار السياسية والقيم والمبادئ ومشاعر شعوبهم وزمانهم. كان لهم تأثيرات ديمقراطية، ولو جزئية، على الثقافات السياسية في بلادهم من خلال أساليبهم في فرض زعامتهم ومعتقداتهم السياسية. فإن أفكار هؤلاء الزعماء ظلت ترسم البنى والأفكار السياسية بعد وفاتهم لفترة طويلة. ويبدو أن الزعيم الذي يتمتع بسحر جاذبية أقوى - بمعنى القدرة على الجذب وامتلاك صفات غير اعتيادية تجعل سلطته شرعية - يكون له الأثر الأكبر ليس على سلوك أتباعه السياسييين فحسب، بل وعلى توجهاتهم ومعتقداتهم السياسية الأكثر عمقا. إلا أن تأثير الزعماء على الثقافة السياسية قد لا يكون من خلال تغيرات في الإيديولوجية السياسية والقيم والأساليب، بل على نحو غير مباشر من خلال التجربة في المؤسسات التي يقيمها الزعماء.<sup>2</sup>

وهناك قيم عامة وإنسانية يجب الاعتراف بها، وتفعيلها لكي تساعد على وجود تفكير إستراتيجي لدى أفراد النخبة السياسية، وهي على سبيل المثال لا الحصر: أن الإنسان لديه رغبة إيجابية - سواء كان مقدم الخدمة أو متلقيها - في أن يكون جزءا من نظام ناجح، وعلى النخبة أن تراعي هذه الرغبة. وهناك قيم حب المشاركة، فالإنسان يريد أن يساهم في السلطة - أيا كانت - في أسرة، أو وظيفة أو مجتمع، ومن يحرم من المشاركة إما أن ينتظم في تيار مضاد لتلك السلطة، أو يعتريه شعور بعدم الاهتمام والإهمال، لذلك فإن مشاركة الأفراد - في القيادة - تمثل قيمة إيجابية لإنجاح الأنشطة.

<sup>1</sup> - لاري دايمنوند: المرجع السابق، ص 19.

<sup>2</sup> - المرجع نفسه، ص ص 205-206.

ومن المعلوم أن النخبة السياسية تتمتع بقيم معينة، ومن المفروض أن تكون هذه القيم إيجابية للمساعدة على ترقية الديمقراطية، ولكن هناك قيم سلبية معوقة تقيد القدرات العقلية والذهنية وتشحن ذاكرة النخبة السياسية بكم هائل من الخبرات السياسية السلبية.

إن إتاحة الفرص للتفكير الإستراتيجي مسألة هامة ولكن الكشف عما إذا كان يتوفر للفرد الميل والقدرة على الاستغراق في الإستراتيجية يحظى بنفس الاهتمام، وهناك بعض السمات تعتبر مؤشرات هامة تدل على توفر طاقة كبيرة للإدارة الإستراتيجية:<sup>1</sup>

\* التفكير المفهومي: القدرة على التفكير المنطقي الواضح المعالم في أشياء مجردة مثل المعتقدات الأساسية وعملية اتخاذ القرار.

\* وجهة نظر كلية: القدرة على رؤية الصور جميعها، متكاملة، دون التعرض لأي قيد أو ارتباك بسبب أي من الأجزاء.

\* التعبيرية: القدرة على نقل التفكير المجرد فيما يتعلق بالمنشأة إلى صورة واضحة يمكن أن يفهمها الآخرون.

\* الانشغال بالمستقبل: الرغبة في اتخاذ المستقبل كبعد هام من وقت الإدارة والرغبة في تقويم التغيير أو الاختيارات.

\* القدرة على تحمل الغموض: القدرة على العمل بفاعلية في المواقف التي لا تكون فيها المعلومات بالغة الدقة.

\* الإحساس بالروح الخدمية: الميل إلى التضحية بالكسب السريع لحماية موارد المنشأة ونقلها إلى وضع أفضل مما كانت عليه عند استلامها من السلف.

وحتى نستطيع معرفة قيم أفراد النخبة السياسية قدم لأفراد العينة عشر أزواج من القيم، كما يوضحه الجدول رقم(33)، وطلب منهم تحديد تفضيلاتهم وذلك باختيار واحدة من كل زوج، وكانت النتائج كما يلي:

<sup>1</sup>- بنجامين ب - تريجو، جون و. زيمرمان: المرجع السابق، ص.139

جدول رقم(33): خيارات القيم لدى أفراد العينة حسب متغير القرب للسلطة

المجموع		المعارضة		الموالة		النخبة
						فئات القيم
ت <sub>2</sub>	ت <sub>1</sub>	ت <sub>2</sub>	ت <sub>1</sub>	ت <sub>2</sub>	ت <sub>1</sub>	
54	46	00	30	54	16	الكفاءة - الطاعة
28	72	04	26	24	46	الحرية- المساواة
39	61	04	26	35	35	التنافس- التعاون
69	31	15	15	54	16	المرونة - المحافظة
100	00	30	00	70	00	التنبؤ- الواقعية
64	36	10	20	54	16	تحمل المخاطرة- رفض الغموض
64	36	10	20	54	16	الطموح - تجنب مجابهة المشاكل
50	50	15	15	35	35	الانشغال بالمستقبل- الالتزام بالتعليمات
40	60	10	20	30	40	المال - الأخلاق
00	100	00	30	00	70	البراغماتية - الحيلة

بالنسبة للزوج الأول من القيم، فضل أفراد العينة 45 % قيمة الطاعة على الكفاءة رغم أن المعارضة جميع نوابها فضلوا قيمة الكفاءة. أما ما يتعلق بالزوج الثاني الحرية والمساواة فكانت أغلب الإجابات تفضل قيمة الحرية 72 % على المساواة 28 %، ولا نجد تأثير متغير القرب للسلطة في هذه الإجابات. وحول التفضيل بين قيمتي التعاون والتنافس فقد فضل 61 % من أفراد العينة قيمة التنافس على التعاون التي أختارها 39 % فقط منهم، وواضح لدى المعارضة بأن أغلب أفرادها يفضلون التنافس على التعاون، إلا الموالاة فإن أفرادها تتساوى عندهم القيمتين.

وبين قيمتي المرونة والمحافظة أختار 69 % من أفراد العينة قيمة المحافظة بدل المرونة، وواضح لدى المعارضة بأن القيمتين لا تشكل أفضلية لديهم لتساوي القيمتين في الإجابات، بينما الموالاة أغلب أفرادها يتمسكون بالمحافظة على المرونة وهذا تحت تأثير متغير القرب للسلطة.

أما فيما يخص الزوج الخامس المتعلق بالتنبؤ - الواقعية فيفضل جميع أفراد العينة قيمة الواقعية على التنبؤ، ولا نجد تأثير متغير القرب للسلطة في هذه الإجابات.

وبالنسبة للزوج السادس فضل 64 % قيمة رفض الغموض على تحمل المخاطرة. فالموالين للسلطة نجد أغلب أفرادهم يفضلون رفض الغموض، بينما المعارضين للسلطة أغلب أفرادهم يفضلون تحمل المخاطرة، وهذا يعبر عن تأثير متغير القرب للسلطة ولكن بشكل غير واضح. وبين قيمتي الطموح وتجنب مجابهة المشاكل، يفضل 64 % من أفراد العينة قيمة تجنب مجابهة المشاكل على قيمة الطموح.

وحول التفضيل بين الإنشغال بالمستقبل والالتزام بالتعليمات، فإن أفراد العينة إجاباتهم كانت نصفها تفضل الإنشغال بالمستقبل والنصف الآخر من الإجابات يفضل الالتزام بالتعليمات، لذلك لا نجد تأثير متغير القرب للسلطة في هذه الإجابات.

وبين قيمتي المال والأخلاق، فقد فضل أفراد العينة المال 60 % على الأخلاق 40 % كما كانت إجابات المعارضة والموالاة متشابهة في هذا الشأن. وفضل جميع أفراد العينة البرغماتية على الحيلة وكانت إجابات الموالاة والمعارضة متشابهة.

## 2- القيم المادية والقيم ما وراء المادية:

تكمن أهمية دراسة القيم في كونها تمثل المعايير التي توجه مواقف وسلوكيات الأفراد، وتعبّر القيم عن إيثار بعض الأهداف الاجتماعية والشخصية بالإضافة إلى وسائل تحقيق هذه الأهداف. فقد يعطي أحد الأفراد أولوية عالية للحرية والمساواة والانسجام الاجتماعي ويفضل السياسات التي تعزز هذه القيم. وقد يشدد شخص آخر على الاستقلالية والتميز الاجتماعي والطموح في توجيه أفعاله. ويتضح من تعريف أنظمة القيم أنها شاملة، فهي يجب أن تشمل جميع الأهداف المهمة التي توجه السلوك البشري. ولقد طور "ملتون روكيتش" بياناً مفصلاً يتكون من 18 قيمة أساسية تركز على وسائل تحقيق الأهداف المطلوبة وكذلك 18 قيمة نهائية تعرف الأهداف النهائية المفضلة. إن القائمة الكاملة للأهداف الإنسانية لا بد أن تكون أطول بكثير وأنها سوف تكون ضرورية لتفسير نمط نشاط المواطن بشكل عام.<sup>1</sup>

إن أكثر المحاولات تنظيمياً لإيضاح وتفسير التغيرات في القيم بأسلوب شامل هي تلك التي قام بها رونالد إنجلهارت. ويستند تفسيره لتغير القيم إلى أن أولويات القيم الأساسية تحددها فرضية الندرة التي تنص على أن الأفراد يعطون أعلى قيمة للأشياء الشحيحة نسبياً، أي عندما يتعذر الحصول على شيء ذي قيمة فإن قيمته تتضاعف. أما إذا ازداد العرض عن مستوى الطلب فإن هذا الشيء يصبح مضموناً فيتحول الإهتمام إلى أشياء أخرى لا تزال شحيحة. ومن أجل تعميم فرضية الندرة في شكل نموذج نظري أشمل، فقد أفاد "إنجلهارت" من كتابات "أبراهام ماسلو". يقترح ماسلو "وجود ترتيب هرمي للأهداف البشرية، حيث يسعى الأفراد أولاً لتلبية متطلبات العيش الأساسية كالماء والطعام والمأوى. وعندما تتوفر هذه الاحتياجات يتواصل البحث حتى الحصول على بعض السلع المهمة لتحقيق هامش مريح من الأمن الاقتصادي، وبعد انجاز ذلك فقد يتجه الأفراد إلى المتطلبات الأسمى التي تقع وراء المتطلبات المادية كالحاجة للانتماء وتقييم الذات والمشاركة وإثبات الذات وإبداء المكامن العقلية والجمالية."<sup>2</sup>

<sup>1</sup> - رسل جيه. دالتون: دور المواطن السياسي في الديمقراطيات الغربية، ترجمة أحمد يعقوب المجذوبة، (عمان، دار البشير، 1996)، ص. 101

<sup>2</sup> - المرجع نفسه، ص. 103.

ويصف "انجلترا" القضايا السياسية كالأمن الاقتصادي، والقانون والنظام، والدفاع الوطني، والقوت الأساسي ومتطلبات الأمن بالقيم المادية. فلو أحرز المجتمع تقدماً في تحقيق هذه الأهداف فقد يتحول اهتمام الناس إلى القيم العليا، وتتعكس هذه الأهداف العليا في قضايا حرية الفرد والتعبير عن الذات والمشاركة، وتسمى هذه الأهداف بالقيم وراء المادية.<sup>1</sup>

## 2-1- قيم الحرية والمواطنة كقيم ما وراء المادية:

الحرية تقرر فتح جميع الفرص، وتهيئة كل الميادين أمام الفرد في المجالات المختلفة، فكل فرد مطلق الحرية في إنتاج أي أسلوب وسلوك أي طريق، لكسب الثروة وتضخيمها ومضاعفتها، وتحقيق جميع أهدافه، على ضوء مصالحه ومنافعه الشخصية. وذلك باعتبار المصلحة الشخصية التي هي الحافز القوي والهدف الحقيقي للفرد في عمله ونشاطه، هي خير ضمان للمصلحة الاجتماعية العامة. فالفرد هو القاعدة التي يجب أن يركز عليها النظام الاجتماعي، والدولة هي الجهاز الذي يسخر لخدمة الفرد وحسابه، فمصالح المجتمع بمصالح الفرد. فالحرية بأشكالها المتنوعة هي الأساس الذي ينبثق منه كل الحقوق والقيم، التي ينادي بها نظام الاقتصاد الحر والتعددية السياسية.

وقد أرتبطت مع الحرية بالسعي نحو القوة، لامتلاك قوة العلم وللسيطرة على الطبيعة، والحرية بهذا المعنى ليست مجرد فكرة أو مبدأ مجرداً، بل قوة مؤثرة في خلق أعمال معينة، بمعنى أنها توزيع للقوى الاجتماعية فالحرية ليست أمراً فردياً، وإنما هي مسألة اجتماعية، ولها مظاهرها السياسية، والاقتصادية والتربوية، والنفسية، والخلقية.<sup>2</sup>

والحرية تقوم على فهم (المجال) الذي تتحرك فيه، فهي لا توجد إلا في مواقف أو ظروف معينة وهذه المواقف هي الشروط التي تعين تلك الحرية على ممارسة نشاطها وتحديد اتجاهها، والحرية الواقعية هي تلك التي تحقق نوعاً من التبادل بين الذات والعالم، والحرية تعبير عن طبيعة هذه العلاقة التي تقوم بين الذات والعالم، لأنها تستند إلى العالم وتتبع منه، وهي لا تعرف الانفصال المطلق، بل تتحدد باندماجها في الأشياء والعالم، والحرية تلاق وانتقال وتبادل بين الداخل والخارج، وحوار متصل مع الأشياء والآخرين.<sup>3</sup>

<sup>1</sup> - المرجع نفسه.

<sup>2</sup> - حسام الخطيب وآخرون: آفاق الإبداع ومرجعياته في عصر المعلوماتية، (دمشق، دار الفكر، 2001)، ص. 63.

<sup>3</sup> - المرجع نفسه، ص. 66.

تعتبر المواطنة عن كيان سياسي لأن المواطن هو أساس العملية الديمقراطية، باعتباره هو الذي يختار حكامه من خلال انتخابات حرة، وعندما يباشر المواطن حقوقه السياسية من خلال الترشيح والانتخابات فسوف يأتي برلمان معبر عن مصالح الناس أو على الأقل قدر معقول من المصالح، ولأن هذه البرلمانات هي المسؤولة عن وضع التشريعات والقوانين، فهي بالتالي ستحدد وفقا للدستور الحقوق والواجبات التي يلتزم بها المواطن، والمواطنة قد تكون منقوصة التي يقصد بها انتهاك حق أو حقوق المواطنة لفرد أو لمجموعة من الأفراد أو لشعب بكامله، وهناك أسباب عديدة لإنقاص الحق في المواطنة لعل أهمها : التمييز، استبداد الدولة، غياب مبدأ استغلال القضاء.

فالمواطنة الحقيقية تعني تجنيد المواطن ليكون شريكا فاعلا للسلطة، عن طريق التمثيل والمشاركة قد أعطى الدستور الجزائري للمواطن كل حقوق المواطنة التي تجعل منه مواطنا فاعلا يشارك في إدارة الشؤون العامة، يخلف الحركية في المجتمع، ويضع الرأي العام، بواسطة قدرته تأسيس الأحزاب لممارسة السياسة، والجمعيات والنقابات، إلا أن المواطنة لازالت في بعض مظاهرها حبر على ورق تنتظر تكاتف جهود المجتمع لترجمتها إلى سلوك وممارسة يومية.

## 2-2- الإنشغال بالمستقبل والأمن الإقتصادي كقيم مادية:

إن الحرية السياسية مثلها مثل الحرية الاقتصادية التي تفتح مجال التنافس الحر بين مختلف المشاريع والأفكار. وصاحب المشروع - في ظل هذا التنافس الحر الذي يسود الحياة الاقتصادية والسياسية - يخاف دائما من تفوق مشروع آخر على مشروعه واكتساحه له، فيعمل بدافع من مصلحته الخاصة على تحسين مشروعه والاستزادة من كفاءاته. فصاحب المشروع يظل دائما يتلقف كل فكرة أو تحسين جديد على المشروع، أو أي شيء آخر من شأنه أن يمكنه من تحقيق أهدافه. فإذا أدخل هذه التحسينات، فإنه لا يلبث أن يرى باقي المشروعات قد لحقت به، فيبدأ مرة ثانية في البحث عن فكرة أخرى جديدة، حتى يحتفظ بأسبقيته على سائر المشروعات. وجزء من يتخلف في هذا السباق هو إفلاس مشروعه، فالمنافسة الحرة، تطيح بالضعيف والمهمل والمتكاسل، ويضمن البقاء للأصلح. وواضح أن



هذه المنافسة تؤدي إلى مصلحة المجتمع، لأنها تدفع إلى الاستفادة الدائمة بنتائج العقل السياسي والعلمي والفني، وإشباع الحاجات الإنسانية بأقل نفقة ممكنة.

كما نجد نظام الاقتصاد الحر يسمح بظهور "رجل الأعمال المنظم والساعي إلى الثراء والتوسع والسيطرة، والذي يمتلك الكثير من الصفات الإيجابية في بعد النظر وحسن الإدارة، إلى جانب الصفات الاندفاعية في حب السيطرة والتملك والمنافسة والإبداع في التنظيم وفي التسويق وفي الإنتاج".<sup>1</sup>

فنظام الاقتصاد الحر والتعددية السياسية يرفض الفرد الذي يخشى المسؤولية ويتحاشى المخاطر ويتصف سلوكه بالجمود، ولكنه في المقابل يترك المجال للفرد الجريء الذي يسعى جاهداً لانتهاز فرص النصر وإحراز النجاح والذي تتوفر له الطاقات والكفاءة، والقدرة على حمل المسؤولية والحماس وقبول المخاطرة القائمة على الدراسة والتحليل وتقدير ووزن الموقف والإحاطة بجوانب المشكلة المعروضة وحساب العوامل المؤثرة والوصول بحكمة إلى البديل الأنسب لحل المشكلة وإصدار قرار به.

و يعتبر الوقت من بين الموارد الأساسية الثلاثة إلى جانب المال والعمل، فإذا كان العمل هو العنصر الرئيسي في تحديد وضعية أي مجتمع على مقياس التقدم أو التخلف، فإن عامل الوقت لا يقل أهمية عن ذلك إن لم يكن أكبر أهمية، إذ يعتبر البعض بأن مفتاح الآلة للعصر الحديث هو الساعة وليس المحرك البخاري، فالساعة هنا تشير إلى أهمية كل دقيقة وكل ثانية في حياة الفرد ومن ثم في حياة كل مجتمع، فالحرص على الوقت وتنظيمه هو من أهم الدلائل على مدى تحضر أفراد المجتمع، "فتبرز صناعة المستقبل، باعتبارها أعلى فن يتجاوز التنبؤ إلى محاولة السيطرة على مقدمات الأحداث اعتباراً من الحاضر، لتحقيق الأحداث المطلوبة في الزمان و المكان المحددين سلفاً ووفق السيناريو الإستراتيجي المرسوم مقدماً".<sup>2</sup>

<sup>1</sup> - ضياء مجيد الموسوي، المرجع السابق، ص.22

<sup>2</sup> - مطاع صفدي وآخرون: "المستقبلية علم العلوم"، مجلة الإنماء العربي للعلوم الإنسانية، العدد 10 (أفريل 1979)، ص.7

إن الظروف الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية العامة للمجتمع لها تأثيرها على الأفراد في تكوين مفهوم خاص عن الزمن ومن ثم تكوين عادات سلوكية في التعامل مع الوقت، " ذلك أن بنية الشعور بالزمن في الحياة المعاصرة مختلفة حسب طبيعة علاقتنا بالسلطة المباشرة أو غير المباشرة، ولذلك يحطم المبدع، صورة الزمن الذي يخضع للتراتب ويعبر عن اغترابه، ويلجأ للزمن الحر، حيث يمكن إعادة ترتيب علاقات الزمن وتشكيله وفق منطق داخلي آخر غير ذلك المنطق الصارم الذي نعيشه في الحياة اليومية، وهذا الزمن المتخيل هو زمن يحرر المبدع من أسر زمن سلطة الواقع أو ثقافة المؤسسات".<sup>1</sup>

فالنظام الرأسمالي يعطي الأولوية للحرية على حساب المساواة بخلاف النظام الاشتراكي الذي يعطي الأولوية للمساواة على حساب الحرية. وهناك علاقة مباشرة بين الحرية والزمن، إذ لا معنى للحرية خارج الزمن والمكان وحتى السجن حين يسجن إنما يعني ذلك توقيفه ضد الزمن أو تقييد وقته، وإطلاق سراحه يعني تحرير وقته فالحرية في النظام الرأسمالي توحى لفرد بأن يستغل وقته فيما ينفعه ويعود عليه بالفائدة كفرد، أما المساواة في النظام الاشتراكي فإنها توحى للفرد بأن وقته مقيد فهو لا يستطيع استغلاله لتحقيق أهدافه وطموحاته مهما أوتي من قدرات وإمكانات لأنه مطالب بأن يكون مساويا للآخرين الأقل قدرة وإمكانية ومن هذه المتعاشيات تتكون لدى الفرد نظرته الخاصة للوقت ومن ثمة عادات سلوكية ملائمة لذلك.

فالوقت بالنسبة للفرد في النظام الرأسمالي يصبح ثمينا لأنه يدرك أن نجاحه في الحياة يتوقف على مدى استغلاله له، أما الفرد في النظام الاشتراكي فإن الوقت بالنسبة إليه غير ثمين لأنه يدرك أنه لا يستطيع استغلاله وما لا يستغل لا يثمن.

فلقد أصبح امتلاك الحاضر وإعداد المستقبل لا يعنيان كلية التطور الحضاري للإنسانية جمعاء، بل للنخبة التي تملك السلطة التي انحصرت أخيرا في مفهوم التمكين من سلطة العلم والتكنولوجيا واستخدامها لصالحها، هذه النخبة التي لم تعد تفهم على أساس

<sup>1</sup> - حسام الخطيب وآخرون: المرجع السابق، ص. 110

مقياس التملك من العلم والثقافة والقيم التقدمية الأساسية، بل هي النخبة القادرة على فرض نظامها الخاص، الحارس لسلطانها والمحقق لنزعة التسلط.<sup>1</sup>

كما أن التنبؤ بالمشاكل التي قد تنتج عن تغير الظروف الداخلية أو الخارجية ثم إعداد المقترحات التي تستخدم لمواجهتها وبيان كيفية تطبيقها على التنظيم أو على إجراءات تتبع الأعمال، وأكثر من ذلك في صياغة الإستراتيجية، يساعد النخبة السياسية في معرفة الفرص والتهديدات التي تترصد الحزب في المستقبل في محيط معد ومتغير، وغالبا ما تظهر أهمية التنبؤ بالظواهر عندما نكون في وضعية تحتوي على عدم التأكد والصعوبات. وقيمة التنبؤ لدى الفرد تتبع من مستوى طموحه، أي من مستوى الإنجاز الذي يحدده لنفسه، ويتوقع تحقيقه.

جدول رقم(34): مدى انشغال أفراد العينة بالمستقبل حسب متغير السن

السن الرأي	50 - 41 %	60 - 51 %	أكثر من 60 %	المجموع %
موافق تماما	00	04	04	08
موافق نوعا ما	00	14	00	14
غير موافق	37	40	01	78
المجموع	37	58	05	100

لقد طلب من أفراد العينة تحديد درجة موافقتهم على العبارة التالية: " المستقبل غير مضمون، وأن أهم شيء يجب القيام به هو التركيز على الحياة الحاضرة من يوم إلى يوم ". فالعبارة كما يلاحظ تقيس توجه الأفراد نحو الحاضر إذا كانوا موافقين، ونحو الوسط بين الحاضر والمستقبل إذا كانت درجة موافقتهم متوسطة.

<sup>1</sup> - مطاع صفدي وآخرون: المرجع السابق، ص.5

تظهر نتائج الجدول رقم(34) أن النسبة الغالبة 78 % من أفراد العينة ذو توجه نحو المستقبل وأن نسبة 08 % منهم ذووا توجه نحو الحاضر، وأن 14 % منهم بين ذلك. يعطي غالبية الناس قيمة لكل من الأهداف المادية والأهداف وراء المادية، ويفضل المواطن العادي كلا من النمو الاقتصادي والبيئة النظيفة، والاستقرار الاجتماعي وحرية الفرد، إلا أن السياسة غالبا ما تشمل على صراع بين هذه الأهداف المهمة. ومن أجل فهم ومعرفة القيم فإنه يتطلب تحديد أي الأهداف تحظى بالأولوية لدى أفراد النخبة السياسية في البرلمان الجزائري.

ولقد تم تقييم أولويات القيم لدى النخبة بالطلب إلى المبحوثين ترتيب الأهداف المهمة من قائمة من البدائل. ولقد تم إختيار هذه القائمة في ضوء نظرية هرمية القيم للعالم ماسلو. في هذا الإطار استخدمت مجموعة من الفقرات لبناء مقياس منفرد للقيم المادية أو وراء المادية، لقد كان السؤال في الاستمارة كما يلي: رتب حسب الأهمية ما يجب أن تكون عليه أهداف البلاد للسنوات العشر القادمة؟

جدول رقم(35): إجابة أفراد العينة حسب متغير السن

الخيار	السن	50 - 41	60 - 51	أكثر من 60	المجموع
الحفاظ على النظام والأمن في البلد	30	40	05	75	
إعطاء الناس تأثيرا أكبر في القرارات الحكومية الهامة	00	05	00	05	
محاربة ارتفاع الأسعار	00	05	00	05	
حماية حرية الرأي	07	08	00	15	
المجموع	37	58	05	100	

ويعد الماديون إلى إختيار الفئتين الأولى والثالثة (حسب ما هو مبين في الجدول رقم 35)، مما يظهر تأكيدهم على الأمن الاقتصادي والشخصي، أما دعاة الأهداف وراء المادية فيختارون الفئتين الأخريين، مما يظهر تأكيدهم على التعبير عن الذات والمشاركة. ويصنف المبحوثين ممن يقع إختيارهم على فقرة مادية وأخرى غير مادية على أنهم يمتلكون

مزيجا من أولويات القيم. إن عدد الماديين يفوق عدد ما وراء الماديين، حيث أختار 80 % من النخبة أهدافا مادية، في حين أختار 20 % فقط أهدافا وراء مادية. فمع ظهور المصاعب الاجتماعية والاقتصادية تترجم أولويات قيم النخبة إلى أهداف مادية.

جدول رقم(36): الأهداف المهمة مرتبة حسب متغير القرب للسلطة

المجموع	المعارضة	الموالة	النخبة
			الأهداف
03	03	00	محاربة ارتفاع الأسعار
30	05	25	محاربة الجريمة
33	07	26	النمو الاقتصادي
05	00	05	مجتمع ودي أقل عنف
14	00	14	المحافظة على النظام في البلد
15	15	00	حماية حرية الرأي
100	30	70	المجموع

حسب الجدول رقم(36) تأتي الأهداف المادية في المرتبة الأولى عند الموالة، وذلك من خلال اختيارهم النمو الاقتصادي كهدف أول بنسبة 26 % ومباشرة يأتي في المرتبة الثانية محاربة الجريمة بنسبة ليست بعيدة عن الأولى (25 % )، ثم المحافظة على النظام في البلد.

أما المعارضة فتختار في المرتبة الأولى أهداف ما وراء مادية، وهذا حينما أختارت حماية حرية الرأي في المرتبة الأولى.

الملاحظ أن متغير القرب للسلطة أثر في إجابات المبحوثين، فتختار النخبة القيم المادية حينما تكون قريبة للسلطة، بينما تختار القيم ما وراء المادية عندما تكون بعيدة عن السلطة. هذا ما تظهره نتائج الجدول رقم(36).

جدول رقم(37): المواطنة حسب متغير القرب للسلطة

المجموع	المعارضة	الموالاتة	المنخبة
			المواطنة
20	20	00	المشاركة في صنع قرارات الدولة
54	10	44	ممارسة الحقوق والحريات
26	00	26	أداء الواجبات
100	30	70	المجموع

حسب الجدول رقم(37) فإن نسبة 54 % من أفراد العينة ترى بأن المواطنة هي ممارسة الحقوق والواجبات، حيث نجد أن أكثر الإجابات في هذا الشأن عبر عنها نواب الموالاتة 44 %، بينما نجد المعارضة عبرت عن ذلك بنسبة 10 %، في حين نجد أن نسبة 26 % من أفراد العينة وكلهم من الموالاتة يرون بأن المواطنة هي أداء الواجبات وفي المقابل يرى نواب المعارضة 20 % من أفراد العينة أن المواطنة هي المشاركة في صنع قرارات الدولة.

جدول رقم(38): ما هي حقوقك كمواطن جزائري؟  
إجابة أفراد العينة حسب متغير القرب للسلطة

المجموع	المعارضة	الموالة	النخبة
			الإجابة
06	03	03	حرية الاعتقاد والانتماء السياسي
21	10	11	حرية الرأي والتعبير
46	03	43	الحصول على مستوى معيشي كريم
27	14	13	المشاركة في صنع القرارات السياسية
100	30	70	المجموع

واضح جدا بأن إجابات أفراد العينة حسب ما يبينه الجدول رقم(38) مختلفة وتتوزع على أربع آراء بخصوص حقوق المواطن، حيث نجد أن أكثر الإجابات والتي تمثل نسبة 46 % يرون بأن من حق المواطن الحصول على مستوى معيشي كريم، وقد شكلت الموالة أغلبية هذه الإجابات بنسبة 43 %، كما نجد أن 27 % من أفراد العينة يرون بأن للمواطن الحق في المشاركة في صنع القرارات السياسية، وكانت إجابات كل من الموالة والمعارضة متقاربة، 13 % بالنسبة للأولى، و 14 % بالنسبة للثانية. وهناك فئة أخرى من النواب تمثل نسبة 21 % ترى بأن المواطن له الحق في حرية الرأي والتعبير، وكانت الإجابات متقاربة بين الموالة والمعارضة. في حين كانت نفس الإجابات وبنسبة 6 % بين الموالة والمعارضة يرون بأن للمواطن الحق في حرية الاعتقاد والانتماء السياسي.

الواضح في هذا كله أن متغير القرب للسلطة أثر في إجابات أفراد العينة في حالة واحدة فقط وهي حالة اعتبار أن المواطن له حق الحصول على مستوى معيشي كريم.

جدول رقم(39): ما هو متاح من حقوق وحرريات كاف لتحقيق مبدأ المواطنة في الجزائر؟

إجابة أفراد العينة حسب متغير القرب للسلطة

المجموع	المعارضة	الموالاتة	النخبة الإجابة
56	00	56	نعم
44	30	14	لا
100	30	70	المجموع

من خلال الجدول رقم(39) يتضح بأن أكثر من نصف أفراد العينة بنسبة 56 % يرون بأن مبدأ المواطنة موجود في الجزائر من خلال ما هو متوفر من حقوق وحرريات، وقد شكل هذا الرأي من الموالاتة فقط، بينما إجابات المعارضة ترى عكس ذلك مع وجود نواب من الموالاتة يتفقون معهم في هذه الإجابات، حيث يرون بأن ما هو متاح من حقوق وحرريات غير كاف لتحقيق مبدأ المواطنة في الجزائر.

إن متغير القرب للسلطة ساهم في إبراز رأي موحد للمعارضة في هذا الشأن، لكن بالنسبة للموالاتة شكل إختلاف في الإجابات ولم نستطع أن نجد رأي واحد في هذا الشأن.

جدول رقم(40): أسباب نقص مبدأ المواطنة في الجزائر؟

إجابة أفراد العينة حسب متغير القرب للسلطة

النسبة %	المجموع	المعارضة	الموالاتة	النخبة الإجابة
66	29	25	04	نقص مساحات الحرية والتعبير عن الرأي
04	02	00	02	ضعف القدرة الشرائية
30	13	05	08	ضعف المجتمع المدني
100	44	30	14	المجموع



وحول أسباب نقص مبدأ المواطنة في الجزائر يوضح الجدول رقم(40) بأن أكثر من نصف الإجابات والتي تمثل نسبة 66 % من الذين يرون بعدم تحقيق مبدأ المواطنة في الجزائر، يرجعون أسباب نقص مبدأ المواطنة إلى نقص مساحات الحرية والتعبير عن الرأي، بينما هناك إجابات تمثل نسبة 30 % ترجع نقص المواطنة إلى ضعف المجتمع المدني. وهناك من يرجعه إلى ضعف القدرة الشرائية بنسبة 04 % . وحسب متغير القرب للسلطة نجد أن أغلب إجابات المعارضة كانت حول نقص مساحات الحرية والتعبير عن الرأي، بينما الموالاتة أغلب إجاباتها حول ضعف المجتمع المدني، وبهذا نرى تأثير متغير القرب للسلطة، فالموالاتة ترجع نقص مبدأ المواطنة إلى سبب بعيد عن دائرة السلطة حتى لا تقع في نقد السلطة التي هي تنتمي إليها وتحاول الدفاع عنها. بينما المعارضة تربط نقص مبدأ المواطنة بنقص مساحات الحرية والتعبير عن الرأي وهي في ذلك تعيب على السلطة عدم سماحها لفتح هذه المساحات.

## الاستنتاج الجزئي الثاني

وحول تفضيلات أفراد النخبة السياسية للقيم التي تم وضعها في أزواج وحسب ما وضعه الجدول رقم(31)، يلاحظ أن هذه التفضيلات في الأزواج كانت حسب الترتيب التالي:

- 1- البرغماتية - الواقعية. 2- الحرية. 3- المحافظة. 4- رفض الغموض - تجنب مجابهة المشاكل. 5- التنافس. 6- المال. 7- الطاعة. 8- الإنشغال بالمستقبل - الإلتزام بالتعليمات.
- 9- الكفاءة. 10- الأخلاق. 11- التعاون. 12- الطموح - تحمل المخاطرة. 13- المرونة.
- 15- المساواة. 16- الحيلة - التنبؤ.

ولكن هذا الترتيب يختلف عند كل من الموالاة والمعارضة:

قيم الموالاة: 1- البرغماتية والواقعية. 2- الطاعة والمحافظة ورفض الغموض وتجنب مجابهة المشاكل. 3- الحرية. 4- المال. 5- التنافس و الإنشغال بالمستقبل والإلتزام بالتعليمات. 6- التعاون. 7- الأخلاق. 8- المساواة. 9- الكفاءة والمرونة وتحمل المخاطرة والطموح. 10- التنبؤ والحيلة.

قيم المعارضة: 1- الكفاءة والواقعية والبرغماتية. 2- الحرية والتنافس. 3- تحمل المخاطرة والطموح والمال. 4- المرونة والإنشغال بالمستقبل والإلتزام بالتعليمات. 5- المحافظة ورفض الغموض وتجنب مجابهة المشاكل. 6- الأخلاق. 7- المساواة والتعاون. 8- الطاعة والتنبؤ والحيلة.

إن تفضيل أفراد النخبة السياسية لقيم الكفاءة والحرية والتنافس والمرونة على قيم الطاعة والمساواة والتعاون والمحافظة، يدل على أنهم غير متأثرين بالقيم التي كانت تسود الحياة السياسية في نظام الحزب الواحد.

وبالرغم من أن قيم الطاعة والمساواة والتعاون والمحافظة تكتسي أهمية خاصة في إنشاء جو تنظيمي من شأنه أن يساعد أفراد النخبة السياسية على النجاح في مهمتهم إلا أن قيم الحرية والمنافسة والكفاءة والمرونة تبقى متميزة وضرورية خاصة في ظل التعددية السياسية، وهذا لما توفره من تحفيز للعمل الجاد والمتواصل واستثارة القدرات الإبداعية لدى المناضلين من خلال حرية المبادرة والاستقلالية التي تمنح لهم في تأدية مهامهم. كما أن المنافسة تستثير الطاقة وتوجهها وحينما يوجد جو من المنافسة نجد الأفراد يندمجون مع

الجماعة وينسون اختلافاتهم الفردية في سبيل تحقيق الهدف المشترك. ويصبح الأعضاء أكثر تنظيماً وولاءاً وتدعيماً لأهداف الجماعة.

إلى جانب ذلك نجد أفراد النخبة السياسية يفضلون قيم الواقعية ورفض الغموض وتجنب مجابهة المشاكل والالتزام بالتعليمات على قيم التنبؤ وتحمل المخاطرة والطموح والانشغال بالمستقبل، يدل هذا التفضيل على أن هؤلاء الأفراد لم يتمكنوا بعد من تبني قيماً من شأنها أن تساعدهم على التحرر والمبادأة وتدفعهم نحو الفوز والنجاح، وكأن أفراد النخبة السياسية مازالوا متأثرين بمخلفات وآثار النظام السياسي السابق، ومتخوفين من المستقبل وما يحمله من مفاجآت قد تضرهم ولا تكون في صالحهم، هذا ما تدعمه الشواهد الكيفية حسب ما صرح به بعض أفراد العيّنة.

لقد أخذت الطاعة في المراحل السابقة للتعددية شكلاً للتبعية وعدم الخروج عن النمط المألوف. كما أن ظاهرة المحافظة ورفض التغيير والتجديد من أخطر ظواهر التخلف وأعمقها لأنها تضرب بجذورها في أعماق حياة الإنسان.

ففي المجتمعات التقليدية يتجلى دائماً الموقف المقاوم للتغيير والابتكار، حيث ينظر إلى كل محاولة للتغيير على أنها تهديد اجتماعي، وهنا يمكن لنا أن نلامس الروح التقليدية للعلاقة الذهنية مع الأشياء، وهذا يعني أن المحافظة هي سمة أصيلة في البنية العقلية المحافظة. والمحافظة هنا تضمن لهذه المجتمعات حماية ذاتية ضد كل ما يهدد الطابع التقليدي لوجودها، كما أن هذه المحافظة تعد أساساً ذهنياً في عملية تكيف هذه المجتمعات.

إن أفراد النخبة السياسية يختارون الالتزام بالتعليمات بدل الانشغال بالمستقبل، وهذا عند إجابتهم على خيارات القيم لديهم، ولكنه عندما يظهرون موقفهم حول المستقبل في إجابتهم على سؤال خاص بذلك، نجد أغلبهم ذوي توجه نحو المستقبل. إن انشغال أفراد النخبة السياسية بالمستقبل موجود في سلم قيمهم، ولكنه ليس في المراتب الأولى لهذا السلم، وهذا راجع تقدم العمر للكثير منهم.

في موقف الفرد من الزمن، تتحدد أحد معالم هويته، فبعض الأفراد تعظم الماضي، وبعضها يولي الحاضر أهمية أكبر، أما البعض الآخر فيندفع إلى المستقبل بلا حدود ويرفعه شعارا لوجوده وحضارته. وعلى أساس الموقف من الزمن تصنف أيضا العقليات إلى عقليات تقليدية جامدة تعيش في الماضي ولأجله، وتدور في مجال التقاليد. ومن ثم الإعلان عن موقف الحذر والخوف من كل جديد وابتكار مهما يكن مضمونه.

فالموقف من الزمن تحكمه عقلية ثقافية محددة وبالتالي فإن تغيير الموقف يتطلب تحريض العقلية السائدة على تبني موقف جديد يواكب حركة الزمن بما ينطوي عليه من حركة وتحرر ومرونة.

تأثير متغير القرب للسلطة في إجابات المبحوثين:

هناك نتيجة غاية في الأهمية وتحمل دلالات شتى منها:

1 - تعمل الموالاتة على ترسيخ قيم الولاء عند أفراد النخبة السياسية وفقا لمعايير جديدة أكثر وضوحا.

2 - تدعم الموالاتة قيم تتصل بالانضباط والالتزام والمحافظة على النظام.

3 - تؤكد التجربة للنخبة السياسية، وبصورة متنامية عبر الزمن، وعيا يتأسس على قيم الواقعية والجدية، وهذه التجربة تخفف من الآثار السلبية الناتجة عن المراحل الأولى للديمقراطية.

تأثير متغير السن في إجابات المبحوثين:

1 - تشكلت واتسمت إجابات أفراد العينة عن طريق تأثرها بمتغير السن، حيث برزت من هذه الإجابات تصنيفات متباينة وفق إنتظامات ظاهرة حول سن 51 سنة، باعتبار هذا السن فاصل تتغير هذه الإجابات من خلاله.

2 - في الغالب تتفق الإجابات عند الأفراد الذين يقل سنهم عن 51 سنة، مثلما تتفق أيضا عند الذين يزيد سنهم عن 60 سنة. ولكن هذا الاتفاق يأتي بشكل منفصل عند الفئتين بحيث تتغير وتتباين الإجابات بينهما في معظم الأحيان.

3 - هناك فروق ملاحظة بين إجابات أفراد العينة حسب السن غير جوهرية، وتعود إلى مجرد المصادفة، لا تؤثر على التماسق العام للبحث.

إن الأفراد الأكبر سنا والأفراد الأصغر سنا المنتمين للنخبة السياسية في البرلمان الجزائري، لقد عانى هؤلاء من حالة اللاأمن التي سيطرت على الجزائر، والظروف الاجتماعية السيئة والمصاعب الاقتصادية التي طبعت حياة الجزائريين، وتحت مثل هذه الظروف، فإن الاهتمامات المادية تأخذ مكانة متقدمة في سلم أولويات أفراد النخبة. ونستنتج بأنه ليس هناك أثر الفرق العمري على التوجهات القيمية للنخبة. كما أن أثر القيم المادية يتعدى نطاق السياسة ليشمل كافة أوجه المجتمع. ومعظم الناس ما زالوا يعطون أهمية أساسية للأهداف المادية، والقضايا الاجتماعية والاقتصادية التي تتبع من هذه القيم سوف تبقى تنبؤاً الصدارة في الجدل السياسي لسنوات طويلة. إن جل الأحزاب السياسية القائمة ما زالت تنزع إلى الانقسامات الاجتماعية التقليدية، ومعظمها ما يزال يعارض محاولات ضم القضايا وراء المادية في إطار العمل الحزبي.

وحول القيم المادية وما وراء المادية نستنتج، إن النخبة تختار القيم المادية حينما تكون قريبة للسلطة، بينما تختار القيم ما وراء المادية عندما تكون بعيدة عن السلطة. ومن جهة ثانية يوضح وجود بعض المؤشرات على تمسك أفراد النخبة السياسية بقيمتي الحرية والمواطنة، ولكن بشكل غير متماسك وهذا لعدم الإجماع حول معنى المواطنة، فالمواطنة تعتبرها أداء الواجبات وحق المواطن الحصول على مستوى معيشي كريم، وترى بأن ما هو متاح من حقوق وحرريات كاف لتحقيق مبدأ المواطنة في الجزائر، أما المعارضة فتعتبر المواطنة بأنها مشاركة في صنع قرارات الدولة وحق المواطن المشاركة في صنع القرارات السياسية، وترى بأن مبدأ المواطنة غير محقق في الجزائر، وهذا راجع في نظر المعارضة إلى نقص مساحات الحرية والتعبير عن الرأي، وضعف المجتمع المدني.

## الفصل السابع

### قيم النخبة السياسية

### حسب توزيع السلطة ومراكز القرار في البرلمان الجزائري

تمهيد

- 1 - النخبة المركزية والنخبة الوسيطة
  - 2 - ثقة النخبة السياسية بالحكومة ودعم النظام
  - 3- مستقبل الديمقراطية في الجزائر
- الاستنتاج الجزئي الثالث

## تمهيد

إن القيم في مجال المنظمات تتأثر تأثيرا كبيرا بالقيم السائدة في المجتمع وإن الفحص المتعمق للتأثير المتبادل بين المنظمة وبيئتها يوضح أن جزءا من تفاعل المتغيرات البيئية مع بعضها البعض ينتج نسق قيم ذو طبيعة متعددة الجوانب تؤثر إيجابا أو سلبا على عمل المنظمة، وله تأثيراته المميزة التي تتجسد في أنماط سلوك وتفكير أفراد النخبة السياسية، لأن الأنظمة القيمية تعتبر المحركة والموجهة للسلوك في العمل، فطبيعة المجهود الذي يبذله الفرد في منصب عمله هو نتيجة تفاعلات بين الفرد وبيئته، بمعنى آخر نتيجة التركيبية الذهنية السائدة.

كما تتأثر قيم النخبة السياسية بتوزيع السلطة ومراكز القرار في البرلمان، فنتج نخبة حول السلطة والتي سميت بالنخبة المركزية، ونخبة أخرى بعيدة عن السلطة سميت بالنخبة الوسيطة، وفي هذا المجال حاولنا معرفة قيم النخبة السياسية عند النوعين من النخبة وذلك من خلال إجابات أفراد العينة على مسائل متعلقة بالحياة الديمقراطية في الجزائر.

## 1- النخبة المركزية والنخبة الوسيطة:

أ- النخبة المركزية: المفهوم يشير إلى الأفراد الذين يحتلون المواضع العليا في تنظيمات السياسة (الأحزاب السياسية والمجالس التشريعية والوزارة) والجيش (قادة القوات المسلحة) والاقتصاد (كبار رجال الأعمال). النخبة هنا تلتف حول الشخصية المركزية التي تحتل الموقع الأعلى في إدارة المجتمع. ويؤدي ذلك إلى أن تصبح شخصية الرئيس وتوجهاته هي المحددة لتوجهات النخبة المركزية. هذا فضلا عن أن الدور المركزي الذي تلعبه أي فئة من فئاتها، رجال السياسة، الجيش، رجال الاقتصاد يختلف من فترة تاريخية إلى أخرى، ويتحدد هذا الدور في ضوء التنظيم الاقتصادي الاجتماعي للمجتمع.<sup>1</sup>

وإذا وسعنا دائرة النخبة المركزية قليلا فإننا يمكن أن نضيف إليها الأعضاء البارزين في المجالس التشريعية كرئيس مجلس الشعب ونوابه، ورئيس مجلس الشورى ونوابه. فرئيس مجلس الشعب والشورى يحتلان موقعا متقدما في البروتوكول السياسي، وهم أكثر ارتباطا بالتوجهات العامة لمؤسسات الرئاسة، وهم يعينون بإيعاز من الحزب الحاكم. أما وكلاء مجلس الشعب والشورى فرغم وجودهم في الظل، إلا أنهم يختارون من بين الوزراء السابقين أو من الأعضاء البارزين في الحركة النقابية أو التنظيم القضائي. وهم يلعبون دورا بارزا في لجان المجلسين، وفي هندسة الممارسات السياسية داخله. ويمكن أن نضيف إلى النخبة المركزية الأعضاء البارزين في الحزب الحاكم، خاصة الأمين العام وأمين التنظيم لما لهما من تأثير بالغ في اختيار القيادات على المستوى القومي وفي اختيار الأعضاء المرشحين للمجالس التشريعية والمحلية. وغالبا ما يشغل الاثنان - الأمين العام وأمين التنظيم - مناصب وزارية.<sup>2</sup>

<sup>1</sup> تشير دراسات بناء القوة إلى أن مؤسسة الرئاسة في مصر هي نقطة الارتكاز الرئيسية التي تلتف حولها النخبة المركزية، حيث تظهر سيطرة واضحة لهذه المؤسسة على المركز الرئيسي لصنع القرار السياسي، وهي سيطرة قد تصل إلى درجة الاحتكار، وذلك بحكم الصلاحيات الدستورية والامتياز العرفي الذي تتمتع به شخصية الرئيس. وتتسع دائرة النخبة المركزية من مؤسسة الرئاسة إلى النخبة الوزارية والتشريعية حيث يشكل مجلس الوزراء -الذي يشكل بسلطة رئيس الجمهورية- هيئة لتنفيذ الإدارة العليا في البلاد. أنظر: أحمد زايد: المرجع السابق، ص.52

<sup>2</sup> - أحمد زايد: المرجع السابق، ص.53



كما أن النخبة المركزية تشكل لها دائرة خاصة بها تدعى دائرة السلوك الإستراتيجي المحرّض أو الموجّه، فتمثل هذه الدائرة السلوك الإستراتيجي المقصود أو الرسمي أي السلوك الذي تعترف به القيادة وتتبناه وتقف وراءه. فدورها متفوق لأنها تحدد عددا من الاختيارات الإستراتيجية. وتتخذ قرارات تهيكّل شروط اللعبة السياسية. وهي التي تنظّم الحقل القراري بتحديد الوظائف، وبوضع أنظمة المعلومات والمراقبة.

ويلعب مفهوم الإستراتيجية دورا مركزيا لأنه يستخدم كنموذج أو كنظام للمعتقدات في تسيير إستراتيجية المنظمة المقصودة. لأن النخبة المركزية في حاجة إلى التعرف على هويتها وهذا ما يفسر ميلها الطبيعي إلى الالتفاف حول موضوع (رؤية إستراتيجية) والبقاء معه لأطول مدة ممكنة. وعليه يمكن اعتبار مفهوم الإستراتيجية كآلية للاحتفاظ بالمؤهلات المتميزة الحالية للنخبة وبعناصر ثقافتها القائمة كالقيم والاتجاهات وأساليب التسيير التي ينظر إليها على أنها هي سبب النجاح الذي حققته وما زالت تحققه.

إن السلوك الإستراتيجي المحرّض يتوافق مع نشاطات البرلمان وينسجم مع القيم والأهداف التنظيمية المهيمنة. فيسمح للنخبة باستغلال الفرص المتاحة. كما أن النخبة لا تتدخل مباشرة في عمليات صنع القرار بل تسعى لتوجيه السلوك والتأثير فيه بطريقة غير مباشرة من خلال إنشاء وهندسة السياق التنظيمي، وهو يمثل مختلف الميكانيزمات التي توظفها النخبة للتأثير في سلوك مختلف الأطراف في المستويات الوسطى والدنيا من البرلمان.

أ- النخبة الوسيطة: هي نخبة تدور في فلك النخبة المركزية، وتوجد في دوائر تبتعد أو تقترب من الدائرة المركزية، وتتحدد درجة الابتعاد أو الاقتراب في ضوء النضال السياسي الذي تتخبط فيه النخبة.<sup>1</sup>

وتمثل النخبة الوسيطة دائرة السلوك الاستقلالي في البرلمان، وهو يعتبر أن مصدر التجديد الإستراتيجي يقع بالضرورة خارج المفهوم الحالي للإستراتيجية وأن المعلومات التي تأتي من دائرة السلوك الاستقلالي تختلف عن معلومات دائرة السلوك المحرّض بشأن الجماعات السياسية التي يجب أن تتعامل معها النخبة والحاجات التي تليها الأنشطة في الإشباع.

ويتجسد السلوك الإستراتيجي الاستقلالي في الفرص الجديدة التي يكتشفها الأفراد ويكرسونها فعليا في الميدان - رغم أنها غير مخططة - ثم يلجأون بعد ذلك إلى ترسيمها من خلال البحث عن الدعم التنظيمي لها. ويختلف السلوك الإستراتيجي الاستقلالي عن السلوك الانتهازي والمجازف الذي يعمل السياق التنظيمي على محاربته في كونه سلوكا يمكن المنظمات من التعلم ونقد الذات وإعادة النظر في التوجه الإستراتيجي الحالي.

ويصور نموذج الإستراتيجية البرلمان على أنه هيكل أو بنية للفرص تحفز مختلف المشاركين على أخذ المبادرات الإستراتيجية، ويتوقف السلوك الإستراتيجي لكل مشارك على موقعه الحالي أو المتوقع على هيكل الفرص أي فيما إذا كان يتواجد في دائرة السلوك الاستقلالي أو دائرة السلوك المحرّض.

عندما يظهر مشروع إستراتيجي مستقل فإن علاقته بالمفهوم الحالي للإستراتيجية تكون غير محددة في أول الأمر، وحتى ينجح هذا المشروع في البرلمان لابد من إدخال تعديل على المفهوم الحالي للإستراتيجية. وتدعى الكيفية التي تعدل بها الإستراتيجية بـسياق الإقرار الإستراتيجي، وهو سياق يرتكز على النشاط السياسي الذي ينتشر في كل أنحاء البرلمان.

<sup>1</sup> - المرجع نفسه، ص. 54.

إن مهمة النخبة في سياق الإقرار الإستراتيجي لا تتمثل في تسيير فحوى الإستراتيجية بقدر ما تتمثل في تسيير المسار الذي تتشكل بموجبه الإستراتيجية. وتبرز مهارة القيادة هنا بصورة خاصة في القدرة على رصد وتقييم مبادرات ومجهودات الأفراد في المستويات الأخرى في الوقت المناسب وعقلنة السلوك الاستقلالي من وجهة نظر النخبة والسماح للإستراتيجيات الناشئة بأخذ مكانها في البرلمان.

واضح إذن أن صنع الإستراتيجية هي عملية تعلم متواصلة. ويبدو أن هناك اتفاقاً بين المختصين بأن إدارة السلوك الإستراتيجي الاستقلالي تحتاج إلى تصاميم وإجراءات تختلف عن تلك المطلوبة في تسيير السلوك الإستراتيجي المحرّض. ولتنشيط عمليات الإقرار الإستراتيجي في المنظمة، العمل على وضع تصاميم تنظيمية وترتيبات تحفيزية تتناسب مع خصوصيات كل مشروع إستراتيجي استقلالي.

تدور النخب السياسية في فلك النخبة المركزية وتبتعد النخب السياسية أو تقترب من النخبة المركزية في توجهاتها وممارستها في ضوء المصالح التي تحرك النخبة، وفي ضوء طبيعة التوجه السياسي للنخبة المركزية الذي يتغير عبر الزمن. وإذا كانت النخب الوسيطة تدور في فلك النخبة المركزية فمن المتوقع أن تسعى هذه النخب إلى تبني خصائص النخبة المركزية. يحدث ذلك نتيجة للعوامل المتصلة بالتوحد مع هذه النخبة. في هذا الظرف يتحول عضو النخبة أياً كان موقفه إلى شخص "كبير"، وربما يبالغ في تسلطه و سطوته على نحو أكبر مما قد يوجد في النخبة المركزية. وتتحدد العلاقات الرأسية بين النخبة المركزية والنخب الوسيطة في ضوء متصلات متعددة منها القوة - الخضوع، القوة - التمرد، القهر - النفاق، القسر - الانسحاب، ثمة قوة وسلطة تهبط دائماً من أعلى. أما ردود الفعل الصاعدة من أسفل فإنها تتباين حسب الموقف. أساس ردود الأفعال الصاعدة هو الخضوع والنفاق، ولكن ثمة إمكانية للتمرد.<sup>1</sup>

<sup>1</sup> - أحمد زايد: المرجع السابق، ص. 63.

ولمعرفة قيم النخبة السياسية حسب كل من النخبة المركزية والنخبة الوسيطة، قدمنا مجموعة من الأسئلة لأفراد العينة قصد الإجابة عليها، وذلك في موضوعات مشاركة المواطن في التجمعات، وحالة الطوارئ وعملية التصويت في الانتخابات، فتوزعت الآراء بالشكل التالي:

**جدول رقم(41):** هل تعتقد أن المواطن له الحق في المشاركة في التجمهرات والتجمعات الاحتجاجية؟  
إجابة أفراد العينة حسب نوع النخبة والانتماء السياسي

المجموع	النخبة الوسيطة		النخبة المركزية		الإجابة	الحزب
	لا	نعم	لا	نعم		
19	18	06	18	13	00	جبهة التحرير الوطني
19	00	12	00	07	00	التجمع الوطني الديمقراطي
04	10	02	06	02	04	حركة مجتمع السلم
00	10	00	06	00	04	حزب العمال
00	10	00	06	00	04	التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية
02	08	00	06	02	02	الجبهة الوطنية الجزائرية
44	56	20	42	24	14	المجموع

حسب الجدول رقم(41) فإن إجابات "نعم" تمثل نسبة 56 % وإجابات "لا" تمثل نسبة 44 % فأكثر من نصف أفراد العينة لا يرون أن هناك مانع في مشاركة المواطن في التجمهرات والتجمعات الاحتجاجية.

لكن الذين ينتمون إلى حزب التجمع الوطني الديمقراطي يرفضون هذه المشاركة، وتكاد تكون إجابات جبهة التحرير الوطني متعادلة حيث يفوق الذين أجابوا بـ"لا" بإجابة واحدة فقط، في حين نجد إجابات المنتمون للأحزاب الأخرى أغلبية أفرادها يجيبون بـ"نعم" ويرون بأن للمواطن الحق في المشاركة في التجمهرات والتجمعات الاحتجاجية.

وحسب نوع النخبة فإننا نجد بأن أفراد النخبة المركزية أكثر من نصف عددهم لا يوافقون على هذه المشاركة، بينما أفراد النخبة الوسيطة يوافقون على هذه المشاركة.

جدول رقم(42):نوع التجمهرات حسب متغير نوع النخبة

النخبة نوع التجمهرات	النخبة المركزية	النخبة الوسيطية	المجموع	النسبة %
إضرابات	14	32	46	82
كلها معا	00	10	10	18
المجموع	14	42	56	100

حسب الجدول رقم(42) فإن معظم النواب 82 % من الذين يرون أن المواطن له الحق في المشاركة في التجمهرات والتجمعات الاحتجاجية، يفضلون أن تكون على شكل إضرابات، وفي المقابل نجد النسبة المتبقية 18 % يرون أن للمواطن الحق في القيام إلى جانب الإضرابات بالمظاهرات والمسيرات والاعتصامات، وهذه الإجابات يقدمها أفراد من النخبة الوسيطة، وبذلك يؤثر متغير نوع النخبة في الإجابات، حيث نجد أفراد النخبة المركزية يقللون من شأن المظاهرات والمسيرات والاعتصامات، ويبقون على الإضراب باعتباره الوسيلة الوحيدة أمام المواطن للتعبير عن مواقفه والمطالبة بحقوقه.

جدول رقم(43):أسباب عدم مشاركة المواطن في التجمهرات حسب متغير نوع النخبة

النسبة %	المجموع	النخبة الوسيطة	النخبة المركزية	النخبة
				الأسباب
05	02	02	00	مثيرة للمشاكل مع السلطات
09	04	04	00	نتائجها غير أكيدة وغير مضمونة
68	30	10	20	مثيرة للعنف
09	04	04	00	تنظيمها فوضوي
09	04	00	04	لا تتفق مع مبادئك
100	44	20	24	المجموع

وحول أسباب عدم المشاركة في التجمعات حسب رأي النواب الذين لا يوافقون على مشاركة المواطن في التجمعات الاحتجاجية، فإن أكثر من نصف الإجابات 68 % ترى بأن هذه التجمعات مثيرة للعنف، بينما باقي الإجابات ترى بأن نتائجها غير أكيدة وغير مضمونة، وتنظيمها فوضوي، وهناك من يراها لا تتفق مع مبادئه، بينما أقل الإجابات ترى بأن هذه التجمعات مثيرة للمشاكل مع السلطات.

وحسب نوع النخبة فإن أغلب إجابات النخبة المركزية ترجع الأسباب إلى أن هذه التجمعات مثيرة للعنف، وهي نفس أغلب إجابات النخبة الوسيطة، وفي المقابل نجد أقل الإجابات عند النخبة المركزية يرى أفرادها بأنها لا تتفق مع مبادئهم، وهذا السبب لا تختاره النخبة الوسيطة، التي كانت أقل إجاباتها ترى بأن هذه التجمعات مثيرة للمشاكل مع السلطات.

**جدول رقم(44):** هل ترى بأنه لم يبق هناك دواعي للإبقاء على حالة الطوارئ؟  
إجابة أفراد العينة حسب نوع النخبة والانتماء السياسي

المجموع		النخبة الوسطية		النخبة المركزية		الإجابة	الحزب
		لا	نعم	لا	نعم		
31	06	18	06	13	00		جبهة التحرير الوطني
19	00	12	00	07	00		التجمع الوطني الديمقراطي
00	14	00	08	00	06		حركة مجتمع السلم
00	10	00	06	00	04		حزب العمال
00	10	00	06	00	04		التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية
02	08	02	04	00	04		الجبهة الوطنية الجزائرية
52	48	32	30	20	18		المجموع

على العموم كانت أكثر الإجابات نسبة 52 % تبقى على حالة الطوارئ في الجزائر بينما نسبة 48 % ترى ضرورة رفع حالة الطوارئ، وحسب التشكيلة الحزبية نجد نواب التجمع الوطني الديمقراطي يرفضون جميعا رفع حالة الطوارئ، يشترك معهم أغلبية نواب جبهة التحرير الوطني 31 % إلا أن نواب بقية الأحزاب الأخرى تفضل رفع حالة الطوارئ، ما عدا نسبة 2 % من نواب الجبهة الوطنية الجزائرية يبقون على حالة الطوارئ. أما بالنسبة لتوزيع الإجابات حسب نوع النخبة، فإن هناك تقارب بسيط بين إجابات النخبة المركزية والنخبة الوسيطة، كما أن أكثر الإجابات في كلتا النخبتين ترفض رفع حالة الطوارئ.

جدول رقم(45):عملية التصويت في الانتخابات حسب نوع النخبة

المجموع	النخبة الوسيطه	النخبة المركزية	النخبة
			العملية
35	11	24	جدية ومسؤولية وطنية
49	35	14	ممارسة ديمقراطية تصنع القرارات
16	16	00	لعبه سياسيه مصنوعه مسبقا
100	62	38	المجموع

حسب الجدول رقم(45) فإن 49 % من أفراد العينة يرون بأن الانتخابات ممارسة ديمقراطية تصنع القرارات، وهم بذلك يقرون بأنها آلية من آليات الديمقراطية لا يمكن الاستغناء عنها، ولا تتم الديمقراطية إلا بالانتخابات، وهناك من يرى بأن عملية التصويت في الانتخابات هي عملية جدية ومسؤولية وطنية، وهذا الرأي تمثله نسبة 35 % أما أقل الإجابات 16 % ترى بأنه لا جدوى منها لأنها لعبه سياسيه مصنوعه مسبقا. وهي إجابات كانت كلها من طرف النخبة الوسيطة، وهذا يعبر على أن الآراء المعارضة للسلطة والمدافعة عنها لا نجدها في النخبة الوسيطة إلا في حدود ضيقة.



## 2- ثقة النخبة السياسية بالحكومة ودعم النظام:

### 2-1- ثقة النخبة السياسية بالحكومة:

إن توسع مصالح المواطنين المرتبطة بالقضايا المختلفة يحتم على الحكومات الدخول في مجالات جديدة من مجالات الاقتصاد والمجتمع بل وحتى الحياة العائلية. فالحكومة مسؤولة عن رفاه المواطن الاقتصادي والجسمي، وعلى الحكومة كذلك أن تصون البيئة وتحمي حقوق المستهلكين وأن تبت في مسائل أخلاقية، وتضمن المساواة للأقليات والنساء، وتتعامل مع كم هائل آخر من الهموم السياسية التي لم تكن على جدول الأعمال من قبل. والمواطنون أكثر إلحاحاً في المطالبة بتأثير أكبر في عملية صنع القرارات. ولا يستطيع رؤساء الأحزاب الاستمرار في الاعتماد على روابط حزبية موروثة كقاعدة لدعمهم، إذ أن العديد من الناخبين يجعلون الدعم الحزبي مشروطاً بأداء الحزب الحكومي، فالأفراد هم أكثر اهتماماً بنتائج العملية الحكومية.

جدول رقم(46): الثقة في الحكومة

إجابة أفراد العينة حسب نوع النخبة

المجموع	النخبة الوسيطية	النخبة المركزية	النخبة
			التقييم
22	02	20	الحكومة تنفع الجميع
12	12	00	الحكومة تفعل الصواب
30	24	06	الحكومة تعمل على إصدار القوانين وعدم متابعتها
36	24	12	الحكومة بعيدة عن الميدان وتفقد الاتصال بالمواطنين
100	62	38	المجموع

الجدول رقم(46) يوضح بأن 36 % من أفراد العينة ترى الحكومة بعيدة عن الميدان وتفقد الاتصال بالمواطنين، بينما 30 % من أفراد العينة ترى بأن الحكومة تعمل على إصدار القوانين وعدم متابعتها، وهناك 22 % من أفراد العينة ترى بأن الحكومة تنفع الجميع، كما نجد أن أقل الإجابات والتي تمثل 12 % من أفراد العينة ترى أن الحكومة تفعل الصواب. الملاحظ أن أغلب إجابات النخبة المركزية تمنح الثقة للحكومة، ولكنها ثقة غير كافية باعتبار وجود آراء أخرى ترى بأن الحكومة غير فعالة، هذا الرأي نجده أيضا عند أفراد النخبة الوسيطة ولكن بنسب أعلى، تعبر على ضعف الثقة بالحكومة.

جدول رقم(47): مشاعر الكبرياء الوطني حسب نوع النخبة

المجموع	النخبة الوسيطه	النخبة المركزية	النخبة
			الخيار
62	24	38	فخور جدا
14	14	00	فخور بشكل واضح
24	24	00	لا رأي
100	62	38	المجموع

الجدول رقم(47) يوضح إجابات أفراد العينة حول السؤال: هل أنت فخور بانتمائك لوطنك؟ حيث أجاب أفراد العينة بـ"فخور جدا" بنسبة 62 % بينما الذين أجابوا "فخور بشكل واضح" كانت تمثلهم نسبة 14 % كما أختار 24 % حالة "لا رأي" للإجابة على هذا السؤال. وحسب نوع النخبة فإن جميع أفراد النخبة المركزية كانت مشاعر الكبرياء الوطني لديهم قوية، بينما نجد إجابات النخبة الوسيطة تتوزع حول ثلاث آراء: رأي يمثلته 24 % ويعبر على قوة مشاعر الكبرياء الوطني، وفي المقابل بنفس النسبة لا يظهر أفراد النخبة هذه المشاعر ويفضلون إخفائها عن طريق الإجابة بـ"لا رأي"، بينما نسبة 14 % تمثل إجابة "فخور بشكل واضح".

جدول رقم(48): دعم التغيير الاجتماعي

إجابة أفراد العينة حسب نوع النخبة

المجموع	النخبة الوسيطية	النخبة المركزية	النخبة الإجابة
86	58	28	نعم
14	04	10	لا
100	62	38	المجموع

يوضح الجدول رقم(48) بأن 86 % من أفراد العينة يعتبرون أنفسهم دعاة التغيير الاجتماعي في الجزائر، بينما 14 % من أفراد العينة لا يرون أنفسهم دعاة لهذا التغيير. أغلب الإجابات في النخبة المركزية والنخبة الوسيطية تحبذ التغيير الاجتماعي، كما أن أقل الإجابات في النخبتين ترى نفسها غير معنية بهذا التغيير.

جدول رقم(49): نوع التغيير المحبذ لدى أفراد العينة حسب نوع النخبة

النسبة %	المجموع	النخبة الوسيطية	النخبة المركزية	النخبة التغيير
11	09	09	00	تغيير جذري
52	45	35	10	عن طريق الإصلاح
37	32	14	18	حماية المجتمع من العناصر المناهضة
100	86	58	28	المجموع

وبخصوص نوع التغيير الذي يحبذه أفراد العينة، فإن الجدول رقم(49) يوضح أن أغلب الإجابات والتي تمثل نسبة 52 % من الذين يحبذون التغيير، يرون تطبيقه يكون عن طريق الإصلاح، في حين الإجابات التي تمثل نسبة 37 % يرون بأن حماية المجتمع من العناصر

المناهضة أحسن طريقة للتغيير الاجتماعي في الجزائر. لكل في المقابل نجد وبنسبة قليلة  
11% يحبذون التغيير الجذري.

وحسب نوع النخبة فإن أغلب إجابات النخبة المركزية تفضل حماية المجتمع من  
العناصر المناهضة، بينما أغلب إجابات النخبة الوسيطة ترى أن التغيير يحدث من خلال  
الإصلاح. والملاحظ أيضا أن التغيير الجذري باعتباره نوع من التغيير الاجتماعي تختاره  
النخبة الوسيطة وبنسبة قليلة، ولا تفضله على الإطلاق النخبة المركزية.

### 3- مستقبل الديمقراطية في الجزائر:

ومن خلال السؤال الأخير في الاستمارة والذي كان نصه كالتالي: هناك من يرى ضرورة تحديث المجتمع قبل الديمقراطية، ما رأيك؟ كانت الإجابات مختلفة بين التشكيلات الحزبية وحتى داخل الحزب الواحد، حيث يعطي أغلب النواب أهمية كبيرة لتحديث المجتمع من أجل تطبيق الديمقراطية، وذلك حتى يتهيئ الشعب لقبولها، كما لا يمانعون في تزامن التحديث مع تطبيق الديمقراطية. لكن هناك من الإجابات التي تفضل اعتماد الديمقراطية قبل تحديث المجتمع، والأولوية تعطى في نظرهم إلى تطبيق الديمقراطية.

كما حولنا معرفة رأي النخبة السياسية وحسب النخبة المركزية والنخبة الوسيطة، في التحول الديمقراطي في الجزائر، وأسباب تعثر التجربة الديمقراطية في الجزائر، والحلول المقترحة لنجاح الديمقراطية في الجزائر، فكانت الإجابات بالشكل التالي:

جدول رقم(50): في رأيك هل الجزائر تعرف تحولا ديمقراطيا؟  
إجابة أفراد العينة حسب نوع النخبة

النخبة الأسباب	النخبة المركزية	النخبة الوسيطة	المجموع
نعم	30	37	67
لا	08	25	33
المجموع	38	62	100

حسب الجدول رقم(50) فإن نسبة 67 % من أفراد العينة يرون بأن الجزائر تعيش تحولا ديمقراطيا، في حين نجد 33 % من أفراد العينة ينكرون هذا التحول. إن هذا التوزيع للإجابات نجده كذلك على مستوى النخبة المركزية والنخبة الوسيطة بحيث يرى أغلب أفراد النخبتين أن الجزائر تعيش تحولا ديمقراطيا.

وحول معوقات التحول حسب الذين لا يرون وجود تحول ديمقراطي في الجزائر، فهي تتعلق بنقص الأمن، والتضييق على الحريات، وعدم اهتمام الجماهير بالسياسة، وضعف الثقافة السياسية في الجزائر. هذا ما أكدته الشواهد الكيفية.

**جدول رقم(51): أسباب تعثر التجربة الديمقراطية في الجزائر حسب نوع النخبة**

النخبة الأسباب	النخبة المركزية	النخبة الوسيطة	المجموع
السبب الرابع	20	30	50
السبب الخامس	00	11	11
الثقافة السياسية	18	21	39
المجموع	38	62	100

حسب الجدول رقم(51) فإن نسبة 50 % من أفراد العينة يرجعون أسباب تعثر الديمقراطية في الجزائر إلى القوانين والداستاتير المطبقة، بينما نسبة 39 % من أفراد العينة يربطونها بالثقافة السياسية، بينما أقل هذه الإجابات 11 % تعتقد بأن غياب المعارضة أعاق الديمقراطية في الجزائر، لكن هذا السبب تظهره فقط إجابات النخبة الوسيطة، ولا تعتبره النخبة المركزية سببا وجيها لإعاقة الديمقراطية في الجزائر.

جدول رقم(52): ترتيب الحلول والإجراءات المتبعة لنجاح الديمقراطية في الجزائر

الحلول حسب نوع النخبة

المجموع	النخبة الوسيطية	النخبة المركزية	النخبة
			الحلول
68	40	28	العبارة الرابعة
32	22	10	العبارة الخامسة
100	62	38	المجموع

يوضح الجدول رقم(52) الحلول والإجراءات المتبعة عند أفراد العينة لنجاح الديمقراطية في الجزائر، حيث يرى 68 % منهم أن الحل يكمن في تعديل الدستور وإقرار النظام الرئاسي في الحكم، بينما يرى 32 % ضرورة إلغاء حالة الطوارئ وإفساح الحريات العامة من أجل نجاح الديمقراطية في الجزائر.

وحسب نوع النخبة فإن أغلب إجابات النخبة المركزية وإجابات النخبة الوسيطة يؤكدان على تعديل الدستور، كما أن أقل الإجابات في النخبتين تشير إلى إلغاء حالة الطوارئ وإفساح الحريات العامة من أجل نجاح الديمقراطية في الجزائر.



### الاستنتاج الجزئي الثالث:

إجابات النخبة السياسية ظهرت أكثر وضوحا حسب إجابات كل من النخبة المركزية والنخبة الوسيطة على الأسئلة، وقد اختلفت الإجابات تحت تأثير متغير نوع النخبة، إذا كانت النخبة المركزية لا توافق على منح المواطن الحق في المشاركة في التجمهرات والتجمعات الاحتجاجية، لأنها حسب رأيها مثيرة للعنف، ولا تتفق مع مبادئ النواب، فإن النخبة الوسيطة تقدم إجابة معاكسة، وتمنح للمواطن الحق في المشاركة في هذه التجمعات، كما تفضل الإضرابات بدل المظاهرات والمسيرات والاعتصامات. ومن جهة أخرى يشكل الإتفاق حول الإبقاء على حالة الطوارئ في الجزائر تقاربا بسيطا بين النخبتين. كما يمكن تفسير الأسئلة التي تقيّم الثقة بالمؤسسات السياسية على أنها تقييم للقيادة الحالية لتلك المؤسسات. ولذلك بحثنا عن أسئلة تتحسس المشاعر الأساسية حيال دعم النظام.

وتنطوي إحدى سمات دعم النظام على "عاطفة النظام"، ويبدو أن الارتباط العاطفي بالأمة يشكل مصدرا من مصادر الدعم العام الذي يحافظ على النظام السياسي في ظل التوتر السياسي المؤقت. ومشاعر الكبرياء الوطني يعرضها الجدول رقم(47). وواضح أن الأغلبية من المواطنين في كل أمة تعرب عن فخرها بأمتها. ومقارنة مع أوقات سابقة، في الجزائر لا يظهر دليل ثابت على زيادة في عاطفة النظام.

ويبرز عبر النخبة السياسية نمط مثير للإنتباه. فالكبرياء الوطني هو أعلى ما يكون في النخبة المركزية، فقد أعرب نوابها عن فخرهم بكونهم جزائريين.

ومن عناصر دعم النظام الأخرى عنصر يتعلق بالاتجاهات نحو المجتمع والنظام السياسي. ويقيس أحد الأسئلة المقننة في الاستمارة دعم النخبة الوسيطة للتغيير الاجتماعي الجذري من خلال خطوات ثورية، ويفضل معظم المبحوثين برنامج إصلاح اجتماعي يطبق بشكل تدريجي. ويبين الجدول رقم(49) نزعة مخالفة للتغيير الاجتماعي الجذري وقبولا متزايدا للواقع كما هو عند النخبة المركزية وتعبر عن مستويات عليا من دعم النظام.

ولقد اتسعت مشاعر عدم الثقة بصورة تدريجية لتشمل تقييم النظام السياسي الحاكم وغيره من مؤسسات المجتمع. فغياب الثقة بالسياسة والمؤسسات السياسية أصبح أمراً شائعاً. لم يؤثر التشكك العام بصورة كبيرة على دعم النظام السياسي، لكن وجود أزمة ثقة مستمرة يمكن أن يقضي حتى على دعائم النظام الأساسية. لأنه يؤدي إلى الاحتجاج وغيره من الأفعال السياسية المتصلبة. ولا شك أن الأنظمة السياسية قوية وتستطيع احتمال الكثير من الضغوطات قبل أن تتعرض مصداقيتها للخطر من خلال استياء عام يمر إلى المواطنين. ومع ذلك، فإذا أدت أزمة الثقة إلى اضمحلال دعائم النظام الأساسية بصورة كبيرة، فإنه قد لا يمكن احتواء الضغط من أجل تغيير اجتماعي جوهري ضمن إطار الوفاق الديمقراطي.

موازاة مع الغلق الذي يمارسه النظام على الحريات والزيائية التي أصبحت النهج المفضل للأحزاب، يشعر المواطنون باليأس والإحباط من السياسة المعتمدة من قبل النظام والأحزاب الحاكمة التي لم تقدم لهم سوى الوعود. وفي هذه الانتخابات فضلوا تقديم رسالة واضحة إلى النظام وإلى الأحزاب، مفادها أن انشغالاتهم لم تأخذ بعين الاعتبار وأن مشاكلهم لم تعرف طريقها إلى الحل، فهذا العزوف هو احتجاج سلمي ومظاهرة مدنية وتمرد حضاري من شعب لم يسكت أبدا طيلة تاريخه عن مظاهر الذل والخداع.

الانتخابات في نظر النخبة السياسية هي عملية تأخذ معينين، النخبة المركزية تعتبرها عملية جدية ومسؤولية وطنية، بينما تعتبرها النخبة الوسيطة ممارسة ديمقراطية تصنع القرارات، وهناك رأي مخالف ذكر عند بعض نواب النخبة الوسيطة، ولا يشكل على الإطلاق معنى عند النخبة المركزية، هذا الرأي يعتبر الديمقراطية لعبة سياسية مصنوعة مسبقاً، مما جعل المواطنين تقاطع الانتخابات. فكانت نسبة المشاركة الشعبية في الانتخابات التشريعية 2007 ضعيفة، وهي تعتبر نتيجة طبيعية لتراجع الممارسة الديمقراطية في الجزائر، فقد أظهرت هذه الانتخابات التي جرت في 17 ماي 2007، أن الممارسة السياسية في الجزائر تعيش أزمة خانقة نتيجة لتميع العمل السياسي وتراجع الفعل الديمقراطي.

إذا كانت الإدارة متهمة بالمساهمة في بعض التجاوزات، فإنها غير معنية بمسألة انخفاض نسبة المشاركة. فنسبة المقاطعة معطى سياسي تتحكم فيه الظروف والعوامل السياسية بدرجة كبيرة. والنخبة السياسية معنية بهذه النسبة، نظاما وأحزابا، فالأمر مرتبط بالديمقراطية كفعل واقعي وبالتعددية كممارسة حقيقية وبالحرريات والحقوق الجماعية والفردية كأشياء ضرورية لحياة المواطن وليست كماليات فقط.

واقع الأمر أن النظام فتح باب الممارسة الديمقراطية على مصراعيه بعد دستور فيفري 1989 ثم غلقه مباشرة بعد إلغاء تشريعات ديسمبر 1991. ولم تكن المراحل الانتقالية التي استمرت حتى أبريل 1995 إلا فضاءات لتدجين النخبة السياسية وترويضها على ما يعرف بـ "الديمقراطية الشكلية".

وبالعودة إلى عملية الانتخابات في سنة 1997، كانت الأرضية ممهدة لنقل سلوكات وممارسات وتصرفات تم اعتمادها في المراحل الانتقالية مثل الزبائية والتأييد المطلق للنظام مقابل الحصول على مناصب وامتيازات وتم تمرير هذه السلبيات إلى المرحلة التي قيل أنها جديدة. كما تزامن آنذاك نبذ العنف والإرهاب مع نبذ المعارضة والرأي المخالف. فأصبح الإرهابي مثل المعارض السياسي وهذه قمة الديكتاتورية.

إثر هذا جاء الشكل الديمقراطي المعتمد في دستور 1996 مشوها من الناحية الميدانية ودخلنا مرحلة التزوير المفضوح الشامل والظاهر والذكي. وقد كانت فترة أقل من ستة أشهر كافية لإنشاء حزب هو التجمع الوطني الديمقراطي وفوزه بالأغلبية في البرلمان، وبعد سنة 2002 جاء دور حزب جبهة التحرير الوطني ليفوز بالأغلبية، لتستكمل في تلك الفترة عمليات تمهيد عمل الهيئة التشريعية والحط من قيمة البرلمان ودوره في الحياة السياسية، وهو الشيء الذي ساهمت فيه الأحزاب خاصة أحزاب التحالف التي حولت نوابها من مناضلين نشطين إلى رافعي أيدي قابلين بقضاء النظام وقدره.

وحول أسباب تعثر الديمقراطية في الجزائر، تشير النخبة المركزية في هذا الشأن إلى القوانين والداستير المطبقة، لذلك ترى ضرورة تعديل الدستور وإقرار النظام الرئاسي في الحكم، لكن النخبة الوسيطة لا تعترف بوجود تحول ديمقراطي في الجزائر، راجع عند بعض نوابها إلى غياب المعارضة، ولنجاح الديمقراطية ترى النخبة الوسيطة ضرورة إلغاء حالة الطوارئ وإفساح الحريات العامة في الجزائر. وقد شكل نقص الثقافة السياسية سببا مهما لدى جميع أفراد العينة، أدى إلى تعثر تجربة الديمقراطية في الجزائر.

إن هذه الآراء وغيرها مما تم عرضه حول إجابات المبحوثين على الكثير من الأسئلة التي عبرت عن قيم محددة، كان في مجملها تأكيدا للفرضية الثالثة، حيث تبين بأن النخبة المركزية وحسب موقعها الذي يجعلها لصيقة بالسلطة وتابعة لها، فهي تتجه إلى دعم النظام والارتباط به. غير أن النخبة الوسيطة وحسب موقعها الذي يجعلها تبحث عن التموقع داخل دائرة السلطة، ومن ثم تسعى إلى التكيف والتأقلم، قصد الاستمرار لأطول فترة زمنية في حدود دوائر السلطة.

## الاستنتاج العام

إن أفراد النخبة السياسية في تعاملهم مع الأحداث والمواقف المتعلقة بالحياة السياسية وبالحزب، ملزمون بدراستها حتى يتسنى لهم اتخاذ القرار المناسب، ويعني هذا أن في عملية اتخاذ القرار يكون لدى النخبة السياسية أكثر من بديل، وإن هذه العملية تتعلق أساسا بالبحث عن أفضل البدائل الممكنة و الملائمة لموقف معين.

وعملية الاختيار التي تتبعها النخبة، تفرض عليها تقييم هذه البدائل والبحث عن أفضلها انطلاقا مما تكتسبه من القيم، التي تحدد في النهاية البديل الأفضل والذي هو ملون ومتأثر بهذه القيم، " فالقيم ليست شيئا أكثر من أفضليات جماعية تظهر في وضع مؤسّساتي، وتساهم بطريقة تكونها في تنظيم هذا الوضع. كما يقتضي مسبقا توضيح طبيعة هذه الأفضليات".<sup>1</sup>

ولذلك فإن القيم تتعلق بالاختيار والتفضيل بين البدائل والاحتمالات الواردة، والتي تؤدي إلى اتخاذ قرار معين، والذي ينتج عن سلوك تفضيلي لأفراد النخبة السياسية، " فوصف - تشارلز موريس - لدراسة القيم بأنها علم السلوك التفضيلي وصف له وجاهته. فكل فعل لكل فرد يمثل تفضيلا لمسلك على الآخر".<sup>2</sup>

ومن جهة أخرى فالقيم، هي محصلة لتفكير جماعي يقوم به أفراد النخبة السياسية، أي أنه لا يمكن اختزالها إلى أفضليات فردية، ولا حتى القول بأنها مجموعة قيم كل فرد من أفراد النخبة، فكأننا نقول بأن القيم المتعلقة بأفراد النخبة تذوب وتتصهر مع بعضها البعض بحيث تتشكل وتتجسد في تركيبات معقدة وطارئة، مكونة بذلك قيم النخبة السياسية.

إن القيم لا تختزل إلى أفضليات فردية بما أنها تنشأ عن نقاشات ونزاعات أو تسويات بين تنوع من الآراء ووجهات النظر، وأنها تلزم هؤلاء الذين ينتمون إليها، ولكن يقتضي عدم الاستنتاج من ذلك أن القيم هي مبادئ أكيدة وصريحة وواضحة المعنى، يمكننا انطلاقا منها استنتاج ترتيبات معيارية خاصة. فضلا عن ذلك، بما أنها تتكون في محيط متعدد الأبعاد فإنها تظهر دائما مركبة.

<sup>1</sup> - ر. بودون، ف. بوريكو: المعجم النقدي لعلم الاجتماع، ترجمة سليم حداد، (الجزائر ديوان المطبوعات الجامعية، 1986)، ص. 451

<sup>2</sup> - فوزية دياب: القيم والعادات الاجتماعية، الطبعة الثانية، (بيروت، دار النهضة العربية، 1980)، ص. 23.

صحيح أن كل واحدة لها توجه خاص، إن قيمة مثل الفعالية السياسية تتميز في أن واحد عن المردود السياسي. ولكن القرار هو تحكيم بين هذه التوجهات المختلفة، التي لا تعطي أبدا في حالة النقاء ولكن توجد متجسدة في تركيبات مؤسساتية معقدة و طارئة.<sup>1</sup> والنخبة السياسية في اختيارها بين البدائل تقوم بعملية التقييم لهذه البدائل، على أساس نتائجها وصعوبات تحقيقها، وهذه العملية مرتبطة بقيم النخبة السياسية، أي أن كل قرار يخفي ضمنا قيم هذه النخبة.

وقد نستطيع القول أن البدائل تقيم على أساس نتائجها المحتملة، ولكن تحديد القيم النسبية لكل قرار يتضمن صعوبات حقيقية، فقد تكون المقارنة مبنية على قيم مادية أو ما وراء مادية. والتعارض بين هذه القيم يكون عادة محتملا، إذ من المعروف أن هناك مظاهر مرغوبة ومكروهة في كل بديل، ولكن التعارض بين هذه القيم يجب أن يوفق بينها بطريقة تعتبر ملائمة للنائب في البرلمان، ومعنى ذلك أن في معظم القرارات توجد عناصر التوفيق وأن القليل من القرارات، يمكن اعتباره كاملا. بالإضافة إلى أنه في عملية اتخاذ القرارات فإننا نتعامل مع قيم مستقبلية و تكون عادة في معظمها مجهولة. وقد بذلت عدة جهود لتخفيض عنصر الحظ بالنسبة للمستقبل، ولكن لا يمكن تخفيضها إلى العدم.

وقد يحدث أن يختار النائب في البرلمان أحسن بديل يترأى له، ثم يحدث عند التطبيق ألا يكون كذلك بسبب عجزه عن رؤية المستقبل دون خطر، يضاف إلى ذلك أن حدود معرفة النائب الذي يتخذ قرار ما تؤثر في البديل الذي يختاره، إذ أن قدرة النائب لتقرير أمر ما مرتبطة بمجال فهمه وإدراكه للمنطقة التي يتخذ فيها القرار.<sup>2</sup>

وبوصفنا للتقييم بصفته عملية يقوم بها أفراد النخبة السياسية والذين يعتقدون قيم معينة، والذي يساعدهم على وضع أفضليات بين الحالات المختلفة لقرار معين، تدفع إلى اقترانه بالتفكير الإستراتيجي، وجعله أحد عملياته، " فالتقييم هو مقارنة بين احتمالات يتم تقييمها بأشكال مختلفة - وهي محتملة بشكل متفاوت - ويمكن معاملته باعتباره عملية اجتماعية ذات ثلاث عناوين على الأقل، إنه ينبثق من عملية تدريب، وهو يستند إلى أسانيد تقدمها أنظمة معيارية تسبق في وجودها عملية التقييم المقصودة، وهو مرتبط بوضع المقرر،

<sup>1</sup> - ر. بودون، ف. بوريكو: المرجع السابق، ص. 452.

<sup>2</sup> - عبد الغفور بونس: تنظيم وإدارة الأعمال، بيروت، دار النهضة العربية، ص. 435.

أي بموقعه في التنظيم. وبوصفنا للتقييم بصفته عملية تقضي بالنسبة لفرد يتمتع ببعض الخصائص، بوضع أفضليات بين حالات مختلفة لنظام اجتماعي معين، ندفع إلى إعطائه نظرة تعددية وتركيبية، وإلى حد ما، إستراتيجية<sup>1</sup>.

إن اقتران التفكير الإستراتيجي بالتقييم يؤدي بنا إلى اعتبار أن التقييم عملية عقلية نقوم بها للاختيار من بين البدائل، وكذلك يقترن بالقيم لأنه يوجد وراء نمط اتخاذ القرارات الإستراتيجية قيما للنخبة السياسية، "وساحة من المعتقدات المأخوذة بها ضمنا والمفهومة عما ينبغي أو لا ينبغي أن يطبق من القيم غير المفصلة التي يمكن أن تؤثر على الاتجاه الإستراتيجي للمنظمة<sup>2</sup>.

وبالتالي فإن القيم لها تأثير خفي على قرارات الإستراتيجية ويعني هذا أن قيم النخبة السياسية لها علاقة مباشرة ووطيدة بالإستراتيجية، وهذه العلاقة تأخذ اتجاهين في عملية التأثير بين القيم والإستراتيجية، وإن اعتناق النخبة السياسية للتفكير الإستراتيجي يدفعها بأن تراعي أهمية القيم والدور الذي يمكن أن تؤديه داخل الحزب، "فهي كنوع من الإسمنت الاجتماعي الذي يساعد على الاحتفاظ بالمنظمة متماسكة. ومع ذلك فإنه يمكن أن يكون لهذه المعتقدات تأثير خفي على قرارات إستراتيجية هامة، لذلك يجب أن تختبر بدقة<sup>3</sup>.

إن نتائج الدراسة تشكل كلا لا يتجزأ، فمن المناسب، تقديمها وفقا لنسق الموضوعات المدروسة، ولكن بشكل مرگب ومتدامج لأجل التحليل.

إن مجمل المعطيات المتوفرة حول تفاعل الخيارات (نعم - لا) ومظاهر تسيير الحزب يبدو ذا دلالة رفيعة، فإذا تصورنا مثلا، الإجابات الإيجابية والإجابات السلبية عما إذا كان كل مظهر من هذه المظاهر هاما في اختبار الفرضيات، نلاحظ أن المعطيات تتأثر بمتغير التشكيلة الحزبية والسن، وبالتالي ليس توزيع الـ "نعم" والـ "لا" متروكا للصدفة إطلاقا لكنه رهن بالفعل التداخلي للمتغيرات المضافة إختباريا. إذن للنتائج المتحققة، من هذه الوجهة، قيمة سوسيولوجية مؤكدة. وهذا يعني أن الردود المشبوهة لم تؤثر على المنطق الداخلي لنظام البحث وتركيبه ولم تفسد ببعض التناقضات، التأويل العام للنتائج.

<sup>1</sup> - ر . بودون ، ف . بوريكو : المرجع السابق، ص.453

<sup>2</sup> - بنجامين ب- تريجو، جون و. زيمرمان، المرجع السابق، ص.148

<sup>3</sup> - المرجع نفسه، ص.149

السياق الخارجي الذي يواجهه الحزب هو سياق معقد للغاية وهذا لكون الأحزاب السياسية تنظيمات هجينة تحمل في آن واحد بعض خصائص التنظيمات البيروقراطية التقليدية وملامح الهيئات الإدارية والحكومية، هذا فضلا عن كون هذه الأحزاب تعمل في محيط سياسي مسكن يتميز بضعف المجتمع المدني ومنع حرية الرأي والتعبير. ومن بين نتائج هذا المحيط القسري هي اختزال مهمة النواب، الذين كانوا يعيّنون على رأس قوائم الترشيحات بناء على اعتبارات سياسية وعلاقات مصلحة، في القيام بدور الوساطة بين الإدارات المركزية والبحث عن حلول لمشاكل المواطنين اليومية، وقد ترتب عن المركزية المفرطة للقرارات أيضا تهميش الطاقات البشرية الهائلة المتواجدة في هذه الأحزاب وإقصائها من المشاركة في صناعة القرار.

وهناك عامل هام آخر وهو أن القيود السياسية والقانونية كانت تمنع ظهور ثقافة سياسية في الأحزاب السياسية، فالنخب السياسية في هذه الأحزاب ليسوا أكثر من موظفين لدى الدولة يستفيدون من منافع ومكاسب شخصية. وتجدّر سلوكيات وممارسات النظام السابق في أذهان العاملين وصانعي القرار، وتكريس الأنماط القديمة في التسيير والتنظيم. ولعل العائق الأكبر أمام ظهور قيم الديمقراطية في الأحزاب السياسية في الجزائر الاعتقاد الراسخ والمتجذر في الأذهان بأن الاستراتيجية هي شيء يجب أن يحدث في قمة هرم الحزب (الرئيس ونوابه) بعيدا عن التفاصيل التي يعيشها يوميا المناضلون في القواعد الحزبية.

إن الإستراتيجية تعني في نظر تقريبا كل المستجوبين خطة مقصودة وواضحة للأعمال المستقبلية توضع من قبل رئيس الحزب ونوابه، فالإستراتيجية التي تصاغ في أعلى هرم السلطة تعيق التعلم، ولا تترك مجال للتغذية المرتدة. فهناك فئة معتبرة من النواب، لا تشارك في اتخاذ القرارات، وإن شاركت فإنها تتخذ القرارات الروتينية، لذلك فإن القرارات المتعلقة بالتعبير وتطوير العمل تتخذها القيادة.



إن السياق التنظيمي للأحزاب يضع عملية انتقال المعلومات من الأعلى إلى الأدنى ضمن حدود وأطر محددة، تمر عبر سلسلة من المستويات التنظيمية، وينصب اهتمام النائب على المركز الذي يشغله بدلا من إنجازاته. ويتصف السياق التنظيمي بالمركزية التي لا تشعر الإنسان بقيمته، أو حتى بحقه في حرية التصرف. فالأحزاب الجزائرية ما زالت تعتمد في تنظيم نشاطاتها على هياكل هرمية (وظيفية) تقليدية تتميز بالمركزية المفرطة للقرارات والاعتماد على الطاعة والولاء الحزبي والقواعد والإجراءات الإدارية في تنظيم السلوكات.

فالبرغماتية والمصلحية والميل لاستخدام التملق هي التي تسير الحزب أما الأفراد داخل الحزب فلهم تأثير محدود على ما يجري فيه وعلى توجيهه. مثلا، عندما يراد وضع فكرة جديدة موضع التنفيذ يلجأ إلى الإجراءات النموذجية ولا يبقى أمام مختلف الأطراف في الحزب إلا تأثير ضعيف على ما يحدث أثناء تنفيذ الخطة. فالقرارات تتخذ وفق برامج وإجراءات مخططة مسبقا. وقد يكون أيضا هناك حالة من الارتباط بالقواعد والإجراءات التي تصبح لاحقا جزءا من القيم المتعارف عليها في الحزب. أضف إلى ذلك أن إصرار بعضهم على نيل حقوقه كافة، والاستمتاع بالمكانة المرموقة التي يستمدونها من مهامه السياسية، يعيق تقدم الاهتمامات الأخرى، ونموها وتنوعها. إن الفرد يحاول أن يجني أكبر منفعة ذاتية ممكنة لنفسه ما دام يقوم بأدوار عدة في كل يوم، وكل دور يولد لديه طموحات وحاجات أكثر. فهو لديه أهداف يسعى إلى تحقيقها، لذلك يحاول أن يشكل شبكة من المعارف عبر اتصالاته المتعددة، فيحقق بذلك مصالحه الذاتية عن طريق توظيف علاقاته لخدمته.

إن الجمود الداخلي الذي يعاينه الحزب يجعله مقسم إلى جماعات وتيارات لكل منها تنظيم خاص به، فالكل يسعى نحو تحقيق أهداف الجماعة التي ينتمي إليها، وهذا يعني تجاهل الأهداف العامة، ويصبح الولاء للجماعات والأشخاص. وانتشار ظاهرة إخفاء المعلومات واستعمالها من طرف الأفراد لتوسيع ودعم دائرة نفوذهم. كما يعمل الأفراد على تفسير التعليمات بما يحقق لهم منافع شخصية. وتبقى على الرغم من كل ذلك، أحقية اتخاذ القرار النهائي بيد رئيس الحزب. وتواجه الأحزاب في مثل هذا الوضع موضوعا خطيرا عندما تريد التغيير الذي يصبح مرفوضا رفضا قطعيا.

إن هيمنة البعد البيروقراطي في التسيير تعني أنه ما لم تتدخل قيادة الحزب أو أي قوة مؤثرة أخرى لتغيير اتجاه الحزب فإن البيروقراطية هي التي تحدد هذا الاتجاه وأن الموقع الاستراتيجي الحالي سيستمر إلى الأبد ما لم تأتي قوى مؤثرة تجعل الحزب يبحث عن أنواع جديدة من الاستراتيجيات. والأسوأ من هذا كله هو أنه حتى لو توفرت هذه القوى والإرادة في التغيير فإن الديناميكية الطبيعية للتنظيمات تعمل على امتصاص تأثير هذه القوى ومقاومة التغيير.

واضح إذن أن السياق التنظيمي السائد في الأحزاب السياسية لا يتناسب مع مقومات الحكم الديمقراطي ويشكل عائقا كبيرا أمام أية محاولة لتغيير أوضاع الأحزاب وتقويمها. كما أن آليات الضبط المعتمدة في الأحزاب الجزائرية تقتل الديمقراطية والحرية. إن أي نظام إذا أراد أن يواكب ويساير التنوع في المحيط الخارجي عليه أن يدمج ويسمح بظهور التنوع في الداخل. كما أن إهمال دوافع الأفراد وحاجاتهم ودينامية الجماعات داخل الحزب يعني تقويت فرصة الاستفادة من عمليات التعلم والتجديد التي كانت تحدث لو أن القيادة شجعت على حرية الرأي ووفرت جو الاختلاف في الرأي والتنافس.

نظرا لكون قيم النخبة السياسية هي مركبات للقيم الشخصية وبعض القيم المكتسبة أو المستمدة من الدور السياسي الذي يقوم به الفرد في البرلمان فإنها تكون قد تأثرت بعدة مؤثرات تبعا للضغوط والتغيرات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والتنظيمية التي عرفها المجتمع والأحزاب الجزائرية و لقد كان لهذه المؤثرات والتغيرات عدة انعكاسات على قيم النخبة السياسية على سبيل المثال:

- عدم استقرار في نظام القيم لدى النخبة السياسية وهذا من جراء عدم الاستقرار الذي تميز به المجتمع في حياته السياسية والاجتماعية والاقتصادية. ولا يمكن طبعاً أن نتوقع تأثيراً ملحوظاً لأي نظام للقيم إذا كان هذا النظام غير مستقر وحتى وإن كان هناك تأثير ملحوظ نسبياً فإن هذا السلوك يتغير بدوره بتغير هذه القيم.

- هشاشة وضعف نظام القيم السائد لدى النخبة السياسية، إن القيم غير المستقرة لا تكتسب قوتها ومفعولها على السلوك، والقيم تكون قوية حينما تترسخ وتستقر وتغذى بميكانيزمات وحوافز مادية ومعنوية.

تظهر لنا نتائج الكشف على قيم النخبة السياسية، بروز ترابطات لتمثلات النخبة السياسية حول خيارات القيم، مرتبة وفقا لسلم غير منتظم، فتشكل قيم البرغماتية، الواقعية، يتقوى بوجود مؤشرات تجنب مجابهة المشاكل، المال والإنشغال بالمستقبل وتمثل مؤشرات الأكثر تدعيم لهذه القيم، ولكن إلى جنب هذه المؤشرات توجد منها أخرى غير مدعمة خاصة لقيم الحرية والمواطنة، لأن الواقعية، رفض الغموض، تجنب مجابهة المشاكل والالتزام بالتعليمات، وهي كلها مؤشرات تدعم أكثر قيم المحافظة والطاعة.

وبشكل واضح يبتعد أفراد النخبة السياسية في تمثلاتهم عن قيم التنبؤ، الطموح وتحمل المخاطرة، وما يدعم ذلك هو عدم قدرتهم الكافية على المرونة، وابتعادهم عن الكفاءة، ويميلون للمحافظة.

ورغم الالتباس المعلن من أفراد النخبة السياسية حول الانشغال بالمستقبل، فإن انشغال هؤلاء الأفراد بالمستقبل ظاهر في سلم قيمهم، ولكنه لا يحتل المرتبة الأولى في هذا السلم. وهناك نتيجة غاية في الأهمية وتحمل دلالات شتى منها: تعمل المواالة على ترسيخ قيم الولاء عند أفراد النخبة السياسية وفقا لمعايير جديدة أكثر وضوحا. كما تدعم المواالة قيم تتصل بالانضباط والالتزام والمحافظة على النظام. وتؤكد التجربة للنخبة السياسية، وبصورة متنامية عبر الزمن، وعيا يتأسس على قيم الواقعية والجدية، وهذه التجربة تخفف من الآثار السلبية الناتجة عن المراحل الأولى للديمقراطية. وحول القيم المادية وما وراء المادية نستنتج، أن النخبة تختار القيم المادية حينما تكون قريبة للسلطة أو تمارس دور المواالة، بينما تختار القيم ما وراء المادية عندما تكون بعيدة عن السلطة أو تمارس دور المعارضة.

وحسب نوع النخبة، فقد كان أمامنا نخبتين متداجمة في مجتمع البرلمان وقابلة لاختراقاته وتأثيراته، ومن جهة ثانية كانت النخب المدروسة، تمثل في آن واحد عوالم صغرى من تجليات الحياة الاجتماعية، ووحدات فعلية داخلية في المجتمع الجزائري.

هناك فوارق واضحة بين النخبة المركزية والنخبة الوسيطة، ولا تترك للمصادفة سوى مكانة ضئيلة جدا يجري البحث بشكل طبيعي عن إيجاد تفسير لها، يربطها وإختبارها عن طريق متغيرات ومؤشرات أخرى.

إن الأهمية المتوالية للقيم التي من شأنها المساعدة على الديمقراطية، تتقارب في كثير من الأحوال وفقا لأنماط النخبة السياسية. وهذا التقارب واضح بشكل خاص فيما يتعلق بنتائج الموضوعات الثانية حول خيارات القيم. وعليه، فإن المعطيات الإحصائية تظهر تقارب بين الإجابات الصادرة عن النخبة المركزية من جهة، وعن النخبة الوسيطة من جهة ثانية. في الموضوعات الأخرى، تبدو خصوصية النخبة السياسية أقل بروزاً، لكنها مع ذلك ظاهرة من خلال آراءها.

إذا درسنا نتائج هذه التحاليل الموزعة بين مختلف الموضوعات لتكوين فكرة إجمالية عن كل من النخبة المركزية والنخبة الوسيطة، نلاحظ أن مزايا كل منها تتعكس انعكاساً واضحاً في معرفتهم للإستراتيجية.

تكشف النخبة المركزية، في عدة نقاط، عن تماثلات في دعم النظام والإرتباط به. وفي المقابل، تظهر النخبة الوسيطة نزعات متعاكسة في هذا المجال، ومهما يكن الأمر، فإن الإحصاءات تكشف عن تقارب ملحوظ، وفقاً لأنماط النخبة السياسية، على صعيد القيم.

لقد أدت سلسلة من القضايا التي ارتبطت بمشاعر قوية إلى ضرب الوفاق السياسي في الجزائر، وشملت مثل هذه القضايا مكافحة الإرهاب والبطالة وارتفاع الأسعار وتدني القدرة الشرائية، مما أدى إلى تأثر رأي المواطنين عن الحكومة. وفي الوقت الذي تحاول فيه الحكومة كي تلبى مطالب المواطنين، فإن المؤسسات السياسية تمر في أوقات صعبة من جراء محاولتها التكيف لتلبية الدعوات إلى ديمقراطية أكثر مشاركة. وتفضي هذه الحالة إلى نقد جماهيري للنخب السياسية وعملية الحكم. بالإضافة إلى الاستياء العام من الحكومة وقلق إزاء شرعيتها، فإن الأثر المربك لحركات الاحتجاج قد بدأت تشعر به السلطة في الجزائر. كما ويبدو أن العديد من المواطنين قد بدأوا بفقدان ثقتهم في المؤسسات السياسية والعملية السياسية. ولقد أظهرت هذه التصورات القلق حول مستقبل الديمقراطية في الجزائر. لأن الدعم الشعبي هو أساسي لبقاء الديمقراطية، ولذلك فإننا بحاجة إلى تقدير حجم وعمق أزمة الثقة في الجزائر.

إن الاستياء الشعبي من السياسات قد ازداد فعلا بعد إخفاق الإصلاحات السياسية التي وعدت بها الحكومات المتعاقبة. وأصبح السكان أقل مساندة للنظام السياسي وأكثر ترددا في التعبير عن آرائهم السياسية. ولقد أثارت موجة من الأنشطة التخريبية وحركات الاحتجاج المتزايدة المخاوف، واستنفذت الإخفاقات الاقتصادية للحكومة الدعم المتراكم الذي أتيح للإدارات السابقة. فأصبح نقد الحكومة والعملية السياسية نقدا شائعا. فالثقة بالسياسيين أو بالحكومة تركز الاتجاهات نحو الحكومة.

وعدم وجود الثقة بين المواطن والدولة هو سمة أساسية من سمات الثقافة السياسية في الجزائر، وقد دلت أحداث الشغب والاحتجاجات على شعور الاغتراب الذي يعاني منه العديد من الجزائريين إزاء النظام السياسي الذي هو مركزي وبيروقراطي.

لقد قدم "ديلي كاربيني" بعض أسباب غياب اهتمام الشباب بالسياسة، أن أغلب المؤسسات الرسمية إما أنها تتجاهل البالغين من الشبان والقضايا التي تهمهم، وإنما أنها لا تمتلك القدرة على اجتذابهم ومنحهم فرصا ذات معنى للمشاركة في الحياة السياسية.

ويرى الباحث ذاته بخصوص الأحزاب إن ثمة أحزابا ومرشحين لا يمتلكون دافعا كبيرا يدعوهم إلى توظيف طاقاتهم ومواردهم في عملية استقطاب الشبان. أما المجتمع المدني فقد خلصت إليه دراسة "كاربيني" بالقول: تبدو المنظمات المدنية التقليدية والجماعات التي تجمع بين أفرادها مصالح مشتركة عرضة لتأثير كيانات حكومية وضغوطها، وتسويات سياسية وأساليب عمل لا تلقى هوى في نفوس الشباب..الذين نشئوا في بيئة كونية تخضع لهيمنة وسائل الإعلام وتتفاعل مكوناتها بوتيرة أسرع.

فالملاحظ في الجزائر أن:

- الحكومة تتجاهل فئة الشباب، وحتى الكهول والشيوخ، التي لها مطالب متعددة ومتنوعة، منها فتح المجال الإعلامي والسياسي..وذلك الإغلاق لم يؤد فقط إلى مقاطعة الفعل السياسي الذي أضحت تشعر أنها ليست المعنية به، إنما إلى "الهروب خارج" الوطن تجاه أوروبا عبر قوارب صيد بالية، مفضلة الموت في أعالي البحار بدل المكوث في ظل نظام سياسي مولد لتلك الأسباب. مشكلة ظاهرة "الحرقة" التي دخلت قواميس اللغات الأجنبية وأضحت تثير مصطلحات الصحافة الغربية.

- إن الأحزاب الجزائرية استهلكت كل خطاباتها لجذب الجمهور واستقطاب الشباب على وجه التحديد، ويستطيع أي متتبع متواضع للحياة السياسية أن يعرف ما يقول أي رئيس حزب حتى قبل أن يفتح فمه، لم يعد للأحزاب لا "زعيم جذاب" ولا "أفكار تدعو للتجنيد والنضال". كما أن الوقت أوضح أن ممارسة السياسة وتحديد النضال الحزبي أصبح وسيلة تدر الربح على الأحزاب ومسئوليتها بدون أن تتوسع قاعدة الاستفادة للمواطنين المناضلين ذوي الصف الثاني أو الثالث أو القاعدة.

- إن المجتمع المدني الجزائري الذي نشأ في ظروف معلومة للمتبعين، أصبح بمثابة "زائدة دودية للنظام أو دوائر في النظام" تتحرك في حدود ما يسمح به النظام وما يعود بالفائدة على الجمعية أو المنظمة. وهكذا تغيب مكانة الشعب من الوعي الحزبي والحكومي والمجتمع المدني.

- إن الأحزاب السياسية وحتى المترشحين لم يعد لديها مستوى يؤهلها لفهم الواقع والتفاعل معه بإيجابية، فهي تفتقد لغة الخطاب، ولغة الإقناع معا.

- لأن النخبة السياسية ليست لديها أفكار، فإنه لم يعد للشعب قضية، فالاستفتاء على الاستقلال شارك فيه الشعب الجزائري رغم ضغوطات الاستعمار، ورئاسيات 1995 تحدى فيها الشعب كل الضغوط السياسية الأمنية، وخلال تشريعات 1991 كانت الساحة الحزبية زاخرة بالأفكار المتنافسة، وكانت الأحزاب تتنافس في ترشيح "زبدة إدارتها ومناضليها".

- إن النخبة السياسية لا توظف كل ما ممن شأنه أن يساعد في الترغيب الانتخابي، من وسائل إعلام تقليدية وحديثة كالأنترنت، وحتى الإعلانات الدعائية في الإذاعة الجزائرية والتلفزيون صممت بشكل ينفّر ولا يرغب.

هذه الوضعية إذن، شعب بدون اهتمام سياسي، تغذيه سلوكيات النظام والحكومة، يؤدي حتما إلى مقاطعة عملية للفعل السياسي. إن الأمر بالغ الخطورة، إن شرعية النظام المهزوزة أصلا زادت اهتزازا، وصورة الأحزاب المهترئة أساسا زادت اهتزازا.

ويمكننا أن نعدد عوائق التحول الديمقراطي في الجزائر فيما يلي:

إن أهم إشكال يواجه تعزيز وترسيخ الديمقراطية في الجزائر هو غياب الثقافة الديمقراطية لدى السلطة، ولدى النخبة السياسية، فلا يمكن أن تكون ممارسة ديمقراطية حقيقية إن لم تسبق بشعور ديمقراطي يتحرك في كيان الفرد ويمزج أفكاره، ولا يمكن أن نحيا الديمقراطية كواقع سياسي، وشروطها غير متوفرة في بناء الشخصية، وفي العادات والتقاليد، فالثقافة الشعبية المتجذرة، والمؤثرة حتى في النخب التي تنزعم العمل السياسي - باعتبار أن معظم هذه النخب ذوي أصول ريفية- هذه الثقافة لا تتناغم مع القيم الديمقراطية، كما أن نسبة الأمية المرتفعة تعتبر عائق كبير أمام نشر القيم الديمقراطية، والسلوك الديمقراطي المرتبط بالعقلانية والحس الاجتماعي.

إن مسؤوليات السلطة السياسية، وتأثير الشرق المتطرف والغرب الاستعماري، بمشاريعهم الاجتماعية والصورة التي يعكسونها عن الجزائريين للجزائريين أنفسهم، والمحيط الاجتماعي الذي يتميز بتفاهل البطالة، وأزمة القيم، و" الشبيبة المحرومة " التي وجدت نفسها بين الزمن القديم والحديث هي كلها، عوامل معيقة لدمقرطة المجتمع الجزائري.

كما هناك عوائق كبيرة للتجربة الديمقراطية ناجمة عن خوف السلطة وإرث حساسيات موجودة داخل المجتمع وداخل القوى السياسية من الصعب تجاوزها بسهولة. فالمسألة الجزائرية ما زالت تقريبا تراوح مكانها فيما يتعلق على الأقل بنقطة واحدة وهي ديمقراطية النظام السياسي وإقامة دولة القانون.

وقد بينت التجربة الأوروبية أهمية وجود نخب تحتفظ ببعض الاستقلالية عن السلطة المركزية، غير أن الأمر يختلف في الجزائر، فلا وجود لمجتمع مدني يتمتع ببعض الاستقلالية عن السلطة المركزية، ويساهم في نمو الديمقراطية، ولم يغير في واقع الحال وجود شيوخ القبائل وأصحاب الحرف ورجال الدين وشيوخ الزوايا والطرق الصوفية في التاريخ الجزائري- والتي يمكن اعتبارها كمجتمع مدني بالتعبير الحديث- لأنها لم تتمتع بالقوة والنفوذ الضروري لتحقيق توازن حقيقي في مراكز صنع القرار.

وقد تميزت التجربة الجزائرية بالخروج الدائم على الشرعية وقد كان آخر خروج على الشرعية إلغاء المسار الانتخابي مع مطلع سنة 1992، وبعد العودة إلى المسار الانتخابي لكن هذه المرة تحت دستور جديد وضع بعض القيود على العملية الانتخابية والديمقراطية عموماً، لنشهد ميلاد ما يمكن تسميته بالديمقراطية المقيدة، بحيث يبقى الحل والعقد بأيدي نخب محددة، تتحكم في النظام، وتسيطر على أجهزة الدولة، فلا تؤثر التعددية والاقتراع العام في توزيع السلطة. غير أن المعضلة الأمنية التي عاشتها الجزائر، ولا زالت تعرف بعض فصولها، وكذا انتفاضة أكتوبر 1988 الدامية، هذه الأحداث وإن شكلت حلقات حزينة في التاريخ الجزائري إلا أنها أفرزت بعض التحولات والمظاهر التي لا يمكن إغفالها، فبالنسبة للسلطة نجد تراجع خيار الاستئصال لصالح خيار المصالحة الوطنية كما نلمس ميل ونزوع معظم القوى السياسية نحو الاعتدال، وظهور الكثير من المراجعات النقدية داخل صفوفها.

ومن كل ما سبق يمكننا أن نستنتج عدم توفر مقتضيات الديمقراطية الذاتية والموضوعية ممثلة في كل الاستعدادات النفسية والفكرية التي تجسدها الثقافة والشعور الديمقراطي، وكذا الآليات التي يستند عليها النظام الديمقراطي، وعليه انتهينا إلى أن غياب الثقافة وقيم الديمقراطية لدى كلا من النخبة السياسية والسلطة ساهم في تدني الممارسة الديمقراطية في الجزائر، فإمكانية قيام نظام ديمقراطي حقيقي مرتبط بوجود مجتمع مشبع بالوعي والشعور الديمقراطي، وتوفر آليات نظام الحكم الديمقراطي. وهذا ما جعل أغلبية كبيرة من المبحوثين ترى أن أهم عائق يواجه التعددية السياسية هو غياب الثقافة الديمقراطية داخل مؤسسات المجتمع المختلفة بما فيها الأحزاب السياسية، كما اعتبرت نسبة كبيرة من المبحوثين الديمقراطية في الجزائر مازالت في البدايات الأولى لها.



وعليه يمكننا أن نؤكد أنه رغم تبني الجزائر لدستور تعددي ديمقراطي وتأسيس العديد من الأحزاب السياسية إلا أننا لم نصل إلى النظام الديمقراطي الحقيقي، الذي تتوفر فيه المبادئ الأساسية للديمقراطية، فالديمقراطية ثقافة قبل أن تكون قوانين وهي شعور قبل أن تكون ممارسة ولا يمكن أن نحيا الديمقراطية في واقعنا السياسي وهي مغيبة داخل الأحزاب السياسية، وهو ما أدى بنا إلى الانتهاء إلى أن غياب قيم الديمقراطية لدى النخبة السياسية ساهم في تدني الممارسة الديمقراطية في الجزائر. كما أن استرداد النخبة السياسية المدنية لمراكز المبادرة والتأثير في الحياة السياسية يساهم في إنجاح التجربة الديمقراطية.

## الخاتمة

لقد ساهمت الأحزاب السياسية في العملية الديمقراطية الجزائرية على مدى فترة زمنية معتبرة، ومع ذلك، فإن أداءها المستقبلي غير واضح ومشكوك فيه أيضا. وأعظم مشكلة تكمن في تطوير الوعي الوطني، الذي يعتبر أيضا أعظم متطلب معياري للديمقراطية. فالوعي الوطني قد يتعزز ضمن مؤسسات المجتمع المدني، مع أن الركود في هذا النظام الخاص الذي يبطن الحياة العامة أصبح واضحا أيضا، وهو واضح من خلال عدم الاستقرار الاجتماعي، وانتشار الجريمة التي تهدد سلامة المواطنين، وضمور الاتحادات والنقابات، وضعف الحكومة، وبيروقراطية الأحزاب السياسية في الجزائر. كما أن الأحزاب السياسية توضح أيضا هذه الروابط الشخصية الضعيفة، وهي منعكسة في الولاءات الحزبية الضعيفة، وعلى التأثير الضعيف للولاء الحزبي على السلوك الانتخابي، واستبدال الروابط الفعالة للأحزاب بالكفاءة للبيروقراطيات الحزبية الوطنية. وفي هذا الإطار، يجب أن يعدل التشريع الرسمي أو يغير وذلك لتقليص القيود الصارمة المفروضة على الأحزاب، فالأحزاب يجب أن تترك حرة بصورة عامة لتقرر تنظيمها الداخلي الخاص وشروط العضوية، ولتقرير أنشطة حملاتها الانتخابية، ولمعالجة تمويلاتها واشتراكاتهما، فالتشريع مطلوب فقط لمنع الخداع المالي والتمييز العرقي أو الجنسي. وبتحرير الأحزاب سيحقق أعضاؤها المزيد من المراقبة والإشراف وخلق وعي مواطني أكبر.

في هذه الدراسة يمكن أن نفهم أمورا تبدو لصيقة بالممارسات السياسية وبالمجتمع المدني في الجزائر، فنجد تداخل بين المجال السياسي والمجال المدني وفي تبادل واضح للأدوار، تتشابك العلاقات وتتداخل بحيث يصعب الفصل بينها في الكثير من الأحيان. وعدم وضوح الحدود بين ما هو سياسي وما هو مدني، وشكلانية العمل المدني وتوجيهه لخدمة مصالح سياسية. فأصبح المجتمع المدني تحت تأثير جماعات المصالح في الجزائر يقوم بوظائف أخرى غير التي أنشئ عليها، هذا مرده تمييع دور منظمات المجتمع المدني في الجزائر، إلى جانب تهجين الأحزاب السياسية وتفريغها من محتواها، بحيث تشكلت في الجزائر قوى سياسية لها أهداف سياسية ولكن ببنية مدنية، مما جعل المواقف والانتماءات والتحالفات السياسية تتغير على نحو سريع وغير مفهوم.

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي  
Ministère de L'enseignement Supérieur  
et de la Recherche Scientifique

Université D'Alger  
Institut Des Sciences Humaines  
Et Sociales  
Département De sociologie

جامعة الجزائر  
كلية العلوم الإنسانية  
والاجتماعية  
قسم علم الاجتماع

استمارة بحث  
QUESTIONNAIRE

الموضوع:

قيم واستراتيجيات النخب السياسية وعلاقتها بالحكم في الجزائر  
دراسة ميدانية بالبرلمان الجزائري

**THEME** : Les valeurs et les stratégies des élites politiques et leurs relations  
avec le pouvoir en Algérie

Le parlement algérien

المعلومات التي تدلون بها تبقى سرية ولا تستخدم إلا لغرض البحث العلمي

Les informations formulées sont secrètes et ne  
seront utilisées que dans un but scientifique.

السنة الجامعية: 2008/2007 ANNEE UNIVERSITAIRE :

يرجى منك الإجابة على الأسئلة التالية بوضع علامة ( X ) في الإجابة المناسبة أو كتابة إجابتك في المكان الفارغ .  
Vous êtes sollicité a répondre aux question suivantes et ce en mettant une croix sur la réponse  
appropriée ou bien en donnant votre réponse par écrit :

## I- DONNEES PRELEMINAIRES :

## I - بيانات أولية :

- 1-SEXE : Masculin  رجل 1- الجنس :  امرأة  
Feminin  امرأة
- 2- AGE : ..... 2- العمر : .....
- 3- SITUATION FAMILIALE : 3- الحالة العائلية :  
Célibataire  أعزب  
Marie  متزوج  
Divorcé  مطلق  
Veuf  أرمل  
Nombre d'Enfant : ..... : عدد الأولاد :
- 4- NIVEAU D'ENSEIGNEMENT 4- المستوى التعليمي:  
Primaire  ابتدائي  
Secondaire  ثانوي  
Universitaire  جامعي  
Post-Graduation  دراسات عليا  
Autres ( Indiquez )..... ( حدد ) أخرى

## II- FONCTION ET ACTIVITE POLITIQUE :

## II- المهام والعمل السياسي :

- 5- POSITION ACTUELLE : 5- الوضعية الحالية:  
Vice président du parlement  نائب رئيس المجلس  
Président groupe parlementaire  رئيس الكتلة البرلمانية  
Président de commission  رئيس لجنة  
Vice président de commission  نائب رئيس لجنة  
Membre de commission  عضو باللجنة  
Autres ( Indiquez )..... ( حدد ) أخرى
- 6-POSITIONPRECEDENTE .....: 6- الوضعية السابقة:.....
- 7- ANCIENNETE DANS LA POSITION ACTUELLE .....: 7- الأقدمية في الوضعية الحالية:.....
- 8- ANCIENNETE DANS LE PARLEMENT .....: 8- الأقدمية في البرلمان:.....
- 9- FONCTION D'ORIGINE : 9- المهنة الأصلية  
Chômeur  عاطل عن العمل  
Fonctionnaire  موظف بالقطاع العام  
Privée  موظف بالقطاع الخاص  
Profession Libérale  أعمال حرة  
Retraite  متقاعد  
Autres, citer .....: أخرى تذكر:.....

## 10- ADHESION ORGANISATIONNELLE : 10- الانتماء التنظيمي:

- Adhérent à un parti politique  منخرط في حزب سياسي  
Adhérent à une O.N.G  منخرط في منظمة غير حكومية  
Non Adhérent  غير منخرط

11- En cas d'adhésion à un parti politique ; lequel ? 11- في حالة انتمائك إلى حزب سياسي, ما هو؟

12- En cas d'adhésion à une organisation Etes-vous ? : 12- في حالة انتمائك إلى تنظيم معين هل أنت؟:

- Membre Fondateur  عضو مؤسس  
Membre de l'état-major  عضو قيادي  
Responsable  مسؤول  
Militant  مناضل

13- En cas de non adhésion à aucune organisation, cela est du : 13- إذا كنت لا تنتمي لأي تنظيم، هل ذلك راجع إلى:

Indisponible  عدم توفر الوقت الكافي  
Situation Sécuritaire  الظروف الأمنية لا تسمح  
Inferctuosité  لا جدوى منها

Autres, citer ..... أخرى تذكر:

14- خلال الخمس السنوات الأخيرة هل تابعتم تكويننا سياسيا ؟

14- Durant les cinq dernières années avez-vous bénéficié d'une formation spécialisée en politique?

Oui  نعم  
Non  لا

15- Si oui, veuillez indiquer ce qui suit : 15- إذا كان الجواب - نعم - ما هو :  
Thème de la formation:..... موضوع التكوين:

Durée de la formation :..... مدة التكوين :

16- Rencontrez vous des difficultés qui entravent la bonne marche de votre travail ? 16- هل تتعرض إلى صعوبات تعيق السير الحسن لمهامك ؟

Oui  نعم  
Non  لا

17- Si oui, ces difficultés se situent au niveau du : 17- إذا كان الجواب - نعم - هل هذه الصعوبات توجد في ؟

Parlement  البرلمان  
Parti  الحزب  
L'Administration  الإدارة  
Autres ( Indiquez ):..... أخرى (حدد):

18- Croyez-vous qu'il existe des opportunités de réussite à votre niveau ? 18- هل تعتقد أن هناك فرصا للنجاح أمامك ؟

Oui  نعم  
Non  لا

19- Croyez-vous que le parti vous avisera d'avance des ses intentions ? 19- هل تعتقد أن الحزب يخبرك مسبقا بما ينوي فعله ؟

Oui  نعم  
Non  لا

20- بالمقارنة مع زملائك داخل البرلمان هل تعتقد أن أدائك هو :

20- En comparaison à vos collègues dans le parlement , pensez- vous que votre performance est :

Faible  ضعيف  
Au dessous de la moyenne  تحت المتوسط  
Moyenne  متوسط  
Assez élevée  فوق المتوسط  
Très élevée  مرتفع جدا

21- Vous sentez vous libre en matière de prise de décision dans l'exercice de vos responsabilités? 21- هل تشعر بحرية في اتخاذ القرارات المتعلقة بمسؤوليتك ؟

Oui  نعم  
Non  لا

22- Veuillez indiquer les obstacles qui vous bloquent dans la réalisation de vos objectifs :

22 - حدد المعوقات التي تعيقك في تحقيق أهدافك :

- |  |                          |                      |
|--|--------------------------|----------------------|
| Manque d'argent                          | <input type="checkbox"/> | نقص المال            |
| Le manque de temps                       | <input type="checkbox"/> | نقص الوقت            |
| Le manque de formation et d'enseignement | <input type="checkbox"/> | نقص التكوين والتعليم |
| Le système politique                     | <input type="checkbox"/> | النظام السياسي       |
| Aucun obstacle                           | <input type="checkbox"/> | لا يوجد أي معوق      |
| Autres ( Indiquez ):                     |                          | أخرى ( حدد ):        |

23- Pensez-vous être au courant de tout ce qui se passe au parlement?

- |     |                          |     |
|-----|--------------------------|-----|
| Oui | <input type="checkbox"/> | نعم |
| Non | <input type="checkbox"/> | لا  |

24- Pensez- vous que le parlementaire algérien à des connaissances théoriques et techniques lui permettant est d'accomplir son travail aisément ?

24 - هل تعتقد أن للبرلماني الجزائري معارف نظرية وتقنية تمكنه من أداء مهامه بسهولة؟

- |     |                          |     |
|-----|--------------------------|-----|
| Oui | <input type="checkbox"/> | نعم |
| Non | <input type="checkbox"/> | لا  |

25- Si non quelles sont les connaissances qui lui font défaut d'après vous ?

25 - إذا كان الجواب - لا - ما هي المعارف التي تنقصه في رأيك ؟

.....

26- ما نوع المواضيع السياسية التي تهتم بها:

26- Quels sont les thèmes politiques auxquels vous allouez une grande importance ?

- |   |                          |   |
|---|--------------------------|---|
| La politique nationale extérieure                 | <input type="checkbox"/> | السياسة الوطنية الخارجية                      |
| La politique nationale intérieure                 | <input type="checkbox"/> | السياسة الوطنية الداخلية                      |
| L'état et les questions du monde arabo-islamiques | <input type="checkbox"/> | الأوضاع القومية وقضايا الأمة العربية والإسلام |
| La politique extérieure dans le monde             | <input type="checkbox"/> | السياسة الخارجية في العالم                    |
| Ensemble  | <input type="checkbox"/> | كلها معا                                      |
| Autres , citez.....                               |                          | أخرى تذكر.....                                |

27- من خلال ماذا تتابع المواضيع السياسية:

27- Quelles sont les sources d'informations utilisées pour suivre les thèmes politiques ?

- |                                 |                          |                            |
|---------------------------------|--------------------------|----------------------------|
| Station satellitaire            | <input type="checkbox"/> | القنوات الإعلامية الفضائية |
| Internet                        | <input type="checkbox"/> | الإنترنت                   |
| Livres et revues internationaux | <input type="checkbox"/> | الكتب والمجلات العالمية    |
| Les quotidiens nationaux        | <input type="checkbox"/> | الجرائد الوطنية            |
| Autres , citez.....             |                          | أخرى تذكر.....             |

III- LA PERFORMANCE STRATEGIQUE DES PARTIS POLITIQUES

- 28 - هل الوضع الحالي للحزب المنتمي إليه يمكنه من التكيف مع تطورات الحياة السياسية ؟  
 28- Est-ce que la conjoncture actuelle de votre parti politique l'aiderait à s'adapter avec les évolutions de la vie politique ?
- Oui  نعم  
 Non  لا
- 29- Si non , cela est du : 29 - إذا كان الجواب - لا - هل ذلك متعلق بـ:  
 Culture du parti  ثقافة الحزب  
 Les objectifs du parti  أهداف الحزب  
 La direction du parti  قيادة الحزب  
 Règlement intérieur du parti  النظام الداخلي للحزب  
 Système politique  النظام السياسي  
 Autres, citer .....: أخرى تذكر:
- 30 - هل ترى بأن الحزب حقق مكاسب جديدة ؟  
 30- Croyez-vous que Le parti a réalisé de nouveaux acquis ?
- Oui  نعم  
 Non  لا
- 31- Si non, cela est du: 31 - إذا كان الجواب - لا - هل ذلك متعلق بـ:  
 Qualité Des réalisations  نوعية الإنجاز  
 Degré de la concurrence  درجة المنافسة  
 Absence du travail de proximité  قلة التحرك بين الجماهير  
 Absence d'une stratégie active  غياب إستراتيجية فعالة  
 Autres, citer.....: أخرى تذكر:
- 32- Est-ce que les objectifs du parti sont 32 - هل أهداف الحزب أصبحت واضحة للمناضلين  
 devenus clairs par rapport au passé (avant dix années) مقارنة بالفترة السابقة ( قبل عشر سنوات ) ؟  
 Oui  نعم  
 Non  لا
- 33- Si oui , cela est du: 33 - إذا كان الجواب - نعم- هل ذلك متعلق بـ :  
 Changement des objectifs  تغيير الأهداف  
 Changement du système  تغيير النظام السياسي  
 Changement de stratégie du parti politique  تغيير إستراتيجية الحزب  
 Autres , citer.. .....: أخرى تذكر:
- 34- Est-ce que le pouvoir d'adaptation du 34 - هل ازدادت قدرة الحزب على التكيف مع محيطه  
 parti avec son environnement a changé مقارنة بالفترة السابقة ( قبل عشر سنوات ) ؟  
 par rapport au passé ( avant dix années ) ?  
 Oui  نعم  
 Non  لا
- 35- Si oui , cela est du : 35 - إذا كان الجواب - نعم- هل ذلك راجع إلى :  
 Flexibilité du parti  مرونة الحزب  
 Changement du système politique  تغيير النظام السياسي  
 Diversités de réalisation  تنويع الإنجاز  
 Utilisation de nouvelle stratégie  استخدام إستراتيجية جديدة  
 Autres, citer.....: أخرى تذكر:

36- De manière générale croyez vous que votre parti

36 - بصورة عامة هل تعتقد أن حزبك :

Réussit très bien	<input type="checkbox"/>	ناجح جدا
Réussit	<input type="checkbox"/>	ناجح
Réussit moyennement	<input type="checkbox"/>	متوسط
Ne réussit pas	<input type="checkbox"/>	غير ناجح
Ne réussit pas du tout	<input type="checkbox"/>	غير ناجح تماما

37- Comment prévoyez-vous le développement du parti dans les cinq années à venir ?

37 - كيف تتوقع تطور الحزب في الخمس السنوات القادمة ؟

Régression	<input type="checkbox"/>	تراجع
Augmentation	<input type="checkbox"/>	ارتفاع
Pas certain	<input type="checkbox"/>	غير متأكد

38 - كيف تتوقع توسع الحزب في كسب المواطنين في الخمس السنوات القادمة ؟

38- Comment prévoyez-vous l'extension du parti afin d'acquérir les citoyennes dans les cinq années à venir ?

Régression	<input type="checkbox"/>	تراجع
Augmentation	<input type="checkbox"/>	ارتفاع
Pas certain	<input type="checkbox"/>	غير متأكد

39 - كيف تتوقع تغيير المحيط السياسي في الخمس السنوات القادمة ؟

39- Comment prévoyez-vous le changement de l'environnement politique dans les cinq années à venir ?

Augmentation	<input type="checkbox"/>	تزايد
Stabilité	<input type="checkbox"/>	استقرار
Pas certain	<input type="checkbox"/>	غير متأكد

40- Choisissez une définition convenable à la stratégie ?

40- إختار تعريفا ملائما للإستراتيجية ؟ :

- \* Plan et tactique pour faire face aux menaces extérieures  \* خطة وتكتيك لمجابهة التهديدات الخارجية
- \* Comportement choisi et calculé dans une situation inhabituelle ou non programmée  \* سلوك مختار ومحسوب في حالة غير مألوفة أو غير مبرمجة
- \* Planifier pour éviter les risques et bénéficier des opportunités  \* تخطيط لتفادي المخاطر والاستفادة من الفرص
- \* La réalisation des objectifs par la ruse et le vice  \* تحقيق الأهداف عن طريق الحيلة والدهاء

41-A qui Incombe l'élaboration de la stratégie dans parti ? :

41- لمن تسند مهمة صياغة الإستراتيجية في الحزب ؟

Président du parti	<input type="checkbox"/>	رئيس الحزب
Bureau National	<input type="checkbox"/>	المكتب الوطني
Conseil national	<input type="checkbox"/>	المجلس الوطني
Assemblée générale	<input type="checkbox"/>	الجمعية العامة
Commission de cadres	<input type="checkbox"/>	لجنة من الإطارات

Autres, citez .....: أخرى تذكر:

42- Voyez-vous que le développement de performance du parti nécessite:

42- هل ترى بأن تطوير أداء الحزب يتطلب:

Changement du règlement intérieur du parti	<input type="checkbox"/>	تغيير النظام الداخلي للحزب
Adoption de nouvelles stratégies	<input type="checkbox"/>	اعتماد استراتيجيات جديدة
Amélioration des capacités gestionnaires	<input type="checkbox"/>	تحسين كفاءات القياديين
Autres, citez .....: أخرى تذكر:		



- 43- Pouvez-vous dire que la gestion du parti est :  
 Compatible avec les développements actuels  يتماشى و التطورات الحالية  
 Encore sous l'emprise des pratiques classiques  ما زال رهن الممارسات الكلاسيكية
- 44- Le parti dans la recherche des informations souhaitée fait appel à :  
 Cadres du parti  إطارات الحزب  
 Centres nationaux de recherche  مراكز وطنية للبحث  
 Experts étrangers  خبراء أجانب  
 Institutions internationales  هيئات دولية  
 Autres , citez..... أخرى تذكر
- 45- Citez un parti ou organisation qui a des relations avec votre parti , suivant les modèles suivants :  
 Relations fortes / durables ..... : علاقات متينة / دائمة :  
 Relations alliances / temporaires..... : علاقات تحالفية / ظرفية :  
 Relations compétitives / conflictuelles ..... : علاقات تنافسية / نزاعية :  
 Relations faibles / forcées ..... : علاقات ضعيفة / اضطرارية :

#### IV- LES VALEURS DE L'ELITE POLITIQUE

- 46 – Choisissez l'idée qui convient à votre opinion :  
 \* Les gens étaient heureux dans le passé ,  \* كان الناس في الماضي سعداء وأنا أتأسف على أن هذه الأوقات قد مضت  
 je regrette que ces moments soient passés  
 \* L'individu doit vivre son présent et saisir  \* يجب على الفرد أن يعيش حاضره وينتهاز الفرص المتاحة له  
 les opportunités qui se présentent à lui  
 \* L'individu doit se préparer pour l'avenir tout  \* يجب على الفرد أن يحضر نفسه للمستقبل بتخطيط حياة سعيدة  
 en planifiant une vie décente
- 47- Est-ce que vous d'accord avec les gens qui disent que : " l'avenir est incertain et que la meilleure chose à faire c'est de mener une vie au jour le jour "  هل توافق الناس الذين يقولون : " المستقبل غير مضمون وأن أحسن شيء ينبغي عمله هو اتباع معيشة من يوم إلى يوم "
- Entièrement d'accord  موافق تماما  
 Partialement d'accord  موافق نوعا ما  
 Pas d'accord  غير موافق
- 48 - إختتر من كل زوج من هذه الأزواج القيمة التي وجودها ضروري لنجاحك في مهامك ؟ :  
 (الطاعة ، الكفاءة) - (الحرية ، المساواة) - (التعاون ، التنافس) - (المحافظة ، المرونة) - (التنبؤ ، الواقعية)  
 (تحمل المخاطرة ، رفض الغموض) - (تجنب مجابهة المشاكل ، الطموح) - (الإنشغال بالمستقبل ، الإلتزام بالتعليمات)  
 (المال، الأخلاق ) - (البرغماتية، الحيلة) :

- 48- Choisissez parmi ces paires , la valeur dont la présence est obligatoire pour ta réussite dans ton travail ?  
 ( Obeissance , Aptitude ) - ( Liberté , Egalité ) - ( Assistanat , Compétition ) -  
 (Conservation, Création) - (Prévision , Réalisme) -  
 ( Aventurisme , Refus de l'ambiguïté ) - ( Eviter de fair Face aux problèmes , Ambition )  
 ( Préoccupation de l'avenir , Obligation aux recommandations )-(Argent, Ruse)-  
 (Bragmatique, Moralité)

- 49- Classez ces objectifs selon leur l'importance ? : رتب حسب الأهمية في نظرك الأهداف التالية ؟:
- |   |                          |   |
|---|--------------------------|---|
| Combattre la hausse des prix  | <input type="checkbox"/> | مكافحة ارتفاع الأسعار                             |
| Combattre le crime  | <input type="checkbox"/> | مكافحة الجريمة                                    |
| Le développement économique   | <input type="checkbox"/> | النمو الاقتصادي                                   |
| Maintenir une économie stable   | <input type="checkbox"/> | المحافظة على اقتصاد مستقر                         |
| Maintenir l'ordre   | <input type="checkbox"/> | المحافظة على النظام في البلد                      |
| Société de tolérance et non violence  | <input type="checkbox"/> | مجتمع ودي أقل عنف                                 |
| Protection de la liberté d'opinion  | <input type="checkbox"/> | حماية حرية الرأي                                  |
| Sensibilisation de la population dans leur sociétés                                   | <input type="checkbox"/> | منح الناس تأثيرا أكبر في العمل وفي مجتمعاتهم      |
| Faire participer la population à la prise des décisions gouvernementales primordiales | <input type="checkbox"/> | منح الناس تأثيرا أكبر في القرارات الحكومية المهمة |
| Instauration des forces de défense active   | <input type="checkbox"/> | المحافظة على قوات دفاع قوية                       |
| Société sensible aux idées autant que l'argent  | <input type="checkbox"/> | مجتمعا تؤثر فيه الأفكار أكثر من المال             |
| Création de nouvelles villes et la protection de l'environnement                      | <input type="checkbox"/> | المزيد من المدن الجميلة والمحافظة على البيئة      |

50- رتب حسب الأهمية ما يجب أن تكون عليه أهداف البلد للسنوات العشر القادمة ؟:

- 50- Classez selon l'importance les objectifs de l'état dans les dix ans à venir ?:
- |   |                          |   |
|---|--------------------------|---|
| Maintenir l'ordre et instaurer la sécurité  | <input type="checkbox"/> | الحفاظ على النظام والأمن في البلد                   |
| Faire participer la population à la prise des décisions gouvernementales primordiales | <input type="checkbox"/> | إعطاء الناس تأثيرا أكبر في القرارات الحكومية الهامة |
| Combattre la hausse des prix  | <input type="checkbox"/> | مكافحة ارتفاع الأسعار                               |
| Protection de la liberté d'opinion  | <input type="checkbox"/> | حماية حرية الرأي                                    |

- 51- Etes-vous content d'appartenir à cette patrie ? : هل أنت فخور بانتمائك لوطنك ؟:
- |                        |                          |                      |
|------------------------|--------------------------|----------------------|
| Très content           | <input type="checkbox"/> | فخور جدا             |
| content                | <input type="checkbox"/> | فخور بشكل واضح       |
| Pas très content       | <input type="checkbox"/> | ليس فخورا جدا        |
| Absolument pas content | <input type="checkbox"/> | ليس فخور على الإطلاق |
| Pas d'avis             | <input type="checkbox"/> | لا رأي               |

- 52- Quel est ta conception pour la citoyenneté ? : ما هو تصورك للمواطنة ؟:
- |  |                          |   |
|--|--------------------------|---|
| Résider en Algérie et obtenir sa nationalité | <input type="checkbox"/> | أن تقطن على أرض الجزائر وتحصل على جنسية |
| Participe aux prises de décision de l'état   | <input type="checkbox"/> | أن تشارك في صنع قرارات الدولة           |
| Jouir de tes droits et de ta liberté         | <input type="checkbox"/> | أن تمارس حقوقك وحررياتك                 |
| Avoir l'esprit patriotique                   | <input type="checkbox"/> | أن تؤدي واجباتك والتزاماتك تجاه الدولة  |
| Autres , citez.....                          |                          | أخرى تذكر.....                          |

- 53- Quels sont tes droits en tant que citoyen Algérien ? : ما هي حقوقك كمواطن جزائري ؟:
- |  |                          |                                   |
|--|--------------------------|-----------------------------------|
| Liberté de culte et adhésion politique         | <input type="checkbox"/> | حرية الاعتقاد والانتماء السياسي   |
| Liberté d'opinion et d'expression              | <input type="checkbox"/> | حرية الرأي والتعبير               |
| Avoir un niveau de vie décent                  | <input type="checkbox"/> | حصولك على مستوى معيشي كريم        |
| Participer à la prise des décisions politiques | <input type="checkbox"/> | أن تشارك في صنع القرارات السياسية |
| Autres , citez.....                            |                          | أخرى تذكر.....                    |

54- في رأيك ما هو متاح من حقوق وحرريات كاف لتحقيق مبدأ المواطنة في الجزائر ؟:

- 54- Selon vous, les droits et les libertés d'expressions existant reflètent réellement le droit à la citoyenneté algérienne ?

Oui	<input type="checkbox"/>	نعم
Non	<input type="checkbox"/>	لا

- 55- Si Non, cela est du : 55- إذا كانت الإجابة بـ " لا " هل ذلك راجع إلى:
- |   |                          |                                     |
|---|--------------------------|-------------------------------------|
| Absence des champs de liberté et d'expression | <input type="checkbox"/> | نقص مساحات الحرية والتعبير عن الرأي |
| Faiblesse du pouvoir d'achat                  | <input type="checkbox"/> | ضعف القدرة الشرائية                 |
| Absence du rôle de l'état et ses institutions | <input type="checkbox"/> | غياب الدولة وأجهزتها                |
| Faiblesse du rôle de la société civile        | <input type="checkbox"/> | ضعف المجتمع المدني                  |
| Autres , citez.....                           |                          | أخرى تذكر.....                      |

## VI- التحول الديمقراطي في الجزائر :

### VI- LE CHANGEMENT DEMOCRATIQUE EN ALGERIE :

- 56- هل تعتقد أن المواطن له الحق في المشاركة في التجمهرات والتجمعات الاحتجاجية؟
- 56-Pencez vous que le citoyen aie le droit au protesta et au rassemblement ?

Oui  نعم  
Non  لا

- 57- Si oui,quels genres de rassemblement ? 57- في حالة الإجابة بـ "نعم" ما نوع هذه التجمهرات؟

Manifestation	<input type="checkbox"/>	مظاهرات
Marches	<input type="checkbox"/>	مسيرات
Sit in	<input type="checkbox"/>	إعتصامات
Grèves	<input type="checkbox"/>	إضرابات
Ensemble	<input type="checkbox"/>	كلها معا

Autres , citez..... أخرى تذكر.....

- 58- Si non, pourquoi ? 58- في حالة الإجابة بـ " لا " لماذا؟:

Provoque des problèmes avec le pouvoir	<input type="checkbox"/>	مثيرة للمشاكل مع السلطات
Ses objectifs sont incertains et non réalisables	<input type="checkbox"/>	نتائجها غير أكيدة وغير مضمونة
Provoque de la violence et de l'insécurité	<input type="checkbox"/>	مثيرة للعنف ونتائجها غالبا ما تكون وخيمة أمنيا واقتصاديا
La mauvaise organisation de tels rassemblements	<input type="checkbox"/>	مستوى تنظيمها غالبا ما يكون متذبذبا وفوضويا
En contradiction avec tes principes et non reconnu comme un moyen de droit	<input type="checkbox"/>	لا تتفق مع مبادئك ولا تعتبرها وسيلة للمطالبة بالحقوق

Autres , citez..... أخرى تذكر.....

- 59- هل ترى بأنه لم يبق هناك دواعي للإبقاء على حالة الطوارئ؟

- 59- Pensez- vous qu'il n'existe aucune menace pour le maintien de l'état d'urgence ?

Oui  نعم  
Non  لا

- 60- Pensez- vous que la participation aux élections : 60- هل تعتقد أن التصويت في الانتخابات:

Opération sérieuse et responsabilité nationale	<input type="checkbox"/>	عملية جدية ومسؤولية وطنية
L'activité démocratique engendre les décisions	<input type="checkbox"/>	ممارسة ديمقراطية تصنع القرارات
Jeu politique fabriqué d'avance et ses résultats préfabriqués	<input type="checkbox"/>	لعبة سياسية مصنوعة مسبقا ونتائجها غالبا ما تكون محسومة
Simple activité routinière	<input type="checkbox"/>	مجرد عملية روتينية يمارسها الأغلبية
Opération infructueuse et sans aucun intérêt	<input type="checkbox"/>	عملية لا معنى لها وغير ذات جدوى

Autres , citez..... أخرى تذكر.....

- 61- هل تعتبر نفسك من دعاة التغيير الاجتماعي في البلاد؟

- 61- Considérez-vous parmi ceux qui prônent le changement social ?

Oui  نعم  
Non  لا

62- إذا كانت الإجابة بـ " نعم " ما نوع هذا التغيير الذي تحبذه ؟:

62- Si oui, quel est le type de changement dont vous êtes partisan ?

Changement radical de la société  تغيير المجتمع بطريقة جذرية

Réforme de la société  تغيير المجتمع من خلال الإصلاح

Protection de la société des ennemis  حماية المجتمع من العناصر المناهضة

Autres , citez..... أخرى تذكر.....

63- Comment jugez-vous la performance du gouvernement ? كيف تقيم أداء الحكومة ؟:

Le gouvernement sert l'ensemble  الحكومة تنفع الجميع

Certain que le gouvernement fait juste  واثق أن الحكومة تفعل الصواب

Les responsables sont attentives aux  المسؤولون يهتمون برأي المواطنين

problèmes de la population

Le gouvernement légèrè des lois sans  الحكومة تعمل على إصدار القوانين وعدم متابعتها

jamais les concrétiser sur le terrain

Le gouvernement est absent sur  الحكومة بعيدة عن الميدان وتفقد الإتصال بالمواطنين

le terrain et ne communique pas avec la population

Autres , citez..... أخرى تذكر.....

64- A ton avis, l'Algérie vit-elle un changement démocratique ? في رأيك هل الجزائر تعرف تحولا ديمقراطيا ؟

Oui  نعم

Non  لا

65- Si non, quels sont les contraintes à ce changement ? في حالة الإجابة بـ " لا " ما هي معوقات هذا التحول ؟:

.....  
.....  
.....  
.....

66- في رأيك إلى ماذا يرجع تعثر التجربة الديمقراطية في الجزائر ؟:

66- A ton avis, pourquoi l'expérience démocratique n'a pas tant réussi en Algérie ?

Certains partis étrangers et états ne veulent  عدم رغبة بعض الأطراف الخارجية أو الدول في استقرار وأمن الجزائر

La peur de l'arrivée du courant islamiste  الخوف من وصول التيارات الإسلامية إلى الحكم عن طريق الديمقراطية

Méfiance des multinationales et grande états  مصالح وأطماع الدول الكبرى والتي قد تتأثر بوصول القوى السياسية المناهضة لها إلى الحكم

pour leurs intérêts en cas d'arrivée au pouvoir de  عبر العملية الديمقراطية

force politiques anti

Les lois et constitutions appliquées en Algérie  القوانين والدساتير المطبقة في الجزائر

Faiblesse des partis politiques et absence d'une  ضعف الأحزاب السياسية وغياب معارضة حقيقية للنظام السياسي

vraie opposition au système politique

Autres , citez..... أخرى تذكر.....

67- أمامك بعض الحلول والإجراءات المتبعة لنجاح الديمقراطية في الجزائر رتبها حسب الأهمية لديك؟:

67- Voici quelques solutions et procédées pour réussir la démocratie en Algérie, classez les selon leur importance ?

Neutralité de l'armée et services sécuritaires  لزوم الحياد من طرف قيادة الجيش وأجهزة الأمن

Dissolution de tous les partis et leur réorganisation  حل جميع الأحزاب السياسية وتشكيلها من جديد

Renforcement de la société civile et l'ouverture  تقوية المجتمع المدني وفسح المجال أمامه  
des chemins d'accès

Amendement de la constitution et instauration de  تعديل الدستور وإقرار النظام الرئاسي في الحكم  
régime présidentiel

Abrogation de l'état d'urgence et promulgation des  إلغاء حالة الطوارئ وإفصاح الحريات العامة  
Libertés publiques

Promotion de l'activité politique, liberté de la presse et  ترقية الممارسة السياسية وحرية الصحافة  
la participation au prise de décision  والمشاركة في صناعة القرار

Autres , citez..... أخرى تذكر.....

68- هناك من يرى ضرورة تحديث المجتمع قبل تطبيق الديمقراطية، ما رأيك؟:

68- Certains voient que la modernisation de la société est prioritaire à la démocratisation de cette dernière, quel est votre avis ?

.....  
.....  
.....  
.....

## التعريف ببعض الشخصيات السياسية الوطنية<sup>1</sup>

**أحمد أويحي:**

ولد أحمد أويحي في 2 جويلية 1952 بمدينة بوعدنان بمنطقة القبائل الصغرى بالجزائر تقلد منصب رئيس الحكومة مرتين في سنوات 1995-1998، 2003-2006، بينما تسلم رئاسة الحكومة للمرة الثالثة بتاريخ 24 جوان 2008، وهو خريج المدرسة الوطنية للإدارة في الجزائر، اشتغل لفترة قصيرة في مؤسسة الرئاسة، ثم توجه نحو السلك الدبلوماسي، حيث برزت موهبته الإدارية الدبلوماسية وتمكن من جلب أنظار المسؤولين إليه، خصوصا في أوساط الأمم المتحدة حينما شارك في معالجة ملف الصحراء الغربية، وبالتالي خاض حرب دبلوماسية ضد المغرب.

شغل منصب سفير الجزائر في مالي، ثم سرعان ما تم تعيينه وزيرا مكلفا بالتعاون بين سيد أحمد غزالي، وساهم بشكل فعال في توقيع اتفاق سياسي بين حركة التوارق المسلحة والسلطات النيجيرية، وأصبح رئيس ديوان الرئيس السابق اليمين زروال الذي سرعان ما عينه رئيسا لحكومته، أصبح في سنة 1999 أمينا عاما لحزب الأغلبية في تشريعات 1997 أي التجمع الوطني الديمقراطي.

**عبد العزيز بلخادم:**

من مواليد 8 نوفمبر 1945 بأفلو بالأغواط عرف عن صاحب اللحية البيضاء تواضعه الشديد مما جلب عليه العديد من المشاكل، بل ذهب البعض إلى التشكيك في قدراته في تسيير الحزب والحكومة والوزارة. لكنه مع ذلك انتخب ثلاث مرات كنائب في البرلمان عن دائرته "السوقر" وانتخب ثلاث مرات في البرلمان كنائب، ثم كنائب رئيس، ثم كرئيس في برلمان الحزب الواحد، وكان ثلاث مرات وزيرا للدولة، ممثلا لرئيس الجمهورية ومكلفا بالخارجية في عهد الرئيس عبد العزيز بوتفليقة، الذي ينادي بحياته ويدعو إلى انتخابه في عهدة ثالثة، وتعديل الدستور للمرة الثالثة لفسح المجال للرئيس لتنفيذ برنامجه الخماسي في التنمية. نجح بلخادم في إعادة الحزب العتيد إلى الواجهة في حركة تصحيحية من أجل أن يكون الحزب بعزيزين عبد العزيز بوتفليقة كرئيس شرفي وعبد العزيز بلخادم كرئيس للهيئة

<sup>1</sup> - المصدر: جريدة النهار، 5 أكتوبر 2008، ص 6 - 7

التنفيذية. ليكتسح الأفلان الساحة في الانتخابات التشريعية والبلدية، ويصبح القوة الأولى في البلاد بعد جموح وتململ في عهد علي بن فليس. واكتسب بلخادم شعبية كبيرة بسبب دفاعه عن المبادئ الإسلامية وتحريره للكثير من القوانين الأساسية وكذا رفع الأجور للعمال وأنه رجل المصالحة والذراع الأيمن للرئيس عبد العزيز بوتفليقة، فلقد كان بلخادم مكلفا بالعلاقات الدولية برئاسة الجمهورية ثم وزيرا للخارجية في بداية العهدة الأولى للرئيس ثم ممثلا للرئيس في 2005، ثم رئيسا للحكومة في ماي 2006 ليسلمها إلى أحمد أويحي، عمل بلخادم مفتشا في المالية بعد الاستقلال ثم أستاذا في الأدب العربي وبالتالي فقد انتقل ثلاث مرات في بدايته من طالب إلى مفتش إلى أستاذ .. إلى حد الساعة ينادي بلخادم بعهدة ثالثة لرئيس الجمهورية

### عبد المالك قنايزية:

من مواليد 20 نوفمبر 1936 بسوق أهراس. يخفي عبد المالك قنايزية الوزير المنتدب لدى وزير الدفاع وراء الابتسامة الرسمية تكويننا عسكريا دقيقا. فقد التحق الشاب عبد المالك بصفوف جيش التحرير من سوق أهراس وهو ابن 22 ربيعا، حيث تم اكتشاف قدراته فعين عقيدا مكلفا بوحدة العمليات. بعد الاستقلال بدأ يعبئ حقيبته ورصيده الدراسي والتكويني، حيث التحق بالاتحاد السوفيتي وفرنسا وتشبع بمبادئ المدرسة العسكرية الشرقية والغربية على حد سواء. وعند عودته إلى بلاده تم تعيينه كقائد أركان نواحي عسكرية، ثم قائد الفرقة المصفحة ومساعد قائد ناحية عسكرية ومدير مركزي مكلف باللوجستيك ثم مكلفا بالعتاد والصناعة العسكرية، وكانت أهم محطة في حياة قنايزية هي مشاركته في الحرب الإسرائيلية العربية سنة 1973 قائدا لجبهة الآليات المصفحة. وبعد عشر سنوات يعين جنرالاً ثم قائدا للقوات الجوية بداية من سنة 1987 ونائبا لقائد الأركان ثم "جنرال ماجور" بداية من سنة 1991 وبعد مسار مهني طويل في العسكر ينتقل قنايزية إلى التقاعد، لكنه استدعي مباشرة بعد ذلك سفيرا في بارن بسويسرا إلى غاية سنة 2000. في أول ماي من سنة 2005 يعين قنايزية في منصب لم تعرفه الجزائر من قبل وهو وزير منتدب لدى وزير الدفاع. كما منحت له العديد من الميداليات والتشريفات منها ميدالية تقرير من جيش التحرير

ثم الجيش الشعبي الوطني وميدالية الاستحقاق العسكري. وعلى المستوى الدولي منحت له نجمة تقديرية من قبل الرئاسة المصرية لجهوده في حرب 6 أكتوبر.

**نور الدين زرهوني:**

من مواليد 1937 بتونس، تلقى تعليمه الأساسي بالمغرب وانضم في سنة 1955 إلى منظمة جبهة التحرير الوطني بالمغرب، ثم التحق بجيش التحرير الوطني بالناحية الخامسة وساهم في إنشاء المدرسة الأولى للإطارات السياسية والعسكرية الثورية، لتوكل له في سنة 1958 مهمة إنشاء مديرية التوثيق والبحث قبل أن يعين مكلفا بالاستعلامات لدى جيش التحرير الوطني في سنة 1959. وفي 1961 شارك نور الدين يزيد زرهوني كخبير في أول مفاوضات مع الحكومة الفرنسية بإيفيان.

كلف نور الدين يزيد زرهوني في سنة 1962 بتطوير مصالح الاستعلامات وكذا مديرية العلاقات الخارجية لدى وزارة الدفاع الوطني. وفي سنوات السبعينات، عين سنة 1979 على رأس المديرية العامة للأمن الوطني ثم التحق في سنة 1982 بالعمل الدبلوماسي بعدما تقاعد من الجيش الشعبي الوطني برتبة عقيد وهي أعلى رتبة في الجيش آنذاك وعين سفيرا للجزائر بالمكسيك وبعد ذلك باليابان وأخيرا كسفير للجزائر في واشنطن، تحصل سنة 1972 على شهادة ليسانس في العلوم القانونية وله شهادة عليا في العلاقات الدولية، عين في عهد الرئيس بوتفليقة في سنة 1999 وزير للدولة وزير للداخلية والجماعات المحلية الذي ما زال يشغله لحد الآن.

**مراد مدلسي:**

عرفه الجزائريون في ملف الخليفة حينما أدلى بتصريح أدخله في عالم النواذر والطرائف عندما قال إنه لم يكن ذكيا في التعامل مع ملف عبد المومن خليفة صاحب فضيحة القرن في الجزائر.

مباشرة بعد الاستقلال تحصل ابن تلمسان العتيقة على شهادة البكالوريا في الرياضيات ليواصل سلسلة النجاحات بتحصله على ليسانس في العلوم الاقتصادية ثم دراسات عليا في نفس التخصص، ثم تربص في معهد متخصص بباريس. وفي مسيرة لامعة، عمل مدلسي



في سونلغاز كمكلف بمالية شركة الكهرباء والغاز، ثم مديرا لشركة الكبريت والتبغ، ثم تمت ترقيته إلى منصب أمين عام بوزارة التجارة في نهاية الثمانينيات.

ومنذ أن دخل إلى عالم الوزارات لم يخرج منه فكان وزيرا للتجارة لمدة عام واحد ثم وزيرا للمالية ثم مستشارا لرئيس الجمهورية ثم وزيرا للمالية ثم وزير دولة مكلف بالخارجية، وقد أسندت له وزارة سياسية الهدف منها الترويج للجزائر التي يرغب بوتفليقة أن تكون صورتها بيضاء وصوتها مسموعا وتكون محل استقطاب للاستثمارات الأجنبية، خاصة أنه يملك ملكة اقتصادية ومالية ونكاه حاد يجعله يمسك بزمام المبادرة في وزارته، خاصة أن رئيس الجمهورية أوقف زيارته المكوكية للترويج لهذه الصورة.

#### **دحو ولد قابلية:**

الوزير المنتدب لدى وزير الداخلية والجماعات المحلية دحو ولد قابلية، ولد في 4 ماي 1933 بمدينة طنجة المغربية من أسرة مجاهدة جعلته يلتحق هو الآخر بصفوف جبهة التحرير الوطني، تحصل على شهادة البكالوريا سنة 1955 بعد أن أتم مرحلة تعليمه الثانوي بنجاح في المدرسة الفرنسية، انتقل بعد ذلك إلى فرنسا والتحق بجامعة "تولوز" الفرنسية ليزاول دراسته في كلية الحقوق. كما أنهى دراسته بذات الجامعة وتحصل منها على ليسانس في الحقوق سنة 1956. تقلد الرجل عدة مناصب سامية في الدولة سياسية، وبرلمانية ووزارية هامة، حيث بدأ مشواره المهني، كما شغل منصب والي للعديد من الولايات الجزائرية، منها والي ولاية مستغانم عام 1963، حيث شغل المنصب لمدة عام فقط ثم تم نقله إلى ولاية تيارت لمدة عام سنة 1964، ثم وال ولاية تلمسان الحدودية لمدة خمس سنوات من سنة 1965 إلى غاية 1970 ثم تقلد منصب والي ولاية وهران وسكيدة ثم الجزائر العاصمة ليشغل بعد ذلك منصب نائب في البرلمان خلال سنة 2001 ثم وزيرا منتدبا لدى وزير الداخلية مكلف بالجماعات المحلية.

#### **عبد المالك سلال:**

بدأ مساره المهني في الإدارة المحلية وهو محسوب على فئة وزراء الرئيس، من مواليد أوت 1948 منذ تخرجه من المدرسة العليا للإدارة في السبعينيات تخصص دبلوماسية، شغل منصب مستشار تقني لدى رئيس ديوان ولاية قالمة ثم مستشارا تقنيا في

وزارة التربية الوطنية قبل أن يعين رئيساً لدائرة تمارست، شغل منصب والي في كل من ولايات بومرداس، أدرار، سيدي بلعباس، وهران، الأغواط ورئيس ديوان وزارة الخارجية قبل أن يعين كوزير، شغل عبد المالك سلال منصب سفير الجزائر في هنغاريا، لعين نهاية التسعينات كوزير للداخلية والجماعات المحلية ثم وزيرا للشباب والرياضة عند صعود الرئيس عبد العزيز بوتفليقة وشغل منصب وزير للأشغال العمومية وكذا وزير للنقل قبل أن يستقر في منصب وزير للموارد المائية، وقد تولى عبد المالك سلال إدارة الحملة الانتخابية للرئيس عبد العزيز بوتفليقة في سنة 2004.

### شكيب خليل:

يعتبر من الوزراء غير المحسوبين على أي تيار سياسي وينتمي إلى فئة وزراء الرئيس، ولد وزير الطاقة شكيب خليل في أوت 1939 بوجدة بالمغرب، أنهى مشواره الدراسي كمهندس في المحروقات وتابع دراساته العليا في جامعة تكساس الأمريكية أين تحصل على شهادة الدكتوراه. عمل بعد رحيله من الجزائر في سنة 1979 في عدة مؤسسات أمريكية مختصة في مجال المحروقات مثل شال وفليبس. كانت أولى مسؤولياته بعد الاستقلال مسؤول قسم الاستكشاف في شركة سوناطراك ورئيس لمؤسسة مختلطة جزائرية أمريكية، عين بين سنتي 1973 و 1976 مستشار للرئيس الراحل هواري بومدين بعد رحيله من الجزائر في سنة 1979 التحق شكيب خليل بالبنك الدولي في منصب مستشار في سوق النفط وترأس وحدة الطاقة لأمريكا اللاتينية، بعد تقاعده المسبق من البنك الدولي في سنة 1999 عينه رئيس الجمهورية عبد العزيز بوتفليقة كمستشار قبل أن يعين بشكل رسمي وزيرا للطاقة والمناجم وهو المنصب الذي بقي يشغله منذ ذلك التاريخ، شغل عدة مناصب على المستوى الدولي كرئيس لمنظمة أوبيب لمرتين واللجنة الإفريقية للطاقة.

### الطيب بلعيز:

كان معظم مساره المهني في قطاع العدالة، من مواليد 1948 بمغنية، متحصل على شهادة الليسانس في العلوم القانونية والإدارية، شغل عدة مناصب منذ سنة 1978 كإطار في المصالح الخارجية لوزارة الداخلية والجماعات المحلية بتيارت، شغل منصب قاض لعدة سنوات وترأس مجالس قضائية بولايات وهران وسعيدة وسيدي بلعباس، وعدة وظائف عليا

في مؤسسات وطنية والتحق بالمحكمة العليا، ليعمل بها مستشاراً. سنة 1999، عين بلعيز عضواً في اللجنة الوطنية لإصلاح العدالة التي نصبها رئيس الجمهورية، وفي سنة 2002 تقلد منصب وزير للتشغيل والتضامن الوطني، ثم وزيراً للعدل، حافظ الأختام، منذ سنة 2003 إلى الآن.

### أبو جرة سلطاني:

من مواليد 12 جانفي 1954 بتبسة ... اشتهر أبو جرة سلطاني بإتقانه للرقية وقدرته على التحكم في العفاريات وكانت البداية مع الأدب العربي والشعر الجاهلي، حيث تخرج بشهادة ليسانس وماجستير في الأدب العربي، وهو يحضر لنيل شهادة الدكتوراه في الاقتصاد حول اقتصاد السوق. ومن عباءة شيخ الشوراقرابية محفوظ نحاح رحمه الله، خرج أبو جرة وجره حركة حماس تتهاوى على وقع ضربات مناصرة الذي يريد قيادة حركة تصحيحية - حسبه - في حين يتهمه أبو جرة بمحاولة الانقلاب على إرادة المؤتمر، عرف عن سلطاني حبه للأدب شعراً ورواية فأخرج "سيف الحجاج" أبياتاً من القصيد و"بقرة ليتامى" رواية وهي قصة الجزائر الجريحة التي فاز بها أبو جرة برصاصتين في ظهره ومع ذلك أغمد سيف الحجاج واقتنع بالمشاركة في تحالف رئاسي والحكومة. وبما أنه من أصحاب اللحي فقد تحمل لمدة أربع سنوات صاحب لحية هو الآخر سيدي السعيد. عندما كان أبو جرة وزيراً للعمل والضمان الاجتماعي وانفرط العقد بينهما في محكمة البلدية في قضية الخليفة التي خرجا منها. بما أنه كان أول وزير للصيد البحري، لينتقل إلى وزير للدولة بدون حقيبة وهو الأمر الذي جلب له الويل وطلب منه مغادرة هذا المنصب، إلا أن القاعدة النضالية أبقتة رئيساً وخليفة لنحاح في عهدة ثانية. وقد كان لأبي جرة نشاط دعوي مستفيض من خلال ترجمه للإمامة في منابر الجزائر وخارجها، دافع عن إسلامية قانون الأسرة الجزائرية وضرورة أن تتنازل حركة حماس سابقاً لصالح جبهة عباسي وعلي بن حاج قبل أن يعيد له نحاح صوابه. ويقال إن الوزارة جعلت أبو جرة أكثر مقاومة لرياح الانتقادات والرصاصات الصديقة التي أنزلت الصراع معه إلى أروقة الجرائد.. لكن البعض نسي أنه صحفي ميدان من خلال ترأسه لتحرير أسبوعية التضامن من قسنطينة، نجا من محاولة اغتيال - من طرف متطرفين - يوم الجمعة 16 سبتمبر 1994 قرب بيته (في قسنطينة). وبعد خروجه

من المستشفى استأنف الدعوة، ومع ذلك عاد إلى الخطابة في المساجد والكتابة في الصحافة. تعود صلته بعالم الكتابة والتأليف إلى سنة 1971 حيث نشرت له أول قصة بعنوان "بقرة اليتامى"، ليتوالى العطاء بسلسلة من الكتب كان أولها كتاب بعنوان (الطريق إلى الله) ضمن سلسلة من الكتب سماها "أوراق إسلامية" رفقة الأستاذ نذير مصمودي، صدر منها 18 كتيبا بين سنة 1979-1989 منها (البرهان الديني والمكذوبون)، (قل للمؤمنات)، (هذا يوم الحساب)، (إيمان إبليس)، (عالم الغيب 03 أجزاء)...الخ، وفي مرحلة التسعينيات صدرت له مجموعة من الكتب الجديدة تشرح الأزمة الجزائرية منها (قشور الصراع في الجزائر)، (جذور الصراع في الجزائر)، (الجزائر الجديدة الزحف نحو الديمقراطية- جزء أول وثاني)، ثم ديوان شعر بعنوان "سيف الحجاج"، ونظرات في علاقة الخير بالشر"ورود وأشواك".

#### السعيد بركات:

من مواليد 15 جوان 1948 ببسكرة. تربي في المساجد والزوايا ليتخرج دكتورا في الطب. لبركات مسار دراسي ونضالي فريد من نوعه فقد جرب بركات كل شيء، حيث تحصل على البكالوريا من الثانوية الفرانكو إسلامية ودكتوراه في الطب وشارك في لجنة كتابة تاريخ الثورة الجزائرية وساهم في إنجاز المركب الجامعي بولاية بسكرة ومشارك مع اليونيسيف مكلف بالبرامج.. نائب رئيس البعثة الجزائرية لدول شرق الاتحاد السوفيتي سنة 1967. عضو مشارك في العديد من اللجان الوزارية المشتركة. رئيس الجمعية الجزائرية للدفاع عن حقوق الطفل. نائب رئيس اتحاد الأطباء. عضو اللجنة الطبية لقدماء المجاهدين. عضو في الهلال الأحمر الجزائري، رئيس فريق رياضي، رئيس جمعية إنشاء المركب الإسلامي عقبة بن نافع بسيدي عقبة، رئيس جمعية ثقافية، وزير الفلاحة من ديسمبر 1999 أي مع بداية العهدة الأولى لرئيس الجمهورية عبد العزيز بوتفليقة إلى غاية 2007، حيث استدعي إلى مهام وزير الصحة وإصلاح المستشفيات. كما أنه مناضل شرس في الحزب العتيد، رجل مصالحة، صحفي سابق في جريدة الشعب، عمل في سوناطراك كطبيب ومستشار بيداغوجي. في عهده عرفت الفلاحة الجزائرية العديد من الانجازات والإخفاقات فلقد أكل الجزائريون في عهده بطاطا يقال إنها كانت موجهة للخنازير وعرفت أسعار

الخضر لهيبا زاد من محن المواطن البسيط، بالإضافة إلى فضائح الدعم الفلاحي التي حولت فيها الأموال إلى فلاحين مزيفين اشتروا سيارات للمباهاة ودينسوا الأرض.

### جمال ولد عباس:

يملك مشوارا دراسيا ومهنيا ثقيلًا، فقد تحصل على منحة من قبل جبهة وجيش التحرير الوطني ليدرس في ألمانيا ويتخرج دكتورا من كلية الطب من جامعة ليبزيغ وكان الأول في دفعته.

مباشرة بعد الاستقلال عين كمدير للصحة في ولاية تلمسان ثم مسؤولا عن مكافحة مرض السل بعين تيموشنت. في سنة 1971 كان أحد المؤسسين للاتحاد الطبي الجزائري ورئيس أول مؤتمر وبعدها أمينا عاما ثم رئيسا. ومنذ 1984 عين عضوا في مجلس أمناء التجمع الطبي المتوسطي وفي نفس السنة تقلد منصب النائب الأول لرئيس اتحاد الطب العربي وعضو في المجلس الأعلى لاتحاد الصيادلة العرب ورئيس شرفي للأكاديمية العربية للصيدلة. وسنة 1986 كان الداعي لتأسيس جائزة الدولة للطب وتحصل ولد عباس على 14 شهادة تقدير وميداليات نظرا لمجهوداته في ميدان الطب.

كما كان لولد عباس العديد من الإسهامات النضالية من خلال نشاطه في حزب جبهة التحرير الوطني، فلقد دخل أروقة البرلمان في بداية الثمانينات ليخرج منه وزيرا، حيث كان عضوا في اللجنة البرلمانية الخاصة بالشؤون الخارجية ثم رئيسا للجنة الجالية الجزائرية المقيمة بالخارج، وفي ماي 2006 توكل له حقيبة التضامن والتشغيل حيث اكتشفه الجزائريون في العديد من خرجاته التي وصفت بالهوليودية، وقد وصف، أحمد أويحي، الوزير جمال ولد عباس بأنه "بابا نوال"، يطل في مناسبات معينة على العائلات الفقيرة والمعوزة ليمدها بالمواد الغذائية، ولا يتذكر تلك العائلات إلا في مناسبات لاحقة.

وانتقد زعيم الأرندي، قفة رمضان التي تشرف عليها وزارة التضامن وتستخدمها لأسباب سياسية وهي إهانة للعائلات المغبونة. كما سجل وزير الوعود كما يطلو للبعض تسميته حضوره في الانتخابات عبر قضية القميص الذي لبسه ولد عباس حاملا ألوان الحزب العتيد وهو اعتبر خرقا للحملة الانتخابية، بالإضافة إلى قضية الخليفة التي أدلى بشهادته فيها. وقد ألحق ملف التشغيل بوزارة العمل بعد أن فشل ولد عباس في إخماد ثورات أبناء

الجنوب وإيقاف قوارب الموت التي فرت من جحيم المحسوبة في التشغيل. وأضيف له ملف الجالية الجزائرية المقيمة في الخارج للتكفل بانشغالاتها بعدما كانت بين يدي نوار جعفر، كما اشتهر بقوله "إن سمرات الجزائر أجمل نساء العالم ونحن نفضل سمراتنا على الشقراوات".

### محمود خودري:

لم يكن أمام محمود خودري إلا الانخراط في صفوف الأفلان بما أنه ولد مباشرة بعد الحرب العالمية الثانية في قلب الأوراس من عائلة ثورية هضمت حقوقها فوجهت ابنها محمود لدراسة القانون في قسنطينة، حيث تخرج بشهادة ليسانس في الحقوق. وبين باتنة وقسنطينة انتقل خودري في مشواره الدراسي والمهني، إذ بدأ يتلمس القضايا القانونية من خلال وظيفته كوكيل للجمهورية في باتنة في بداية السبعينات ثم مستشارا لدى مجلس باتنة لينتقل بعدها إلى مسار آخر هو ميدان التعليم الجامعي من خلال عمله كأستاذ مساعد في كلية الحقوق بقسنطينة بين سنتي 1974 و 1975 لينتقل إلى مسقط رأسه بباتنة كأستاذ مساعد في كلية الحقوق.

ليحمل الجبة السوداء بعدما تخرج في سنة 1977 كمحام وعمل في مجلس قضاء بسكرة، ليكون عضوا نشطا في اتحاد الحقوقيين في بسكرة انتخب أمينا للمنظمة الوطنية للمحامين، ناحية باتنة، ثم أمين خزينة في نفس المنطقة ناحية قسنطينة وهو الأمر الذي لم يمنعه من مواصلة نضاله في صفوف الأفلان، حيث التحق بالجبهة سنة 1968 ليكون محل تقدير المناضلين الذين انتخبوه عضوا في اللجنة المركزية للحزب لعهدتين بداية التسعينات ثم أمين محافظة الأفلان وحملوه إلى قبة البرلمان ليظل فيه عشر سنوات بداية من سنة 1997 إلى غاية اليوم كنائب في عهديتي 1997-2002 و 2002-2007.

ونظرا لخبرته في المجال القانوني فإنه عين كنائب رئيس للجنة القانونية في المجلس الشعبي الوطني ثم نائب رئيس لجنة الفلاحة، وأمام هذا الرصيد المهني انتقل النائب خودري إلى مصف الوزراء من خلال تقلده حقيبة الوزير المكلف بالعلاقات مع البرلمان في العهدة الأولى لرئيس الجمهورية عبد العزيز بوتفليقة الذي دعمه خودري بكل قوة، خاصة عندما كان ابن باتنة علي بن فليس أمينا عاما للحزب العتيدي. ومباشرة بعد انتخاب بوتفليقة لعهدة

ثانية حمل خودري حقيبة الصناعة التي حاول إنعاشها عن طريق تطبيق بعض الإصلاحات. ومنذ جوان 2008 عاد خودري إلى قبة البرلمان ووزير مكلف بحقيبة العلاقات مع البرلمان. **عبد الرشيد بوكرزازة:**

وزير الاتصال عبد الرشيد بوكرزازة من مواليد 19 أبريل 1955 بولاية جيجل الساحلية، نال العديد من الشهادات التعليمية التي ساقته إلى حمل أهم الحقائق الوزارية في الحكومة الجزائرية، تحصل عبد الرشيد على شهادة ليسانس في الكيمياء من جامعة قسنطينة سنة 1978، بالإضافة إلى تحصله على شهادة الدراسات العليا من نفس الجامعة سنة 1981. خبرته المهنية كانت بتقلده العديد من المناصب الهامة في الجامعة وفي المؤسسات الوطنية، من بين أهم المناصب أستاذ بجامعة قسنطينة، كما تقلد الرجل العديد من المناصب السياسية من بينها أمين عام في اتحاد الطلبة الجزائريين بين سنتي 1986 و 1999، كما كان عضوا في اللجنة الوطنية المركزية للحزب، نائبا في البرلمان وأخيرا تقلد منصب وزير الاتصال في جوان 2007.

**محمد الشريف عباس:**

وزير المجاهدين محمد الشريف عباس، ابن الأوراس من مواليد 10 ديسمبر 1936، مجاهد في صفوف جيش التحرير الوطني، شغل العديد من المناصب الهامة قبل أن يتقلد منصب وزير المجاهدين، من بينها أستاذ محاضر بجامعة ابن باديس "قسنطينة".  
شريف عباس تقلد عديد المناصب الهامة في مشواره الحافل، من بينها عضو قيادي في جيش التحرير الوطني من سنة 1955 إلى غاية 1962، ضابط بجيش التحرير الوطني في الولاية الأولى الناحية الثانية، كما شغل الوزير منصب عضو في محافظة جبهة التحرير الوطني بباتنة، عنابة وقسنطينة، وبعدها محافظ وطني في ولايات أم البواقي، تمنراست، قالمة. كما تقلد منصب عضو في لجنة العلاقات الداخلية لجبهة التحرير الوطني ثم أمين عام لجبهة التحرير الوطني من سنة 1976 إلى غاية 1982 وبعد تقلده العديد من المناصب التي أكسبته الخبرة الكافية لتسيير منصب وزير المجاهدين سنة 1999، وما يشهد به التاريخ لشريف عباس هو ما قاله عن ساركوزي ذات مرة بأنه وصل إلى قصر الاليزيه بمساعدة

اليهود. ورفض استقبال ساركوزي حين زار الجزائر. لا لشيء إلا لأنه رفض الاعتذار للجزائر.

#### عبد القادر مساهل:

من مواليد 11 جويلية 1949 بتلمسان، اختار أن يكون صحفيا ثم يتخصص في الدبلوماسية كنائب مدير مكلف بالمنظمات الجهوية ثم مدير دائرة إفريقيا بوزارة الخارجية، وفي سنة 1971 مدير فرع حركات التحرر وبين سنوات 1986 و 1997 تقلد منصب مدير عام دائرة إفريقيا. ثم سفيرا في بوركينا فاسو، ثم توكل له مهمة سفير مستشار لدى وزير الخارجية مكلف بالقضايا الإفريقية، ثم مكلف بالقضايا الإفريقية في اللجنة الدائمة للجزائر في هيئة الأمم المتحدة ثم مندوب الجزائر في الجلسات العامة للأمم المتحدة بنيويورك. ليتم تكليفه بحقيبة سفير في هولندا ثم مبعوث خاص لرئيس الجمهورية في العديد من المهمات منها إحلال السلام في جمهورية الكونغو الديمقراطية وفي منطقة البحيرات الكبرى وبعد نجاحه في حل العديد من الملفات عين وزير منتدب مكلفا بالقضايا الإفريقية.

#### عبد الحميد طمار:

متحصل على عدة شهادات دراسية عليا من أكبر الجامعات الأوروبية، ولد عبد الحميد طمار في أكتوبر 1938، التحق سنوات الخمسينات بجيش التحرير الوطني وبالضبط بمصلحة "المالغ"، شغل منصب رئيس ديوان وزير الشبيبة والرياضة عبد العزيز بوتفليقة سنوات الستينات ورئيس القسم الاقتصادي والاجتماعي بحزب جبهة التحرير الوطني، شغل عدة مناصب على مستوى الأمم المتحدة كمستشار تقني رئيسي في بداية الثمانينات وشغل أيضا منصب مستشار لدى الأمين العام للأمم المتحدة مكلف بالتطوير والتسيير السياسي والاقتصادي، في سنوات التسعينات شغل عبد الحميد طمار منصب ملحق ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي.



ينتمي حميد طمار إلى الدفعة الأولى التي تخرجت من مدرسة إطارات الدولة، شغل منصب أستاذ وعميد في كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية بجامعة الجزائر، تحصل على دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية من جامعة باريس وشهادات عليا في نفس المجال من جامعة لندن.

### الهاشمي جعبوب:

يحسب الهاشمي جعبوب على حركة مجتمع السلم، من مواليد 1955 بولاية ميليلة متحصل على دبلوم الدراسات العليا في الإدارة من المدرسة العليا للإدارة، شغل منصب مدير المستشفيات ما بين 1985 و 1990، عين في سنة 1990 كمكلفا بالدراسات والتلخيص في وزارة الشبيبة والرياضة إلى غاية سنة 1994 حيث شغل منذ تلك السنة منصب رئيس ديوان الوزير المنتدب المكلف بالتضامن الوطني إلى غاية سنة 1995 قبل أن يعين مديرا بالأمانة العامة للحكومة إلى غاية سنة 1997، دخل الهاشمي جعبوب كنائب في المجلس الشعبي الوطني سنة 1997 وبقي فيه إلى غاية 2002 تحت لواء حركة مجتمع السلم قبل أن يعين بعد ذلك التاريخ وزيرا للصناعة ثم وزيرا للتجارة.

## قائمة المراجع

### المراجع العربية

- 1- أركون، محمد: **تاريخية الفكر العربي الإسلامي**، ترجمة هاشم صالح، الطبعة الثانية، (بيروت، مركز الإنماء القومي، المركز الثقافي العربي، 1996)
- 2- الأيوبي، الهيثم وآخرون: **الموسوعة العسكرية**، الجزء الأول، (بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1981)
- 3- إمام عبد الفتاح إمام: **الأخلاق والسياسة (دراسة في فلسفة الحكم)**، (القاهرة، المجلس الأعلى الثقافي، 2001)
- 4 - أرمنازي، نجيب: **السياسة الدولية وأشهر رجالها**، (ج1، دمشق، 1950)
- 5- إبراهيم، زكريا: **مشكلة الحرية**، (القاهرة، مكتبة مصر، د.ت)
- 6- إبراهيم، سعد الدين: **التعددية السياسية والديمقراطية في الوطن العربي**، (عمان، منتدى الفكر العربي، 1989)
- 7 - أبو حلاوة، كريم: **إشكالية مفهوم المجتمع المدني (النشأة، التطور والتجليات)**، دمشق، الأهالي للطباعة والنشر والتوزيع، 1998
- 8 - بشارة، عزمي: **المجتمع المدني دراسة نقدية**، الطبعة الثانية، (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2001)
- 9 - بيرتراند بادي: **التنمية السياسية**، ترجمة محمد نوري المهدي، (بيروت، مؤسسة الانتشار العربي، 2001)
- 10- بورقعة، لخضر: **إغتيال الثورة، دار الحكمة**، 1992
- 11- بالاندييه، جورج: **الأنثروبولوجيا السياسية**، ترجمة جورج أبي صالح، (بيروت، مركز الإنماء القومي، لبنان، 1986)
- 12- بيرو، فيليب، **علم الاجتماع السياسي**، ترجمة محمد عرب صاصيلا، (بيروت، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 1998)

- 13- بيار، أنصار: **العلوم الاجتماعية المعاصرة**، ترجمة نخلة فريفر، (بيروت، المركز الثقافي العربي، 1992)
- 14- بيومي، محمد أحمد: **علم إجتماع القيم**، (الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، 1990)
- 15- بيس، عامر سعيد : **الفكر المعاصر في التنظيم والإدارة**، (القاهرة، مركز سرفس للإستشارات والتطوير، 1994)
- 16- بركات، أحمد لطفي : **القيم والتربية**، (دمشق، دار المريخ للنشر، 1983)
- 17- بوتومور: **الصفوة والمجتمع**، دراسة في علم الاجتماع السياسي، ترجمة محمد الجوهري وآخرين، (القاهرة، دار الجيل للطباعة، 1972)
- 18- بدوي، أحمد زكي: **معجم المصطلحات السياسية والدولية**، (القاهرة، دار الكتاب المصري، 1989)
- 19- بولان، ريمون: **الأخلاق والسياسة**، ترجمة: عادل العوا، الطبعة الثانية، (دمشق، دار طلاس، 1992)
- 20- برو، فيليب وآخرون: **المجتمع والعنف**، ترجمة إلياس زحلاوي، الطبعة الثالثة، (المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 1998)
- 21- بوجنون، مسعود: **الحركة الإسلامية الجزائرية**، ترجمة عزيزي عبد السلام، (الجزائر، دار مدني، 2002)
- 22- بنجامين ب - تريجو، جون . زيمرمان: **إستراتيجية الإدارة العليا**، ترجمة إبراهيم علي البرلسي، مراجعة محمد الحديدي، الطبعة العربية، 1988
- 23- بول، صمويل : **الإدارة الإستراتيجية لبرامج التنمية**، ترجمة محمود برهوم، (الأردن، المنظمة العربية للعلوم الإدارية، 1985)
- 24- تراث الإنسانية، المؤسسة المصرية العامة للتأليف والترجمة والطباعة، ج4، دار الرشاد الحديثة
- 25- جابي، عبد الناصر: **الانتخابات، الدولة والمجتمع**، الجزائر، دار القصبه للنشر، 1998
- 26- الجاسور، ناظم عبد الواحد: **موسوعة علم السياسة**، (عمان، دار مجدلاوي، 2004)

- 27- الجابري، محمد عابد: المسألة الديمقراطية في الوطن العربي، الطبعة الثانية، (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2002)
- 28- جيرالد م. بومبر: مفاهيم الأحزاب السياسية للديمقراطية الأمريكية (عواطف ومصالح)، ترجمة محمد نجار، (عمان، دار النسر للنشر والتوزيع، 1999)
- 29- حسن بهلول، محمد بلقاسم: سياسة تخطيط التنمية وإعادة تنظيم مسارها في الجزائر، الجزء الأول، (الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 1999)
- 30- حيدر، يونس إبراهيم: الإدارة الإستراتيجية للمؤسسات والشركات، (دمشق، سلسلة الرضا للمعلومات، 1999)
- 31- الحامد، أبو بلال عبد الله: ثلاثية المجتمع المدني، (بيروت، الدار العربية للعلوم، 2004)
- 32- حمودي، عبد الله وآخرون: وعي المجتمع بذاته عن المجتمع المدني في المغرب العربي، الدار البيضاء، دار توبقال للنشر، 1998
- 33 - الحمداني، قحطان أحمد سليمان: الأساس في العلوم السياسية، (عمان، دار مجدلاوي للنشر، 2004)، ص.345
- 34- الخطيب، حسام وآخرون: آفاق الإبداع ومرجعياته في عصر المعلوماتية، (دمشق، دار الفكر، 2001)
- 35- خاطر، أحمد مصطفى: الخدمة الاجتماعية وتنمية المجتمع الريفي، (الإسكندرية، المكتب الجامعي الحديث، دون تاريخ)
- 36- خليل أحمد خليل: المفاهيم الأساسية في علم الاجتماع، (بيروت، دار الحداثة، 1984)
- 37- خليل أحمد خليل: سوسيولوجيا الجمهور السياسي الديني في الشرق الأوسط، (بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 2005)
- 38- دايموند، لاري: مصادر الديمقراطية - ثقافة المجموع أم دور النخبة - ترجمة سمية فلوعبود، (بيروت، دار الساقى، 1994)

- 39- ذياب، فوزية: القيم والعادات الاجتماعية، الطبعة الثانية، (بيروت، دار النهضة العربية، 1980)
- 40- روسو، جان جاك: العقد الاجتماعي، ترجمة : نوقان قرقوط، (بيروت، دار القلم، د.ت)
- 41- رنكو، تينا: الأخلاق والسياسة، ترجمة: جلال شوقي، (القاهرة، دار الثقافة الجديدة، 1975)
- 42- الراسي، جورج: الاسلام الجزائري من الأمير عبد القادر إلى أمراء الجماعات، (بيروت، دار الجديد، 1997)
- 42- رسل جيه. دالتون: دور المواطن السياسي في الديمقراطيات الغربية، ترجمة أحمد يعقوب المجذوبة، (عمان، دار البشير، 1996)
- 43- زايد، أحمد: البناء السياسي في الريف المصري، تحليل لجماعات الصفوة القديمة والجديدة، (القاهرة، دار المعارف، 1981)
- 44 - زايد، أحمد: النخب الاجتماعية (حالة الجزائر ومصر)، (القاهرة، مكتبة مدبولي، 2005)
- 45 - زغل، عبد القادر: مفهوم المجتمع المدني والتحول نحو التعددية الحزبية، (القاهرة، مركز البحوث العربية، دار عنكان للدراسات والنشر، 1991)
- 46 - الزيات، السيد عبد الحليم: في سوسيولوجيا بناء السلطة (الطبقة، القوة، الصفوة)، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، 1990
- 47- زملوق مها ، على وطفه: الشباب قيم وإتجاهات ومواقف، (دمشق، الناشر، 1997)
- 48- الزيات، السيد عبد الحليم: التنمية السياسية، (دار المعرفة الجامعية، 2002)
- 49- الزعبي، محمد أحمد: التغير الاجتماعي بين علم الاجتماع البورجوازي وعلم الاجتماع الاشتراكي، الطبعة الثانية، (بيروت، دار الطليعة للطباعة ونشر، 1979)
- 50- ساره، فايز: الحركة الإسلامية في المغرب العربي، (بيروت، مركز الدراسات الإستراتيجية والبحوث والتوثيق، 1995)

- 51- سينلار، ميشيل: الميكافلية وداعي المصلحة العليا، ترجمة: أسامة الحاج، (بيروت، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 1992)
- 52- السويدي، محمد: علم الاجتماع السياسي (ميدانه وقضاياها)، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، دون تاريخ
- 53- شريط، الأمين: التعددية الحزبية في التجربة الوطنية (1919-1962)، (الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 1998)
- 54- الشريف، محمد صهيب : أزمة الفكر العربي، (دمشق، دار الفكر، 2000 )
- 55- شعبي، عماد: من دولة الإكراه إلى دولة الديمقراطية، (دمشق، دار كنعان للدراسات والنشر، 2000)
- 56- شكر، عبد الغفار: اختراق المجتمع المدني في الوطن العربي، (القاهرة، مكتبة مدبولي، 2004)
- 57- شكر، عبد الغفار: المجتمع الأهلي، (دمشق، دار الفكر، 2003)
- 58- الصبيحي، أحمد شكري: مستقبل المجتمع المدني في الوطن العربي، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2000
- 59- صاغية، حازم : نيقولا ميكافلي، (بيروت، الرواد للنشر والتوزيع، 1980)
- 60- صول.ك. بادوفر: معنى الديمقراطية ، ترجمة: جورج عزيز، (القاهرة، دار الكرنك للنشر، 1967)
- 61- صيداوي، رياض: صراعات النخب السياسية والعسكرية في الجزائر، (بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 2000)
- 62- الصابوني، معتز: علم الاجتماع التربوي، (الأردن، دار أسامة، المشرق الثقافي، 2006)
- 63- طهطاوي، سيد أحمد : القيم التربوية في القصص القرآني، (القاهرة، دار الفكر العربي، 1996)

- 64- طرابيشي، جورج : هرطقات عن الديمقراطية والعلمانية والحدائة والممانعة العربية، (بيروت، دار الساقى، 2006)
- 65- الطيب، محمد رفيق: مدخل للتسيير، الجزء الثانى، (الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 1995)
- 66- عبد الله محمد عبد الرحمان: علم الاجتماع السياسى، (بيروت، دار النهضة العربية، 2001)
- 67- العيسوى، إبراهيم : التنمية فى عالم متغير دراسة فى مفهوم التنمية ومؤشراتها، (القاهرة، دار الشروق، 2000)
- 68- عبد المجيد، مسعود: القيم الإسلامىة التربوىة والمجتمع المعاصر، (الدوحة، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامىة، 1988)
- 69- العديلى، ناصر محمد : السلوك الإنسانى والتنظيمى: منظور كلى مقارن، (الرياض، معهد الإدارة، 1995)
- 70- على السلمى، ل. نهرت: سياسات وإستراتيجيات الإدارة فى الدول النامىة، (القاهرة، مكتبة غريب، دون تاريخ)
- 71- عبد المعطى، محمد على: السياسات أصولها وتطورها فى الفكر الغربى، (الاسكندرىة، دار المعرفة الجامعية، 1983)
- 72- الغمرى، إبراهيم : الإدارة، الطبعة الثالثة، (الإسكندرىة، دار الجامعات المصرىة، دون تاريخ)
- 73- غيث، محمد عاطف: قاموس علم الاجتماع، (الإسكندرىة، دار المعرفة الجامعية)
- 74- غيث، محمد عاطف وآخرون: دراسات فى علم الاجتماع التطبيقى، (الإسكندرىة، دار المعرفة الجامعية، 1987)
- 75- فرانسيس ، ديف ،ومايك ودكوك : القيم التنظيمىة، ترجمة: عبد الرحمان هيجان، (الرياض، معهد الإدارة العامة، 1995)

- 76- فينيال، لويس غوتيه: ميكافلي، ترجمة: صلاح الدين برمدا، (دمشق، منشورات وزارة الثقافة، 1989)
- 77- الفالح، متروك: المجتمع والديمقراطية والدولة في البلدان العربية، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2002
- 78- فؤاد عبد الله، ثناء: آليات التغيير الديمقراطي في الوطن العربي، الطبعة الثانية، (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2004)
- 79- فرييه، جان نويل: التحول الديمقراطي المحدود في شمال إفريقيا، من المجتمع المدني إلى المشاركة السياسية، (القاهرة، مركز الدراسات والوثائق الاقتصادية والقانونية والاجتماعية، 2003)
- 80- قنديل، أماني: الدور السياسي لجماعات المصالح في مصر، (القاهرة، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام، 1996)
- 81- قيرة، اسماعيل وآخرون: مستقبل الديمقراطية في الجزائر، (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2002)
- 82- الكواري، علي خليفة وآخرون: مداخل الانتقال إلى الديمقراطية في البلدان العربية، الطبعة الثانية، (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2005)
- 83- كرانستون، موريس: أعلام الفكر السياسي، الطبعة الثانية، (بيروت، دار النهار، 1981)
- 84- لعويسات، جمال الدين : الإدارة وعملية اتخاذ القرار، (الجزائر، دار هومه، 2002)
- 85- مان، ميشيل: موسوعة العلوم الاجتماعية، ترجمة عادل مختار الهواري وسعيد عبد العزيز مصلوم، (الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، 1999)
- 86- معتوق، فريدريك: معجم العلوم الإجتماعية، (بيروت، أكاديميا، 1988)
- 87- محمد علي محمد: علم الاجتماع السياسي، (الإسكندرية، دار الجامعات المصرية، 1977)



- 88- مسعد، نيفين عبد المنعم: العالمية والخصوصية في دراسة المنطقة العربية، (القاهرة، مركز البحوث السياسية، 1991)
- 89- متيكيس، هدى: الاتجاهات الحديثة في دراسة النظم السياسية في دول العالم الثالث، (القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، 1999)
- 90- ميكافيللي، نيقولا: الأمير، ت: علي الجوهري، (القاهرة، مكتبة مدبولي، 1990)
- 91- محمد ممدوح علي محمد العربي: الأخلاق و السياسة في الفكر السياسي الإسلامي الليبرالي والماركسي، (مصر، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1992)
- 92- ميكافلي، نيقولا: مطارحات ميكافلي، ترجمة: خيرى حماد، الطبعة الثالثة، (بيروت، دار الآفاق الجديدة، 1985)
- 93- نخبة من الأساتذة : مصطلحات العلوم الاجتماعية، (الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، دون تاريخ)
- 94- النجحي، محمد لبيب: الأسس الاجتماعية للتربية، (القاهرة، مكتبة الأنجلو المصرية، 1976)
- 95- ناجي، سفير: محاولات في التحليل الاجتماعي، ترجمة م. ع بن ناصر، الجزء الأول، (الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية والمؤسسة الوطنية للكتاب، 1984)
- 96- الهيتي، خالد عبد الرحيم وآخرون: أساسيات التنظيم الصناعي، (جامعة الموصل، 1988)
- 97- هانتغتون، صامويل : الموجة الثالثة: التحول الديمقراطي في أواخر القرن العشرين، ترجمة: عبد الوهاب علوب، (الكويت، دار سعاد الصباح، 1993)
- 98- ويليس، مايكل: التحدي الإسلامي في الجزائر، الجذور التاريخية والسياسية لصعود الحركة الإسلامية، أول كتاب موثق عن الأوضاع الجزائرية، ترجمة عادل خير الله، (بيروت، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، 1999)
- 99- وهيلن توماس، دافيد هنجر: الإدارة الإستراتيجية، ترجمة محمود عبد الحميد مرسى، (معهد الإدارة العامة، سنة 1990)

100- يونس، فاروق زكي: **الخدمة الاجتماعية والتغير الاجتماعي**، (القاهرة، عالم الكتب، 1970)

## المقالات:

- 1- إمام عبد الفتاح إمام، "مسيرة الديمقراطية"، **مجلة عالم الفكر**، الكويت، المجلد 22 العدد 2 (أكتوبر، نوفمبر، ديسمبر 1993)
- 2- بلقزيز، عبد الاله: "العنف السياسي في الوطن العربي"، **المستقبل العربي**، عدد 207 (أبريل-ماي 1996)
- 3- حواس، محمود: "العالم العربي والمجتمع المدني"، **الحوار المتمدن**، العدد 1371 (نوفمبر 2005)
- 4- حشماوي، محمد: "التمثيل السياسي في الجزائر: بين علاقات الزبونية والنهب 1997 - 2002"، **مجلة الدراسات والنقد الاجتماعي**، الجزائر، العدد 19 (خريف / شتاء 2004)
- 5- حمروش، مولود: حوار مع جريدة **الخبر الأسبوعي**، العدد 460 (من 22 الى 28 ديسمبر 2007)
- 6- خليل، حامد: "الوطن العربي والمجتمع المدني"، **كراسات إستراتيجية**، مجلة فصلية تصدر عن مركز الدراسات والبحوث الإستراتيجية بجامعة دمشق، العدد الأول، السنة الأولى، خريف 2000
- 7- الدسوقي، أيمن إبراهيم: "المجتمع المدني في الجزائر (الحجرة -الحصار - الفتنة)", **مجلة المستقبل العربي**، العدد 259، (سبتمبر 2000)
- 8- زياني، صالح: "تشكل المجتمع المدني وآفاق الحركة الجمعوية في الجزائر"، **مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية**، جامعة باتنة، العدد 17 (ديسمبر 2007)
- 9- الزبير، العروسي: "الدين والسياسة في الجزائر"، **قضايا فكرية**، الكتاب الثامن (تشرين الأول/أكتوبر 1989)

- 10- صفدي، مطاع وآخرون: "المستقبلية علم العلوم"، مجلة الإنماء العربي للعلوم الإنسانية، العدد 10 (أفريل 1979)
- 11- عبد الحفيظ، مقدم: "علاقة القيم الفردية والتنظيمية وتفاعلها مع الإتجاهات والسلوك، دراسة أمبريقية"، مجلة العلوم الاجتماعية، مجلد 16 (الكويت، 1994)
- 12- فولي، مايكل و إيدوارز، بوب ، "مفارقات المجتمع المدني"، ترجمة محمد أحمد اسماعيل علي، مجلة الثقافة العالمية، عدد 86 (جانفي - فيفري 1998)
- 13- مسعد، نيفين عبد المنعم: "جدلية الاستبعاد والمشاركة (مقارنة بين جبهة الإنقاذ الإسلامية في الجزائر وجماعة الإخوان المسلمين في الأردن)"، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، العدد 145 (مارس 1991)
- 14 - مهري، عبد الحميد، حوار مع جريدة الخبر الأسبوعي، العدد 440 (من 4 إلى 10 أوت 2007)
- 15- نصير، نعيم: "الإدارة والاستغلال، دراسة لاتجاهات موظفي الإدارة العليا للسلوك المكيفلي في القطاع العام في محافظة إربد"، الأردن، مجلة أبحاث اليرموك سلسلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد 13، (العدد 4، 1996)

- 1- Aenri mercier, Henri de bodinat: **Prévenir le changement nécessite de la stratégie d'entreprises**, Les cahiers d' information du directeur de personnel, Paris ,( N° 138 Mars – Avril , 1984)
- 2- B. Bertrand : **Sociologie politique**, (Paris, presse universitaires de France, ,1979)
- 3- Bernoux, philipe, **la sociologie des organisations**, (Paris, Edition de Seuil, 1985)
- 4- Carl Cohen , **Democracy**, (Georgia :press , 1971)
- 5- GEIS . F.L. "Studies in Machiavellianism" , **Sociological Studies**, (N 16, 2003)
- 6- Hannah Arendt, " freedom and politics", in Millers eds liberty
- 7- Henri Duhamel: **Stratégie et direction de l'entreprise**,(1 édition, CLET, 1986)
- 8 -Isaiah Berlin , "two concepts of liberty", in David mille reds , liberty (oxford, oxford university press,1991)
- 9- Jamine Meyer Marie Christine Bron Gniart: **Economie d'entreprise**, (Paris, Dunod, 2 édition, 1990)
- 10- John Stuart Mil , **On Liberty and Other Essays** , (oxford, oxford university press, 1991)
- 11- Kelley. L. Ross, **Machivalli and The Moral Dilemma of Statecraft**. (Random House, New York, 2002)
- 12- Laacher, smain, **Algérien Réalités Sociales et Pouvoir**, (Paris, harmattan, 1985)
- 13- LASARY: **Economie de L'entreprise**, (Algérie, L'imprimerie ES-SALEM, 2001)
- 14- Larry Diamond, " Rethinking Civil Society" , Journal of **Democracy**, Vol.5, N°3 ( July, 1994)
- 15- Maurice Duverger, **les partis politique, sciences politique**, (Paris ,9eme ed, A.Colin, 1976)

- 16- Maritain, Jacques, **The End of Machiavellianism**, (Harvard, university new yourk,1999)
- 17- Machiavelli, Niccolo, **Oeuvres Complètes**, (France, Librairie Gallimard, 1952)
- 18- Michel Marchesnay: **Management Stratégique**, (Algérie, les éditions CHIHAB, 1997)
- 19- Norberto Bobbio, **Liberalism and Democracy**, translated by martin Ryle & Kate soper , (London , verso pub, 1990)
- 20- Pitirin A Sorkn, A.lunderen; **Power and Morality who shall quad the guardian**, (Boston, 1959)
- 21- Patrick Gardener, "Rousseau on liberty", in zbigniew pleczynski and John Gary eds Conceptions of liberty in political philosophy, (London, the athlone press, 1984 )
- 22- Roy C.Macridis, **Contemporary Political Ideologies**, movements and regimes, (Boston, little brown and comp, 1983)
- 23- Robert Bianchi: **Interest Group politics in The Third Word Quarterly**, (April, 1986 )
- 24- Rocher, Guy. Droiy, "pouvoir et domination", **Sociologie et société**, (vol xvill, n 01 avril 1986).
- 25- Stora, benjamin, **Les sources du nationalisme Algérien**, (Paris, Parcours idéologiques, Origines des acteurs, Edition l'harmattan, 1989)
- 26- Samuel Huntington : **The Third Wave, Democratization in late twentieth century**, (Oklahoma, university of Oklahom)
- 27- Smith, T.V. and Lindemanm Edward C, **the democratic Way of life**, (New York, Mentor Books, 1953)
- 28- T.II. Green "liberal legislation and freedom of Contract ", in David miller eds liberty
- 29- The encyclopedia of philosophy, (New York, Macmillan publishing company Ine & the free press, 1967), volume three

- 1- Fred Nicols : Strategy : Definitions and its Meanings  
<http://home.att.net/discon /stratategydefinitions.pdf>
- 2- Flavius Regitius Renatus : Military Matters, Translator Lt Jhon Clarke.  
<http://www.sonshi.com/vegetius.html>
- 3- Harry Yarger : Strategie Theory For The 21 st Century: The Little Book On Big Strategy.  
<http://www.strategicstudiesitute.army.mil/pubs/display.cfm?pubid =641>
- 4- Karl Von Clausewitz : On War, (Translator Colonel JJ.Graham, 1873)  
<http://www. Clausewitz. com>
- 5- Nicollo Machiavelli : The Art Of War.  
<http://www.etext.library.adelaide.edu.au/m/m149/m149a.zip>.
- 6- Sun Tzu : The Art Of War ,(Translator Lionel Giles, M.A 1910).  
<http://www.chinapage.com /sunzi.html>